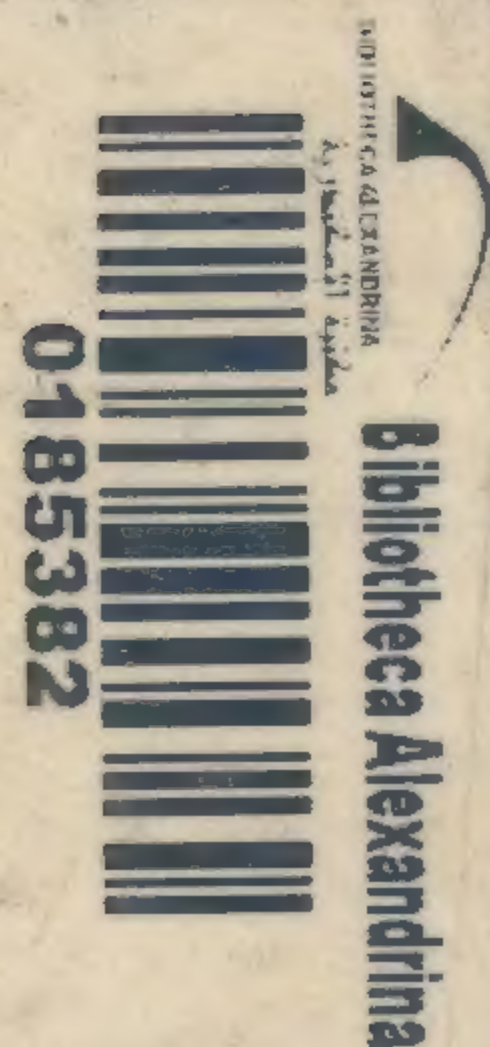


افریقیا تحتانی

عربی و قریب
عربی و قریب

عربی و قریب



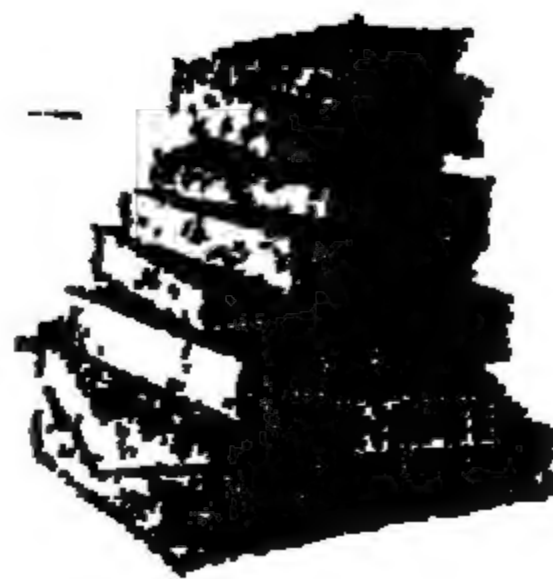
افریقیا تختق

ريسيه دومون مارسي-فرانس موتان

افريقياتختنق

عيسي هومفور

منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي
دمشق ١٩٨٤



DL

العنوان الاصلى للكتاب :

Renè Dumont

Marie - France

Mottin

L'AFRIQUE ETRANGLEE

Editions du Seuil

87 - Rue Jacob Paris

منذ قرون أولقت أوروبا تقدم البشر الآخرين وسفرتهم
لأهدافها وأجسادها ، قرون ضيقت فيها الخناق على ما يقرب
من مجموع البشرية ، باسم « مجازفة روحية » مزعومة .
(. . .)

ان المرحلة البرجوازية في تاريخ البلدان المتخلفة
مرحلة عديمة الجدوى . وعندما يقضى على هذه الطبقة ، ولقد
نهشتها تناقضاتها ، سيحين للناس أن شيئاً لم يحدث منذ الاستقلال ،
وأنه يجب معاودة كل شيء . والآن نطلق مجدداً من الصفر .

فرانز فانون

معذبو الأرض

إلى فلاحات افريقيا الاستوائية المنسيات ، حمالات
الماء والحطب الأبديات .

إلى فتيان الأرياف ومدن الأكواخ الذين هم مع ذلك
أمل افريقيا .

كي لا يقبلوا هذا الاغتنام .

مقدمة أولى

نحن مسؤولون

لقد كثرت الكتب المتعلقة بأفريقيا ، مثل : نهب أفريقيا ، أفريقيا للأفريقيين ، الرهان الأفريقي ، الخمسون أفريقيا ، أفريقيا المغلور بها ، أفريقيا الحائبة المضللة . . : وقد آثرنا الاستماع إلى ادوارد سوكوان Edward Sokoine الذي قال لنا عندما فارقناه في منتصف آب ١٩٧٩ وقد تشنجت قسما وجهه : « إنهم سيخفوننا » . وكنا عائدين ، أنا وماري - فرانس موتان من جولة استمرت أربعة أشهر خلال مناطق تانزانيا ومقاطعاتها وقراها . وكنا قد جينا غينيا - بيساو أيضا ، وكنت من قبل قد درست عدة مرات عددا من بلدان أفريقيا الغربية ، ثم تسنى لنا أن نبدأ عملاً مماثلاً في زامبيا من آب ١٩٧٩ إلى كانون الثاني ١٩٨٠ ، ثم في السنغال والرأس الأخضر في آذار - نيسان ١٩٨٠ .

ولنتقدم بالشكر بادىء الأمر إلى مختلف رؤساء الدول والوزراء الذين من أجلهم أنجزت هذه الأبحاث ، وعلى الأخص إلى مواليمو جوليوس نيريري وسوكوان وماكويتا في تانزانيا ، ثم إلى الرئيس

كينيث كاوندا في زامبيا، على مامنحونا من تسهيلات عمل استثنائية تماماً ، وبخاصة على الثقة التي أظهروها لنا . ذلك لأننا استطعنا بهذه الصورة ، رغم مصاعبهم المتزايدة ، إجراء مناقشات عميقة جداً (فنية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وأخيراً سياسية) بدون أي تحفظ ، سواء في أعلى المقامات ، وفي أوساط الحكومة والحزب والادارات ، ام في المناطق والولايات والمقاطعات وحتى في القرى : لقاءات مؤثرة مع فلاحي افريقيا وفلاحاتها ، هؤلاء البروليتاريين الحقيقيين في الأزمنة الحديثة الذين لا يتحدث عنهم الناس إلا اذا ماتوا من الجوع كافة ، هذه القرى التي لا يصل إليها بهذا الشكل إلا القلة من الاجانب .

وهكذا تسنى لنا التعمق في نقد سياساتهم الزراعية ، والريفية ، والعامية : نقداً بناءً ولاريب ولكنهم طلبوا إلينا بصراحة أن نعبر عنه بحرية تامة ، مع علمهم بأن جزءاً كبيراً من بطانتهم (١) لن يكونوا راضين عن ذلك ، وهذا ما كان فعلاً .

كنت في العاشرة من عمري ، في اكتوبر ١٩١٤ ، وكنت في مدينة آراس في خط الجبهة ، وكنت أثناء الحرب استمع إلى شكاوى الجنود المجازين ، ولكن المؤخرة كانت نجماً حياة مرحة ، غير مبالية بالآلام البشعة ، وبتقتيل المقاتلين الذي جلبه غياب العسكريين وتخلي حكام اوربا التي فقدت تفوقها في هذه الحرب ، فلا نأسف لهذا الفقدان .

وها نحن في عام ١٩٨٠ في حرب عالمية أخرى ، مختلفة جداً عن تلك ، ولكنها مثلها على الأقل مجلبة للرعب . والجبهة هي الطبقات الفلاحية

(١) كل البطانة تقريباً في زامبيا ، وفي تنزانيا يدافع كثيرون من كبار قادة الحزب ، ومنهم اللجنة المركزية عن المراكز المكتسبة ، ويدافع عنها في كل مكان مديرو المنظمات شبه الحكومية .

الاستوائية ومدن الصفيح حيث « يلجأ » قسم متزايد من أبناء الأرياف الذين أمعن في إفقارهم ، وظلمهم ، واستغلالهم ، وتضليلهم . فالأطفال يموتون فيها بالملايين (١) كل عام ، أو يعيشون في البؤس ، إن لم نقل في العذاب : وقد رأيت الحلقة السابعة منهم على أرصفة كالكوتا .

اننا نحن ، جميع البلدان المتقدمة ، والمؤخرة الجديدة غير المبالية بالآلام الجبهة ، نحن المسؤولون الأوائل عن هذا البؤس المخيف . إننا نعيش في بذخ خارق فوق مافي كوكبنا الصغير من وسائل ومن ثروات محدودة ، ونستنفد بسرعة فائقة موارده غير المتجددة من الطاقة والفترات ، وندمر غابات العالم من أجل زراعات تسلب الخصوبة أو أوراق سرعان ما تتبدد . إننا كمطلقى الجحش ، ننمي محتوى الجو من غاز الفحم بدون ان نستطيع قياس أضراره على المناخ ، وعندما يكون بوسعنا أن نقيس هذه الأضرار يكون قد فاتنا الأوان .

لقد أثارث الصناعة الحديثة ما يطلق عليه الآن اسم التنمية ، ثم أوجدت مجتمع الاستهلاك بالجملة الذي هو أيضاً التصفية الكبرى الرخيصة للموارد القابلة للنفاذ . ومنذ عام ١٩٤٦ بوجه خاص جعلنا عمليات التبذير تتسارع بسبب التحضر الجنوني والحياة المبنية على السيارة الخاصة ، في فرضية مفادها أن البترول يتوقع له أن يزداد وفرة ويتناقص كلفة على اللوام . وقد قادنا ذلك إلى حضارة كاذبة ضالة تماماً وإلى تدمير المجتمعات التعايشية . وأنداك كان و . روستوف وهرمان كاهن يعدان العالم أجمع بهذا « المستوى من العيش » إذ ما أحسن « متخلفو » العالم الثالث إبداء الطاعة والصبر . . .

(١) لقد قتل منهم نظامنا الاقتصادي أكثر مما قتل هتلر وستالين والشاء وبينوش

إنه جهل مجرم أو كذب مجرم . لقد سببت التنمية أعظم اعمال
التدمير في التاريخ العالمي ، وكان هذا التدمير أشد سعاراً مما دمرته
الحربان العالميتان الأخيرتان . فالتسليح يبدد خيرة الأدمغة ، وأغنى
الفلزات ، والطاقت التي امست نادرة . إن جوع العالم جريمة لا تغتفر ،
لأن في وسعنا إيقافه في بضع سنوات ، وذلك بتوزيع الموارد العالمية
توزيعاً أقل تفاوتاً وبنظام اقتصادي يعاد فيه النظر فيكون قادراً على ان
يوفر للجميع العمل الضروري لسدّ الحاجات الأساسية لجميع سكان
الأرض . ولكن حضارتنا تتسم قبل كل شيء بالتفاوت المتزايد .
ان تبذير « المتطورين » ليس قابلاً للتعميم ، ولا يمكن لكوكبنا أن
يتحمّله ، فهو يستند اذن على بؤس نسبة متزايدة من البشرية بؤساً
متعاضداً في معظم الاحيان . إننا نسمي أنفسنا متفافرين بالعالم الحر
ونزعم أننا نعيش في « ديمقراطية » . وهذا أمر قابل للنقاش جداً في
الداخل ، أما في الخارج فلا ، فهو نفاق صرف . إننا قبل كل شيء
مستغلّو الفقراء ، عن طريق نظام اقتصادي مسيطر أعدّه الأغنياء
إعداداً بارعاً من أجل الأغنياء .

وبالنسبة للكثيرين من الفرنسيين لم تمت الكارتييرية ، هذه الفكرة
التي مفادها أن قادة العالم الثالث هم وحدهم المسؤولون عن بؤس شعوبهم .
هذه الأقليات ذات الامتيازات تستقدها مرة أخرى ولا ريب . ومع
ذلك فأننا فرجو القاريء ألا ينسى أبداً أننا نحن ، المتطورين ، نشكل
الكتلة الكبرى من ذوي الامتيازات المتعسفين على سطح البسيطة ،
فنحن إذن أول المسؤولين عن جوع العالم : إننا مناققون ، هكذا نحن .
وشكراً لحاك بونيكورت على مؤازرته القيّمة .

رينيه دومون

مقدمة ثانية

شيان أو ثلاثة أعرفها عن إفريقيا...

عندما كنت طفلة كانوا يعلموننا أن إفريقيا قارة واسعة الأرجاء تغطيها الغابات ويسكنها بشر متوحشون علينا أن نبشرهم بالانجيل . وكادت الغابة تزول ، و « المتوحشون » مستقلون اليوم ، حتى لو أن من بينهم من لا يزالون يذهبون إلى القديس .

ماهي إفريقيا هذه ؟ إنها لا تزال في نظر بعضهم ممن هم حريصون على التعميمات المتسرعة المريحة ويعيشون مع ذلك في القرن العشرين ، « بلداً » رتياً غير متميز .

وهي بالنسبة إلى من ينظرون إلى الخرائط شيء مبهم ضخم وكتلة كثيفة في أسفل أوربا ، ومستودع لا ينضب لشتى الفلزات ولفستق العيد والموز والزراعات الأخرى المسماة دخيلة ، ولكن رسالتنا « التمدينية » اخفقت فيها .

كل هؤلاء البشر الذين نسعى إلى نسيانهم لأنهم ليسوا « متمدنين » موجودون في مكان ما ؛ وعندئذ نلقي بهم في فراغ العالم الثالث البعيد عن الواقع ولن يكون لهم وجود إلا يوم يلدؤون في تقليدنا . إن نزعتنا

الأوربية ليست سوى شكل من اشكال العرقية وحتى لو كنا لم نعد
نجرؤ على ان نكون إلا أبوين فاننا لسنا أقل اعتقاداً بهذه التزعة .
هناك افريقيا المثقفين الباقين في اوربا ، هذه الأرض الفسيحة
التي يطيب لهم أن يتصوروها بكرأ والتي يستطيعون فيها — ولم يجرموا
انفسهم من ذلك — ان يخططوا على مهل لأحلامهم في الثورات ، وهي
مستحيلة في بلدانهم ، ولمجتمعات جديدة . انهم لا يعرفون من افريقيا
تلك سوى أمثالهم « ذوي الخلود السوداء والمظاهر البيضاء » اذ يشتركون
في اللغة الخوفاء نفسها . انهم يضعون النظريات ويتمركسون ويتوخون
ان يتحدثوا كثيراً عن علاقات وطرق إنتاج لجميع هؤلاء الفلاحين
« الجهلة » ، الأميين ، الذين يكذبون بمجارفهم . وحين الحصول على
الاستقلال راودتهم آمال عريضة لايزال بعضهم يتعهدا في هذه
الأيام . فاليسار البعيد عن الواقع هو آخر الأمر مسؤول كمسؤولية
اليمن المحسوس بمقدار مايرر تبريراً أعمى ، دونما معرفة كبيرة
بأفريقيا ، كل سياسة تدعي أنها اشتراكية وبمقدار ما يغتفر التخبطات
بسهولة كبيرة كي يكفر عن نزعته الاستعمارية . إنها رومانسية تبسّطية
بعض الشيء ولا تخدم سوى من يتعللون بها . « لقد قيل لكم ذلك
فعلاً ! »

وهناك إفريقيا برقيات وكالات الانباء التي تحدثنا ، من خلال
تأكيد التلكسات المغفل ، في السياسة وفي العلاقات الدولية . وإفريقيا
تلك ليست سوى سلسلة من الحوادث : كحرب بيافرا ، وهجمات
شبابا ، وقصة الماس أو مذابح الاطفال . وتذكر انا البرقيات باقتضاب
من حين لآخر نبأ وقوع انقلاب أو حدوث مجاعة . وعندما يسقط
دكتاتور نكشف من جديد عن فضائحه كشف نفاق ، بدون أن تفكر
في أن سـكوتنا أو مجاملتنا قد أبقياه كل هذا الوقت الطويل . ولم لا ،

ونحن تصيينا خيبة طفيفة من ان يختفي من اخبارنا المثيرة هؤلاء المهرجون الكبار الذين اشاعت تمثيلياتهم الجنائزية البهجة في صميم نزعتنا العرقية القديمة . « لقد قيل لكم ذلك حقاً !... » أما في الحقيقة فان افريقيا لاتهمنا حقاً إلا عندما تدخل مصالحنا في الحساب . إنه وجود فرنسي ، وتدخل كوبي ، « يجب أن نبقى هناك (واعني بنحن فرنسا او الولايات المتحدة) وإلا فسيكون فيها السوفيات أيضاً ، هؤلاء الذين ... » إلخ « وهناك فعلاً برابرة بريتوريا الذين بعناهم أسلحة والذين يحتاجون جيرانهم بانتظام ، ولكن هذا كله بعيد جداً في نظرنا نحن الذين نعيش حالياً في أفغانستان .

وهناك افريقيا الأنعم بالآ ، افريقيا الكثيرين من علماء السلالات ، والمراقبين (والمحافظين) في المجتمعات البدائية التقليدية وهم نوع من المتأملين في الحالة الراهنة الذين هدهدوا ميولنا إلى القول كلور : افريقيا الساححين الملونين أيضاً الهواة الكبار لشمس البلدان النامية ؛ الذين يقصدون ، من أعماق هيلتون أو النوادي الأخرى ، إلى أن يروا « كيف يموت النصف الآخر من العالم » . وفي انهماكهم في التهام الطعام وفي الرغبة في غرائب الأشياء لا يرون في معظم الاحيان شيئاً ذا بال سوى مسابحهم وخدمة الرقيق المتزلية التي تديم حنينهم إلى الابتسامة العذبة من الزنجية بانانيا . ولنضيف إلى ذلك افريقيا القادة العسكريين و افريقيا التجار والحشعز أيضاً ، بل إن هذا تقليد قديم في قارة يبدو أنه كتب عليها أن تكون منهوبة .

وهناك أخيراً افريقيا الخبراء ، وهي أحدث وأكثر كآبة ؛ افريقيا الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى التي تطمس الواقع وتنكر الحياة بلغة مرموزة ، لغة الحاسب الآلي التي تستخدم من اجل اميركا اللاتينية وآسيا الجنوية دونما تفريق . إنها لغة اسيرانتو جديدة عملية تماماً حين يدنو اليوم الذي نتحدث فيه كآلات والذي سيدخل العالم

سكته كئى نظام تكنوقراطى دولى رفيع جداً . وهكذا فان النساء اللواتى يرتدين التنانير القليرة ويحملن اطفالهن على ظهورهن ويأتين حفاة الأقدام إلى شوارع لوزاكا يقطعن الأخشاب لأكوأخهن — وقد عُنقمن واحتسبن بالجملة — يصبحن « القطاع اللاشكلى » (الذي) يزيد إنتاج الطاقة من أجل حاجات المناطق المحيطة بالمدن . .

وسرعان مايضعون للبؤس لائحة حسابات يظهر فيها كل شيء ماعدا وجه البائسين الحقيقي ، وسيحولونهم عند الاقتضاء إلى « العامل البشري » ، كما لو أن حقهم الوحيد هو أن يكونوا عنصراً ثانوياً مقلقاً في الغالب في واقع لم يعد يتعلق بهم . وما بهذا تحرك الشعوب « المتطورة » ، أو تخلق حوافز للتغيير هي أساس الحوار ، فالمسألة مسألة حوار في زمن يبدو فيه ان الازدياد المفرط في الاتصال قد زاد من عدم إمكانية التواصل .

كل هذه الصور الهزلية لأفريقيا وهذا الخليط المتنافر من التنمية قد أدبا إلى جعلنا ننسى المسألة الأساسية : وهي أن افريقيا مصنوعة من افريقيين ، حتى لو كان هؤلاء الافريقيون يضايقوننا بعض الشيء . لقد قال موبوتو : « ربما كانت زائير في خير لو لم يكن فيها كل هؤلاء الزائيريين » . إنه لأنزله من كثيرين آخرين لايجرؤون على هذا القول .

ذلك أن إفريقيا ، هذه القطعة من الحلوى التي جزأتها من الخارج قوى جشعة . هي أقوام من البشر أيضاً . إنهم شعوب جزأتها حدود تعسفية رسمت وفق سرعة زحف مشاة البحرية أو بحسب سرعة جرة القلم التي خطها مفاوضون متفوقون ؛ إنها حضارات جُحِدت ، ومجتمعات هدمتها تنمية فرضت عليها ، وهي مستحيلة اليوم — مهما حاولنا اقناعها بها . هؤلاء البشر ليسوا فقط هؤلاء الرعاة الذين يرفضون

« نتميتنا » ، وهؤلاء المحاربين الشجعان الذين ألزموا بالزراعة ، أو هؤلاء الفلاحين المتمردين « المتخلفين » الذين يموت أطفالهم لأي سبب ، أو هؤلاء الملايين من الريفيين الذين يعيشون عيش الكفاف وهمهم الأكبر البقاء على قيد الحياة والبحث عن ماء يشربون وعن حطب يطهون عليه طعامهم ، إنهم أيضاً هؤلاء الشبان الذين انتزعتهم وأسكرتهم التربية على الطريقة الغربية والذين يشق عليهم أن يقعوا ثانية في المبتذل من الحياة الافريقية العادية. إنهم أخيراً هؤلاء الصفوة من الناس الذين يقال فيهم كثير من سوء والذين ضللتهم أحلام نشأت في ديارنا والذين يريدون بقوة أن يحلوا محل المستعمر السابق كي ينسوا عصور الإذلال ويستردوا هويتهم ، والذين كثيراً جداً ما يجدون أنفسهم في مواجهة أعباء للحكم لم يهيئهم من أجلها شيء . ومن عواصمهم المنفتحة التي أوجدتها التجارة الاستعمارية واقتصاد الرقيق يحاولون ان يوجهوا بلداناً لا يمكن ضبطها ... فهل أساءت افريقيا المنطلق ؟ وكيف جاز لنا ، مع وجود هذه العوائق ، أن نعتقد بان ذلك قد يكون سهلاً ؟ فاذا فكرنا في ذلك ملياً فهل يمكن لافريقيا أن تنطلق من منطلق غير سييء ؟

عندما استقبلنا الرئيس سنغور في ٢ نيسان ١٩٨٠ صرح لرئيسه دومون قائلاً : « لا بد لي من الاعتراف بأنني انتقدك كثيراً في بداية الأمر ، وانا مضطر اليوم إلى الاعتراف بأنني كنت على خطأ ، فأنت الذي كنت على صواب » وأجابه رئيسه دومون قائلاً : « أود أن اكون قد أخطأت » .

ماري — فرانس موتان

* * *

الفصل الأول

افريقيا المضطربة المنهوبة للسلوشت

١ - افريقيا السوداء أساءات المنطلق :

لافتس أبدأ الإبادة الجماعية للإفريقيين الذين قتلوا بالملايين كأرقاء إلى مزارع أميركا ، وحروب الفتوحات التي أشاعت اقتصاد الرق ، ومبادلة المواد الأولية الغنية بنفايات إنتاجنا ، واقتصاديات المستعمرات التي كانت تدار لصالح البلدان الأم وحدها والتي كانت تحظر قيام أية صناعة . ثم جاء استقلال البلدان الافريقية الذي ناضل بعضنا من أجله والذي كنا نعلق عليه آمالاً جساماً . . . لقد طلبت إلى الحكومة الفرنسية ، من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦١ ، إعداد سلسلة مخططات تنمية زراعية لمستعمرات كانت على وشك نيل الاستقلال ، كما لو كان ديغول يريد إبقاءها داخل تجمع تسيطر عليه فرنسا ، وعلى هذا فقد ذهبت إلى مدغشقر ، وساحل العاج ، وتشاد ، والكونغو ، وداهومي ، والسنغال ، والكاميرون . وذهبت مع بيتلهم وشاريير في صيف ١٩٥٩ للدراسة إمكانيات غينيا التي كان ديغول قد استدعى منها في أكتوبر ١٩٥٨ جميع الموظفين الفرنسيين

في حركة مزاجية لم تكن مشرفة له . وفي عام ١٩٦١ طلبت إلى مالي Mali الاشتراكية العمل نفسه بالاتصال مع سمير أمين .

وكتبت والحالة هذه مائة صفحة كاملة من التقارير لكل بلد من هذه البلدان ، ولكن سرعان ما بدا لي ، وعلى الأخص في كونغو فيليبس يولولو ، أن البيئة السياسية غير صالحة إطلاقاً لتشجيع « انطلاقة » زراعية ريفية فعلية هي القاعدة الأساسية للتقدم الشامل لهذه الاقتصاديات المسماة متخلفة . فازدياد الانتاج الزراعي ازدياداً قادراً على مجارة ازدياد السكان مجارة واسعة ربما كان في وسعه أن يوطد الاستقلال السياسي الناشئ الضعيف ؛ وسرعان ما بدا لي أن هذه الزيادة لا يمكن تحقيقها في سياق كهذا . وكانت الحكومة الفرنسية ، بمساعدة مخبري جاك فوكار السريين ، تعد ببحثة عدن من يتبعها في سياستها « السخية » في المعونة والتعاون .. وكان يبدو لي أنني اذا جعلت الناس يعتقدون بأنني أؤيدها — مادمتم قد ساهمت فيها — فاني أخون أصدقائي الأفريقيين . وأعرض للخطر ، حتى بالاستنكاف ، مستقبل هذه القارة .

وعزمت والحالة هذه على نقل هذه المشاكل في التنمية الريفية والشاملة إلى علم الجمهور ، وبالتالي إلى الصعيد السياسي ، وذلك بأن كتبت (بشيء من السرعة) نوعاً من مقالة نقدية بعنوان : إفريقيا السوداء اساءت المنطلق ؛ ولما صدرت في اكتوبر ١٩٦٢ في منشورات Seuil سرعان ما غدت أروج كتي في تلك الفترة ، ولكن قراء كثيرين استغلوها . لأهداف سياسية تختلف عن أهدافي . وكان الشدائد الحزن على المستعمرة والأثانيون القصيرو النظر في

الكارتييرية يلتنون بالأخطاء التي كان الكثير منها يصعب تلافيه في وضع كهذا ، والتي كنا مسؤولين عنها على نطاق واسع : وهذا ما لم أشر إليه بما فيه الكفاية . وعندما قرأت هذا البحث ثانية في عام ١٩٨٠ أدركت أنه كتب على اسس تاريخية وبوجه خاص على اسس سوسيولوجية ناقصة جداً ، فهو ينطوي على رائحة شديدة لتزعة اوربية أنانية في التصدي للحقائق الافريقية ، وبخاصة في مشورات التحديث الزراعي (١) . وكانت المعرفة قليلة آنذاك بالطبقات الفلاحية الافريقية في تنوعها الواسع ، من القبائل الرحل في اطراف الصحراء إلى زارعي الحبوب في السهوب وحتى المزارعين المتقلين في الغابات الدائمة الخضرة الخ . وكنت قد حذرت ولا ريب - بدون أن يسمع لي رأي - من كثير من عمليات التحديث المبالغ فيها ، كالإكثار من استعمال الآلة في زراعة فستق العبيد في كازامانس : على غرار خطة « Peanut Scheme » في تانغانیکا . غير أنني لم أكن قد حسبت حساباً لنقصان معرفتي بافريقيا قبل الاستعمار وأثناء الاستعمار ، وبالتقاليد والاقتصاديات والسوسيولوجيات الفلاحية المتنوعة جداً . وليس من جامع بين زارعي الرز من البتسيلوسيين في هضاب مدغسكر العليا وبين النساء اللواتي يزرعن المشهوت في غابة شمال المنخفض الكونغولي قرب أويسو .

وبناءً على ما تقدم فقد كان لهذا البحث أثر الصدمة الكهربائية على الطلاب والسلطات في افريقيا الناطقة بالفرنسية (٢) ، فحظرت

(١) ولهذا فقد حذفت منه الكثير في طبعة كتاب الجيب ، منذ عام ١٩٦٦ .

(٢) حيث لا أزال مقبولا تماماً . وكان نادي الساحل قد فكر في عام ١٩٧٨ في

أن يهد إلى بدراسة ، ورفضت السلطات الافريقية .

السلطات الكتاب وأعلنت أن مؤلفه شخص غير مرغوب فيه كما لو أنني
اقررت جرماً ضد الذات الملكية . وكنت قبل أن اكتبه قد قدمت
استقالي من عضوية اللجنة الادارية لصندوق المعونة والتعاون FAC
في الجمهورية الخامسة الناشئة التي كنت انتقد سياستها انتقاداً مريراً جداً .
وعندما ترجم الكتاب إلى الانكليزية بعنوان : False Start
in Africa ، كانت له آثار مختلفة جداً في افريقيا الناطقة بالانكليزية ،
ففي تانزانيا ألزم جوليوس نيريري وزراعه بقراءته وجعل منه كتاباً
يجب تدريسه في المدارس ، وترجم آخر الأمر إلى السواحلية لغة تانزانيا
القومية . وعندئذ طلب إلي Mwalimu (المعلم ، وهو الاسم
الممنوح لنيريري تحبباً) أن آتي اليه و « أنقد » سياسته الزراعية لأنه ،
هو على الأقل ، لا يعتقد نفسه معصوماً من الخطأ . ودعاني كينيث كاوندا
إلى زامبيا للغرض نفسه . ولئن صدر التقرير التانزاني كي يداع –
ويتنقد – فان تقرير زامبيا بقي سرياً ؛ وفي عام ١٩٧٩ كان الأمر على
العكس .

وبعد اثنتي عشرة سنة أتاحت لنا الدعوة الثانية من رئيسي هاتين
الدولتين اللذين كانا لا يزالان في الرئاسة وسط مصاعب داخلية وخارجية
متزايدة ، أن نثبت – بعد عدة رحلات أخرى عبر البلدان « الاشتراكية »
والعالم الثالث – أن الوضع في افريقيا الاستوائية ، بدلاً من أن يتحسن ،
لا يزال يزداد سوءاً ويغدو مأساوياً تماماً . إنه وضع يعيننا جميعاً
ولا يمكن له أن يدع في موقفة اللامبالاة أولئك الذين يقلقهم مصير
« كوكبنا الصغير » ومصير أعقابهم الذين نحن مسؤولون عنهم .

٢ - المسؤوليات الفرنسية (١) :

كان صندوق المعونة والتعاون الفرنسي يمول بوجه خاص نفقات البنية التحتية ويوجه « تنمية » المستعمرات السابقة في منحى مصالحنا ، في إطار استعماري جديد . وكانت الحكومات « الصديقة » لفرنسا ، مثل حكومة أهيجو في الكاميرون ، محمية بالسلاح منذ عام ١٩٥٩ من الثورة الشعبية لاتحاد الشعب الكاميروني (UPC) الذي اغتيل قاداته على يد دوائر استخباراتنا .

وتدخل الجيش الفرنسي أيضاً لحماية الزمرة الاستعمارية الجديدة الحاكمة في غابون ؛ ثم تدخل في تشاد بدون أي نجاح سوى نشوب حرب أهلية رهيبة لا ترى لها نهاية . وفي موريتانيا انتهى الأمر مع ذلك بالحكومة التي كنا نساندها إلى أن تعيد للبوليساريو إقليمها ، فأدركت البطالة عمال المناجم في منطقة لايزال فيها احتياطي صخيم من حديد اللورين ومن فلزات الحديد . وقيل لنا إن فلزات موريتانيا أوفر ربحاً : هذا صحيح ، وهذا هو البرهان على أننا ندفع ثمنه زهيداً ، فنحن ندافع عنه اذن بالسلاح .

وكانت زائير في ذروة التفكك بحكامها الذين يجمع الناس على أنهم أشد الحكام فساداً : ومع ذلك فقد تدخل جيشنا في شابا Shaba في أيار ١٩٧٧ وفي أيار ١٩٧٨ لدعم موبوتو. ذلك أنه اذا وصلت إلى الحكم في هذا البلد فئة أكثر « وطنية افريقية » فإنها ستدعم دعماً فعالاً دول « خط المواجهة » التي تدافع ، من انغولا إل بوتشوانا وزامبيا ، ومن تانزانيا إلى موزامبيك ، عن حركات التحرر الظافرة منذ الآن في زيمبابوي وفي ناميبيا وفي أرتانيا (افريقيا الجنوبية) .

(١) يبدو لي أن من الأمانة أن أذكرها أولاً ، ولو أن هناك مسؤوليات أخرى كثيرة.

واخيراً ومنذ عهد أقرب ، وبعد مساندة متأخرة جداً للقنصل بوكاسا ولتتويجه المضحك ، تدخل الجيش الفرنسي لإبداله بآخر ممن نحملهم وهو ابن عمه دافيد دافو الذي كان قد تخلى له عن السلطة بدون قتال في ٣١ كانون الأول ١٩٦٥ (١) . وأخطر من ذلك أن فرنسا جهزت زمناً طويلاً جيش جنوب افريقيا ، بل ساعدته في تطوير صناعة نووية ربما سهلت صنع قنابل ذرية : وهذا خطر رهيب على افريقيا « السوداء » .

وعلى الصعيد الاقتصادي يمول صندوق المعونة والتعاون الفرنسي FAC باستمرار البنى التحتية وزراعات التصدير التي تزودنا بأسعار زهيدة بفستق العبيد وبالقطن من السهوب ، وبزيت النخيل ، والقهوة والكافور ، والكافور ، والموز ، والأناناس ، والأخشاب الاستوائية ، الخ ، في منطقة الغابات : ثم الاورانيوم وفلزات معدنية متنوعة هي منذ اليوم فصاعداً اعظم شأناً من اجل اقتصادنا . وعلى هذا فقد استقلت من لجنة FAC الادارية لأن هذا الصندوق كان في أغلب الاحيان يرفض تمويل الزراعات التي تنتج مواد غذائية والصناعات التي تسبق الزراعة وتعقبها : كالسماذ والآلات والمصانع التي ترفع قيمة المنتجات الخام التي تنتجها المزارع والحقول . وقد أجبوني بأن هذه الصناعات يجب أن ينشئها القطاع الخاص : إننا لسنا في اقتصاد اشتراكي !

وأطلعني أحد الأصدقاء آنذاك على وثيقة سرية لمصرف الهند الصينية ينصح فيها زبائنه المستعدين لتوظيف اموالهم في افريقيا الغربية بأن يتجهوا نحو معامل البيرة وغيرها من المشروبات الكربونية ، فهي « الصناعات »

(١) ذلك لأننا دركي افريقيا ، ولذلك فان الكويين لا يمكن ان يكونوا إلا الصوص .
ان التدخل السوفياتي في افغانستان مدين وممتكر كتدخل الولايات المتحدة في فيتنام :
ولكن من ذا الذي يجري هذه المقارنة ؟

الوحيدة التي من شأنها تحقيق ارباح طائلة . ولماذا ينشد المستثمر الخاص المصلحة الوطنية أولاً ؟ إن ديقول نفسه قد دافع عن سياسته في التعاون بأن يبين أنها في الواقع تدر على فرنسا أكثر مما تكلفها ، وقد كشف لنا غاندر فرانك عن أن حركات رؤوس الأموال بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية كانت إلى حد كبير في صالح الولايات المتحدة التي تتبجح مع ذلك بأنها « تساعد » . وكذلك هو شأن المبادلات بين افريقيا واوربا ، فهي أكثر مراعاة لمصلحة اوربا .

٣ - نهب العالم الثالث :

إن النظام الاقتصادي الدولي القديم باق يصعب تغييره ، رغم التصريحات الكثيرة التي تؤيد قيام « نظام جديد » يوزع ثروات العالم توزيعاً أعدل . إن نهب العالم الثالث لم يتوقف قط منذ عصر الرق والاستعمار ، وإنه ليمتد في أيامنا بالتبادل غير المتكافئ : كالثمن الزهيد الذي يدفع للمواد الأولية ، الزراعية ثم المعدنية ، والمبالغة في تسعير المنتجات المصنوعة و سلع التجهيز ، اللذين تضعهما مصانع البلدان المتقدمة . وإن اجور الشحن ، والسمسرة والمصارف ، والتأمينات ، والعمولات التجارية ، وشهادات الاختراع ، ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأمور « غير المنظورة » لاتزال تجدد صور الاستغلال هذه .

هذا العالم المسمى بالعالم المتطور هو في الحقيقة في حالة انهيار تام ترافقه بطالة وتضخم لم يكبح جماحهما ، ولكنه يخفي إفلاسه بحيل مصرفية ، كتنفيض قيمة الدولار ، وابتكار وسائل جديدة لنهب العالم الثالث . ففرنسا تستورد اليد العاملة الافريقية عندما تكون في حاجة إليها ثم تطرحها كبرتقالة عصرت فلم يعد فيها نفع .

اننا نصدر التسخيم والتلوث ، ونستفيد من اليد العاملة الاسيوية الرخيصة ، من كوريا الجنوبية إلى سنغافورة وحتى هانوي ، التي تموننا بأسعار معتدلة بفضل الأجور المتدنية التي يحافظ عليها نظام بوليسي . والشركات المتعددة الجنسيات تنقل إلى البلدان الفقيرة تكنولوجيات استهلكت في البلدان الغنية دونما اهتمام بمعرفة ماذا كانت تلائمها . وندفع هذه الأمم الفتية السهلة الإقناع نحو شراء تجهيزات متطورة يجبرها أيضاً على استخدام فنيين بيض (أو صفر) يقال إنهم مؤهلون . إنها تكنولوجيات تدمر الحرفيين بدون أن تكون قادرة على استخدامهم من جديد استخداماً نافعاً : وتغزو البطالة هي مشكلة العالم الثالث الكبرى ، وهذا الجمهور من الشبان غير المستخدمين يمكن بسهولة أن ينتجوا ، في بيئة اقتصادية واعية ، جميع السلع الأساسية الناقصة . إننا ندفع « بنموذجنا » في التنمية إلى وسط اقتصادي واجتماعي لا يتلاءم معه إطلاقاً . وسرى هنا وهناك فداحة الأضرار : ياله من عمل رائع ، في الحقيقة ! .

٤ - « سخاء » السوق الأوروبية المشتركة :

اتفاق لومي الاول . ولومي الثاني

إن المجموعة الاقتصادية الأوروبية هي نادي لبلدان غنية اتحدت كي تزداد غنى . لقد كانت فرنسا وبلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة وحتى ألمانيا إلى عام ١٩١٨ بلداناً استعمارية . ومن جهة أخرى فإن أوروبا هذه الناشئة بصعوبة تدافع عن مصالحها في مواجهة امبريالية اميركا الشمالية وامبريالية المعسكر « الاشتراكي » ، فلا بد لها من أن تستبقي لنفسها ، بقوة السلاح عند الحاجة ، ولكن على الأكثر بالألاعيب

الاقتصادية « التقليدية » ، مصادر للمواد الأولية إذ إنها استنفدت مواردها على نطاق واسع ، وأن تدبر اسواقاً جديدة لصناعاتها الفائقة التجهيز . واوربا هذه تريد آخر الأمر أن تظهر بمظهر السخي الذي يرأف بمصالح الشعوب التي استغلتها طويلاً وكثيراً والتي انتهت إلى تجويعها ؛ وهكذا تحاول أن تمحو حتى ذكرى خطاياها الأصلية في الرأسمالية والثورة الصناعية ، وفي الرق والاستعمار : ولكنها تبث هذه الخطايا من جديد .

ويؤثر صندوق التنمية الاوروبي (FED) البنى التحتية ، والمستشفيات والملاعب ذات الشهرة ، ولاسيما منتجات التصدير . وهكذا فقد مول بسخاء مزارع النخيل الزيتي ، من ساحل العاج إلى داهومي ، فساعد ولاشك في تنمية إنتاج الشحوم - ولكنه ساعد ايضاً في تخفيض اسعارها العالمية ، مما درّ على السوق المشتركة أكثر بكثير مما درت عليها استثماراتها : وهذا أيضاً سخاء مثمر . وكان هذا الصندوق لايمول في توغو في عام ١٩٧٤ سوى القهوة والكاكاو كي يوجد فيهما شيئاً من الوفرة المفيدة للمشتريين ، ولكنه لم يمول الزراعات الغذائية التي لاتزال البلاد تعاني نقصاً كبيراً فيها . وعندما تحول فلاحو السنغال عن زراعة فستق العبيد في عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ بادر الصندوق إلى مساعدة هذه الزراعة التي أدت كما سنرى إلى تخريب تربة السنغال بالاثتكال : الاثتكال بالرياح في الشمال ، وبالمياه في جهات أخرى .

ولما انضمت انكلترا « أخيراً » ، إلى السوق المشتركة ارتفع عدد البلدان التي « تدعمها » السوق المشتركة في افريقيا والكاريبى والباسيفيك (ACP) إلى ٤٦ بلداً ، ووقع اتفاق دهي . اتفاق لومي الأول Lomé I في عاصمة توغو في شباط ١٩٧٥ ينص على تقديم معونة لتنمية بلدان

ACP تبلغ ٣,٥ مليارات من وحدات الحساب الاوربي (أي نحو ٤,٣ مليار دولار في اواخر عام ١٩٧٩) . ولا تمنح هذه المعونة إلا المشاريع تقرها بيروقراطية بروكسل التي قلما « تمت » فيها السرعة . وفي أواخر عام ١٩٧٩ وقبل انتقضاء مدة لومي الأول بقليل (آذار ١٩٨٠) ، كان ربع هذه المعونة فقط ، كما قيل لنا ، قد دفع فعلاً .

كان ستابكس Stabex يهدف إلى تثبيت الموارد الناشئة من الصادرات الزراعية في بلدان ACP : فكان يُدفع تعويض إذا هبطت الدخول التي منشؤها أحد المنتجات الزراعية الأربعة والثلاثين المحددة إلى أكثر من ٧,٥ ٪ في سنة واحدة . وهكذا فقد نالت تانزانيا بعض المال لقاء هبوط انتاج نبات الباهرة ، والسنغال من أجل فستق العبيد ، ولكن شيئاً لم يتخذ من أجل حسابان ازدياد التضخم ، مما يقلل كثيراً من فعالية الأسلوب . واستغرقت المناقشات من أجل لومي الثاني وقتاً طويلاً جداً ، واوشكت المفاوضات عدة مرات أن تفشل . وكان ينبغي لبلدان ACP ، وقد أصبح عددها الآن ٥٨ ، أن تحصل (في خمس سنوات) على ٥,٢ مليارات من وحدات الحساب — وكانت تطالب بحجج قوية بما يقرب من ضعف هذا المبلغ ، وكان يمكن منحها ذلك بسهولة بتخفيض معدل الحماية العالي جداً الممنوح للمنتجات الفائضة في اوريا الغربية . فحماية الحليب الاوربي الفائض تكلف هي وحدها اربعة مليارات دولار في السنة : أي أكثر بكثير من المعونة الممنوحة لبلدان ACP ، مع أننا ندخل مسحوق الحليب في أغذية المواشي .

هذا مثال من اقتصاد التبذير نقرحه على هذه البلدان كنموذج لضمان تنميتها : وسرى إلى أية ورطة يقودها هذا النموذج .

ولابد للمسؤولين الأوربيين من أن يحرقوا الافريقيين احتقاراً

تماماً من أجل الاستمرار في امتداح هذا النموذج لهم . لقد كانت بلدان ACP هذه تؤدّ لو وزعت بينها المعونة المقررة توزيعاً بسيطاً ، ولكن بروكسل لاتمنحها إياها دوماً إلا لكل مشروع على حدة ، أي بتأخير كبير ، مع أن شيئاً من الرقابة لا يكون عديم الجدوى . لقد غطيت نفقات عشرة من المنتجات الزراعية الجديدة ومصائد الأسماك ، ولكن قليلاً جداً من المالخصص للفلازات . ومن جهة أخرى ، لكي تدخل المنتجات المصنوعة في بلدان ACP إلى السوق المشتركة بدون رسوم جمركية يجب أن يكون كل ماأسهم في انتاجها مصدره البلد نفسه ، وهذا صعب جداً في معظم الأحيان

٥ - الأمم المتحدة و « التنمية » :

قدم جون كينيدي إلى الأمم المتحدة في مطلع عام ١٩٦٠ عقد التنمية الأول الذي كان يبشر بالمعجزات : أن تسدّ أولاً الحاجات الأساسية للسكان جميعاً ، باستخدام الموارد المحلية استخداماً كلياً ، وبتشغيل جميع الشبان . إنه برنامج رائع ، ولكن ...

وأحس بنخطر الثورة الكوبية فوعد اميركا المسماة لاثينية ، عن طريق التحالف من أجل التقدم ، بمعونة قتلوها عشرون مليار دولار لم تدفع كاملة فيما بعد . وقد اشترط لها القيام باصلاحات زراعية ومالية بقيت حبراً على ورق : إلا في التشيلي ، وكلنا نعلم كيف كان رد فعل الولايات المتحدة .

. وفي عام ١٩٦٩ عهد البنك الدولي إلى الكندي ليستر بيرسون بمسؤولية القيام بدراسة واسعة لبيان « ماوصلت » إليه التنمية . وأشار تقرير بيرسون إلى نواقص كثيرة ولكنه لم يعترف إلا بجزء من الفشل

ولم يقترح تغييرات أساسية ، وشدد دوماً على دمج هذه البلدان الفقيرة دمجاً متزايداً في السوق المشتركة وذلك بتنمية صادراتها . والحال أن هذه الصادرات تشكل الوسيلة الرئيسية لاستغلال العالم الثالث الذي من مصابحته أن يلبي أولاً الحاجات الأساسية لجميع سكانه ، بأن يستخدم استخداماً كاملاً جميع الموارد المحلية وبتشغيل جميع الشبان .

والعقد الثاني الذي طرح على الطريقة نفسها ينتهي في عام ١٩٨٠ بنواقص معترف بها على وجه أفضل آخر الأمر ، وبدون زهو هذه المرة : وبخاصة لأن العقد الثالث بدأ باخفاق تام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI في نيودلهي في كانون الثاني - شباط ١٩٨٠ . ويرى البنك الدولي أن الناتج الاجمالي لمجموع البلدان النامية قد ازداد بمقدار ٦,٢ ٪ في السنة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٤ ، وبمقدار ٥ ٪ في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ، أي بأسرع قليلاً من ناتج البلدان المتقدمة . ومع ذلك فإن ٥ ٪ من التقدم في ناتج سنوي للفرد يتراوح بين ٨٠ إلى ٣٠٠ دولار (وتلك حال ٣٧ بلداً صنفت رسمياً بأنها « فقيرة جداً ») لاتمثل شيئاً بالمقارنة مع ٣,٤ ٪ من النمو في البلدان المتقدمة تتناول منتجات إجمالية للفرد تتراوح بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار . ولنوضح أكثر فنقول : إن الناتج الاجمالي للفرد أبطأ نمواً بكثير في معظم البلدان الفقيرة حيث يزداد السكان بمعدل ٣ ٪ في السنة إن لم يكن أكثر ، في حين أن عدد السكان في البلدان المتقدمة يزداد قليلاً جداً ، وقد راح الآن يستقر إن لم يقل يهبط . وهذا من حسن الحظ لأن الأغنياء البيض اساءوا كثيراً استعمال سلطاتهم : فسيكون من الخير أن يفقدوها عما قريب . .

أما افريقيا الواقعة جنوب الصحراء فهي مصنفة في الدرجة الأخيرة ،

مع ازدياد في ناتجها الاجمالي قدره ١.٦ ٪ في السنة في أعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، مما يتوافق مع نقصان الموارد بالنسبة لكل فرد ومع إفقار شامل ، وستمكن من إيضاح ذلك على وجه أفضل في قضية زامبيا .

وفي عام ١٩٦٤ انعقد في جنيف المؤتمر الأول للأمم المتحدة من أجل التجارة والتنمية CNUCED ، وتلته مؤتمرات أخرى في نيودلهي (١٩٦٨) ، وسانتياغو في التشيلي (١٩٧٢) ، وفيروبي (١٩٧٦) ومانيلا (١٩٧٩) . وقد حاولت البلدان الفقيرة أن تبرز فيها جبهة أقل تفككاً (رغم خلافاتها السيامية العميقة) في مواجهة البلدان الغنية ، فأنشأت والحالة هذه مجموعة ال ٧٧ وهو عدد الأعضاء المؤسسين - التي حافظت على هذا الاسم رغم أنها تضم الآن ١٠٩ أمم . ولم تتحقق بالفعل قط مطالبها الرئيسية (كانشاء صندوق مشترك لحماية أسعار صادراتها ، وفسح مجالات أوسع للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة ، و« معونة » متزايدة ، وتخفيض الديون...) ، فقد اصطدمت بأنانية (١) البلدان الرأسمالية بقيادة امبريالية اميركا الشمالية ، هذه الامبريالية التي تزاحمها وتدعمها كثيراً في آن واحد اليابان وألمانيا الغربية ، الدولتان الاقتصاديتان البارزتان .

لقد حدد العقد الأول لنفسه كهدف في المساعدة العامة للتنمية مبلغاً يعادل على الأقل ٠,٧ ٪ من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة ؛ ومنذ ذلك الحين لا تزال هذه النسبة المئوية في هبوط ، بالنسبة لأغنى الأمم : فقد بلغت ٠,٣١ ٪ في عام ١٩٧٧ ، ولم تصل إلا إلى ٠,٢٢ ٪ بالنسبة للولايات المتحدة ، وإلا إلى ٠,٢٧ ٪ بالنسبة لألمانيا ، و ٠,٢١ ٪

(١) وقد كشف « الحوار » بين الشمال والجنوب عن ذلك جيداً .

بالنسبة لليابان . ولنذكر ايضاً فنويسرا « السخية » ذات النسبة التي بلغت ١٩,٥ ٪ في حين ان نظامها المصرفي وشركاتها المتعددة الجنسيات تعيش بسعة من استغلال العالم الثالث (١) .

والمستثنيات الوحيدة الأقل سلبية بالنسبة للعالم الثالث هي بعض البلدان العربية المصدرة للبتروول ، والبلدان السكندنافية ، وهولندا التي بلغت نسبتها أو توشك ان تبلغ ١ ٪ من الناتج الإجمالي ، أي أكثر من الهدف المرسوم . أما استراليا وبلجيكا وكندا فتقع بين الفريقين . ، وكذلك فرنسا التي تدعي أنها تعطي ٥,٥ ٪ ولكنها تنسى أن تذكر أن حصة الأسد في هذا الرقم تمنح لأقاليم ومقاطعات ما وراء البحار حيث « يساعد » السكان لتشجيعهم على قبول علمنا المثلث الألوان ، لأن هذه الجزر تشرف على مجال بحري كبير يمكن أن يحتوي على اكبر ثروات عالم الغد .

٦ - النظام الدولي الاقتصادي الجديد :

ان البلدان المتخلفة وقد اصبحت اكثرية في الأمم المتحدة (وكانت في الأصل تحت سيطرة اميركا الشمالية واوروبا) تسعى طبعاً إلى تخفيض مستوى استغلالها . وفي عام ١٩٧٣ اقترح الرئيس الجزائري هواري بومدين على دول عدم الانحياز ثم على الأمم المتحدة نظاماً جديداً قبلته في اول ايار ١٩٧٤ . جاء فيه : « نحن أعضاء منظمة الأمم المتحدة ، نعلن رسمياً . عزمنا المشترك على العمل بسرعة على اقامة نظام اقتصادي

(١) راجع Jean Ziegler : سويسرا فوق كل شبهة ، Pe Seuil ١٩٧٧
إن مجموع الحسابات المفتوحة في سويسرا للأقليات المتميزة الحاكمة في العالم الثالث يقارب مبالغ المعونة العامة التي يحصل عليها هذا العالم .

دولي جديد مبني على العدالة ، والمساواة التامة ، والترابط المتبادل ، والمصالحة المشتركة والتعاون بين جميع الدول بمعزل عن نظامها الاقتصادي والاجتماعي ، يصحح وجه التفاوت ويصالح المظالم الحالية ويتيح ردم الهوة المترايدة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ويحقق السلام والعدالة للأجيال المقبلة .

يالها من كلمات رائعة ! — ولكنها وقفت عند هذا الحد . فالنظام القديم مستمر . . . والبنك الدولي (هو نفسه دوماً) يؤكد لنا أنه لن يتمضي على الفقر التام في عام ٢٠٠٠ . ومع معدل النمو في مخطط البنك الاساسي يقدر هذا البنك أنه سيبقى في اواخر القرن ٦٠ مليون على الأقل من الفقراء تماماً في البلدان « النامية » . ويتحدث Don Helder Camara عن ظروف عيش أدنى من إنسانية ، ولا حاجة إلى الذهاب إلى حدود كمبوديا كي نعرّ على مثل ذلك . إننا نعيش في عالم أهوال يوفق المتميزون بسهولة إلى نسيانها ، ويدعي كثيرون من بينهم أنهم مسيحيون ، وإنسانيون ، وحتى اشتراكيون .

غير أن هذه الارتسامات ، كما يقول لنا البنك دوماً ، تقلر « أن ثلاثة ارباع زيادة الدخل المتوقعة ستذهب ، كما هي الحال حتى الآن ، إلى الـ ٤٠ ٪ الأغنياء . وإذا قامت سياسات قوية جداً لإعادة التوزيع فإن المستفيدين من هذه الزيادة قد يصلون إلى ٦٠ ٪ . وإذا أضفنا إلى ذلك المخطط الأكثر تفاؤلاً لزيادة سريعة جداً في الانتاج فسيبقى هناك ٣٠٠ إلى ٣٥٠ مليوناً من الفقراء تماماً في اواخر هذا القرن » .

إنه إثبات رسمي رئيسي ، فالمؤسسة الأكثر تمثيلاً للرأسمالية المركزية ، رأسمالية أغنى البلدان التي تدعي متقدمة ، تعترف بأنها عاجزة تماماً عن التغلب في نهاية القرن على مايسميه الهنود تسمية أصبح

بالفقر الكبيره . فماذا يظنون اذن انهم قادرون على عمله أثناء هذه السنين العشرين القادمة ؟ إن جميع الموارد موجودة ، وقادرة على أن توفر للجميع ما هو ضروري : الرجال ، والأرض ، والمعادن ، والماء ، والطاقة ، والمعلومات ؛ وهذه الموارد تبدد على نطاق واسع ، أولاً بالتسلح الذي يرهقنا فوق هذا بأرهاب الأخطار ، ثم بالمفاسد التي لا تصدق لهذا المجتمع الاستهلاكي المخيف الذي يبلغ الذروة في آخر الستة في « المشراة الكبرى » التي ترافق سهرات أعيادنا .

فلا بد لنا اذن من البحث عن حلول أخرى : مع الاعتراف منذ الآن ، مع وجود حالات كثيرة من انخفاض « النظم الاشتراكية (١) » ، بأن هذا الأمر لن يكون سهلاً .

٧ - أزمة البترول تكمل الاختناق :

لقد تحققت في مركز العالم الرأسمالي بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٣ سرعة في النمو لم يسبق لها مثيل قامت بادیء الأمر على أساس أن البترول سيكون على اللوام أغزر وأرخص ثمناً . والواقع أن الايرانيين بينوا لي أنه كان ينبغي لهم في عام ١٩٧٠ أن يبيعوا ثلاثة براميل بترول كي يحصلوا على الكمية نفسها من سلع التجهيز التي كانوا يدفعون ثمنها ببرميل واحد في عام ١٩٥٠ . وعندما يتهمون منظمة البلدان المصدرة للبترول OPEP بأنها تعتمد دوماً إلى رفع اسعار البترول ينسون أن يوضحوا أن « الأخوات السبع » ، الشركات الكبرى نجحت طويلاً في سلبها الذهب الأسود بأسعار بخسة : ففي العربية السعودية كانت تقدم في بداية الأمر بعض الإكرواميات للملوك . وبدءاً من عام ١٩٧٠

(١) المجتمع الصناعي هو الذي نتهمه ، لا رأسمالية الغرب المركزية وحدها . فعندما وصلت اثيوبيا « الاشتراكية » إلى الحكم عرضت في اديس ابابا دبابات تمجد الصناعة الحديثة . وحرب ارتيريا تبرر المعارضة التي وضعنا داخلها كلمة اشتراكية .

سمحت منظمة OPEP بتسويات طنيفة في الاسعار لصالح المنتجين .
وفي أكتوبر ١٩٧٣ تحقق ارتفاع كبير في اسعار البترول بمناسبة الحرب
بين العرب واسرائيل وبسبب التهديد بالحظر الذي أربع الأقوياء
في هذا العالم .

واذا كان هذا الارتفاع مذهلاً بالدولارات المتداولة — من ٢ إلى
٣٦ دولاراً للبرميل بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ — فهو اقل مدعاة للدهشة
بالدولارات الثابتة : من ٢ إلى ١٢ دولاراً . ومع ذلك فهذا يضرب
السعر بـ ٦ بالقيم الحقيقية . والبلدان المستهلكة تخزن البترول بأي ثمن ،
والارتفاع يتسارع ، ويتجاوز السعر احياناً ٤٠ دولاراً في مركز سوق
روتردام ، وارباح الشركات الكبرى تصل إلى مستويات خارقة لم
يسبق لها مثيل ، ومع ذلك نتهم « العرب » وحدهم .

وعلى المستوى العالمي ، إن مثل هذا الارتفاع الذي كنت اتمناه
من صميم قلبي حتى قبل أن يفلت زمامه ، مفيد ولاشك : فهو اليوم
يجبرنا على ألا نزيد في تبذير هذه الثروة القيمة التي لا تتجدد — بانتظار
الإقلال فعلاً من هذا التبذير . ولكن السيطرة الاقتصادية للبلدان
الغنية تتيح لها الاحتفاظ بحصة الأمد : فكارتير لم يستطع أن يفرض على
مواطنيه تخفيفاً فعلياً لاستهلاكهم الطائش . هاهم ذا أناس ينادون
بالديمقراطية ؛ فأني حق أخلاقي يستطيع هؤلاء الذين يطيب لهم ان
يتحدثوا عن الأخلاق أن يستمروا ، وهم أقل من ٦ ٪ من سكان العالم ،
في تبذير نحو ثلث الموارد الرئيسية النادرة في الكرة الأرضية ؟ وفي
« ملفات الشاشة » في ١١ ديسمبر ١٩٧٩ يقول وزير البترول الكويتي :
« إن المسؤولين الحقيقيين هم البلدان الصناعية التي زادت استهلاكها
زيادة هائلة في الستينيات ولم تنقب عن البترول بما فيه الكفاية » .

إنه على حق . لقد بنينا بالتبذير حضارة ضالة تماماً على فرضية موارد من الطاقة غير محدودة وبأسعار كنا نتوقع انخفاضها باستمرار — وهي فرضية اعترفنا متأخرين جداً بأنها غير معقولة — . وهذه المأساة تغدو غير مقبولة إطلاقاً بدءاً من اللحظة التي ندفع فيها بهذا النموذج نفسه للتنمية الذي نتعسف فندعوه « حضارة » إلى البلدان التي نسيطر عليها . المستعمرات ثم المستعمرات الجديدة . هذه الحضارة المزعومة آتية في خلق هذه البلدان على مرأى متوهمين في غالب الأحيان غير عاهين . ان ارتفاع سعر البترول يمتص آخر احتياطها من القطع النادر ويزيد في مديونيتها زيادة فاجعة . والحقيقة أن البلدان البترولية دفعت إلى صندوق مساعدة العالم الثالث من ٢ إلى ٢.٧ ٪ من ناتجها الاجمالي في اعوام ١٩٧٤ — ١٩٧٧ ، أي أكثر بكثير من الأغنياء القدامى ، ولكن مدفوعاتها هبطت إلى ١.١ ٪ في عام ١٩٧٨ . وهذا أبعد من أن يوازن ارتفاع سعر البترول . فهل يمكن إجراء تغيير في النظام الاقتصادي للتخلص من الاجتناب ؟ ليس الأمر سهلاً .

٨ — نسيتهم « مشغلين » : أما نحن فنخرب الكرة الأرضية :

لقد انطلقت أوروبا الغازية إلى « استعمار » العالم بفضل سفنها واسلحتها المتقنة الصنع . وكانت في الوقت نفسه تحسن زراعتها منذ القرن السادس عشر في لومبارديا وفلاندر . وقد ازدهر هذا التحسين في انكلترا في القرن الثامن عشر مع « ثورة النفل واللفت » (١) وانهيأ صغار الفلاحين . وبما أن انتاجية العمل ازدادت بمقدار ٤٠ ٪

(١) زراعة الكلا بدلا من استراحة الأرض (أي عدم زراعتها سنة من كل ٣ سنوات) وتتيح ازدياد الأبقار والخيول ، أي زيادة الطاقة والأسمدة من منشأ حيواني .

في خمسين سنة فقد صار لديها رأسمال وعمل جاهزان من اجل الثورة الصناعية التي يمونها بسخاء أكثر نهب المستعمرات ، وبخاصة نهب الهند الذي ازداد شدة في هذا النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

هذه الثورة الصناعية (المرتبطة بنمو الرأسمالية) غيرت وجه العالم : ولكنها لم تغيره دوماً إلى الأفضل ، فقد سرّعت تبذير الثروات الطبيعية وتدميرها ، ونمت جميع وجوه التفاوت . ويقول لنا بول بايروخ إن الفارق في الدخل الوسطي بين الأمم الكبرى في عام ١٧٠٠ لم يكن يتجاوز ٨،١ إلى ١ . أما اليوم فانه يبلغ ٤٠ إلى ١ ، كما يقول بايروخ أيضاً . ويقدر البنك الدولي الفوارق من ١٢٠ إلى ١ ، ويرى المؤلف بايروخ بحق أنها ارقام مبالغ فيها .

هذه الرأسمالية تدمر الحرفيين ، الاوروبيين أولاً ، ثم حرفيي العالم الثالث . وعندما توجب عليها أن تتخلى عن السيطرة السياسية على المستعمرات أقامت فيها نظامها الاقتصادي ووطدته بحيث لم يُتهم اتهاماً حقيقياً بعد . ويسمونه تنمية : وهاهو العالم الثالث مدعو إلى « تدارك تخلفه » ، أي إلى « تنمية نفسه » باتباعه نموذجنا اتباعاً دقيقاً . وباستثناء مناهضين قلائل يتحاشى الآخرون طرح الأسئلة الأساسية الثلاثة التالية : هل هذا المجتمع الاستهلاكي مرغوب فيه ؟ وهل يمكن تعميمه ؟ وهل جعلوه مناسباً لافريقيا ؟ .

لم يطور مجتمع قط فعاليات على هذا القدر القليل من المبررات كما فعل مجتمعنا . فالعمل ذو الانتاج المباشر ينقص باستمرار ، وينبئنا H.Kahn . بأنه سيكون في الولايات المتحدة في العالم ١،٢٠٠٠ ٪ من المزارعين ، وان الزراعة فيها ستقلر بـ ٥،٠ ٪ من الناتج الاجمالي .

فها هو الإنسان يزداد انفصالاً عن الأرض التي تغذيه ، وكثيرون من أطفال المدن يعتقدون أن المتاجر الكبيرة هي التي تنتج الغذاء ، حتى ولو وضعوا بقرة في حديقة الحيوان بنيويورك كي يراها الأطفال الفقراء في هذه المدينة .

هذا المجتمع يستخدم اذن اكثرية السكان في فعاليات غير نافعة ، إن لم نقل ضارة (كالتسلح) . ولم يعد هناك إنتاج من أجل سد حاجات أساسية فقط ، بل إن الدعاية تخلق أسواقاً لكل ما ينتج لأن ذلك يدر ربحاً . وهذا المجتمع يطرح أخيراً خارج مملكته كل من ليس بحاجة اليهم : كالشبان ، والعاطلين عن العمل ، والهامشيين ، وهو بوجه خاص يحوّج العالم الثالث أكثر فأكثر .

وهذا المجتمع يقود العالم بأسره آخر الأمر إلى هلاكه (بما فيه الأغنياء الذين يجب ان يفكروا في ذلك ملياً) ، هذا ما يصرخ به في آذاننا بصوت أعلى فأعلى (لأن صممنا في ازدياد) نادي روما وعلماء البيئة والاختصاصيون في شؤونها . فبعد التفاد التدريجي للاحتياطي غير المتجدد يزداد نهب احتياطي العالم الثالث . فالتلوث لا يطاق في اليابان وعلى ساحل الولايات المتحدة الشرقي : في حين يقيمون المصانع الملوثة في بلدان قليلة التطور . إن هذا المجتمع — مجتمعا يبدو لنا اذن منذ اليوم غير مرغوب فيه إطلاقاً .

فهل هذا المجتمع قابل للتعميم ؟ كان جان جاك سيرفان شريبر يدعونا في حوالي عام ١٩٦٥ إلى قبول التحدي الأميركي : فقد أصبحت الولايات المتحدة قبة الإنتاجية الأوروبية . وكان مشروع Monnet قد أوفدني إليها في عام ١٩٤٦ . والولايات المتحدة تفاخر ببلوغ أعلى إنتاجية زراعية في العالم ، وهذا ليس صحيحاً بالنسبة للعمل البشري . فالتربة

فيها أقل مردوداً بكثير في الهكتار منها في اليابان أو كوريا أو تايوان أو الصين — أو في أوروبا الغربية . وفي وسع الأميركيين أن يجيزوا لأنفسهم تبديد أكثرية أراضيهم واستغلالها استغلالاً فاقصاً ، لأن مجموع أميركا (وأستراليا) قليل السكان جداً ، فبأي حق يملكون مساحات شاسعة بعد أن أزالوا منها وذبحوا السكان الأصليين ؟

وما هو أخطر ولاشك أن مردودهم من الطاقة ضعيف جداً وكثيراً ما ينبغي لهم أن يستهلكوا أكثر من عشر حريرات من البترول (من فحوم ، واسمدة ، ومبيدات ، ومواد) كي ينتجوا حريرة واحدة من الأغذية ، وهذه الحريرة سرعان ما تبدد . وقد قدر أميركيون نزيهون — ويوجد من هؤلاء في أميركا — وبخاصة في مجلتهم Science ، أن نظامهم الغذائي في الإنتاج — الاستهلاك أكثر كلفة من أن يمكن تعميمه . فاذا أدخلنا فيه تحويل المنتجات الزراعية (إن لم نقل غشها) ، وتغليف الأطعمة وتوزيعها ، وتكييف الهواء في المتاجر الكبيرة ونقل التموين بسيارة خاصة حتى المنزل في الضاحية فإن استهلاك الطاقة ، اذا عمم على المستوى العالمي ، سيرتفع بحيث يمتص الأسلوب الزراعي — الغذائي وحده أكثر من كل الطاقة المستهلكة حالياً في العالم .

وعلى هذا فإن السعي إلى نشر هذا النظام هو غش رهيب ، ومع ذلك فقد توصلنا إليه إلى حد كبير ، وأقنعنا الأكثرية الساحقة من القادة الأفريقيين بأن تقدمنا هو وحده المرغوب فيه من أجلهم ، وأنه وحده الصالح لأفريقيا ، بدون أن نستشير في أي وقت المعنيين الرئيسيين ، أي الفلاحين ، وبدون اهتمام بدراسة البيئة الاقتصادية والتاريخية والسوسولوجية والسياسية والبيسيكولوجية التي ندخل إليها هذا النظام . وهذا « الانتهاك » لم يتحقق بقوة السلاح وحدها ، ولا حتى « بحركة

قوي السوق « وجدها - وهي شهيرة جداً - ، بل استعمانا فيه ايضاً
سلاحاً ابرع . ظل الناس طويلاً لا يقدرونه حق قدره : هو السيطرة
الثقافية ...

٩ - سيطرة الغرب الثقافية :

لم يبلغ الانكليز الحضارة الهندية ولا صيما الدين ، حتى لو أنهم
دمروا قسماً كبيراً من الصناعات الحرفية . وقد قاوم الاسلام مقاومة
ظافرة جميع محاولات الدعوة إلى اعتناق المسيحية ، من الساحل الافريقي
حتى اندونيسيا وحتى الفيليبين . ولم يتم احتلال الصين بكاملها رغم
تدني قوتها العسكرية . ذلك أنه كان في آسيا مجتمع أكثر تطوراً يستخدم
الكتابة والنقود منذ زمن طويل جداً ، وكان فيها دول مركزية شاسعة
الأبعاد . وكان مستوى الصين والهند التكنولوجي في مطلع القرن الثامن
عشر نسيهاً إلى حد كبير بمستوى اوريا . وكان جماعة الرقيق عندنا
يترو دون بالمنسوجات من الهند ليبادلوا بها في افريقيا .

والحقيقة أن استعماريين كثيرين بالغوا في ذم افريقيا ما قبل الاستعمار ،
وليس هذا سبباً لتقديرها بأكثر من قدرها وإضفاء المثالية عليها . فقد كان
جزء كبير من افريقيا بين المدارين يجهل الكتابة التي تنقل المعاوامات
وتريدها ، وكان في الغالب يجهل استخدام العام للنقود ، حتى لو كان
يحل محلها قضيب الحديد والأصداف وبعض الأطوال من المنسوجات .
واتسعت بعض الامبراطوريات ولكن على جزء فقط من افريقيا
الغربية ، فهناك بوجه خاص كانت تصنع المنسوجات . وكانت تمارس
فيه صناعة استخراج النحاس والحديد ، وحلات المجرفة الحديدية
محل الأداة الخشبية ، وسرعان ما انتشرت النباتات ذات المصدر الأميركي .

ومع ذلك فان الدولار ، والمحراث والعجلة المقطورين ، وهي ادوات
أساسية للمرحلة الأولى من التقدم الزراعي ، بقيت غير معروفة فيه -
ولا تزال كذلك في كثير من الاحيان .

وعلى أساس اقتصادي وثقافي ضعيف جداً سبب قنوم الرجل الأبيض ،
قائداً لقافلة ، ومهرباً ، ومستقصياً ، ثم مبشراً وجندياً ، انهار القيم
(التقاليد والاديان) الافريقية التي كانت تربط الإنسان بالارض
- التي يحملها - وبأجداده وبأسرته الواسعة وبعشيرته . فزيمبابوي
(روديسيا) ومالاوي وزامبيا هي اليوم مسيحية أكثر من اوربا !
وعلم الرجل الأبيض الافريقيين القراءة والكتابة ، ونظم مجتمعاً حضرياً
قلما كان معروفاً حتى ذلك الحين . لقد ظلم الرجل الأسود واستغله ،
ومع ذلك فان كل ما كان يأتي به يُعترف في الحال بأنه « متفوق »
بدون أدنى نقاش مادام هو السيد . وتعلم الافريقي لغات اوربا ،
وسحاول أن يفكر كما يفكر دينكارث ويكون ، واستعمل سلع
الاستهلاك الاوربية ، ولم يلبث ان راح يعيش في إعجاب غير معقول ،
وأكثر من أي وقت مضى منذ الاستقلال ، أمام ما يأتية من المملكة
المتحدة ، في افريقيا الناطقة بالانكليزية أو من بلجيكا في زائير أو من
فرنسا في افريقيا الناطقة بالفرنسية .

ومارس مجتمع اميركا الشمالية الشديد البريق إغراءاً أشد بعد ،
فرحنا نرى سكان زامبيا يحاولون أن يعيشوا الحلم الأميركي بدون
أن يكونوا قادرين على ادراك خفاياه القابلة للمناقشة جداً . وكل إجهائنا
الاوربية في « التخلف » تعكس شيئاً من نهج الأبوة وشيئاً من ازدراء
الافريقي ومع ذلك فقد اعتمدها . وقد اقنعاه بمتهى السهولة بأنه عاجز
عن إعداد نموذج للتنمية خاص به ومتلائم مع بيئته ووضع الاقتصاد

وتقاليد وقيمته . وبدلاً من هذا رحنا نراه يندفع ، كي ينسى همومه أحياناً ، إلى طائراتنا التي تتيح له أن يجوب العالم ، وإلى سياراتنا التي توهمه بأنه ذو قدرة تكاد تكون غير محدودة . وهامم الأفريقيون يتورطون في « تنميتنا » بدون أن يفكروا في ذلك ملياً . وإنا لنكشف في ذلك عن خطيئة أصلية ثانية توشك أن تؤدي بأفريقيا التي تختنق إلى دمارها التدريجي .

١٠ - « المعونة » الأجنبية والعواصم غير المنتجة تزيد في التبعية :

لقد طورت أوروبا زراعتها أولاً ثم صناعتها ، ولكن كان ذلك بأن صنعت محلياً كل التجهيز اللازم . غير أننا في أفريقيا أدخلنا حضارة عمرانية ، حضارة السيارة ، وناطحة السحاب المكيفة ، وكل مجتمع الاستهلاك ، وفعلنا كل ذلك بدون أن نسبقه بتحسين فعلي للزراعة ، وبتوسيع للمعلومات التكنولوجية ، وبتكديس لرؤوس الأموال الضرورية للتجهيز المنشود . وقد استطاعت أوروبا دفع تنميتها بخطوات متسارعة باستغلال مستعمراتها ، ثم بنهب العالم الثالث . وتتبنى أفريقيا نوعاً من التنمية يركز في الواقع على استغلالها هي : أي على التدني الفاحش في أسعار منتجاتها الزراعية وفلذاتها وحتى بثروها .

هذه الزراعة الراكدة ، وهذا التصنيع القائم على التجهيزات وعلى منتجات جزئية وحتى على مواد أولية هي بوجه خاص مستوردة ، لاتنشيء كثيراً من الثروات . ومع ذلك فإن نموذج الاستهلاك ، وهو أيضاً مستورد ، سرعان ما يتكشف عن أنه أكثر كلفة من أن يمكن تعميمه على مجموع السكان . وعلى هذا فإن « الصبوة » الحاكمة الغربية النهج تدعي أن تستهلك بقدر ما تستهلك نحن أو أكثر . إنها تختار

نموذجنا للتنمية بمقدار ما يتيح لها إشباع رغباتها في أن تعيش على الطريقة الغربية بدون أن تعباً ببقية السكان .

حينذاك بنيت عواصم فخمة تمثل كتلة هائلة من الاستثمارات غير المنتجة ومن مباني الشهرة التي يقدرّون أيضاً نفقات صيانتها اللاحقة دون قدرها . وراحت العواصم السابقة تنشد صداقة الصفوة الحاكمة التي تضمن لها استمرار العلاقات الاقتصادية - والسياسية - المفضلة ، وبالتالي الإبقاء على استغلالها ! . فقد كانت فرنسا من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ في حاجة إلى أصوات الاقتراع الافريقية في الامم المتحدة كي تستطيع إطالة أمد الخطأ الدامي في حرب الجزائر . فنحن اذن دفعنا إلى حد ما وعن معرفة نموذجاً للتنمية يجبر البلدان الافريقية أطول وقت ممكن على أن تشتري من البلدان الأمم السابقة المنتجات المصنوعة والتجهيزات . ولم نكن نخشى ، بالعكس ، أن نشجعها على نفقات الوجاهة . وهكذا تسنى لي أن أبين أن فولتا العليا حصلت في السنوات الأخيرة على معونة اجنبية أكبر من مجموع موازنتها الوطنية ، فما هو اذن الهامش الحقيقي لاستقلالها ؟ إن المعونة تحبس من يقبلون سلاسلها الذهبية في حلقة جهنمية من تبعية متزايدة .

١١ - مجتمع متفاوت أكثر فأكثر ؛ وبيئة مهلّمة :

هاهي « الصفوة » اذن تشيع بسخاء أكبر فأكثر حبها للترف بسيارات المرسيدس وغيرها من سيارات الوجاهة الساحرة . وفي بيوت هذه الصفوة المبنية من التراب المرصوص والمحاطة بالأمسيجة وبجملوع الذرة البيضاء كان الفارق في افريقيا قبل الاستعمار - أو حتى افريقيا المستعمرة - بين الزعيم القديم وأتباعه أقل شدة منه اليوم : ولا تزال وجوه التفاوت في ازدياد أيضاً داخل الأمم .

وبما أن المعونات لا يمكن أن تكفي فإن كل هذه الفخامة لا يمكن أن تتضح إلا بزيادة استغلال الفلاحين . وهؤلاء الفلاحون يشجعون على أن يوسعوا أولاً مزارعهم التي للتصدير : كفستق العبيد ، والقطن والتبغ في السهوب بوجه خاص ، والقهوة والكاكاو والشاي والموز والأناناس والكاوتشوك وزيت النخيل في مناطق أكثر رياً وغالباً في ما يستصلح من الغابات . وهذه المزارع تدفع رسوم تصدير باهظة جداً تصل في كثير من الأحيان إلى أكثر من نصف سعرها العالمي ، لصالح الموازنات الوطنية ، وبالتالي لصالح الصفوة التي تتولى توزيعها لما فيه مصلحتها . وهذه الأسعار العالية كثيراً ما يبقى عليها متدنية جداً لصالح المستهلكين البلدان المتقدمة الذين يصبحون بذلك مستغلين ، حتى لو رفضوا الاعتراف بهذا الأمر .

ويتم ذلك أيضاً إضراراً بالبيئة : فالبادية لم تتوقف عن الزحف ولا سيما الصحراء ، نحو الشمال ونحو الجنوب . وفي كل دقيقة تمز يختفي عشرون هكتاراً من الغابات الاستوائية الرطبة بدون أن نستطيع تقدير كل التأثير الذي يحدثه مثل هذا التدمير في المناخ العالمي . ولكننا نعرف اليوم أن الزراعات والمزارع القائمة على غابات كثيفة تغل أكثر بكثير مما تغل بعد سلسلة من الزراعات السنوية التي سرعان ما تحول هذا الوسط إلى « سهوب » . وقد أشرنا إلى ذلك بالنسبة لتايلاند التي لن يكون لديها سوى القليل من الغابات في أواخر هذا القرن . وتفاخر ساحل العاج بنجاح زراعي مماثل ولكنها سترى ، بالمعدل الحالي ، مجموع غاباتها يتقرض بصورة أسرع بعد ، والرياح التي تهب من المحيط لم تعد تحمل اليوم المقدار نفسه من الرطوبة على الشريط

الساحلي لافريقيا الغربية الذي يتزايد فيه انقراض الغابات : وهذا ماسيعجل في جفاف الساحل .

١٢ - تختلف الزراعات المعاشية ،

سوء تغذية واستيراد متزايدان :

زراعات التصدير مستمرة في التوسع لأنها تجلب القطع النادر المخصص لاشباع رغبات الأقوياء في الترف والوجاهة . ولعدم وجود تجهيزات ملائمة فإن توسعها يتم على حساب الزراعات المعاشية . والقروض تمنح بسهولة - أو تخصص بكل بساطة - للزراعات التي تجلب القطع النادر ؛ ولها الأفضلية في الحصول على المشورات الفنية ، وتؤمن لها بصورة أفضل الأسمدة ومبيدات الحشرات ، سواء بالنسبة لفستق العييد في السنغال ، أو القطن في تشاد أو تانزانيا ، أو التبغ في زامبيا .

أما الحبوب والمزروعات الأخرى الغذائية فأقل حظاً بكثير في الحصول على المشورة والقروض ، كما أن تسويقها أسوأ تنظيمياً : فهناك سنغاليون بعيدون قليلاً عن الطرق اضطروا إلى ترك فائضهم من اللرة البيضاء يتلف . وتتلف اللرة الصفراء في تانزانيا لعدم وجود سيارات شحن ، وأبقيت أسعارها منخفضة جداً لأن السلطات تخشى المستهلكين في المدن أكثر مما تخشى الفلاحين المبعثرين وغير المنظمين عادة .

والنتيجة هي سوء تغذية متزايد ، أولاً في الارياف التي يصعب ان نتصور في اوروبا ، أنه يمكن أن تعاني قحطاً وحتى مجاعة . ولن نتحدث هنا عن المجاعات الكبرى (الساحل ١٩٧٢ ، واثيوبيا ، ١٩٧٣) وهي وحدها التي استحققت اعتراف صحافة الغرب ووسائل إعلامه الجماهيرية الأخرى . والأكثريّة العظمى من فلاحي افريقيا الاستوائية

وتمضر إفريقيا الشمالية يعانون فترات قحط طويلة نوعاً ما في فترة ما بين الحصادين ، في الأشهر التي تسبق الموسم القادم . ويقول لنا الفلاحون إن مدة هذا القحط تزداد من السنغال إلى فولتا العليا . وتحدث أحياناً مجاعات محلية : فالجفاف يصيب جزءاً كبيراً من إفريقيا الشرقية ، ولا سيما فلاحها ، مرة في كل خمس سنوات وسطياً . وكانت إفريقيا قبل الاستعمار أحسن معرفة بتوقع الأحوال ، فكانت تكس احتياطياً يصل أحياناً إلى عدة سنوات من الاستهلاك ، والسلع التافهة التي ننشرها تحت الفلاحين على مزيد من البيع فلا يحتفظون بما يعيشون به حتى الموسم القادم . والمال الذي ينفق بهذا الشكل لا يبقى في البلاد ، كما كان الأمر من قبل عندما كانت الصناعة الحرفية المحلية تغطي جميع الحاجات . واحذية باتا المطاطية تقضي على امكانية تطور صانعي الأحذية وعلى امكانية الاستخدام المقابل .

ولذلك فإن إفريقيا الاستوائية تستورد الحبوب أكثر فأكثر : فقد استوردت مليون طن في عام ١٩٦٠ و ١٢ مليوناً في عام ١٩٧٨ و ١٠ ملايين في عام ١٩٧٦ ، و ١٢ مليوناً في عام ١٩٧٨ ومديونية إفريقيا تزداد باستمرار كمديونية سائر العالم الثالث . وهاهي ذي إفريقيا عاجزة عن دفع ائمان مشترياتها المتزايدة من الحبوب ، فهي اذن مرغمة على بعض المزيد من التبعية ومضطرة إلى الاستجداء : وجنون العظمة لدى صفوتها ، وبوجه خاص نموذجنا في التنمية يسهمان أيضاً في ذلك .

والولايات المتحدة ، بما لديها من شبه احتكار لسوق الحبوب العالمية ،

تملك سلاحاً غذائياً يوشك أن يغدو غنياً أكثر فأكثر (١) . فالكفاية الذاتية الأساسية — ولانقول الاكتفاء الذاتي — أصبحت اذن العنصر الاساسي في استقلال الأمم الفتية : وهو عنصر أكثر ضماناً من التسليح المدمر الذي سيبقى على الدوام اضحوكة في مواجهة تسليح الدول الكبرى.

١٣ — مدن فسيحة الأرجاء : بطالة وإجرام :

في دراسة قام بها مكتب العمل الدولي بين لنا بول بايرونخ أن الهجرة الريفية إلى المدن ناشئة عن كره الأرياف أكثر مما هي ناشئة عن سحر المدينة ؛ بل إن هذين العاملين يؤثران كلاهما ، والمدن الافريقية تزيد عدد سكانها بأسرع بكثير مما تزيد في عدد مساكنهم وفي امكانيات استخدامهم ؛ وأحياء الصفيح فيها تتعاطم حجماً ، والوضع فيها يتفاقم خطورة .

والبنك الدولي — هو نفسه دوماً — يعدنا جازماً بمستقبل غير باسم : « في العام ٢٠٠٠ يحتمل أن يكون في البلدان النامية ١٢٠٠ مليون من سكان المدن ، منهم ٦٠٠ مليون ، أي النصف ، سيتقصهم الوصول المعقول إلى الحد الأدنى الضروري من الغذاء ، والماء النقي ، والتعليم الأساسي والمسكن . » وهذا العمران السريع جداً ، وفقاً للنموذج الاقتصادي في الغرب ، ينمي البطالة وأخيراً ينمي الجريمة ؛ وإن نصف سكان كنشاسا ربما لا يستطيعون البقاء في الحياة بنون الفساد والدعارة .

(١) ولذلك احتجاجنا على استخدام هذا السلاح ازاء الاتحاد السوفياتي في كانون الثاني ١٩٨٠ ، حتى لو أننا نستنكر تماماً احتلال الجيش السوفياتي لأفغانستان .

١٤ - أفريقيا الجنوبية ، خطر مخيف :

لقد أقامت جمهورية افريقيا الجنوبية المستقلة على اراضيها نظاماً للتمييز العنصري هو أكثر نظام أجمع الناس على ادانته في العالم ، ولكن قلما يبدو أنه يتراجع ؛ فهو ينكر على الآسيويين ، والملونين ، وبخاصة على الافريقيين جميع الحقوق السياسية ، ويمنحهم قليلاً جداً من التعليم بالقدر اللازم لكي يحسنوا مردودهم ؛ إن جزءاً من البلاد يبلغ ١٣ ٪ ، وهو اقصرها ونخال من المناجم والصناعات ، مخصص للسود الذين يمثلون ٨٠ ٪ من السكان . وبما أن النساء الفقيرات لا يستطعن فيه كسب قوتهن من تربة منهكة ولن تلبث أن تتآكل ، فإن الرجال مضطرون أن يأتوا للعمل في المناطق المسماة « بيضاء » : في المناجم ، والمزارع ، والمصانع وفي جميع الأعمال اليدوية ؛ ويعاملون فيها كعمال مهاجرين ، منفصلين عن عائلاتهم ، ويسكنون في مهاجع ويضطرون إلى العودة كل مساء إلى ضواحيهم : مثل Soweto التي ذهبوا يبي اليها بصبرة غير مشروعة ذات مساء من عام ١٩٧٣ .

وسياسة التمييز العنصري ما كان ليكتب لها البقاء لولا دعم المستثمرين الغربيين المستمر : انكلترا ، والولايات المتحدة ، وحتى ألمانيا وسويسرا وفرنسا أيضاً . فالغرب يخشى ضياع الثروات المنجمية الطائلة في هذا البلد حيث اورانيوم الغد ليس أقل شأنًا من الذهب والياص في هذه الأيام . وافريقيا الجنوبية هذه كانت تشعر زمناً طويلاً بأنها محمية تماماً ، من الشمال ، بنطاق الحجر الصحي من الدول الصديقة حيث كانت روديسيا والمستعمرات البرتغالية تقوم بالدور الكبير . ولما تحررت هذه المستعمرات لم تبق افريقيا الجنوبية معزولة . فتولة مالاوي لاتزال خليفاً وفيّاً (و كانت روديسيا كذلك حتى آذار ١٩٨٠) . وبما ان افريقيا الجنوبية تعلن باعتراز

أنها مناهضة للشيوعية فإنها تبحث عن علاقات تقيمها مع الدول المسماة معتدلة في افريقيا السوداء ، والتي كان ساحل العاج و افريقيا بوكاسا الوسطى أبقاها على العهد . وتأتي أيضاً مدغسكر قبل عهد راتسيراكا ، وسيشل في ظل جيمس مانشام (الذي خلعه ألبير رينيه) ، وجزر القمر التي احتلها مرتزقتنا من جديد . وقد اقيمت علاقات أيضاً مع الغابون ، والسنغال ، وليبيريا قبل الانقلاب وحتى مع زامبيا .

ومن الناحية العسكرية غزت افريقيا الجنوبية أنغولا في تموز ١٩٧٥ ، وكان لابد من تدخل كوبا لإخراجها منها ؛ وهي مستمرة في مساعدة المعارضين لحكومي أنغولا وموزامبيك وتشن عليهما بانتظام غارات تخريب . ولما اشتدت حرب العصابات مؤخراً في روديسيا أثناء المفاوضات من أجل عقد هدنة في خريف ١٩٧٩ اشتدت الغارات واعمال التخريب وتدمير الجسور في موزامبيك وزامبيا بحيث كانت تهديداً بتعريض تنمية هذه البلدان للخطر زمناً طويلاً . وهكذا اضطرت حكومتاهما إلى دعوة رجال العصابات الروديسيين إلى أن يقبلوا في أواخر عام ١٩٧٩ ، شروط الهدنة التي تقرر في لندن .

١٥ - التمييز العنصري يفقد الافريقي « اعتباره » :

إن بقاء نظام جنوب افريقيا ليس ممكناً اذن إلا بمشاركة الدول الاستعمارية الرئيسية ؛ وارتفاع سعر الذهب يعزز هذا النظام اقتصادياً . والتأثير الكابح في هذا النظام على كل افريقيا السوداء ، ولاسيما في نصفها الجنوبي وفي دول خط المواجهة ، ليس عسكرياً فحسب ، فهو اقتصادي وثقافي أيضاً .

ولما كانت افريقيا الجنوبية بلداً متطوراً فإنها تملك فائضاً زراعياً

ضخماً ، ولا تزال زامبيا تتمون منها ، عندما تعوزها الذرة الصفراء ، كما في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . ولأنها لتبدي حيوية اقتصادية يحلو لها أن تعزوها إلى تفوقها الأبيض . وهي عندما تقارن نجاح روديسيا الاقتصادي - رغم العقوبات - بصعوبات زامبيا فإنها تلمح إلى أن هذه الصعوبات تكشف عن عدم كفاءة الأفريقي ؛ وعلى هذا يكون للتمييز العنصري « مايرره » ولايفوت المستوطنين البيض في زامبيا ، في قرارة نفوسهم ، أن يجعلوا لهذه الفرضية نتائجها . وهكذا يحاولون إقناع الأفريقي بأنه متدنٍ وغير فعال وعاجز آخر الأمر عن إدارة اقتصاده إدارة حسنة بدون « مساعدة » البيض . والفصل التالي الخاص بزامبيا يجب أن يقرأ بدون نسيان هذا الإيضاح الخاص .

وفي نظام سيطرة العالم الغربي الرأسمالية ، الذي توجهه الولايات المتحدة ، كانت تخصص لإيران الشاه الأسلحة اللازمة لدورها كدركي الشرق الأدنى وحامي اعظم احتياطي من البترول في العالم . وانهارت هذه الخطة تحت ضربات من التشدد الاسلامي غير متوقعة . وأفل نجم امبراطور اثيوبيا بعد ان حاول إخفاء المجاعات الرهيبة عن انظار العالم ؛ وصار الكويون ، بمساعدة السوفييات ، موجودين فيها منذ ذلك الحين كما في انغولا وموزامبيق ، وفي الكونغو واليمن الجنوبي ، الخ . واللعبة النيبية لا تزال غير واضحة ، فالقذافي بحمايته لعبيدي أمين ، لم يبين صورته المؤشرة .

هذا كله يشجع الولايات المتحدة في فكرتها القائلة بوجوب المساعدة على ابقاء الحالة الراهنة في افريقيا الجنوبية ، ذلك أن نظام حكم ذا أكثرية سوداء قد يطيب له الاعتماد على المعسكر الاشتراكي . عندئذ دفعت Botha إلى تقديم تنازلات صغيرة حول « التمييز العنصري الصغير » :

كتوسيع إمكانية وصول الأفريقيين إلى بعض الأماكن والوظائف التي كانت حتى ذلك الحين مخصصة لليض ، وكالسماح بتشكيل نقابات ولما كان مستوى التنمية الذي وصلت إليه إفريقيا الجنوبية يتطلب قدراً أكبر من اليد العاملة المؤهلة فقد بدءوا بتحسين تعليم السود .

ومع ذلك فإن الأرباح الطائلة للاستثمارات المنجزة في إفريقيا الجنوبية تقوم بأداء الأمر على تدني أجور الأفريقيين ، وهذا ماسيعوق تحررهم الكامل . ومستوى معيشة البرجوازية الناطقة بالانكليزية التي تستنكر التمييز العنصري بالكلام أعلى بكثير ، عند تساوي الدخل ، منه في الولايات المتحدة ، بسبب الخدمة المنزلية والخدمات المتعددة التي يؤديها السود بأجور رخيصة جداً . لقد دفعوا ، ومازالوا ، بالتمييز العنصري بعيداً جداً بحيث يبدو لنا تخفيفه صعباً ، هذا التخفيف الذي ينصح به كثيرون من الرأسماليين والحكومات « الصديقة » . فالبيض في إفريقيا الجنوبية ، ولاسيما الأفارقة الناطقين بالهولندية وقبائل البوير لم يبق لهم وطن أصلي يلجؤون إليه « فراراً » من احتمال قيام حكومة سوداء (إن « فهودنا السود » في الجزائر أو في المغرب عامة عادوا إلى فرنسا) . فهامهم إذن يقاومون وليس لهم مهرب ، وليس من المستبعد قيام صدام عام عنيف مع دول خط المواجهة الأقل تسليحاً بكثير . ولكن المؤكد أن الاتحاد السوفياتي لن يقف موقف اللامبالي

١٦ - حوار ثنائي ، حوار ثلاثي ، لجنة برانت Brandt :

إن الأقوياء والأغنياء من البلدان المتقدمة يقتلون اذن على مصير العالم : ففي عام ١٩٧٢ قرع نادي روما ناقوس الخطر : « اذا استمر التفجير السكاني والتفجير الصناعي على معدلها الحالي فانا سائرون

إلى الموت بسبب نفاد الموارد النادرة وتدمير البيئة وتآكلها . وبما أن هذا الخطر يقع بوجه خاص في ائقرون المآبل فان حكاهنا سرعان ماتظمئن نفوسهم : لانهم لن يكونوا في الحكم .

ان ارتفاع اسعار البترول المتسارع ، وارتفاع سعر الذهب ، وهو بعد اعنف وأكثر فوضى ، هما أكثر إقلاةألم، وكذلك البطالة والتضخم المترايدان . وبؤس العالم الثالث المتعاظم يبدو (بحق) في نظر من هم أكثرهم ذكاء خطراً أشد مدعاة للرعب . ولذلك حاول جيسكار ديستان تنظيم حوار « شمال - جنوب » بين البلدان المتقدمة والبلدان الفقيرة سرعان ماتحول إلى فشل : لأن الأنانية الأساسية لدى من يملكون الثروات لم تقبل بتقديم أي تنازل ذي شأن . ولا يزال الفارق بين الأغنياء والفقراء يتعاظم والأغنياء لا يرون فيه عاراً البتة . ومنذ عهد أقرب طرح جيسكار « الحوار الثلاثي » ، فهو يرى أنه إذا استخدمت في آن واحد المواد الأولية الافريقية ، ودولارات البترول ، والتكنولوجيا الأوربية ، أمكن تحقيق تنمية أسرع وأعم . ويسهل التنبؤ بفشل هذه الفرضية ، منذ عام ١٩٨٠ .

والبنك الدولي لم يلق سلاحه . وبما انه كان قد أشرف على تقرير بيرسون في أواخر العقد الأول ، فقد عهد إلى ويللي براندت ومجموعة من السياسيين ، منذ عام ١٩٧٧ ، بدراسة أنجزت وقدمت إلى الأمم المتحدة في شباط ١٩٨٠ . وقد توخوا هذه المرة أن يشرف على الدراسة اشتراكي - ديمقراطي أوربي ، وأستهل التقرير ، الذي يحمل العنوان : شمال - جنوب ، برنامج للبقاء ، بتحذير صريح (اكرره تكراراً يكاد يكون بلا جدوى ، منذ نحو عشرين سنة) : « إن العقدين القادمين قد يكونان شؤماً على البشرية . ولكن محتوى هذا التقرير يبدولنا مخيباً

للآمال ، فهو إصلاحي بصورة أساسية ؛ وستظل التدابير المقترحة ناقصة نقصاً كبيراً جداً ، حتى لو أنها تتوخى بعض التقدم في الوضع الحالي . فما هو قوام هذه التدابير ؟

إنها تقوم على نقل الموارد إلى البلدان الأقل تقدماً نقلاً خالصاً أوسع ، وتوجب ولاشك زيادة قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ولكن هذا لن يكون كافياً إذا استمرت أوتضخمت جميع أعمال التبذير الحالية . وفي رأينا أن الاستراتيجية الدولية للطاقة المتقدمة لا تزال متهية جداً . وعلى البلدان الغنية أن تخفف كثيراً جداً من استهلاكها (تبذيرها) للبتروول ، وللفلزات التي يخشى أن تفقد ، وللماء ، الخ . والبرنامج الغذائي العالمي المقترح يعيد إلى الأذهان البرنامج الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة (فاو) - بلا طائل - منذ نحو عشرين سنة ، والذي أحياه مؤتمر روما العالمي في عام ١٩٧٤ .

١٧ - إعادة النظر في « حضارتنا » :

يحسن التذكير بأن لجميع الأمم مصالح متبادلة كثيرة ، وأنها مصلحتها في الإنفاق قليلاً جداً على التسليح النووي . وكان من الأفضل التوصية الصريحة بنقل جزء متزايد من نفقات التسليح إلى الشعوب الأكثر فقراً في الكرة الأرضية ، وبعمل صادق في الإسراع بتقليص وجوه التفاوت ، بين الأمم وداخل الأمم على حد سواء . هاتان النقطتان ، اللتان يبدو لي أنهما المقدمتان الأساسيتان ، غير بارزتين بوضوح في هذا التقرير .

ويقولون لنا إن تحويل حاجات البلدان الفقيرة إلى طلب فعلي يوفر عملاً للمصانع ذات الاستخدام المحدود في البلدان « الغنية » .

ولكن هذا قد يزيد في الانفجار الصناعي الشديد الخطر على البيئة ؛
ولذلك كان لابد في الوقت نفسه ، من أجل إنقاص التلوث وتخفيف
التبذير في الموارد النادرة ، من إنقاص تبذير المجتمعات الغنية ، كي
لا تنمو نمواً خطراً التخريبات الكثيرة التي تصيب البيئة . فعلى اذن أن
نعيد النظر في أسلوب عيشنا كله . .

إن جميع التدابير النقدية ، والمالية ، والتجارية ، كتعميم مؤتمر
Lomé 2 ، يمكن أن تأتي ببعض الانفراج المؤقت . وإن فكرة
فرض ضريبة دولية لتمويل صندوق عالمي للتنمية قد يؤدي إلى إطالة
أمد النظام الرأسمالي . ولكن مادام اقتصادنا قائماً على السعي إلى الربح
النقدي وحده ، فانا سنظل نسير إلى الموت .

وقبل أن ننصح بتنظيم وتحسين اقتصاد البلدان الفقيرة يتوجب
علينا أن ننظر عن كثب إلى أين نريد أن نذهب ، وسنعود إلى ذلك
في الخاتمة ، ولكن لنذكر منذ الآن بأننا نشد وضع نظام اقتصادي
مبني على التوفير في الموارد النادرة على الأرض ، وعلى حماية البيئة
الطبيعية بجميع أنواعها ، وعلى الإقلال من صور التفاوت . وتقرير
براندت محق في أن يطلب من البلدان الاشتراكية مساهمة أكثر ،
ولكن كان عليه أن يبدى اهتماماً أكبر بقضايا البيئة ، وبتدابير عاجلة
وأكثر وضوحاً للصالح الأمم الفقيرة فحسب ، بل وبوجه خاص
لصالح الأفقر من بين هذه الأمم . ولنعترف مرة أخرى بأن هذا
لن يكون سهلاً .

١٨ - إفريقيا الفقيرة تزداد معاناة : فقر العالم الثالث المتزايد :

ان دبلوماسيي البلدان الغنية ، ومختلف التكنوقراطيين ، والخبراء ، والمتعاونين ، وممثلي الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، يتحدثون بأسهاب عن فقر العالم الثالث المتزايد ؛ ويجزون على ذلك جزاء سخياً جداً .

انهم ينتقدون التخلف ، وعلى حسابه يعيشون آخر الأمر في مجبوحة واسعة . ويكثر مقدمو المعونة والمشورة ، وتصل الاعتمادات ، وهي مبالغ لا يستهان بها . وعندئذ تزداد العواصم توسعاً وجمالاً ، وتكثر عبر العالم الاجتماعات التي تضم دوماً أصحاب الخطوة في السلطة وحدهم لا الفلاحين والعمال ، فهم الذين يستفيدون من الأساسي في المعونة ، لأن الاقتطاعات والاختلاسات تقع على جميع المستويات . ولكن إفريقيا الفقيرة ، إفريقيا الأرياف والأكواخ ، تعاني منذ أن استقلت قبل عشرين سنة ، سوء تغذية متعاضداً وبطالة تزداد فتكاً مع الأيام (١) . والحقيقة أن المدارس والمستوصفات قد كثرت ، ولكن التعليم غير متلائم كلياً مع حاجات البلاد الحقيقية في هذه المرحلة من تطورها . ولا يزال الطب الوقائي والتقليدي بالنسبة للجماهير الريفية الفقيرة مهملاً لصالح الطب العلاجي المتطور المخصص عملياً للمدن ، وبخاصة للأغنياء ، لمن يستطيعون الدفع .

والطرق سيئة الصيانة أكثر فأكثر ، بل هي في زوال في طرقها إلى الزوال . واكثرية المصانع تدور ببطء لعدم وجود شيء من الصيانة أو بعض القطع المنفصلة . وترى العربات تتعطل بنسبة متزايدة .

(١) قال لي فلاح كونغولي ، منذ عام ١٩٦١ ، : « الاستقلال إنما هو لسكان المدن » .

والأرياف تهجر أكثر فأكثر ، مع نقصان سيارات نقل الاشخاص العاملة ، ونقصان الشاحنات لتسيير المحاصيل ونقل المنتجات الأساسية - والمرضى . والناس فيها يعوزهم الملح والصابون ، وكثيراً مايكونون فيها أسوأ تغذية مما كانوا عليه قبل الاستعمار : كل هذا ليس صحيحاً فقط في السنغال أو في الشمال الشرقي من البرازيل .

ان افريقيا الريفية الفقيرة تزداد جوعاً ، مما يعرض استقلالها للخطر ويزيد في تبعيتها . وسنشير في الفصول التالية إلى جميع مسؤوليات هذا الوضع مع تفصيل مسؤوليات « الصفوة » المحلية الحاكمة . ولكن مسؤوليات العالم الرأسمالي المتطور ، مسؤوليات الرأسمالية المركزية ، بحسب تعبير سمير أمين ، هي الأثقل والأخطر بكثير .

ان التنمية الافريقية يجب ان يعاد النظر فيها كلياً ، وسنين ذلك في الخاتمة ، وأن يعيد النظر فيها الإفريقيون أنفسهم ، بلاعتماد قبل كل شيء على قواهم الخاصة . وبانتظار ذلك سنحاول بيان مايجري في القرى وفي بعض المناطق المحيطة بالمدن الكبرى .

الفصل الثاني

زامبيا: لعنت النحاس

١ - زامبيا المتفككة :

نظرة إلى الخريطة تربنا أن زامبيا خلق صناعي ابتكره راسمو حدود ألصقتها دول أجنبية في وسط القبائل (١) . إنهم هواة كبار للخطوط المستقيمة ، ويزدادون براعة حالما يقربون من نحاس كاتانغا . ومن هنا كان هذا التوغل المعروف في زائير الذي يسمونه القاعدة الصغيرة والذي يختفي فيه كل شيء ، فالزامبيون سارعوا إلى الذهاب إلى شمال البلاد لأن أكياس النرة ومنتجات المصانع لا وجود لها في الداخل .

بلاد واسعة خاوية تعادل مساحتها مساحة فرنسا مرة وثلاث المرة ويشطرها إلى شطرين الخط الحديدي الذي يصل المناجم بزمبابوي والذي يتجمع حوله السكان .

وزامبيا مطوقة ، بعيدة عن البحار والموانئ ، ومحصورة بين جيران مشاغين نوعاً ما ، زائير المنهارة التي تبدو أنها « ترسل إليها قطاعي الطرق » ، وانغولا وموزامبيك ، وهما في حالة حرب منذ

(١) هذه القبائل قليلة التأثير بفكرة الحدود ، فالتهرب ليس سوى متاجرة بين

أبناء عم . . .

زمن طويل وحرب العصابات مستمرة فيهما اليوم تغذيها افريقيا الجنوبية بعناية ، وزمبابوي - زوڤيسيا ، مصدر كل الشرور والتي تقرر مصيرها آخر الأمر ، ومالاوي التي صارت الفتاة المهمة في الجنوب ولكنها تحرز تقدماً مرموقاً في إطار اجتماعي - سياسي قابل للمناقشة ، بحيث قدمت في اواخر عام ١٩٧٩ إلى زامبيا المتضايقة ١٥٠٠٠ طن من الليرة . وأخيراً تانزانيا ، وهي بلد « صديق » ولكن يطيب لهم انتقادها والتي يمر عبرها خط الحديد الصيني تازار الذي يصل إلى دار السلام والذي رفع تعريفاته المرفئية رغم غضب الزامبيين .

وفي وسط البلاد تقع العاصمة لوزاكا ، وهي صورة هزلية لحضارتنا المغروسة في قلب المفازة . لقد تصرفت الزامبيون وكأنهم يعيشون في اميركا الشمالية في حين أن أبناء عمهم في الأكواخ والقرى لم يخرجوا من العصر الحجري . ويستمر هذا الحلم في Copperbelt ، هوليود المحلية ، التي بنى فيها النحاس مسابح وملاعب جولف على الطريقة الانكليزية . إنها البقعة المحصورة المتطورة داخل بلاد غير متطورة ؛ إنها لوزاكا في اميركا ظهرت فيها كل انواع المرسيدس وقامت فيها ابراج البيتون . . . وفي فندق بامودزي الفخم ، وفي زخرف لاثراه في أي مكان (ولكنه مستورد جواً من اسبانيا) ، يبادر رجال الصفرة إلى شرب الكوكاكولا بالويسكي وهم كثيرون المظهر ، كي ينسوا إفريقيا . . . ويتحملون جيداً بزاتهم الثلاثية القطع وربطات عنقهم اللاتقة في هذا التكييف الهوائي المفرط الذي لايسوغه المناخ المعتدل . وهم لايفعلون أكثر مما يفعله اصحاب البنطلونات القصار التواقون إلى الماضي من ابناء الحالية ، وهم موجودون دوماً : وكثيرون منهم لم يستطيعوا التخلص من عقليتهم الأبوية

المتغطرة ؛ إن المزارعين البيض يعيشون فيما بينهم في منازلهم الفخمة ، ويستوردون « من أجل حفلاتهم » جواً من انكلترا أو افريقيا الجنوبية ويغذون الأوهام الغابرة . ولكن هل انتهى الاستعمار حقاً؟...

وفي الشوارع ترى الجماهير المألوفة ، من نساء في وزرة وسخة (لعدم الصابون) وعلى ظهورهن أطفالهن . ومن رجال في قمصان ممزقة (ولو كانت مرقعة لظهروا أقل فقراً) ، يتجمعون في طوابير مستسلمة للأمل في الحصول على كيس من طحين الليرة قد لا يأتي . إن أكثرية سكان زامبيا سيئة التغذية إلى حد ما ، وأطفال زامبيا يموتون بسبب سوء التغذية ؛ والانتاج الزراعي يتقهقر ، واستيراد الحبوب والأغذية الأخرى في ازدياد .

ومع ذلك فإن لدى زامبيا إمكانيات زراعية ضخمة جداً : فهي هضبة عالية (يتراوح ارتفاعها بين ١٠٦٠ و ١٣٧٠ متراً ، ماعدا الجبال وواديين منخفضين) ، ومناخها مستحب وذو درجات حرارة لطيفة ، وأرضها مروية جيداً (كثيراً جداً في الشمال حيث التربة مغسولة ، وقليلًا في الجنوب المعرض أحياناً للجفاف) . وحتى لو كان جزء من الأرض فقط ، ربما بلغ ١٢ ٪ ، خصباً حقاً ، فإنه يكفي بسهولة لتغذية ستة ملايين نسمة في عام ١٩٨١ على أرض مساحتها ٧٥٠.٠٠٠ كم ٢ ، كما يكفي للتصدير بكميات كبيرة ، وليست الحال كذلك في الحقيقة .

٢ - مجتمع بلا طبقات قبل الاستعمار ومكتفٍ ذاتياً :

كان المجتمع قبل الاستعمار متجمعاً في مقاطعات - من مستوى قرية كبيرة إلى مستوى مملكة صغيرة - تفرض احترام الأعراف ونجبي ضريبة تؤخذ من العمل ، والصيد ، والحبوب أو المنتجات الحرفية . وكان رئيس المقاطعة يحتفظ باحتياطي للمجاعات ، وفي مقابل الضرائب

كان يقدم هدايا ؛ هكذا كان يتداول الملح ، والادوات الحديدية والمنسوجات الاجنبية المستوردة . ولكن قضاءه كان قاسياً .

وسرعان ما اتصلت زامبيا بالتجار الأجانب الذين كانوا يبحثون فيها عن العاج الافريقي ، وهو ألين من العاج الآسيوي وأكثر قيمة في الهند وأكثر طلباً في اوروبا ، عندما أغنتها الثورة الصناعية . ولكن العالم المتطور آنذاك كان يسعى بوجه خاص إلى المنتجات التي يزرعها الأرقاء : من قطن وسكر وقهوة وكاكاو . . . وكان ليفنغتسون يؤكد قائلاً : « عندما ندفع غالباً ثمن القطن والسكر ومنتجات الأرقاء نكون نحن حماة الرق الحقيقيين » - حتى عندما ندينه بالكلام . وحتى الجمهورية الثالثة (الفرنسية) ، « وطن الثورة والحريات » ، كانت تقبل حتى عام ١٨٨٠ أن يحشد الاتحاد « عمالاً متطوعين » - أرقاء بالفعل ، تحت اسم مقنّع ، إذ كان لابد من إنقاذ المظاهر ! وفي عام ١٨٨٠ كان لا يزال في العالم أرقاء كثيرون .

هذا المجتمع قبل الاستعماري كان ينتج ويعالج النحاس والحديد ، وكان يصنع الحراب ، والفؤوس والمجارف ، والشباك ، والحصير والسلال ، وكان يتقن صناعة الخشب والخيزران ، ويغزل وينسج القطن المتشجر ، الخ . وكان يكاد يعيش معتمداً على نفسه فقط ، ويعرف كيف يمتلك ثقافات جديدة كثيرة . وكان يضيف إلى الدخن والذرة البيضاء المحليين الذرة الصفراء والمانيهوت ، وفستق العبيد ، والبطاطا الحلوة ، والبندورة ، الخ التي تستورد من اميركا . وكان قصب السكر يأتيه من الهند . وبالصيد ، والسمك ، ومنتجات القطاف ، كان الناس في السنين العادية يقتاتون جيداً في غالب الأحيان .

غير ان الحروب الداخلية كانت تعيث فيه تدميراً . وفي أواخر القرن التاسع عشر قتلت الجذري الناس ، وأتلف الجراد المحاصيل ،

وفتك الطاعون بالمواشي : فالمجاعة لم تكن شيئاً غير معروف . وبعد
المكتشف وقائد القافلة تدخل الرجل الأبيض كمبشر بالنصرانية :
في أول صورة لإضفاء الطابع الغربي ونزع الطابع الأفريقي . وبعد
أن كتبت الغلبة لدين الرجل الأبيض ، صار أسلوب عيشه ، ولباسه ،
وكل حضارته ، وعاداته ، هي التي يسعى الناس إليها سراعاً ، سعيّاً
لم يكن في غالب الأحيان إلى ما هو أفضل . ولكن كان الناس يقدرّون
فيه أنه يعلمهم القراءة والكتابة ، ويقوم وسيطاً بينهم وبين العالم الخارجي
الذي لا يعرفونه ، وأنه « لم يعد يصطاد الرقيق أو الفيل » .

٣ - الاستعمار يبحث عن عمال : التخلف الريفي :

كانت الشركة البريطانية لجنوب أفريقيا British South Africa Company
شركة إنكليزية ذات امتياز (كالشركة التي كانت
قد غزت الهند) أسسها Cecil Rhodes للبدء بغزو العلم
الإنكليزي « من الكاب حتى القاهرة » (١) . وقد حصلت على حقوق
منجمية في الزامبيز الأعلى وعلى معاهدات من زعماء مختلفين ، مما أتاح
لها أن تحتل بشيء من التعسف ما أطلق عليه بعد قليل اسم روديسيا
الشمالية . وقد وجدت فيها قليلاً من الفلزات ، ولكنها وجدت رجالاً ،
هذه الوسيلة الأساسية للإنتاج التي كانت تطلبها إفريقيا الجنوبية لمزارعها
ولمناجم الذهب فيها ، وتطلبها كاثانغا من أجل نحاسها . وعلى ذلك
فقد فرضت على الرجال الأصحاء البنية ضريبة قدرها ثلاثة شلنات عن
كل كوخ تدفع نقداً ، في حين كان الناس حتى ذلك الحين يتبادلون
المنتجات بطريقة المقايضة . وكانت الوسيلة الوحيدة للحصول على هذه
النقود هي الاشتغال عند البيض ، إما في الحكومة - وعندئذ فإن

(١) ولذلك فإن الشارع الكبير في لوزاكا ، المتجه إلى الشمال ، لا يزال يدعى

« شارع القاهرة » .

عمل شهر يكفي لدفع الضريبة - ولما في معظم الأحيان في مناجم ومزارع روديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية : وكان هذا في الواقع شكلاً جديداً من أشكال الرق .

وهكذا سرعان ما أضعف الاستعماري سلطة الزعماء - وكانت البعثات التبشيرية قد جردتهم من سلطاتهم الدينية - وهدم البنية الاجتماعية ودمر نسيج المجتمعات القروية . وضعفت قدرة النساء والأولاد وقد تركوا وحدهم على قطع الأغصان التي تحرق في « Chitemene » لتسميد الدخن (Eleusine) وهو خير الحبوب ، فتعمل في معظم الأحيان على الماينيهوت الذي لا يعطيها بروتينات إلا قليلاً جداً في الأوراق . ولم يلبث الاستعمار أن جعل سوء التغذية يتفاقم فيصبح شائعاً وأن خلق تخلفاً ريفياً لم يكن « البدائيون » يعرفونه : وهذان شران لم تستطع زامبيا المستقلة التخلص منهما حتى الآن ، في إطار اجتماعي - اقتصادي بقي نموذجاً للاستعمار الجديد .

٤ - الرجل الأبيض يستولي على أجود الأراضي :

وسرعان ما استقر في هضبة Tonga في جنوب البلاد أناس من جنوب افريقيا في الغالب فقراء ضاقت بهم الحال ، أقاموا في محاذة الخط الحديدي الذي كان منذ ١٩٠٦ - ١٩١٠ يصل روديسيا الجنوبية بمناجم كاثانغا التي كانت في حاجة إلى الأغذية . وكان المستوطنون يختارون الأراضي الخصبة غير المصابة بلبابة تسي - تسي التي تبث مرض النوم في الإنسان وفي الحيوان . وإن استيطانهم ، في محاذة الخط الحديدي خاصة ثم إلى الشرق قريباً من مالاوي وإلى الشمال قرب بحيرة تانغانيكما ، لا يزال يرسم خريطة أجود الأراضي في زامبيا . وهم ينتجون فيها الذرة للأفارقة ، والأبقار للأوروبيين بوجه خاص ، والكاثانغا أولاً ، وقليلاً من تبغ فرجينيا للتصدير .

وكثيراً ما كانت هذه الأراضي يزرعها الأفارقة من قبل ، ولكن هذا لم يربك السلطة الاستعمارية فطردت « هؤلاء السود » إلى مناطق « احتياطية » أفقر وأبعد عن الخط الحديدي وعن الطريق مثلما يجري حتى الآن في مناطق Bantoustans بأفريقيا الجنوبية . وفي هذه البلاد القليلة السكان جداً لا تلبث هذه الأراضي الاحتياطية أن تكتظ بالسكان ، فيضطرون إلى إلغاء دورة استراحة الأرض ، وسرعان ما تؤدي الزراعة المستمرة إلى إفساد التربة ، ويضطرون إلى زراعة السفوح بسبب نقص الأرض فلا يلبث أن يظهر الائتكال .

وتحقق الاستعماري في وقت متأخر من اكتظاظها بالسكان فوسّع الأراضي الاحتياطية : وسّعها جزئياً بأراضٍ تغزوها ذبابه تسي - تسي ، وسرعان ما أدرك الأفريقي ذلك ، ولكن لا السلطة البيضاء . ومع ذلك فإن بعض سكان هضبة Tonga ممن هم أكثر تطوراً يربّون الأبقار ويشترّون المحاريث الحديدية التي رأوا مثلها عند المستوطنين . ويعلمهم المستشارون الزراعيون القلائل جداً زراعة بقلة ذات سماد أخضر ، *Crotalaria juncea* . ويجبر من يريد بيع اللرة أو فستق العبيد إلى التعاونيات على مكافحة الائتكال ، وبوجه خاص بأشرطة من الأعشاب تأخذ مكاناً : وهو تدبير نافع بقدر ما هو مكروه . ومدارس البعثات ، وهي قليلة الانتشار جداً وقاصرة على التعليم الابتدائي ، تعلم أطفالهم أيضاً كيف يشوون الآجر ، ويبنون ، ويعالجون الخشب والحديد ، فهم يبنون مدارسهم ؛ والفلاحون المستنون الذين كانوا تلاميذ هذه البعثات يؤسفهم أن مدارس اليوم لم تعد تعلم أبناءهم استخدام أيديهم . وهذه الدروس الإيجابية (المحلوذة) ستنتهي بسرعة ؛ ومع الأسف أن أصدقاءنا الزامبيين سيحتفظون من أمثلتنا بوجه خاص بكل ما سيعرض

للخطر إمكانياتهم في التطور ، لأن هذه الأمثلة سيئة التلاؤم مع وضعهم الذي انطلقوا منه ، هذا الوضع الذي يختلف كثيراً عن وضع أوروبا . ففي انكلترا سبقت الثورة الزراعية الثورة الصناعية والتحضر الكبير . أما هنا فإن المستوطن لم يكبد يزرع زراعة كثيفة سوى ١ ٪ من البلاد .

٥ - النحاس والمدينة : مجتمع طبقات أمميء وسمه « بالسمة الغربية » :

وفي عام ١٩٣٠ أخيراً شنت فلزات النحاس العميقة التي صاروا يعرفون منذ ذلك الحين كيف يعالجونها ، « هجوماً على النحاس » الزامبي . عندئذٍ نبتت كما تنبت القطور ، في Copperbelt ، المناجم ، والمساكن للهال المهاجرين ، ومدن التمييز العنصري . وبعد ان أقرت لوزاكا كعاصمة في قلب البلاد في عام ١٩٣١ طورت نموذجاً عمرانياً نادراً هو أيضاً ، فأقيمت فيها قصور تحيط بها مروج واسعة محفوفة بأشجار الزينة ، وتحاذيها شوارع واسعة مغروسة بأشجار الجاكاراندا ، والغندم الهندي والياسمين الهندي ، وتتعاقب فيها في فصل الخفاف الأزهار الزرقاء والحمراء حمرة الدم وذات اللون السكري . تلك هي الأحياء الغنية ، المسماة « قليلة الكثافة » من منازل المستوطنين البيض ، الطبقة المتميزة بلونها ، وبسلطتها ، وبمعارفها ، ووظائفها ، ودخلها . وبعيداً ، وعلى انفراد ، وعلى مسافة بعيدة ، تقوم الأكواخ المستديرة (الشديدة الكثافة) ، أكواخ الأفريقيين « المتطورين » . وهكذا نشأت مدن « ثنائية » لا يقبل فيها السود ، كما لا تزال الحال بين جوهانسبرغ وبوتسوا ، إلا كمهاجرين فصلين جاؤوا من أريافهم لبضعة أشهر ، ولسته على الأكثر ، وتركوا في القرى نساءهم وأولادهم . وكان يفرض في هؤلاء أن يعيشوا بأنفسهم من زراعة

الأرض ، بحيث لم يكن المنجم يعطي أجراً إلا من أجل الحفاظ على قوة العمل ، ولكن لا كما في أوروبا من أجل هذه القوة وتكاثرها ، تكاثراً يفترض أن تؤمنه القرية - تأميناً سيئاً في الغالب . وهكذا خلقوا طبقة عمالية مستغلة متدنية الأجور جداً ، مما كان يتيح تحقيق أرباح طائلة - للتصدير . وكانت تدفع أجور عالية للمغتربين (وهم آنذاك الاستعماريون) : كالمهندسين ، والفنيين وحتى العمال المؤهلين البيض ، الذين كانوا يمنعون السود من الوصول إلى مهنتهم جميعها .

ونتبين في ذلك تمييزاً عنصرياً كلاسيكياً لا يزال ساري المفعول في أفريقيا الجنوبية . فالأسود الفقير لا يجادل ابداً في تفوق الأبيض الذي يملك جميع السلطات وجميع المعارف . فالحضارة في نظره لا يمكن أن تكون إلا بريطانية ، ولا يمكن لنموذج التنمية إلا أن يكون غربياً إذ هذا هو النموذج الوحيد الذي يعرفه . وهؤلاء « الاستعماريون » يعيشون في بيوت واسعة يكثر فيها الخدم ، بدون أن يقوموا بأي عمل يدوي : والافريقي لا يحلم إلا بهذا العيش الذي يراه مطابقاً للحضارة ؛ فقد غرست فيه سنوات الإذلال والظلمة قناعة عميقة بتدنيته ؛ ولكي يحظى بالقبول يحاول يائساً تقليد الرجل الأبيض . ويبدأ باللباس ، فيظهر من ارتدائه الجلود السوداء والاقنعة البيضاء كيف يحاول ، منذ أن يرتقي قليلاً في السلم الاجتماعي ، أن يغدو إنكليزي الطابع في كل طراز حياته : مما يبدو وكأنه شكل من أشكال الارتقاء . وبعضهم ، ممن علمتهم البعثات ، سيكافحون كفاحاً بارعاً من أجل الاستقلال ، ومن أجل استرداد كرامتهم ، والوصول آخر الأمر إلى مصاف البيض . ومنحتهم انكلترا - متأخرة في عام ١٩٦٤ - استقلالاً بدون قتال ، بحيث لن يتنكر الافريقي ، وقد أصبح في الحكم ، لحضارة معلميه ، بل على

العكس ، يتبناها ، ويعممها ، ويبلغ به الأمر أحياناً أن يعظم بعض سماتها . هذه الحضارة عمرانية ؛ وقد تتميز بالسيارة الخاصة التي من أجلها بنيت المدن الواسعة الكثيرة ، بل هي مقبلة - مع الأسف - على الإصابة بالتضخم .

٦ - الاستقلال يزيد في إضفاء الطابع الغربي : مدن عقيمة .

وصل كينيث كاوندرا اذن إلى الحكم في عام ١٩٦٤ ؛ وشهد الانكليز والبيض الآخرون بطيبة خاطر رفع العلم الحديد وهم يستمعون إلى النشيد الوطني . إنهم مازالوا كثيري العدد جداً في المناجم ، والادارات ، والمصانع ، ومشاريع البناء وبعض الأعمال التجارية ، ومازالوا ذوي نفوذ . وصار النحاس عندئذ يباع غالباً (١) ، وامتلات خزائن الدولة بسهولة ، وراحت زامبيا تسعى - بحق - إلى زيادة حصتها من دخل هذا المعدن نصف الثمين . واعتقد هذا البلد حينئذ أنه أغنى مما هو بالفعل ، وأخطأ حين اعتقد بدوام هذا « الغنى » . واندفع المغتربون إلى الإنفاق ، وجاء البنك الدولي ، مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، والمعونات الثنائية ، والمستشارين الفنيين ، والمتطوعين (وهم أقل ضرراً) : أي جميع « مقدمي المعونة » . وانضمت أموالهم إلى موارد البلاد ، وصارت النصائح الداعية إلى الحذر نادرة جداً ولايصغى إليها إلا قليلاً جداً : ولم يطبع تقرير « التحذيري » عام ١٩٦٧ ، لأنه « مزعج » .

عندئذ راحت المدن « الاستعمارية » تكبر وتتجمل . وكان عدد بيوت لوزاكا ٢١٣٠٠ منزل في عام ١٩٦٤ ، منها ٢٢١٥ من درجة عالية أو متوسطة . وفي عام ١٩٧٣ صار عدد بيوتها ٧٣٢٠٠ منها

(١) قال لنا كينيث كاوندرا : لقد ولدنا « مع ملعقة من النحاس » .

٢٣٠٠٠ من درجة عالية ولاسيما متوسطة فارتفع عدد منازل هاتين الدرجتين إلى عشرة أمثاله . وبيوت الفقراء ، أي مدن الصفيح أو « المناطق المحتلة بقصد امتلاكها » ، التي كانت تؤوي ١٤ ٪ من السكان في عام ١٩٦٤ صارت تؤوي ٤٢ ٪ منهم في عام ١٩٧٣ - ولاشك في أنها تؤوي في عام ١٩٧٩ نصف سكان لوزاكا البالغ عددهم ٦٠٠٠٠٠ نسمة (١) . وكان البيت الغني يكلف وسطياً ، في هذه السنوات الأخيرة ، ٧٠ ٠٠٠ كواشا (الكواشا يعادل ١,٢٨ دولار في عام ١٩٨٠ بالسعر الرسمي ، أي ثلث سعره بالسوق السوداء) . وتمتد الشوارع الجميلة في جميع هذه الأحياء ذات الحضرة . وبما أن البيوت ، وهي محاطة بجدران واسعة ، متباعدة جداً في المدينة ، فإن تزويدها بالماء والكهرباء والمجاري والهاتف باهظ الكلفة جداً ؛ ولكن الإدارة تتولى ذلك : ففي نظر الدولة الزامية ليس هناك ما هو أجمل مما ينبغي ، فمن البرلمان الجديد، إلى مركز المؤتمرات في مولونغوشي هال ، إلى المطار الدولي ، والمستشفى الجامعي ، وبخاصة أبراج شارع القاهرة (٢٢ طابقاً) : إنفاق بلا حساب في استثمارات كلها عقيمة . إنهم يبنون حضارة عمرانية (تبدو صيانتها مدمرة بعد اليوم) بأموال الشحاس ، هي وحدها حبيسة متطورة ؛ ولكنهم يبنونها على أساس زراعي بقي افريقياً تقليدياً على نطاق واسع جداً ، مع قليل جداً من الصناعات : إنهم يبنون مدناً أرجلها من طين ، ويخلطون بين الأبنية والتنمية ؛ والاجانب يسهمون في ذلك !

(١) ٤٠ ٪ من سكان زامبيا في عام ١٩٧٩ يسكنون المدن ، وهي اعل كثافة لسكان المدن في افريقيا الاستوائية وتعادل كثافة سكان المدن في اوربا الغربية : ولكن لا تبلغ مستواها من الانتاج !

في عام ١٩٧٧ كان في زامبيا ١٠٧٠٠٠ سيارة خاصة ، كله تقريباً في المدن ، ولكن لم يكن فيها سوى ١٣٧٣ سيارة كبيرة لنقل الركاب ، و ١٦٠٠٠ شاحنة ، و ٣٢٠٠٠ شاحنة صغيرة ، و ٦٥٠٠ دراجة بخارية وقليل جداً من الدراجات ، أقل بكثير مما كان في عام ١٩٦٤ رغم وجود طرق للدراجات . ويقل كثيراً عدد العربات في المناطق الريفية حيث الصيانة والتصليح سيئا التنظيم جداً ، وأكثرها متوقف عن السير . والنقل في المدن بالسيارات الخاصة وسيارات الخدمة ، نقلات الطبقة الحاكمة ، حيث المرسيدس هي السائدة ، هي وحدها لاتزال حسنة التنظيم ، في حين يوشك الجهاز الاقتصادي كله أن يتخلع .

٧ - نموذج للتنمية منقول نقلاً سيئاً عن الغرب :

منذ ما قبل الاستقلال ، يلح الحزب الذي فاز فيما بعد بهذا الاستقلال ، في « دستوره » ، على الجوانب السياسية من مستقبل البلاد أولاً . وبقيت اقتراحاته الاقتصادية غامضة جداً : « تحقيق اشتراكية ديمقراطية افريقية ، ورفع مستوى المعيشة ، مع تحقيق عدالة أكبر في توزيع الثروات » .

وبعد الاستقلال ، صار الدستور الجديد يتحدث عن الأجور ، والصحة ، وتثقيف العمال ، ولكنه لا يقول شيئاً عن الفلاحين . وفتح الدستور الباب في الحال لنمو برجوازية وطنية كانت حتى ذلك الحين جيئاً ، لأنها تريد « أن تقدم وتشجع التجارة والزراعة لمصلحة الشعب (. . .) ، وأن تحمي مصالح التجار (؟) وتساعدهم في مشاريعهم التقدمية . ويضيف كاوندرا في الجزء الأول من كتابه التزعة الانسانية في زامبيا ، الذي نشر في عام ١٩٦٧ ، إلى ذلك قوله : « إننا أشداء

في هذه الخطوة لأنها تخلق فرصاً اقتصادية مناسبة . « . وهكذا يمكن ان نفهم على وجه افضل قليلاً تصوره للاشراكة .

ولم يطرح النموذج الاقتصادي الموروث عن الاستعمار للمناقشة فعلاً أكثر مما طرح تفوق الرجل الأبيض . لقد ارادوا إضفاء الطابع الزامي على المستعمرة ، وتعهدوا نظاماً يتطلب ، كي يكون ناجحاً ، الحفاظ على المغتربين ، وبذلك تدوم مخاطر الاستغلال ، والسيطرة - الثقافية ، ولاسيما التبعية . ولكن الصفوة الحاكمة لم تحقق ذلك فعلاً ، في البداية على الأقل ، لأن بعضهم سرعان ما وجدوا مصلحتهم في عدم تحقيقه . ومن وراء خطاب فلسفي غير واضح - غير أن التزعة الانسانية ليست نظرية اقتصادية - توشك الطبقة الحاكمة الزامبية ورئيسها أن ينشئوا استعماراً جديداً عاجزاً عن إيصالهم إلى استقلال اقتصادي وسياسي فعلي . ولكن هل هذه الصفوة معنية في الواقع عناية خاصة بالاستقلال ؟ أم معنية بتدعيم امتيازاتها ورفاهيتها ؟ .

ومهما يكن من أمر فانه يمكن أن يعاب على البلدان المتخلفة افتتانها بنموذجنا في التنمية . وتكاد بلدان قليلة جداً تبدأ بأن تدرك أن نظامنا الاقتصادي هو اليوم في غمرة الانهيار المصحوب ببطالة وتضخم لاسيطرة عليهما رغم مؤتمرات « القسم الاقتصادية » التي يعقدها رؤساؤنا الكبار . ولا تتبين هذه البلدان أبداً سخريه وعودهم التي لا يفون بها أبداً : مما يكفي للفت الأنظار إلى ارتفاع سعر الذهب المدهل . وهذا « النموذج » لا يكتب له البقاء إلا بتصدير التضخم والتلوث وبنهب العالم الثالث نهياً متزايداً - كانهخفاض سعر النحاس الزامي ، مثلاً . وليس لزامبيا عالم رابع تنهبه ، فعلينا اذن أن نقصر اعتناق النموذج الغربي (وبخاصة لأنها اختارته فاخراً) على أغنياء المدن : فهو أبهظ

كلفة من أن يمكن تعميمه كما في أوربا أو أميركا الشمالية . ولن يلبث أن يتعمق الانقسام إلى طبقات اجتماعية متميز بعضها عن بعض (١) .

٨ - فشل التعاونيات الزراعية الأولى :

منذ الاستقلال وبعده بقليل غادر البلاد ثلثا المزارعين البيض الذين يطلق عليهم هنا اسم « المزارعين التجاريين » (الذين يعرفون كيف يسيطرون على استعمال الجرار ، والأسمدة ، والبذور الهجينة ، وكيف يطورون زراعة تبغ فرجينيا) . وتحاول زامبيا الاستعاضة عنهم « بتحديث » بعض المزارعين الأفارقة . وتخصص الدولة لذلك جزءاً صغيراً من مواردها ، ولكنها تعرف أيضاً كيف تبده هذه الموارد . ويفرح فلاحو المناطق الفقيرة حين يتقاضون خمس عشرة ليرة استرلينية مكافأة لهم على استصلاح مساحة قدرها أربعة آلاف متر مربع ؛ ويبدوون بأن يستصلحوها بسرعة أقل الأراضي خصباً وأقلها شجراً فهي بالتالي تتطلب عملاً أقل ، ويجدون عمالاً بالأجرة يستصلحوها لقاء ثلاث إلى خمس ليرات . ولكنهم لن يزرعوا ابداً هذه الأراضي الفقيرة جداً ، وهم ليسوا أغبياء إلى هذا الحد : فقد اختاروها كي يقبضوا المكافأة ؛ واستصلحوها يعجل في فسادها - وأحياناً في ائتكالها .

ويؤمن كاوندال بالتجدد ، وبالجرار ؛ ويرى ، وهو البروتستاني الصالح ، أن التعاونيات يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية التي تهدف إليها فلسفته « الداعية إلى المساواة » . « إن تنمية التزعة الانسانية في زامبيا سترتبط بالنجاح الذي سنحرزه بتنظيم تعاونيات الشعب » . وفي عام ١٩٦٥ أقرت « كتعاونيات إنتاج زراعي » مجموعات من عشرة فلاحين

(١) لا ننس أن الاستعمار هو الذي خلق هذه الطبقات .

أو اثني عشر فلاحاً تدفع كل منها نصف ليرة بمثابة سهم . وعندئذ تنال هذه التعاونيات قروضاً من الدولة بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ليرة ، أي بقدر رأس المال المدفوع ألف مرة : وهي نسبة لامثيل لها في العالم . وكان الدفع يتم نقداً أول الأمر فسرعان ما ينحرف القرض عن أهدافه ؛ ولذلك صارت القروض تعطى عيناً ، فصرت ترى فلاحينا شديدي الاعتزاز وهم يسوقون جراراتهم الجميلة ، ومعها كل أدواتها ، ومقطورة تتيح لهم نقل بضائعهم أو السفر إلى المدينة لتناول « الشيبو كو » أي البيرة المحلية المصنوعة من الليرة الصفراء والبيضاء . وفي العودة كان يعثر على الجرار أحياناً في خندق الطريق !

لقد سلمت إذن إلى فلاحين كانوا بالأمس ينكشون حقولهم بالمجرفة جميع آلات الإنتاج الحديثة ، مع الأسمدة ، والبذور المحسنة ، ومبيدات الحشرات . . . كل ذلك من أجل ترقية دفعهم دفعة واحدة إلى « مزارعين حديثين » - لانتقصهم سوى المعلومات اللازمة لاستعمال هذه الآلات المتطورة استعمالاً اقتصادياً . وكثير من التسليمات كانت تصل متأخرة جداً . وقد أفلست جميع هذه المثالثات من التعاونيات بدون أي استثناء . ولما استدعاني الرئيس كاوندرا في عام ١٩٦٧ حاولت أن أبين له أن الفلاحين الأميين لا يمكن ترقية دفعهم دفعة واحدة إلى مزارعين حديثين ، وأنه يجب تعليمهم كيف يزرعون على وجه أحسن ، وبوسائل زراعة الأرض الضيقة أولاً : كانتقاء الأراضي ، والبذر المبكر ، والكثافة المناسبة للغراس ، والعناية بالعزق ، الخ . وعندما تتحقق هذه المرحلة جيداً يمكن تسليمهم قليلاً من السماد الكيميائي ، بدون أن ندعهم ينسون التسميد العضوي : أي الزبل ، إن كانت لديهم ماشية ، وإلا فسماد المزرعة أو أسمدة خضراء ؛ أو حتى مجرد الدورة الزراعية

التقليدية مع استراحة الأرض ، التي تغني التربة بالدبال - الذي سرعان ما يتأكسد في المناخ الاستوائي .

٩ - الهوة بين المدن والأرياف في تعمق مستمر :

يؤكد تقرير Turner منذ عام ١٩٦٩ أن الأجور ارتفعت كثيراً في المدن ، ولكن إنتاجية العمل انخفضت بمقدار ٢٥٪ منذ عام ١٩٦٤ ، مع الأخذ بالحسبان الاستثمارات الكبيرة التي أنجزت . ذلك لأن « نظام العمل من النوع الاستعماري قد زال ولم يحل محله شيء » . وبالعكس ، فإن كثيرين من العمال يعرفون أنهم يفضل اصدقائهم الرفيعة المكانة ، وبفضل الحزب ، محميون من التسريح أو أنه يمكن تشغيلهم من جديد . وعندئذ يستغلون استغلال هذا الوضع : فمحاكاة الأقارب والتزعة القبلية ماتزالان سائدتين في الكثير من بلدان افريقيا .

وبعد خمس سنوات من الاستقلال ازداد استهلاك سكان المدن بمقدار ٢٠٪ ، زاد في المستوردات . وارتفع دخل سكان الريف الذين كانوا يبلغون أكثر من ٧٠٪ من مجموع السكان ، من ١١٢ - ١١٦ مليون كوانشا من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٦٨ ، وإذا أخذنا التضخم بالحسبان يكون هذا الدخل قد نقص نقصاناً واضحاً . وفي الوقت نفسه ازداد دخل الثلاثمائة وثلاثين ألف عامل مأجور بمقدار ٣٢٪ وبلغ ، حسبما قال لنا كاوندنا ، ٧٨٠ مليوناً : أي سبعة أمثال الدخل الريفي لعدد من السكان أقل من نصف عدد سكان الريف : أي بفارق نسبته ١٥ إلى ١ سرعان ما تبينوا أنه غير مقبول .

وعلى هذا فإن مؤتمر الحزب الذي انعقد في Kitwe أقر رسمياً منذ كانون الأول ١٩٦٩ أنه المناطق الريفية قد أهملت وأن الوضع

فيها يتدهور بحيث ينبغي القبول باجراء تغيير جذري جداً لصالحها .
وهذا الموضوع يتناوله باستمرار الرئيس وأعلى سلطات الحزب .
وفي عام ١٩٧٤ ، عندما كتب كاوندال الجزء الثاني من كتابه التزعة
الانسانية في زامبيا ، الذي هو - أو يجب أن يكون توراة الحزب ،
ألح على قوله : « إن الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المدن
والأرياف لم تتعمق فحسب في هذه السنوات الأخيرة ، بل إن توزيع
الثروة الشخصية يدل على اتجاه ينذر بالخطر ، فإن نسبة متزايدة من
هذه الثروة متجمعة بين أيدي جماعة صغيرة ، وتذهب شريحة أخرى
واسعة إلى الطبقة المتوسطة التي بدأت تبرز ، والقطع الصغيرة الباقية
تذهب إلى الأكثرية ، إلى جماهير شعبنا (. . . .) . ومن هنا كان
الظهور السريع لصفوة زامبية قوية أفكارها وأعمالها يعبر عنها بلغة
نظام استغلالي يفترض في التزعة الانسانية أن تكافحه . » . وبعد أن
بصف هذا الاتجاه بـ « الثورة المضادة » يختم قائلاً : « إذا لم ننظم
مناطقنا الريفية من جديد فاننا سائرون إلى الكارثة . » . وهامهم في عام
١٩٨٠ يقتربون من الكارثة بسرعة ويجرون إليها جرياً !

وماجدوى هذه الأقوال التي كثيراً ماتعاد ، مادام الأغنياء مستمرين
في الإثراء مع تدني سعر النحاس منذ عام ١٩٧٤ ، حتى لو أن الطبقة
المتوسطة بدأت تشكو من القيود ؟ وهذه القيود تصيب أولاً الأرياف
التي هي أيضاً في افتقار مستمر . ويبدو أن كاوندال عاجز عن تغيير
الجهاز الإداري الذي هو على أهبة السيطرة أكثر فأكثر على الاقتصاد .
١٠ - قري حائرة ، ينقصها كل شيء :

قال لنا برجوازيو لوزاكا ، مرددين بحماس اللغة الاستعمارية :
« إن فلاحينا كسالى ، محافظون ، متخلفون ؛ إنهم لا يريدون أن يعملوا » .

ولماذا عساهم يريدون أن يعملوا ؟ أمن أجل الرغبة في إطعام لوزاكا التي لاتعطيهم شيئاً ، اللهم إلا خطابات ؟ فمنذ سنوات والزعماء يحثون الجماهير العاملة ، يوماً بعد يوم ، بحمل جوفاء تماماً تتكرر بانتظام .

إن رحلتنا عبر الأرياف ستصبح رتيبة بسرعة . فالشكاوى هي نفسها في كل مكان ، وكذلك المناظر : قرى متماثلة في الفقر دوماً ، وأكواخ من التراب المصفوف حول اعمدة ، باقية على البؤس وضيقة على عائلات كثيرة العدد وتزدحم بها . والأطفال في أسماهم وقد غطي الجرب أجسادهم . يلعبون في الغبار أو في الوحل ، اذا هطل المطر . والنساء منهمكات في غسل تنانير عتيقة زالت ألوانها ، ويدون صابون . أما التنانير الحديدية ، إن وجدت ، وهي في الدكاكين أندر منها فيما مضى ، فهي باهظة الثمن ، ككل ماتجده في هذه الدكاكين مع أنه ليس فيها شيء يذكّر .

وأحياناً تتحول لهجة النساء إلى غضب : « منذ سنوات ونحن في عوز إلى كل شيء ، إلى الملح ، والزيت ، والمنسوجات . أما الصابون فلم نره منذ زمن طويل جداً ، وقد نسينا ثمنه . . . الثمن الرسمي على الأقل ، ذلك أنك تجد بين حين وآخر غلاماً يعرض باعتزاز ألواح الصابون فيبيعهما بخمسة أمثال سعرها : « إني اتاجر في السوق السوداء » . وليس له مورد عيش سوى هذا . ويستفيد التجار أيضاً من نقص المواد . ويمكن لمن عنده صابون أن يقايضه بالفاصولياء فيحصل عليها والحالة هذه بأعلى من ثمنها خمساً أو ست مرات . ويؤكد الفلاحون المذعنون قائلين : « ماذا تريدون أن نفعل ؟ » . ومن استطاع أن يتزود بكيس من الملح فيه ٢٥ كغ استطاع أن يحصل من جيرانه على يوم عمل في مقابل كيلو غرام واحد من الملح . والحال أن الأجر الزراعي الأدنى

يعادل خمسة إلى ستة كيلو غرامات من الملح . وفي جميع هذه المقايضات يُسرق الفلاح الذي يبيع عادة منتجاته - والذرة في كل حال - بالسعر الرسمي ، ولكنه يضطر إلى شراء كل شيء من السوق السوداء .

ولقد لفتنا نظر سيدة عجوز إلى إمكان الطبخ بفستق العبيد المسحوق ، فكان جوابها : « نعم ، لقد فعلت ذلك ، ولكنهم عودونا استعمال الزيت » . وهذا الذي عودهم ذلك ، أي النظام الاقتصادي المسمى بالنظام الحديث ، لم يعد قادراً على تزويدهم بهذا الزيت . تلك فعلاً مأساة القرى الزامبية ؛ ففي جو الغبطة بالنحاس الغالي عودوها عادات ، ووزعوا ثروات مستوردة ، ووعدوا بتحديث كان مستطاعاً بادية الأمر ولكنه لم يعد كذلك في هذا الاقتصاد المنهار . ومن هنا كان هذا الجو الخاص جداً من الركود والحمول ، الذي يبلغ حد اليأس . لقد قطع لها الاستقلال وعوداً مدهشة ولكنها لم تنجز . لقد خلقت « الحضارة » آمالاً ورغبات ، ولكنها في الواقع لم تنجح إلا في بث الخلل في الحياة التقليدية بدون أن تأتي بكسب أو تحسين حقيقيين . وأكدت فلاحه متنورة قولها : « لم يتغير من أجلنا أي شيء منذ الاستقلال » . وصححت جارتها ذات الأسمال هذا الكلام بقولها : « سوى أنهم يشترون منا الذرة » ؛ ولكن الثمن كثيراً ما يدفع متأخراً جداً : بحيث يتسع الوقت لبعض الناس لأن يموتوا جوعاً !

ولم يبق إلا القليل من الجحارات للإيجار ونسي الناس المجرفة ، والأسمدة التي تكييفوا معها لاتصل في الوقت المناسب ، وعلى كل حال فقد أصبحت باهظة الثمن . وقال زعيم شيخ متهماً : « انتم ، الرجال البيض ، الذين أفسدتمونا بزراعتكم الحديثة ، فقد كانت لدينا فيما مضى الذرة التقليدية التي نملكها ، وكنا على الأقل نجد ما نأكله ،

وجعلتمونا نعتقد أن الأسمدة الكيماوية ستحل جميع مشاكلنا ، ولانزال أفقر مما كنا عليه » . ونخجلنا آخر الأمر من الاستمرار في طرح الأسئلة ، كما نخجل الموظفين المرهقون الذين كانوا يرافقونا . « بل اذهبوا اذن وقولوا للعاصمة لوزاكا مايجري هنا » . وقد وصفونا ، في مافعلناه ، بأننا تقديمون زائفون ، متهمين إيانا بأننا نريد ، بالتكنولوجيات البديلة ، إبقاء الفلاحين في مرحلة حمالي الماء والخطب ؛ وينسون ببساطة أنهم باقون في هذه المرحلة من جراء تحديث هو أكثر كلفة من أن يصل إلى القرى . والجرار والشاحنة الكبيرة اللذان يملكهما عدد قليل من الناس حالا دون تعميم الدراجة والطبر ، واستمرت الفلاحات يحملن على رؤوسهن فيضعن وقتهن في اعمال عقيمة ومنهكة ، وذلك كيما يوصفن بالكسل

لقد أهملتهم المدن والسلطات التي تشكر الواقع - وكيف لهم أن يبدعوا أولئك الذين يعيشون على الطريقة الأميركية ؟ - فيها هم اذن حائرون ، ضالون ، يقضون على قلقهم ، في فصل الجفاف ، بتناول « الشيبوكو » . وماذا بقي غير ذلك مايفعلونه في القرى التي لاأمل لها ؟ وتحديثنا إلى الفئات الكثيرة المجتمعة عن شعاري الحكومة الكبيرين : « عودوا إلى الأرض ! » ، « زيدوا إنتاجكم ! » . وكانت قهقهة من الضحك عامة : « لتحدث عنهم ! إنهم يضحكوننا ، هؤلاء الكبار في سيارات المرسيديس . وهذا الكبير في اللجنة المركزية للحزب ، الذي قال لنا ان نبقي في القرية ، جاء أولاً بجميع أسرته - وهو من هنا - إلى لوزاكا » . « أما شبان الحزب فقد جاؤوا يوصوننا بأن نصوت « جيداً » ، وقطعوا لنا الوعود ، ولم نر وجوههم ثانية قط منذ الانتخابات » .

ومع ذلك فقد وزعت على أعضاء الحزب آلاف الدراجات (١) كي يستطيعوا أن ينشروا في جميع القرى الشعارين المشار إليهما آنفاً . وكان الأفضل إعطاؤها للمساعدين الزراعيين ، وهم قليلو الأجور ، سيثو السكن . والحزب قلما يستمع الناس اليه في القرية ، مادام الزعماء هم كذلك أيضاً .

وأثناء رحلتنا في الارياف الزامبية قمنا بزيارات مجاملة لكثير من الزعماء : من أعلامهم شأناً حتى العادي منهم مروراً بالمتوسط ، وفي قرية في الشمال رأينا زعيماً كبيراً متكئاً على سيارته المرسيديس ويستمع متعجباً إلى شكاوى النساء الجاثيات اللواتي كن يروين له أن كل دجاجهن قد هلك لعدم وجود الحبوب . لهن بصورة عامة أكثر تواضعاً ويتنقلون بالدراجات ، ولكنهم كلهم يظلون محاطين بشيء من الهالة ، وفي جميع الحالات لهم على الإدارة الرسمية حق الاحترام . والزعيم Empezeni هو سليل المحاربين الأشداء الذين عبروا الزامبيز فراراً من قبائل الزولو واضطر على مضض ، وبصورة أكثر تفاهة ، إلى البدء بزراعة حقله أخيراً، وقد علمنا أنه سيستقبلنا في ساعة محددة في « قصره الرئاسي » ، وهو منزل متواضع ولكن الرسميين لا يخاطبونه فيه إلا بتهيب وبصيغة الغائب ، عن طريق وسيط وبعد الانحناء أكثر من مرة تبجيلاً . وقصر الرئيس Lozi (ولايزال كثيرون يتحدثون عن ملك واسرة مالكة في باروتسي) أفخم ولكننا لم نستقبل فيه لأن الزعيم لم يكن قد عاد من مقره الصيفي. وفي Kaoma استقبلنا ابن عمه ، وهو حفيد آخر من احفاد Lewanika المشهور ، في احتفال كبير ، الرجال من

(١) يستخدمونها في قضاء حاجاتهم الشخصية .

باب الشرف ، والنساء من الباب السري ، وجميعهم (والرسميون بوجه خاص) جاثون على الأرض . إن اميركا بعيدة جداً . . . حتى الخادم الذي يقدم لنا القهوة ويركع كلما لمس شيئاً . واستقبالات الرئيس أبسط بصراحة ويحرص على تقديم القهوة بنفسه . .

هؤلاء الزعماء اذن ممثلون في لوزاكا في مجلس الزعماء . ولكن للحكومة منذ اليوم فصاعداً حق الرقابة (ولها أحياناً أكثر من ذلك) على تعيينهم . وأثناء زيارة ملكة انكلترا اصيب الزعماء بالخيبة لعدم دعوتهم : « لماذا ؟ إنها زعيمة ، هي أيضاً » . ويبدو أن الانكليز كانوا أكثر انتباهاً لهذه الأمور . . .

غير أن هؤلاء الزعماء فقدوا ، رغم بعض المظاهر ، من صلاحياتهم التقليدية : فقدوا من صلاحياتهم الدينية بسبب البعثات التبشيرية ، ثم من صلاحياتهم السياسية بسبب المستعمرين أولاً ثم بسبب الحزب . والفلاحون يعرفون ذلك : إن لوزاكا والحزب الوحيد قد استأثرا بهذه السلطة ، فهم اذن يفوضون امورهم إليهما : فلوزاكا ملزمة تجاههم بكل شيء .

والقرى التي تعتق ديانات خارجة على السلطة ، مثل شهود يهوه وكنيسة Lumpa (التي حُلت بالقوة أثناء الاستتلال) ، « تعتمد على قواها الخاصة » ، وتنظم نفسها بنفسها ، عالمة بأنها لن تنال مساعدة أبداً ؛ فهي تنشيء قرى جميلة مزدهرة وزراعة أمتن من زراعة جيرانها الذين بسبب انتمائهم إلى الحزب ينتظرون كل شيء من المعونة الحكومية . وبلا جدوى حقاً : فالزعماء الكبار — اذا وضعنا الأمور في احسن الاحوال — وهم استعماريون أكثر من الاستعماريين ، سيموتون مثيرين سحابة من الغبار ومحركين كثيراً من الهواء . أما المساعدون الزراعيون

أو البيطريون فأنهم يتناقصون . ومن حسن الحظ أحياناً أن الناس في إحدى القرى يقطعون بقرة ذبحت تحت « الإشراف » البيطري

١١ - كيف « يتحدثون » الزراعة ؟

يعترف كل فرد اذن بأنه يجب عمل « شيء ما » من اجل زيادة الانتاج الزراعي . و أبرق إلينا كاوندنا بأن المشاكل الزراعية لايمكن ضبطها ، ويبيدي اغتباطه بقلمونا ويتوقع منه نقداً للسياسات المتبعة حتى ذلك الحين . وبعد فشل التعاونيات سعت وزارة الزراعة إلى تنمية طبقة من الكولاك « المزارعين المنبثقين » ، بمساعدتهم على توسيع مساحاتهم بأخذ قروض ، وبتأجيرهم جرارات رسمية بنصف سعر الكلفة ، مما عرقل توسع جرّ المحارث بالأبقار ، وهو وحده الذي « يعتمد على القوى الخاصة » في البلاد - والحرب على ابوابها ، وحتى في الداخل في أواخر عام ١٩٧٩ . وقدمت مساعدات ضخمة جداً للأسمدة ، مما أضعف استعمال مختلف اشكال التسميد العضوي ، مما لا يشجع على تعاقب الزرع بمروج على اساس البقول ، أو باللوبياء ، وفستق العبيد وفول الصويا ، وكل هذه البقايات تثبت آزوت الهواء . وراحوا يفضلون أن يشتروا أكثر فأكثر أسمدة آزوتية مستوردة ، من فضلات البترول ، وهي بعد أغلى لو صنعوها محلياً ! .

وتقهقرت زراعة فستق العبيد ، ولم تتقدم زراعة دوار الشمس : فكان لا بد من استيراد الزيت او الحبوب الزيتية ؛ ومع ذلك فهناك نقص في الزيت والصابون ، وبوجه خاص في القرية . ولم يعد القطن يغطي ، وهيئات ذلك ، حاجات البلاد فاضطرت إلى استيراد المنسوجات والخيوط الصناعية ومع ذلك فان جميع هذه المزروعات تلاقي ظروفاً ملائمة جداً في كثير من مناطق البلاد : ولكن المدن الممتدة في جميع الاتجاهات والشديدة الجذب تضعف الجهد الفلاحي .

ويركز المستشارون الزراعيون كل جهودهم على الذرة الهجينة مع الاستعمال الشديد للسماد الكيميائي ، وهي صورة زامية للثورة الخضراء. وتبدل كذلك جهود كبيرة لتعميم الحنطة المروية ، لأن استهلاك الخبز في ازدياد ، على حساب الذرة والحبوب المحلية الأخرى : فقد استوردت البلاد ١٤٤٠٠٠ طن من القمح في عام ١٩٧٨ وانتجت منه نحو ٥٠٠٠ طن في عام ١٩٧٩ . وهذا القمح ، ولو انتج محلياً ، يكلف غالباً جداً بالقطع النادر : فالأنايب والرشاشات ، في السقاية بطريقة الرش ، غالية جداً ودقيقة جداً ؛ زد على ذلك الأسمدة ومبيدات الحشرات . وأخطر من ذلك بعد أنهم يدفعون زراعة البطاطا ، وهي زراعة صعبة وأكثر كلفة كانت تباع في خريف ١٩٧٩ بأكثر من كواشا واحد للكيلو غرام الواحد ، وهذا ترف ! ولكن القمح والبطاطا طعاما نفوذ ، لأنهما يغذيان الرجل الأبيض ، القوي جداً ؛ في حين أن البطاطا الحلوة ، وهي سهلة الزرع جداً ويعرفها الفلاحون جيداً ، يمكن تحسينها بسهولة . وأنواعها ذات اللب المألون تحمل مادة الجزرين ذات الفيتامين الذي يمكن أن ينخفض تخفيضاً شديداً عدد العميان ، وهو كبير جداً في Luapula .

ويشجعون زراعة الفراولة ، والدراقن ، والتفاح ، والعنب ، وكلها فواكه نفوذ ، في حين قد يكون اسهل بكثير أن تنشر بين جميع الفلاحين زراعة العنب الهندي ، والغوافا (نصف البرية) ، والمانغا ، وحتى الحمضيات وكثير من الفواكه الاستوائية الأخرى . وأسواق تانزانيا تغص بالفواكه ؛ أما أسواق زامبيا ، ماعدا لوزاكا ، فالفواكه فيها قليلة ، بل لم تكن موجودة إطلاقاً كما في Ndola المدينة الثانية في البلاد ، في ايلول ١٩٧٩ ؛ كما أنها غير موجودة في القرى ، ماعدا بعض اشجار المانغا هنا أو هناك . وكل شيء هو

من أجل الاقلية الحاكمة ، من أجل ترف الأغنياء ، والسود منهم أكثر عدداً الآن من البيض ، هذا الترف الذي يتقدم على حاجات الفقراء .

فالدرة هي اذن منذ الآن فصاعداً ذات أولوية في كل مكان ؛ غير أنها اذا كانت ناجحة تماماً في الأراضي الخصبة كأراضي المستوطنين وفي كثير من أراضي النصف الجنوبي من البلاد ، فان جميع الأراضي تقريباً في النصف الشمالي ، وهي شديدة الحموضة والإرهاق ، لاتلائمها . فالزراعات التقليدية فيها هي الدخن ، والمالينهوث ، والدرة البيضاء ، والبطاطا الحلوة ، واللوبيا ، ولكن لايجرى فيها شيء لتحسين مزروعات « الفلاحين الفقراء » هذه . وحتى مع بذل هذا الجهد فان المساحة المخصصة للدرة نقصت حتى عام ١٩٧٩ . وبسبب الجفاف ازداد الانتاج هبوطاً ، وراحت زامبيا تستغيث - وقد عجزت عن النهوض بزراعتها .

وفي اجتماعاتنا في الأرياف أكثر الرسميون من شكواهم : « يجب أن نحيل كل شيء إلى لوزاكا التي لاتعرف عن وضع الأرياف شيئاً (. . .) . إن مشاريع كثيرة تبقى على الورق فلا ينجزونها ؛ ولم نتوصل إلى تحديد المشاكل الحقيقية » . والتعميم الزراعي موضع انتقاد شديد : « لماذا تقدم المعونة إلى كبار المزارعين فقط ويهمل الفلاحون الذين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة (. . .) . لقد أفسدتنا التكنولوجيا الغربية » .

والمهندسون الزراعيون الأكفاء موجودون في المقاطعة ؛ أما في المنطقة فهم نصف مؤهلين وسيئو التأهيل ؛ وفي الناحية ليس للمساعدين أي تأهيل عملي : وقد رأينا منهم من هم في جهل مطبق . وبما أن أحداً لا يأتي لتفتيشهم فانهم ينصرفون إلى معيشتهم . والمزارعون في

محاذاة الخط الحديدي هم وحدهم يحصلون على قروض ، أما المناطق
النائية فلا يصحها شيء ، أو يصل إليها جزء فقط من الحاجات الضرورية.
والبحوث الزراعية ، وهي حلقة اساسية بالنسبة لمستقبل البلاد
الزراعي ، لا يوضع تحت تصرفها سوى مليون ونصف مليون كواشا في
السنة ، وتلك مصيبة . ولكن وزارة الزراعة وزعت في عام ١٩٧٩ ،
بعد تخفيضات عديدة ، ثلاثين مليون كواشا كمعونات لأغذية المدن .
ومكتب التسويق ، Namboard ، لا يشتري المزروعات الفلاحية
التقليدية (الدخن ، والذرة البيضاء . .) ؛ والمستوي الغذائي يتناقص
في هذه القرى المحرومة التي تخلت عنها سلطة المدينة .

١٢ - خنازير وفرايج « على الطريقة الأميركية » :

ان الاغنياء الأفارقة ، تشبهاً بالاوروبيين ، يريدون كثيراً من
اللحم في طعامهم ؛ وهم وحدهم الذين يملكون قدرة شرائية حقيقية .
ولذلك انشئت لهم مراكز تربية مواش من أحدث ما يكون ، مع مصنعين
كبيرين لأغذية الماشية يموان الخنازير والدجاج ، وهما أيضاً حديثان
جداً . وتنتج الذرة حول Petauke في المقاطعة الشرقية ويعيدها
مكتب التسويق أول الأمر إلى Chipata (١٨٠ كم) عاصمة
المقاطعة ، إلى مستودع المقاطعة : فالمسؤول يجب أن يجمع من حوله
كل الذرة العائدة له . . . ثم يرسلها إلى لوزاكا (مارة ثانية بـ Petauke ،
فهذه مسافة ٣٦٠ كم تقطع بلا فائدة) الواقعة على بعد ٦٠٠ كم . ويعود قسم من
هذه الذرة الداخلة في غذاء الماشية إلى Chipata (مروراً بـ Petauke) ،
ويعود آخر الأمر إلى Petauke من أجل زرائب الخنازير والدجاج
في المنطقة ! .

وفي خريف ١٩٧٩ انقصت الليرة ، وتأرجح البنيان كله ، ولم يبق مايكفي من العلف الخليل . وراحت الفراريج الجائعة يأكل بعضها بعضاً ، وصاروا يذبحون الخنازير وهي فتية ، وكان التبعر . وكان يمكن التفكير في تربية المواشي تربية تعتمد أولاً ، كما في اوربا حتى عام ١٩٥٠ ، على الموارد المحلية ، موارد المزرعة والبلاد : فالبطاطا الحلوة هي الغذاء الأساسي للخنازير الصينية . ولكي يمكن أن يستقر هذا التجديد الباهظ الكلفة يجب أولاً بيع الخنازير والفراريج غالياً . ثم قررت الدولة بيع الليرة بسعر واحد في جميع البلاد فأخذت على عاتقها جميع نفقات النقل : وانكسرت دفعة واحدة أبسط القوانين الاقتصادية ودفعت إلى تبذير وسائل النقل : وليس لأحد مصلحة في توفيرها ، وبعضهم يزدادون ربحاً في زيادة وسائل نقل الأسمدة زيادة غير نافعة . . .

١٣ - كل شيء يصل متأخراً - الآلة تعطل :

هذا هو اذن تحديث زراعي يتطلب مدداً منتظماً وضخماً من عوامل الإنتاج المستوردة من مسافات بعيدة جداً وبنفقات طائلة . ويصطدم هذا التحديث بكل أنواع صعوبات النقل التي تزداد ازدياداً كبيراً بسبب الهجمات الخارجية وقطع الجسور ، الخ ، مما كان ينبغي أن يدفع إلى تقليص هذه الصعوبات . وقد تسلمت الأقلية البيضاء السلطة في روديسيا في عام ١٩٦٥ ، والحال أن اكثرية حركة المرور في زامبيا كانت تمر بهذا البلد كي تصل إلى ميناء Beira في موزامبيق . والصينيون يمولون ويتولون بناء Tazara ، الخط الحديدي الذي يصل دار السلام بـ Copperbelt ، والذي أنجز في عام ١٩٧٥ . وكان المفروض أن ينقل مليوني طن في السنة في كل اتجاه، ولكنه لم يصل في

عام ١٩٧٨ إلى ٦٠٠.٠٠٠ طن (١) . وفي أكتوبر ١٩٧٩ دمر الروديسيون جسراً على وادي شامبيشي ، الخ .

وكان يجدر بهذه العوامل أن تدفع إلى الاعتماد أكثر بكثير على الموارد المحلية من تربة وعمل وتسميد ، ولكنهم كانوا يريدون « التحديث الكامل » ، على الطريقة الأميركية . ولإنجاح هذا التحديث كان لابد من أن تكون هناك قدرة على التنظيم الذاتي . وهذه الزراعة الحديثة تعتمد على القروض ، وقد وصل كثيرون من المستوطنين إلى هنا وكل رأس مالهم « كونهم المعلق لا أكثر » : وقروض التعاونيات لم تسدد ، وأنشئ مصرف ثانٍ ولكن سوء معدل التسديد سرعان ما أدى إلى إفلاسه .

وانطلقوا ثانية على أسس جديدة مع تأسيس شركة التمويل الزراعي AFC ، من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٤ ، فبلغ معدل تسديد القروض الزراعية ٩١ ٪ وعندئذ راح يتناقص تسديد أغني المزارعين (٢) ، بفضل علاقاتهم السياسية المتنفذة ، وراح الآخرون يقتدون بالقدوة السيئة فهبط معدل التسديد ، من عام ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ ، إلى ٧١ ٪ ، وبالتالي لم يعد لدى شركة التمويل الزراعي رأس مال كاف ، فرفضت الزبائن الجدد : أما القدامى فإذا منحتهم قروضاً فإن هذه القروض كثيراً ماتصل متأخرة جداً . والحال أن البذر المبكر ، في مناخ استوائي ذي فصل امطار واحد ، هو الشرط المثالي لمردود جيد (وبالتالي لتسديد جيد) .

(١) تعطل نصف العربات عن العمل ، وانخفضت طاقة العربات الأخرى بمقدار الثلث ، بالإضافة إلى اختلال النظام والاضرابات .

(٢) كثيرون منهم موظفون كبار سابقون ، إن لم نقل قادة في الحزب ، وحتى وزراء سابقون : مما سهل عليهم تجميع رأس المال الأولي .

. ومكتب التسويق ، الذي يجمع الحبوب ولاسيما الذرة ، كثيراً ما يفعل ذلك متأخراً جداً ؛ والأكياس المكلسة في العراق في مستودعاته الريفية تسجل خسارة قدرها ١٥ ٪ على الأقل ؛ وفي الأسمدة ، وهي كثيراً ما تكون سيئة الحفظ أيضاً ، ترتفع النسبة إلى ٣٠ ٪ . وتدفع أثمان المحاصيل متأخرة اسابيع وشهوراً . وفي ايلول ١٩٧٩ لم يستطع زارعو الرز في وادي شاميشي البدء بحملتهم الجديدة في الوقت المناسب لأن ثمن محصولهم السابق لم يكن قد دفع إليهم بعد ، وكانوا قد سلموه قبل بضعة أشهر : فليس لديهم أموال لدفع ثمن الأسمدة واجور اليد العاملة . وراح الانتاج الزراعي يهبط منذ عام ١٩٧٦ .

١٤ - صندوق النقد الدولي (FMI) ووزارة المالية يوجهان الضربة الأخيرة :

ان زامبيا « الغنية » تستدين أكثر فأكثر : فقد بلغت ديونها في عام ١٩٧٩ ملياراً ونصف المليار من الدولارات . واستيراد الكماليات ، الذي تعرقل قليلاً ، لم يلب . ووصلت إلى البلاد مائة سيارة جديدة من أجل اجتماع الكومنولث في آب ١٩٧٩ . وقد زود مصنع تجميع الفيات في ليفنغستون بتجهيز كان ملغى في ايطاليا ، فهو لا يجمع (مع قليل من القيمة المضافة) إلا قليلاً جداً من السيارات المتوسطة الحال . وتبعد عشر سنوات فقط أنشيء مصنع للدراجات !

ولكن الغرب يريد الاستمرار في البيع ؛ وصندوق النقد الدولي ، رغم طموحه إلى « المعونة » يدافع أولاً عن مصالح العالم الرأسمالي . وعلى هذا فقد منح زامبيا في عام ١٩٧٨ قرضاً جاهزاً للاستعمال عند الاقتضاء بمبلغ ٣٥٦ مليون كواشا بالقطع الاجنبي كي تستطيع مواصلة

الاستيراد ؛ ولكنه وضع باديء الأمر شروطاً جائرة من أجل تخفيض القروض ، ونفقات الموازنة ، الخ . وألح كاوندا على الضغوط الخارجية وعلى صعوبة موقفه على خط القتال مع العصابات في روديسيا فحصل على شروط أقل قسوة .

وعلى هذا فقد دعت حكومة زامبيا بمزيد من اللباقة إلى تخفيض نفقاتها وقروضها وإلى زيادة الأسعار الزراعية ، فأنقصت وزارة المالية (١) جميع الموازنات بالنسبة نفسها تقريباً . وفي المدن كان الناس يحصلون من قبل على كثير جداً من القروض ، ولذلك فانه لا يزال لديهم منها ما يكفي ؛ واستمر فيها نشيظاً تجوال السيارات تجوالاً طائشاً في تنقلات هي في أغلب الأحيان عديمة الجدوى ، وفي الذهاب إلى القديس أيضاً يوم الأحد : وقد شاهدنا ٤٥ سيارة ودراجة واحدة حول الكاتدرائية الانكليكانية . وفي الأرياف توقف كل شيء لأن الناس كانوا يحصون من قبل على قروض هي الآن قليلة جداً لا تكفي . وحتى البنك الدولي يؤكد أن دولة زامبيا لم تكن تنفق في هذه السنوات الأخيرة — في المنطقة الريفية ، بكل مراكزها (من إدارة ، وشرطة ، وتعليم ، وضحة ، وزراعة ، وطرق محاية ، الخ . . . سوى عشرة دولارات عن كل فرد في السنة . أما الإعانات لتخفيض كلفة الأطعمة الأساسية التي تباع في المدن (للأغنياء كما للفقراء) فقد وصلت هي وحدها في عام ١٩٧٨ إلى ٣٠ دولاراً للفرد الواحد : أي أكثر ثلاث مرات ١

(١) إنها لا تعرف شيئاً عن المشاكل الريفية ، وتتجاهل الفلاحين ، ولا ترى سوى أرقام موازنتها ، بل تجهل النتائج الاقتصادية لقراراتها ، وليس لديها أي تصور لفائدة التخطيط في إدارة الاقتصاد .

ومع موازنة ١٩٧٩ المخفضة توقفت عن العمل مراكز التدريب الزراعي التي كانت تأتي بـ « المزارعين الناشئين » من يوتهم فتؤويهم وتطعمهم طوال مدة الدورات . وبقي موظفو هذه المراكز فيها ، لا يفعلون شيئاً ، ولا يحاولون حتى تقديم المشورة إلى القرى المجاورة ، ولم تبق دراجات لدى أكثرية المساعدين الزراعيين في الناحية ، أولم تبق لها إطارات وإطارات داخلية ، فلم تعد تسير ، والبلاد واسعة ، والقرى الصغيرة بعيدة جداً . ولم تبق لدى أكثرية المهندسين الزراعيين في المنطقة سيارات لاندروفر صالحة للسير ، أولم تبق قروض من أجل البترين — الذي تبدده لوزاكا دوماً ، بحيث لم يعد الجهاز الإداري الريفي « يتج » سوى القليل لأن اعتمادات تسيير الأعمال زالت عملياً ، ولكن الجهاز استمر ذا كلفة من حيث الأجور ، وصيانة الأبنية ، إلخ . ذلك هو ما أطلق عليه صندوق النقد الدولي اسم مساهمته في التنمية — ولكنه ليس وحده المسؤول ! .

١٥ - إخفاق الزراعة العسكرية الطابع :

اتضح فقر القرية فراح كل امرئ يحاول ان يفعل من أجلها شيئاً . ولجعل الجيش يسهم في التنمية الريفية منحوه في عام ١٩٧٥ قروضاً كي ينشيء في كل منطقة من مناطق البلاد الثلاث والخمسين خمسة « مراكز لتجديد الريف » . وكان ينبغي لكل مركز أن يستقبل لمدة ثلاث سنوات ٣٠٠ شاب من الجنسين كي يمارسوا فيه الزراعة ويتعلموا فيه مختلف المهن الريفية . ومنذ السنة الأولى أنشيء مركز في كل منطقة ، ولكن الأمور لم تصل إلى أبعد من ذلك لأن الصعوبات تكاثرت .

وتلقت هذه الدائرة في بداياتها ١٧,٥ مليون كواشا . ولكي تظهر «أصالتها» بدأت بأن اشترت من افريقيا الجنوبية مئات الآلاف من أغراس الأشجار المثمرة الدخيلة بمبلغ خمسة ملايين كواشا : من دراقن ، وكرمة ، وإجاض ومشمش وحتى التفاح ، بلون أن تعلم ماإذا كانت ملائمة للأراضي المقرر أن تزرع فيها . وأضافوا إليها الحمضيات والعنب الهندي ، ولكنهم لم يصغوا قط إلى نصائح الدوائر الزراعية من أجل صيانة بساينهم . ولما كانت هذه البساتين كثيراً مالاتشب ، حين يتجاوز ارتفاع العشب فيها مترين ، في فصل الجفاف ، فإن من الأسرع إضرام النار فيها – وتشوى معها الأشجار . وبعضهم زرعوا في المستنقعات كي لا يكون عليهم أن يقوموا بالسقاية !

وقد أعطيت هذه المراكز اراضي من نوعية متغيرة جداً ، واضطر بعضها إلى الانتقال ثلاث مرات . وبتوافر التجهز الجيد كان مقدراً لهذه المراكز أن تدبر امرها – لو أن الشبان اشتغلوا فيها . ولكنهم منذ خمس سنوات يقبضون ٢ كواشا في اليوم لغذائهم – أي ضعف الأجر الوسطي الزراعي ، وليس هؤلاء العازين عائلات يعولونها . وليس هناك زعماء حقيقيون ، لالشيء إلا لحثهم فعلاً على العمل ، وكثيرون من الشبان لم يتركوا ماذا كانوا يفعلون هناك – إنهم يلد لهم أن يكون هناك من يعولهم .

وحالما يتعلم الشبان في المركز مهنة ما يذهبون إلى مكان آخر يمارسون فيه هذه المهنة ممارسة أكثر ربحاً . والفتيات هجرن المراكز

ثم تبعهن الشبان : فنجد في المركز الواحد ٤٠ إلى ٧٠ مستوطناً ، وفادراً مانجد مائة . وفلاحو المناطق المجاورة ، الذين لا ينالون أية معونة ولا أي تجهيز ، ينظرون بانزعاج إلى الجحارات الكثيرة التي لا عمل لها ، ويسمون هذه المراكز « مدارس الكسل » .

وفي مركز منطقة Kaoma ، على طريق Lukulu ، لم يزرع الاثنان والسبعون شاباً المزودون بجرار ، في الحملة السابقة سوى ١٥ هكتاراً من الليرة وهكتارين ونصف الهكتار من القطن ، في حين أن في حوزتهم أراضي ممتازة ٩٪ منها مستصلح ؛ ولكنهم قلما يرون فائدة عملهم ماداموا لا يتقصصهم شيء . وقد وصلنا إليه في ٣ نوفمبر ١٩٧٩ ، وكانت الأمطار قد هطلت في الليلة السابقة ، وتلك بداية طيبة لفصل الأمطار ، وانهمكت جميع نساء القرى المجاورة في بلر أول دفعة من الليرة . وكان الشبان في المركز يلعبون بالكرة الطائرة ، في حين كان الحقل المجاور مهياً تماماً من قبل . وأجابونا بقولهم « ولكن اليوم يوم سبت » ، فالوظفون الزاميون يستريحون يومين في الأسبوع (ويعطل الصينيون يومين في الشهر) ؛ ومع ذلك فهم موظفون « صالحون » عودهم ألا يفعلوا شيئاً .

غير أن الخطوة الثالثة (حيث يستمرون في اعتبار الرغبات حقائق) ترى أنه يجب إعطاؤهم مزيداً من القروض « لأنه ليس في كل مركز سوى شاحنتين لتموينهم ! إن لديهم كل التجهيزات وكل الحقول اللازمة ؛ ولكن يجب دوماً إطعامهم كأنهم جنود » والجيش الزامي يعرف كيف ينفق اعتمادات أكبر وأكبر ، ولكنه لا يعرف كيف ينتج اقتصادياً ؛ ويستثنى مع ذلك الجيش الصيني . . .

١٦ - تالف في الغابات . والتمكال . . . وبيئة مهددة :

الأشجار هنا ملكية عامة يبددها كل امرئ على هواه بدون أن يسعى إلى الاقتصاد فيها : فهي لا يُدفع لها ثمن . وقطعها محظور في سفوح التلال تجنباً للامتكال . وعندما يكون الناس قرب مدينة مثل Chipata في الشرق تغدو الحاجات أشد إلحاحاً فقلما يراعى الحظر . والتلال المشرفة على المدينة تزداد تعرياً من أشجارها يوماً بعد يوم ، ويتلوه الامتكال الذي يحرف التربة ويوشك أن يعري التلال ، فيؤدي إلى تكشف الصخور . ومن يستصلح بالبلدوزر كي يزرع يقتلع جميع الأشجار مما سيسهل عليه انتقال الجحارات ؛ وإذا وجدت الثيران كان ذلك غير ضروري إطلاقاً . وعندما يكون هناك أقل منحدر يكون من الأفضل ترك أحزمة من الغابات ، وحتى في الأرض المستوية ، وذلك من أجل صد الرياح ؛ كما يستحسن ترك الأشجار الفتية التي يمكن أن تتج بعد عشر سنوات أو عشرين سنة خشباً ذا قيمة وظلالاً نافعة .

ومن أجل المباني ، وملاجيء الماشية ، يبددون الأشجار ويستعملون منها الكثير جداً - إذ ليست لها قيمة . وفي كل سنة تزيل زامبيا من الأحراج ما يعادل ١٠٠٠٠٠ هكتار كي تحصل على الخشب وعلى حطب الفحم اللذين تتطلبهما المدن أيضاً . وأكثر من ذلك أيضاً كإصلاح للأراضي المزروعة : فبعد أن تقطع الأشجار تحرق في مكانها ، حتى بدون الاستفادة من حرارتها ، وبدون محاولة استعمالها في مهنة النجارة من هياكل وغيرها . وليست هناك مناشر كافية لتقطيع الألواح فيستورد منها الكثير . والصناع الريفيون هم في كل مكان في طريق الانتراض ، وأولادهم عاطلون عن العمل . وفي مواجهة هذا القضاء الطائش على

الغابات تقتصر إعادة التشجير هنا على مزارع Copperbelt ، من أجل المناجم ، ومن أجل مصنع للكسبة التي يصنع منها الورق ، وقد تأخر انشاؤه طويلاً في حين أن الأشجار ناضجة . وفيما عدا ذلك لا توجد سوى مزارع ريفية نادرة ، ولكن لاشيء على مستوى القرى ، رغم بعض محاولات متهيبة قام بها حراس الغابات . والحال أن الحطب وفحم الحطب يقدمان الجزء الأعظم من الطاقة المستهلكة في افريقيا الاستوائية ، وكثيراً ما يبددان . ويمكن لدافئ الحطب أن تؤدي إلى الاقتصاد في الطاقة كثيراً عندما تكون هناك مصلحة . ولو كانت هناك مجموعات قروية حقيقية لأدركت ماللسكان من فائدة في حماية غاباتها وتنمية مزارعها . وهذه المجموعات موجودة في تانزانيا : فاعادة التحريج القروي في تقدم ولو أنه لا يزال ناقصاً جداً فيها

وكان قد أشير منذ عام ١٩٣٠ إلى أخطار الائتكال ؛ وكان على الافريقيين أن يكافحوا بإنشاء ظهور الأثلام ذات منحنيات التسوية واحزمة العشب الدائمة . وكانت السلطات التقليدية مسؤولة عن ذلك ، ولكن إلغاء جميع نظمها أضاع قيمة جميع هذه التدابير لحماية التربة ، التي كان المناضلون من اجل الاستقلال قد استنكروها لأنها من اصل استعماري . واللجان الجديدة في المناطق الريفية لم تعد لها أية سلطة فعلية في هذا المجال ، والزعماء - وهم وحدهم مسموعو الكلمة - لم تعد عليهم هذه المسؤولية ، فهو شليدو التبعية للحكومة بحيث لا يقومون بمبادرات .

ودوائر التعميم الزراعي مكلفة نظرياً الآن بالحفاظ على التربة ، ولكنها غير مجهزة ولا مدربة من أجل ذلك ، فهي موجهة فقط إلى الإنتاج المباشر .

وبانتظار ماسيكون ، فان القضاء الطائش على الغابات ، ومختلف أشكال الائتكال ، منذ الائتكال الذي يحرف الطبقات السطحية من التربة الغنية بالدبال - الائتكال « الرقيق » - حتى أعمق الأودية ، تحط الآن من قيمة أكثرية الاراضي المزروعة في زامبيا : وهذا خطر شديد على المستقبل . والفيضانات تزداد خطورة وتوشك أن تعرض للخطر مزارع الرز في الوديان . وحماية البيئة تتطلب حملة واسعة من التثقيف المعمم ، يمثل الاهتمام بعلم الصحة وسوء التغذية . وللقيام بهذه الحملة بالقوة التي تستحقها لابد من زعماء سياسيين حريصين فعلاً على مستقبل الأمة ، لاعلى مصالحهم فقط كلوي امتيازات - على المدى القصير .

والاستعمال الطائش للجرار ، للقوة التي تستطيع التخریب ، يزيد الائتكال بسرعة ، منذ أقل منحدر (حتى ١ ٪) اذا مااستعملت تهيئة التربة الكلاسيكية ، من جرانة وتمشيط بالأقراص . وفي كثير من الحالات ، وبخاصة في الأراضي الرملية ، يمكن الاكتفاء بحد أدنى من الجهد يقتصر على خطوط البذر المقبلة ؛ والاكتفاء حتى بمجرد إمرار آلة البذر المختلط (حبوب واسمدة) مع استعمال المبيدات : ولكن هل ستكون هذه المبيدات خطرة على المدى البعيد ؟

ومشكلة نيران الأدغال هي أيضاً موضع نقاش ، وقد أطلق d.P. Harroy منذ عام ١٩٤٥ صرخة الإنذار : إفريقيا ، الأرض التي تموت (حرقاً) . فلو كانت النار لا تتجول كل سنة في الغابات القليلة الكثافة ، لتجمعت فيها كتلة من الدبال وأضحى لدى الناس أثناء استصلاح الفلاحة تربة أخصب بكثير . ولو أنهم في أواخر فصل الأمطار يقطعون الأعشاب لتجفيفها وتخزينها لازدادت طاقة الأبقار على الفلاحة في

أواخر فصل الجفاف . والأعشاب الكبيرة التي تستعمل في السقوف يمكن لها هي أيضاً أن يصنع منها الورق . . . ولا شك في أن هذا كله يتطلب عملاً أكبر بكثير .

ولكن هذه الأعشاب العالية (hyparrhenia) هي ملاجئ للأفاعي ولذبابة تسي - تسي والبعوض : ومعروف أن الفلاحين لا يحبونها . وبعد خمود النيران تكون الأعشاب الفتية النابتة من جديد ذات قيمة بالنسبة للمواشي . ويمكن القيام بهذه المهمة بإضرار نيران مبكرة والسيطرة عليها فتكون أضرارها أقل بكثير ، ولكنا رأينا في ايلوم ١٩٧٩ كثيراً من النيران المتأخرة ، ضررها أكبر بكثير ، وهذه النيران تضرم أحياناً من أجل طرد بعض الجرذان والفئران التي تعثر عليها الطيور الجارحة قبل المطاردين : ياله من منظر كئيب !

١٧ - الفارق بين المدن والأرياف يزداد :

يبين لنا تقرير وضعه Alan Marter أن ٤٠ ٪ من الأسر الريفية تنقصها اليد العاملة (بسبب الهجرة ، وانقسام العائلات ، والأمراض) فلا تستطيع من جراء ذلك أن تجني من حقولها غذاءً ودخلاً كافيين . وحالة هذه الأسر أصعب بكثير خارج المناطق الغنية ، في شمال البلاد وغربها ، حيث ذبابة تسي - تسي التي تحرمها من تربية الأبقار وبالتالي من الطاقة الحيوانية وإنتاج الألبان . هذه العائلات الفقيرة في المناطق القليلة الحصب لا تملك ثوراً ، ولا محراثاً ، ولا طنبراً ، ولا مال لديها لاستئجارها . وحتى في المناطق الحصبية تتركز ملكية الأبقار بين أيدي الأغنياء ، أي بين ١٠ إلى ٢٠ ٪ من العائلات الزراعية .

فهناك إذن مفاضلة كبيرة داخل العائلات الزراعية ، إذ إن أغناها

تملك أيضاً (حتى لو كانت الأرض لاتباع) مساحة أكبر من أراض
أنحصب . وحتى لو كانت كل أسرة تستطيع أن ينحصب لها من الأرض
مايكفي لمعيشتها فانه كثيراً مايكون هناك نقص في الأراضي الغنية
حقاً ، وهذه الأراضي تكون بين ايدي الأسر القوية ، وأيدي المتنفذين
ومن لهم « علاقات » مع السلطات ومع مسؤولي المناطق ، إن لم نقل
مسؤولي الحزب . وحتى في المقاطعات الثلاث الغنية (الوسطى ،
والجنوبية ، والشرقية) كنت ترى في عام ١٩٧٤ ، ٥٨ ٪ من العائلات
الريفية تحت عتبة الفقر التي كانت محددة آنذاك بمائة وعشرين كواشا
للأسرة في السنة . وفي بقية البلاد كانت هذه النسبة تصل إلى ٩٢ ٪ .
ومنذ عام ١٩٧٤ لم تزد الحالة إلا سوءاً .

وحتى أغنى العائلات الريفية ، ذات ٩٠٠ كواشا في السنة ،
ماكانت تصل آنذاك إلى الأجور الوسطية لعمال المناجم (١٧٠٠
كواشا) ، ولا حتى إلى أجور الصناعات الأخرى (١١٠٠ كواشا) .
والدخل الريفي الوسطي ، ١٢٣ كواشا في السنة ، كان بمقدار ثلث
أدنى الأجور الرسمية في المدن ، وقدره آنذاك ٣٦٠ كواشا . وفي
هذه الشروط ، بحسب استنتاج مارتر « كانت إمكانيات الحصول
على مستوى من الدخل عال جداً في المدن تتيح التعرض لخطر البطالة » .
فالقطاع غير المنظم يوفر وظائف ، فحتى لو لم يكن ذلك سوى حلم
فانه ستكون هناك دوماً وسيلة يدبر بها الانسان اموره ، واعتماد الانسان
على أن له قريباً ذا مكانة عالية يخفف من خوف البطالة ، وعلى هذا ،
يسارع إليها الريفيون الذين لا يفكرون أبداً في مدن الصفيح ولا يرون سوى
اليوت الفحمة ، فيهبط عدد سكان الأرياف (في الشمال ، Luapula) ،
أو لا يزداد عددهم إلا بمقدار ١ إلى ٢ ٪ في السنة ، ويزداد عدد سكان

المدن بمقدار ٦ ٪ ، وفي لوزاكا بمقدار ٩ ٪ في السنة ، فقد ارتفع عدد سكان العاصمة من ٢٦٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٩ إلى ٦٠٠.٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٠

وكثيراً ما ازداد الدخل الوسطي في المدينة بمقدار ٥٠ ٪ من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٦ ، وبأكثر من ذلك أيضاً بالنسبة لأكثرهم غنى . أما الدخل الفلاحي الوسطي فقد هبط (١) . ومنذ عام ١٩٧٦ تراجع الانتاج الاجمالي - لا الزراعي فقط - بمقدار ٢ ٪ في اربع سنوات ، أي بنقص قدره ١٥ ٪ للفرد الواحد ، اذا كان عدد السكان يزداد بمقدار ٣,٢ ٪ في السنة . ودخول المدينة هي نفسها تهبط في هذه الأيام . غير أن الفارق بين المدن والارياف يقاس بالخدمات أكثر مما يقاس بلغة الأجور : كالماء ، والصحة ، والتعليم ، والكهرباء أيضاً التي تغير صورة الحياة . إنها أنوار المدينة !

١٨ - الوقاية قبل العلاج :

الشكوى الأولى للكثير من القرى هي : المستوصف . « علينا أن نمشي على اقدامنا كيلو مترات ، وعندما نصل إليه لانجد فيه أدوية » . ومن الظلم الزعم بأن زامبيا لم تبذل أي جهد في سبيل الصحة الريفية ، فوزارة الصحة تفاخر بالعدد الكبير من المراكز : ٥٦٥ في عام ١٩٧٩ ، وتنوي انشاء ٧٧ مركزاً آخر في السنوات الخمس القادمة . ولكنهم هنا أيضاً يخلطون بين عدد المراكز وفعاليتها ، مما يجعل الكثيرين يشعرون بأنهم لم يقصروا ، ويجعل الصفوة التي تعالج جيداً في لوزاكا تقول بلهجة أبوية : « أنظروا إلى مافعلناه من أجل الجماهير » .

(١) في عام ١٩٦٤ كان الكس الذي يحوي ٩٠ كغ من اللدة يتيح شراء ثلاثة قمصان ، ولكنه لا يتيح في عام ١٩٧٩ ، إذ يباع بـ ٩ كواشا ، شراء حتى أرخص قميص ، وثمنه ١٥ كواشا .

وقد رأينا الكثير من هذه المراكز التي بُنيت وفق نماذج الوزارة العالية الكلفة . والجماهير تتدفق إلى هذه المراكز ، والمساعدون الصحيون يبذلون أقصى جهدهم مخلصين ولكن العمل فوق طاقتهم ، وليست لديهم عادة الأدوية الضرورية ؛ ومعاونهم المكلف بالوقاية ليست لديه دراجة يمتطيها في جولاته ؛ حتى إن المراكز ليس لديها أحياناً الموظفون المؤهلون . وقد رأينا في المناطق مستشفيات بدون أطباء لأن أحداً لا يقبل العمل في هذه المناطق المحرومة . ولا نتحدث عن الممرضات اللواتي يبحثن أولاً عن الوضع الاجتماعي ، عن زوج غني من لوزاكا ، ولا حاجة بهن إلى هذه المنشآت المؤقتة . والمالاريا تفتك بالبلاد ، وقد نظمت فرق لمكافحة الملاريا : ولكن ليس هناك قطع نادر لشراء الكلوروكين في بلد شديد التبذير بحيث يجد مليون دولار في السنة لاستيراد الدهن المثبت للشعر الذي « لا تستطيع النساء الزامبيات الاستغناء عنه — على حد قول جريدة الحزب . والمقصود نساء المدن طبعاً ، ذلك أن أخواتهن في القرى يبدون أن هن حاجات أخرى . ومن حسن حظ هذه الجماهير المهمة أن لديها الطبيب التقليدي الذي لا تزال له شعبيته . وقد شكّا زعيم شيخ أسفاً أنه لم يبق للناس السحرة الذين كانوا من قبل . « لقد تملكهم الجشع السائد وأصبحوا تجارين جداً » .

والتصدي للمشاكل الصحية لا يزال على الطريقة الغربية : العلاج بدلاً من الوقاية . واليك النتائج : وفيات الأطفال ١٢٧٪ قبل سنة ، و ٣٠ إلى ٤٠٪ حتى الخمس سنوات . ومعدل العمر : ٤٧ سنة . ويموت أطفال زامبيا أيضاً بالحصبة ، حتى لو أعطوا اللقاح ، وبأمراض أخرى كثيرة يمكن تجنبها . وما يموتون به حقاً هو سوء التغذية ، ذلك أن تلك هي في الحقيقة المشكلة الصحية الأولى . وثلاث الاطفال يعانون

سوء التغذية ، وأوزانهم ادنى من الطبيعي بـ ٧٠ ٪ . وأي مستقبل يتظر أولئك الذين لم ينالوا حصتهم من البروتينات في السنوات الثلاث الأولى ؟ ويستمر سوء التغذية حتى عند النساء الحوامل اللواتي أضعفهن فقر الدم . وقالت إحدى الممرضات في منطقة فقيرة : « لانستطيع حتى العثور على اوردهن أحياناً . . . » وهذه المستشفيات المؤقتة هي صورة لمجتمع من المتروكين المهملين . . .

وأصرت هذه السيدة من الطبقة الراقية قائلة : « ولكن سوء التغذية هو قبل كل شيء من صنع الجهل » . هذا صحيح أحياناً ، ولكن الذين لا يمكن انتقادهم لا يستطيعون إيضاح كل شيء (١) . وعلى هذا فان النساء يتركن وحدهم مع اطفالهن فلايستطعن تغذيتهم إلا بصعوبة . وإذا بهجرهن أزواجهن - مؤقتاً أو نهائياً - ويذهبون إلى المناجم ، يضطرون إلى زراعة بضعة دونمات من الأرض بدون أية مساعدة . . . ويشغلن لدى جيران أغنى مقابل قليل من الليرة . . . وفي حالات أخرى يأكل الفلاحون الماينهوت كي يبيعوا حبوبهم أو بقولهم الأبقار . غذاءً ولكنها أغلى ثمناً ؛ ويضعفهم سوء التغذية وجميع الأمراض الأخرى التي تنجم عنه فيقل إنتاجهم . إنها حلقة الفقر المفرغة . . . ومع ذلك نتهمهم بالكسل ! .

١٩ - المدرسة المنقرضة :

استقبلنا معلم في مدرسة ريفية قائلاً : « ليس لدينا هنا كتب ولادفاتر ولا أقلام رصاص ، فكيف تریلون أن نعلم القراءة أو الكتابة ؟ » .

(١) كثيراً ما يمنعون النساء الحوامل والممرضات من تناول الاطعمة الغنية : كالبيض ، والسك ، واللحم ، الخ . زد على ذلك أن العادة جرت على ان يتناول الرجال طعامهم أولاً . والنساء والأولاد يأكلون بحسب شهية الأب . . .

وفي سجل الزوار (وهو تقليد استعماري بريطاني) دون احد
الرسميين مايلي : « مايحيط بالمدرسة معني به عناية جيدة جداً . والمؤسف
أنه ليس هناك زجاج لوضعه بدلاً من الألواح المكسورة ؛ ينبغي
الاهتمام بذلك ، فهو ذو تأثير سييء . وهذا قول نموذجي من السلطات
التي تهتم قليلاً جداً بحسن سير البنى ؛ فالمهم هو البناية .

ومدارس القرى هذه تركب لها ابواب ونوافذ ذات إطار معدني ،
ويجلب أثاثها كله من الخارج ، وغالباً من افريقيا الجنوبية أو من مصانع
المدينة ، في حين يمكن للتجارين ، كما في تانزانيا ، صنع هذه اللوازم
من خشب البلاد ، مثل مناضد الطلاب ومختلف عناصر البناء . والقرى
البعيدة تبني مدارس بمواردها الفقيرة ، لكن لابد لهذه القرى ، كي
« يعترف » بهذه المدارس وتزود بمعلمين ، من أن تشتري الصفائح
المعدنية المتموجة من أجل السقوف ، في حين كان بوسعها أن تصنع
السقف من القصب (بعمل متيج مع الاقتصاد في القطع الاجنبي) ،
كسقوف بيوتها . هذا كله يقضي على كل إمكانية للفعالية الحرفية المنتجة
بالنسبة للقرويين ؛ والقرية لا « تعيش » على الزراعة وحدها . وبعملة
زراعية واحدة في السنة يبقى للفلاحون شهوراً طويلة عاطلين عن العمل .
وجميع هذه التجهيزات غالية الثمن ، وقروض التعليم متلصقة ،
فلا مال إذن للكسب والأقلام التي يفترض أن تقدمها المدرسة . أما
المساهمة المتواضعة التي يدفعها ذوو الطلاب فلا تستعمل إلا في كرة
القدم ! ويدعى الطلاب إلى زراعة الثمرة في « وحداتهم الإنتاجية » ،
وهي في الغالب سيئة التنظيم . وعندما تزرع هذه الوحدات جيداً فان
المال الذي تجنيه يجب أن يودع في حساب في المصرف ، بعد دفع النفقات ،
في حين أن الطلاب ينقصهم كل مايتيح لهم أن يتعلموا على وجه أفضل .

وفي المناطق الريفية المنعزلة لا يستطيع الكثيرون من التلاميذ الذهاب إلى المدرسة التي تبعد أحياناً ستة عشر كيلو متراً . وهذه المدرسة لاتصل في الغالب إلا إلى الدرجة الرابعة (الحلقة الابتدائية الأولى) ، وثلاث التلاميذ لا يستطيعون أن يحملوا مكاناً في الحلقة الثانية . وهنا يبدأ الاستبعاد . والمفتش الابتدائي نادراً ما يراه الناس ، فلا يذهب إلى القرى متزرعاً بعدم وجود واسطة نقل . أما سفره على دراجة ففيه ، على ما يقال ، فقدان لكل هيبة . ويستغل المعلمون ذلك ، فبعضهم يقضون أوقاتهم في الشرب مع الزعيم ، وآخرون يذهبون إلى لوزاكا ولا يعودون إلا لقبض الراتب . والمعلمون الشبان الذين يأتون ممثلين حماسة سرعان ما يحملون أنفسهم مقاطعين اذا لم يتكفوا مع هذا الجو . وخيرة المعلمين لا يحملون إلا بالعاصمة حيث الترقية مضمونة . ولماذا عساهم أن يختاروا التضحية في قرى أهملها الجميع وليس لهم فيها أي منفعة ؟

واللازمة التي يرددها كثيرون من الأولياء الفلاحين هي قولهم لي « في عهد الاستعمار كنا على الأقل نتعلم شيئاً ما في المدرسة » . وكانت مدارس البعثات التبشيرية للأفريقيين تعلمهم أنواعاً شتى من الحرف : وقد روى لنا كينيث كاوندرا أنه بنى بنفسه بيتاً لوالدته ؛ وروى لنا رئيس الوزراء Lisulo أنه كان يستطيع تصليح أي شيء . أما في عهد الاستقلال فقد استوجب الأمر تبني « مدرسة البيض » ، المدرسة التي تهيب للثانوي ، ولكامبردج . فاستبعدت الفعاليات اليدوية التي تعيدنا كثيراً إلى « الماضي » : فالمدرسة ستكون أكاديمية ، وعلى هذا فقد ألغيت المدارس الفنية التي كانت تستقبل التلاميذ بعد المرحلة الابتدائية . واليوم لاتستقبل المدارس الجديدة التلاميذ إلا بعد الحلقة الأولى من الثانوي وتعلم استعمال تجهيزات متطورة جداً .

فالتعليم ، بالنسبة لمن كان في عهد الاستعمار ، هو أن يتعلم الانكليزية وأن يحصل فيما بعد على وظيفة هادئة براتب جيد ، ولم لا يحصل حتى على منحة دراسية في الخارج ؟ . . ورغم توصيات اليونسكو فان أطفال الارياف الذين ماسمعو قط من حولهم سوى اللغات المحلية ، يدرسون بالانكليزية لغة المدينة التي تفصلهم عن بيئتهم وتوجههم توجيهاً محدداً جداً ، وذلك منذ السنة الأولى . وهذا التوجيه يعززه برنامج لا يهينهم إلا للثانوي ويشجعه المعلمون أنفسهم الذين تفتنهم انوار المدينة ، ويبدل أيضاً اتجاه شبان هذه القرى التي ينبغي لهم في معظم الأحيان أن يبقوا فيها ؛ ذلك أن هذا التعليم الثانوي الذي وعدوهم به سيرفض منهم أربعة من كل خمسة . وفي كل سنة « يسقط » في المسابقات ١٠٠.٠٠٠ تلميذ يضلون سبلهم ويصنفون باحتقار وكأنهم « النفايات المدرسية » ، أو المرفوضون، ويألها من عبارة تحقير لهؤلاء الشبان الذين ماتلقوا أي إعداد للحياة العاملة .

وسيجررون أذيال حرمانهم بعض الوقت في القرية أولاً ، والأسى الشديد في صدور آبائهم الذين سيضطرون إلى إعالتهم ولكن لا يجرؤون على أن يقولوا شيئاً كثيراً ، وقد أخجلهم تهديدهم . وسرعان ماتسعى الأكثرية إلى المدينة ، إلى قريب مابعيد القرابة . وتقل الأعمال في مجتمع أكثر اهتماماً بالآلات منه بالسواعد ، وربما وجد ثلثهم عملاً مأجوراً ، أما الآخرون فيبدوون ، كي يعيشوا ، ببيع السجاير بالمفرق : وهم *les mishangas boys* الذين يكثرون على أرصفة المدن الزامبية . وعندما يملون عيش الحمول في مدن الصفيح ، ويملون النظر من وراء الأسوار والحواجز . إلى الامتيازات ووجوه التفاوت المتزايدة ،

عندئذ يبدؤون بالسرقة ، وتبلغ بهم الجرأة حد الهجوم بالسلاح :
إنه توزيع الثروات في مجتمع مختل التوازن يترك شبانه بلا عمل ولا أمل .

٢٠ - الامتيازات تبدأ في الثانوي وتزداد في الجامعة :

الأمل الوحيد هو المرحلة الثانوية : فقد اجتاز الطالب الخطوة
المرحلة ، وهاهو آخر الأمر في الجانب الحسن من الحاجز ، زامبيا
الامتيازات . وفي عام ١٩٦٠ أوضح ممثل للبنك الدولي ، في تشيلي ،
أن المدرسة الابتدائية كانت تصنع ثوريين مكبوتين ، هذا إن لم يذهبوا
إلى أبعد من ذلك ؛ أما المرحلة الثانوية فكانت تهيب مواطنين « صالحين »
هم دعائم المجتمع الصالح . فالمثل الأعلى هو اذن مزيج من أميين
مذعنين ومواطنين « صالحين » . وهنا أيضاً يمول البنك الدولي بسخاء
أكبر المدارس الثانوية التي تغطي بكل نعم الدولة الزامبية (١) . ومقاطعة
الشمال تمنح مدارسها الثانوية الأربع عشرة قروضاً أكبر ثلاث مرات
مما تمنحه لمدارسها الابتدائية التي يبلغ عددهما خمسمائة . والتلاميذ فيها
داخليون ، ولا يدفعون شيئاً ، حتى لو كانوا ينتمون إلى عائلات غنية ،
وهذا هو الواقع في معظم الاحيان : وهذا امتياز آخر يمنع بوجه خاص
للدوي الامتيازات بحجة المساواة . وبقرّب Ndola مدرسة ثانوية
دينية تصنف سلسلة من الابنية الحماية التي تكلف في هذه الأيام أكثر
من عشرة ملايين كواشا من أجل ٥٠٠ تلميذ : أي أن ٢٥٠٠٠ كواشا
توظف من أجل كل تلميذ . ولها ملعب خاص واسع .

وحتى في الأوقات العصيبة تتوفر دوماً الأموال من أجل المسابح
في المدارس الثانوية ، ولكن لامال ابدأ من أجل الأقلام في المدارس

(١) والفلاحون أنفسهم يشكون قائلين : « إنهم يملكون مدارسنا الابتدائية
ويفعلون كل شيء من أجل المدارس الثانوية » .

الابتدائية . وقد تعود التلاميذ في الثانوي على وفرة اللحوم ؛ وعندما اقتضى الأمر لإنقاص كميتها والاستعاضة عنها باللوبياء والخضار ذهب بعض الطلاب إلى حظيرة الخنازير وذبحوا خنزيراً (١) . وكان ينبغي تمكين هذه المدارس ، بما نالت من تجهيز - أو بما ينبغي أن تزود به - من أجل وحدتها الإنتاجية ، من أن تنتج القسم الأعظم من غذائها (٢) ؛ ولكنها بعيدة جداً عن ذلك : فبعد أن يقبل التلميذ في الثانوي يعتبر نفسه متتمياً إلى نخبة الأمة ، التي تملك كل الحقوق . وإذا هوجمت فيه الرأسمالية والاستعمار فإن امتيازات الطلاب لا تطرح فيه للبحث أبداً ، فلا يرون التخلي عن أية منفعة من منافع النظام حتى بعد أن يكونوا قد انتقلوا بعض جوانبه .

وهذه الامتيازات تزداد في المستوى الأعلى ، وقد أضرب طلاب إحدى المدارس الفنية لأنه قليلاً ما يقدم إليهم الدجاج على مائدة الطعام وكثيراً ما يقدم إليهم لحم البقر وأبدى طلاب الجامعة تأييدهم للرئيس ؛ وعندما أعلن حالة الاستنفار طالبوا بتأميم الشركات البريطانية ؛ ولم يحتجوا على امتيازاتهم ، وهم فوق ذلك عاجزون عن الاعتراف بها . ويبدو لهم « طبيعياً » ألا يقوموا بأي عمل يدوي في غرفهم ، وفي المطاعم ، والمسارح وفي الحدائق ، إذ إن جهازاً كبيراً من العاملين مكلف بتنظيفها وصيانتها . ويعجب بعضهم من أنه لم تعد تقدم إليهم ، كما كانت الحال في بدايات الجامعة ، بيضتان مع قديدة الخنزير في فطورهم . ويرون أن من الطبيعي ، حتى أبناء أغنى العائلات (ونسبتهم

(١) طرد « مدبرو » العملية من المدرسة ، مع أن هذا لم يكن ذنبهم بل ذنب البيئة التي أساءت تربيتهم .

(٢) على ما كان يطالب به كاوندال بعد الاستقلال بقليل .

في ازدياد) ، ألا يدفعوا شيئاً ، وأن ينالوا إعانات سفر في العطل ، وكتباً مجانية ، إلخ .

القرية بعيدة جداً ، وكثيرون يحلمون الآن بالمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأميركية كهذا الشاب الذي قال لنا إن شركة متعددة الجنسيات تشتري التبغ رخيصاً من فلاحي المنطقة الشرقية وتعود فتبيعهم السكاير في غلافها الفخم بثمن غال جداً . والفلاحون يلقون سيجاراتهم بورق الصحف واقترحنا عليه أن يفعل كذلك ، واحمرت وجتاه وقال : « اذا ذهبت إلى إنكلترا ذات يوم فان استطيع أن افعل ذلك أبدأ » ، وهو يجهل أن كثيرين من اساتذة الجامعات فيها يلقون سيكاراتهم

والسيطرة الثقافية لم تخف . ويتدمر الطلاب من عدد المغربين الذي لايزال مرتفعاً في الجامعة ويطالبون بالإسراع يجعل المناصب العليا زامبية . وكثيرون من الأساتذة يأتون من الولايات المتحدة وكثيرون من الزامبيين الذين تلقوا علومهم فيها عادوا منها ملكيين أكثر من الملك . فالتعليم لا يمكن أن يكون إلا غريباً وقليل التلاؤم على كل حال مع حاجات زامبيا : ان قسماً ممن يتحدثون عن التنمية عاجزون عن الخروج فعلاً على النموذج الاقتصادي « التقليدي » ، نموذج الرأسمالية . في اكتوبر ١٩٧٩ خرجت هذه الجامعة ١٢٠ مجازاً في الآداب ، و ١٢٠ في العلوم الاجتماعية ، و ٤٦ حقوقياً ، ولكنها لم تخرج سوى ٢١ في العلوم ، و ١٣ مهندساً (منهم كيميائي واحد) و ١٢ مهندساً زراعياً ! . غير أن البروفسور Ben Turok الذي ساعدنا كثيراً اصبر أخيراً ومنذ عهد قريب ، وبعد ١٥ عاماً من الاستقلال الكاذب (فالاستقلال الحقيقي الكامل على الصعيد الاقتصادي والثقافي لم يتم بعد) دراسة

بعنوان : التنمية في زامبيا (١) ، تبحث عن الحاول الحقيقية المدروسة لما فيه مصلحة البلاد لامصلحة « الصفوة » الحاكمة وحدها . وفي هذا المجتمع المريض من ذا الذي يريد العودة إلى الأرض ؟ أو البقاء فيها على الأقل ؟

٢١ - لوزاكا أو العقم المتزايد :

لاحظ زعيم مسن متنور قائلاً : « لم أر قط شخصاً عاد حتى الآن . ماعدا أولئك الذين يعودون ليسرقوا المسنين الذين يخبثون امواهم » . معظم الشبان « الراسيين » وبلا مهنة يسقطون في مدن الأكواخ . وأمام هذا الخطر الداهم قررت الخطوة الثالثة (التي تبدأ في عام ١٩٨٠) ، ولكن متأخرة بعض الشيء أنه يجب القيام بعمل ما : فهي تنص على أن ٥٠٠٠ « راسب » فقط ، أي ١٠٠٠ في السنة ، سيتلقون شكلاً من أشكال التدريب فيمكنهم أن « يستقروا » . وفي مناطق Old Kanyama غربي العاصمة يجد ثلث الشبان فقط عملاً منتظماً . أما الآخرون فيمارسون أعمالاً متعددة ويتدبرون أمورهم . وهذا فتى في السابعة عشرة من عمره (راسب في الثانوي هو أيضاً) يعترف لنا ، خجلاً ، بأنه يحصل في اليوم ثلاثة إلى أربعة كواشات ، مع سيجاراته . ويمكن للماسحي الأحمدي أن يجنوا حتى سبعة كواشات . والمياوم الزراعي الأحسن أجراً يكسب ١,٧٠ كواشا ، وأقوى قاطف لقصب السكر يتوصل إلى تقاضي ٣ كواشا مقابل عمل شاق جداً . وفي Kanyama كانت الأجرة الوسطية في عام ١٩٧٣ تصل إلى ٥٥ كواشا في الشهر ؛ وفي عام ١٩٧٨ هبطت الأجرة الفعلية إلى ٤٣ كواشا (الأجرة الاسمية : ٩٢ كواشا ولكن كافة العيش تجاوزت الضعفين) . ذلك أن الميشة في

(١) Zed Press ، لندن ١٩٧٩ .

مدن الأكواخ غالية ، وكل شيء يشتري بالتجزئة الصغيرة : فالصحن الصغير من اللوبياء يباع بـ ٢٠،٠ كواشا ، والسنتيلتر المزدوج من الزيت (المفقود في السوق الرسمية) يباع بـ ١٠،٠ كواشا . والبائعات نساء ليست لهن وسيلة أخرى للعيش - أو للبقاء على قيد الحياة - ؛ فالفقراء يستغلون من هم أشد فقراً .

وأطفال مدن الأكواخ ضحايا سوء التغذية يزحمون والحالة هذه قاعات مستشفى الأطفال . وهناك ، ٧٠ ٪ من المقبولين سيئو التغذية والحالة في تفاقم ، بحيث يلاحظ الأطباء المسؤولون : « أن الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي عامل أساسي في هذه السنوات الأخيرة يحول دون تقديم البروتينات اللازمة لنمو الأطفال » . والواقع أنه إذا كان نقص البروتينات هو الذي كانوا يعالجونه بوجه خاص فيما مضى فإن مشكلة اليوم هي القصور التام في الحريرات . وبصراحة ، إن الأطفال لا يتغلون ؛ وقد ازدادت نسبة الوفيات ، ويستخلص الأطباء من ذلك : « أن السبب هو سوء التغذية ، والجواب عن هذا الحطام المخيف من الأرواح البشرية هو في تحسين الأوضاع الاجتماعية أكثر مما هو في المعالجة الأولية » .

وعلى كل حال قلما تجد عيادات في مدن الأكواخ ، لأن بعض السلطات كانت مقتنعة بأن المشكلة الوحيدة هي مشكلة الماء النظيف . وهذه المناطق أسرع نمواً من الخدمات التي تقدم لها ، وفقدان المجاري والمراحيض يمكن ان ينشر الأوبئة ، ولذلك يحاولون تنظيمها ، لأن طبقات الصفوة تخشى أن تطرق الكوليرا أبوابها . وبما أنها تخشى أيضاً فرط الاستياء فإنها « تحسن » مدن الأكواخ . ويتذمر الفلاحون من أنه يعطى أحياناً ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ كواشا لتحسين أكواخ غير

المتجبن ، ويقولون : « إن هذا ليس من شأنه إلا أن يجتذب إلى المدن مزيداً من الناس ، وبهذا المبلغ نفسه يمكن تجهيز أسرة من الفقراء الريفيين بوسائل الجر الحيواني . . . » .

وتصريف المياه في مدن الصفيح هذه سييء، وهي مقامة غالباً على مستنقعات . وقد عانت Kanyama شديداً ، في عام ١٩٧٢ ، من الفيضانات ، وهدمت فيها بيوت كثيرة ؛ فاستعين بسخاء الأهلين (وحتى بسخاء الناس خارج زامبيا : وساهمت في ذلك تانزانيا الفقيرة) ؛ ولكن قسماً كبيراً من الأهوال التي جمعت قد اختاس . . . وحتى عند ابواب المدينة فان الفقراء مهملون ، وكذلك أولادهم ، فلا يجد سوى ثلثهم فقط مكاناً في المدرسة الابتدائية ، أما في الأحياء الجميلة فان أبناء الأغنياء يستطيعون إذ يرسبون في الدخول إلى الثانوي أن يذهبوا إلى المدارس الخاصة ، وهي مشاريع تدر ربحاً كبيراً .

كل هذا الجمهور الذي يعيش عيش الخمول في المناطق المحيطة بالمدن قاما يكون منتجاً (١) ، وهو ليس أكثر إنتاجاً من أكثرية جمهور المدينة ، حيث جيوش من الحصادين ، العامين أو الخاصين ، يجزون بالساطور أعشاب المروج التي تحاذي الشوارع أو تحيط ببيوت الأغنياء ، يضاف إليها خدم المنازل ، وعددهم في ازدياد ، وعمال الحدائق والسائقون الرسميون ، وكلهم غير متجبن . وفي حوالي الساعة السادسة مساءً تسارع حشود من الحرس ذوي الخوذات إلى عملهم ، وهي وظيفة جديدة أحدثها تطور « حسن التصميم جداً » . ولمواجهة الإجرام

(١) ومع ذلك فان بعض الموظفين يعيشون فيها لأنهم لم يجدوا بيوتاً معتدلة الأجرة في مكان آخر .

المتزايد تزداد جدران القصور ارتفاعاً وتجهز بالزجاج القاطع ، فحتى الكلاب الشريرة لاتكفي نفسها بنفسها ، فالحراس يسهرون إذن على ذوي الامتيازات ، ومن وقت لآخر يفسح بعضهم مجالا للمتواطئين معهم للدخول إلى المنازل ، « فام يعد الناس يلرون بمن يثقون . . . » .

وهناك أيضاً العقم الرسمي . ففي كل طابق من Mulungushi House حيث يوجد عدد من الوزارات ، نحو اثني عشر « مراسل بريد » يثرثرون ، ويسترخون ، ويأعبون الضامة ، ويشربون الشاي . . . ولاننس كذلك العقم المقنع ، العقم الذي يختبئ في المكاتب حيث يبدو الموظفون أحياناً منهمكين في العمل : ولكن بدون إفراط : وتبدأ استراحتهم ظهر الجمعة ، وهو اليوم الذي ينزل فيه « أبناء العم » أكثر فأكثر .

ولوزاكا في تضخم مستمر بدون أن تنمي إنتاجيتها . ويتوقع البنك الدولي أن يرى ٦٠ ٪ من الزامبيين يعيشون في المدن في عام ١٩٩٠ . وماذا تراهم سيأكلون حين لايبقى في القرية سوى النساء والأطفال والشيخوخ ؟ ذلك أنه لم يعد ضرورياً ، بوجه خاص زرع اللرة في المروج الخضراء . وهذا أمر قليل الروعة بالنسبة لمدينة تفاخر بأنها حديثة واسعة .

وفي مقابل هذا العقم المتزايد لاننس أن زامبيا قد اعتزت تنمية قطاع صناعي هام والسيطرة عليه . ففي أي شروط كان ذلك وبأي قدر من النجاح ؟ .

٢٢ - مصانع أحوج إلى رأس المال منها إلى العمل :

بعد الكمية الكبيرة من الاستثمارات في المدن ومن المباني غير

المنتجة رأينا السياسة الزامية الاقتصادية كلها تشجع المصانع ذات الرأسمال الكبير : بتخفيف رسوم الإدخال على التجهيزات ، ومنح قروض استثمار وتخفيضات ضريبية ضخمة على الهوالك . . . وهكذا استطاعت الشركات المتعددة الجنسيات بيع تجهيزاتها المتطورة التي تتطلب ادارة أجنبية وتسمح بالرقابة التكنولوجية من الخارج . وبعد أن أنشئ مصنع سكر Nakambula تقرر إنشاء مصنع مماثل قد تبلغ كلفته ٢٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٨٠ ويتج سنوياً ١٠٠٠٠٠ طن من السكر الأبيض : أي بكلفة ٢٠٠٠ دولار للطن الواحد ، مع نسبة كبيرة من القطع الاجنبي ، والحاجة إلى الكثير من الفنيين البيض ، وإلى أقل بكثير جداً من العمل غير المؤهل .

وفي الهند يتج الفلاحون القصب ويستعملون « الأطراف البيضاء » (كما يقال في الآنتيل) علفاً ، أي أوراق أعلى الساق التي أشرنا إلى قيمتها كعلف ، ويحملون قصبهم إلى المصنع في عربات تجرها الثيران ، أو يطحنون قصبهم في القرية بين اسطواناتين أو ثلاث اسطوانات فولاذية يحركها زوج من الأبقار يدوران في مدار ، ويركزون العصير بحرق الساق المجففة . وعندئذ ينخفض رأس المال المطلوب إلى بضعة دولارات للطن الواحد من السكر الخام المنتج . وهذا السكر الخام افضل من السكر الأبيض بمالايقاس (صحياً ، ومن حيث المذاق) : ويستورده هنود لوزاكا من بلادهم بنفقات كبيرة .

وتنص الخطة الثالثة على وجوب تشجيع الصناعات الصغيرة ، وجاءت بعثة من البنك الدولي لدراسة القضية . وبعد أن ترجي الخطة المشار إليها تحية باردة إلى الصناعات ذات معدل العمل العالي ، بدون أي اقتراح خاص ، تطالب بإنشاء ثلاثة معامل ضخمة لطحن الذرة

استطاعة كل منها ٦٠٠٠٠ طن ، في حين أن مطاحن الذرة اليدوية ،
أو التي تديرها الدواب ، أو حتى محرك ديزل صغير ، معروفة جيداً ،
وتوجد في القرية نشاطاً وتعطيها قيمة مضافة ، وتقتصد في نفقات النقل ،
وتخفض كلفة الاستثمار والقطع النادر .

٢٣ - الشركات شبه الحكومية ليست من الاشتراكية :

زامبيا الناشئة قلقة من سيطرة القطاع الخاص ، وهي منذ عام
١٩٦٩ تتصدى للتأمين الجزئي والتريجي لمناجم النحاس التي « تسيطر »
على اقتصادها . ثم عمدت إلى تنمية صناعتها ، وكانت محدودة جداً
عند نيل الاستقلال (البيرة والسجائر بوجه خاص) . ويزداد عدد
ذوي الأجور بسرعة كبيرة فيزداد الطلب ، ويلبي الاستيراد هذا
الطلب باديء الأمر ثم يليه توسع الصناعة المحلية . ولكن هذه
« الاستعاضة عن المستوردات » ، السريعة جداً من عام ١٩٦٤ إلى عام
١٩٧٤ ، زادت من حاجات التجهيز والمواد الأولية المستوردة بحيث
نقصت « القيمة المضافة » المحلية بمقدار نصف إلى ثلث الناتج الاجمالي .
وكانت هذه الاستعاضة تستهدف اول الأمر الزبائن الأغنياء وتهمل
عددًا من الحاجات الاساسية للجماهير الفقيرة .

عندئذ أنشأت زامبيا ، في منظورها الاشتراكي نظرياً (كمرئخاة
نحو النزعة الانسانية) ، قطاعاً صناعياً للدولة ، في نطاق اقتصاد مختلط ،
من أجل « تنمية ومراقبة مستويات الاقتصاد المسيطرة » ، وفق صيغة
ماركسية معروفة تماماً . وبعد أن بلغ الانتاج حداً أقصى في عام ١٩٧٢
اصابه الركود وهبط احياناً بين عامي ١٩٧٦ - ١٩٧٩ . وينسبون
هذا كله إلى النزاع الروديسي ، وإلى صعوبات النقل ، ونقص القطع
النادر . . .

ولكن Ben Turok يؤكد أن هذه « الشركات شبه الحكومية » هي شكل من أشكال رأسمالية الدولة ينقصه تصميم سياسي واضح . فهذه الاشتراكية المزعومة خلقت في الحقيقة بورجوازية للدولة أكثر امتيازاً (من حيث الأجور ، والمدن ، والخدم ، والسيارات ، والرحلات إلى الخارج) من البيروقراطيات الأخرى . وهؤلاء القائمون على الأمور لا يشاطرون كاوندالبته ، كلوي امتيازات ، الاتجاهات الاشتراكية التي ينادي بها ، فهم يحافظون على علاقات لهم بالقطاع الخاص وبالشركات المتعددة الجنسيات التي تقدم التجهيزات الشديدة التعقيد والكلفة ، بحيث « لاتزال زامبيا تابعة لرأس المال الأجنبي والمعلومات والتمويل والأسواق الأجنبية » .

وكثرت الرشوة (١) بين هؤلاء المسؤولين ، وكانوا كثيراً ما يستبدل بهم غيرهم لأسباب عشوائية . فالصابون لا وجود له إلا في السوق السوداء التي تغذيها مباشرة صناديق جديدة خارجة من المعمل ، ويوم زيارتنا كان مدير معمل الصابون مكفوف اليد وكان موظف آخر في السجن (ونشير هنا إلى اختلاف المعاملة بحسب تسلسل الرتبة) . ومصنع السماد في Kafue يكاد يكون قائماً ، ولا ينقصه منذ ثلاث سنوات سوى ٨ ٪ من التجهيزات ، هي بعض الأنابيب . وهذه اللوازم لم تكن تتج آنذاك ، بل تتلف بسرعة في المناخ الاستوائي الرطب .

(١) جمع موظف يوناني كبير ثروته من شراء أسهم بعض الشركات بأسعار بخسة ، إذ كان يروج إشاعة تأميمها بدون تعويض أو بما هو قريب من ذلك . ثم عادت الأسعار إلى الارتفاع إما لأن الشركة لم تؤم وإما لأنها نالت تعويضاً ضخماً . ومثل هذه الممارسات يصعب تلافيها في نطاق الاقتصاد المختلط . وخطر مظاهر الرشوة أن المسؤولين يقترحون حلولاً أكثر كلفة إذا رأوا أنه يمكن ان يجنوا منها ربحاً أكبر لصالحهم الشخصي .

ويمكن ان نورد عشرات الأمثلة على ودرجات كهذه . ولكن المرشحين للامتيازات كثيرون وأقوياء . وفي سبيل إرضائهم يجمعون هذه الشركات شبه الحكومية في شركات مهيمنة Holding Companies كما يفعل الرأسماليون تماماً . ولكن الرأسماليين ينظمون فيها كل نوع من انواع المضاربة على اجور الشحن ، واسعار القطن ، والمواد الأولية . . . أما هنا فمجرد تجميع اداري يجعل هذه المؤسسات في منأى عن الرقابة الوزارية : فالشركة المهيمنة تراقب فروعها . وفوق هذا النظام المعقد جداً استطاعوا بناء شركات مسيطرة على الشركات المسيطرة ذات طابع أكثر طفيلية بعد ، وذلك ببناء برج فينديكو هاوس (٢٢ طابقاً) ، والأبنية المكيفة ، والسجاد السميك ، والمكاتب الراحبة - وإدارة ضعيفة جداً . فليس هناك أي نفع ولا أية إنتاجية ، ولكن يمكن أن تمنح على وجه أفضل النواقص والمخالفات القانونية بالأعيب كتابية ، وذلك بزيادة النفقات العامة ، والرحلات الباهظة الكلفة ولكن بلا فائدة ، ومذكرات الإتفاق ، والولائم في فنادقهم الكبيرة .

ولسنا نمتدح هنا الشركات المتعددة الجنسيات ، ومع ذلك فان شركة Lorho التي أمتت مؤخراً في تانزانيا لاتزال تقوم هنا بلور كبير . فمجلس ادارتها ، وإن يكن أقل عدداً بكثير ، يبدو أكثر فعالية بكثير من مجلس ادارة الشركات شبه الحكومية ؛ فهو يطلب يوم الجمعة من كل فرع من فروع الشركة تقريراً دقيقاً عن وضعه الاقتصادي والمالي . فاذا لم يصل التقرير ذهب مندوب صباح السبت ليرى محلياً مايجري ؛ والمهملون - - ولانحدث عن المرتشين - لا يستمرون في وظائفهم طويلاً .

فلماذا لا يمكن لهذه الشركات شبه الحكومية أن تدار إدارة حسنة كهذه ، على أن تدار هذه المرة في صالح الأمة ، والجمهير الفقيرة ، للمصلحة الرأسمالية الاجنبية ، أو برجوازية الدولة التي استولت على الطلبات بأن خصت نفسها بجميع الامتيازات ؟ إن ثلاثة ارباع الشركات شبه الحكومية التي درستها اللجان البرلمانية تخسر أموالاً . وليست الخطيئة خطيئتها دوماً حين تكون الأسعار التي تبيع بها تحدّد متدنية جداً . ولكن في الغالب يكون الذنب ذنبها . إن هذه البنية كلها يجب ان تكون موضع اهتمام ، ولكن تحويل هذه المؤسسات إلى مؤسسات خاصة ، الذي سيؤدي إلى اوضاع احتكارية ، لا يبدو مرغوباً فيه دوماً ، إذ أن ترك ذوي الامتيازات يدبرون شؤون الأمة لما فيه مصلحة الفئات الحاكمة وحدها سيؤدي بالأمة إلى الدمار .

٢ - زامبيا تفوص في الطريق المسدود :

يعتبر المسؤولون الزامبيون بقولهم « إننا لم ننعم حقاً قط باستقلالنا منذ خمسة عشر عاماً » ويلقون المسؤولية كلها على الروديسيين . وليس لنا أن نبخس قدر الصعوبات الخارجية وثنم العقوبات والهجمات الروديسية التي عانت منها زامبيا المحصورة معاناة شديدة جداً : من حيث ارتفاع تكاليف النقل سواء في تصدير النحاس أم في المستوردات . ولكن زامبيا ، في وضع جغرافي كهذا ، وفي حين كانت الحرب دوماً على ابوابها ، أفرطت في الاعتماد على الاستيراد ، بدون أن تشعر حقاً بحاجتها إلى أن تكون مكتفية ذاتياً - وبوجه خاص من الناحية الغذائية ، وذلك رغم الشعارات المفروض أنها تعيها السكان منذ عام ١٩٦٩ . وكانت الجهود هزيلة . . . « إننا نسمع بذلك منذ طويل ، ولم يعودوا يعيرونه اهتماماً . . . »

ويلومون المستعمر ، ويتهمون رأس المال الدولي أو الامبرياليات ولكن أولئك الذين يشتمون الاجنبي هم أنفسهم أول من ينتظر منه المعونة . وكل الأشياء تبدو واجبة الأداء لزاميا . وأثناء الوضع الغذائي الصعب عام ١٩٧٩ لم يكن الجميع ينتظرون سوى شيء واحد : هو انتهاء مؤتمر لندن الذي سيعيد فتح طريق الجنوب ، حتى بدون محاولة إيجاد حلول من الداخل . وعندما فتح طريق الجنوب آخر الأمر في مطلع عام ١٩٨٠ جاءت النرة من افريقيا الجنوبية لتسد العجز (واصبحت بحسب اقوال الصحف « نرة زامبية » لأن زامبيا اشترتها) . ولكن الآلة الاقتصادية كلها تعطلت ، وحملة النرة القادمة تنطلق انطلاقة سيئة . فعلى من سيقع اللوم هذه المرة ؟ .

لقد توقفت العربات الريفية لفقدان الوقود وقطع التبديل . ولنقص المواد الأولية والقطع أيضاً راحت معظم المصانع الكبرى تعمل بأدنى طاقتها فلا تستطيع أن تقدم المنتجات الاساسية التي امست مفقودة في كل مكان . وخلاصة القول أن الآلة تخلعت ، والتنمية التي حلم بها الناس أخفقت ، ولم تعد لدى زامبيا الوسائل لتسيير النموذج الغربي الذي كان يعمل تقريباً أيام كانت غنية . وبدأ بعضهم يتساءل ، والناس لم يعودوا يعرفون أين هم ، وسكان المدن كسكان الأرياف ضلوا سبلهم ، وتدنّت المعنويات . ويتأوه الموظفون — وبعضهم ممتازون — قائلين : « لا يوجد جو » ، فهم مندثرون يعتصمون بالحمول ، ويهيمون برفاهيتهم ورخاء اسرتهم أكثر من اهتمامهم بالمصلحة الوطنية . وماذا يجدي اهتمامهم بها ؟ إنهم يعرفون أنهم مهما فعلوا فإن ذلك لن يصلح الحالة التي لا يمكن أن تصلحها سوى ارادة سياسية حازمة . « ولماذا يشلون أحزمتهم تقشفاً مادام الآخرون يرخونها ؟ » .

والشبان المتعلمون في الثانوي يعتصمون ، وقد خابت آمالهم ،
بالوقاحة والاستخفاف وينطلقون في أحلام من الماركسية الغامضة أو
يتسلط عليهم وسواس « العدو » . وغداً سيسعون إلى أن يزداد بهم
عدد موظفي الشركات الحكومية ، لأنه ليس لهم خيار آخر . وابتهاجهم
ليس بالتفاني بل بالثروة التي تجمع بسرعة ، ومن بعدهم الطوفان ،
فهم لا يعيشون إلا لليوم التالي . ولما كان الزاميون قد حرموا القدرة
على تحقيق الحلم الأميركي فانهم يجترون مالم يعد مستطاعاً ، من مشاريع
ضخمة لم يعودوا يستطيعون اقتحامها ، ومن تجهيزات لا يستطيعون
شراءها ، وذلك بدون أن يفكروا في شكل آخر للتنمية قد يكون في
نظرهم طريقة للتراجع ؛ ويخشون جداً العودة إلى الريف ! .

فمن ذا الذي سيصلح زامبيا ؟ . إن الإدارة تحابي دوماً الطبقة
الحاكمة التي تدير شؤون الأمة لما فيه مصلحتها على المدى القصير .
ومع ذلك عليها أن تقيم وزناً لتقابات عمال المناجم ، نصف المحظيين ،
وماذا يهمها فقراء القرى ومدن الأكواخ ؟ والإنتاج الإجمالي في
ركود أو في هبوط منذ عام ١٩٧٦ ، ومثله الاستثمارات المنتجة .
والآلة المدرسية تصنع شباناً غير متكيفين ، محرومين ، وغير منتجين ،
تقضي عليهم الآلة الاقتصادية بالبطالة . وسوء التغذية في ازدياد مستمر ،
ولا تعترف به سوى الاوساط الطبية ، ويقابله عدم اكتراث عام .

وبما أن البلاد متدنية فان الناس يصلون من أجل المعجزة التي
ستتيح آخر الأمر العودة إلى الأحلام . وما من إنسان يفكر في التغيير
سوى الرئيس كاوندو الذي صرح لنا مرهقاً بقوله : « عندما أرى ما حدث
لهذه البلاد تتأبني منه كوايس مزعجة » . ولكن ماذا بقي في وسعه
أن يفعل في هذه المرحلة ، وهو أسير المصالح المختلفة ، والخصومات

الداخلية أو الدولية ؟ . ألم تصل الأمور إلى درجة خطيرة جداً ؟ إن همه الأكبر هو الحفاظ على الاستقرار وعلى وحدة البلاد ، وهي لعبة شطرنج خطيرة ، وأن يكبح استياء المدن ، فهو أخطر من استياء الأرياف . فالعمال المستائين أو العاطلين عن العمل في مدن الأكواخ أخطر على السلطة المتمركزة في المدن (١) من الفلاحين المبعثرين غير المنظمين . وكيف ستتصرف الصفوة الممالقة إذا هو أجبرها على التخلي عن امتيازاتها ؟ . وبعد هذا ، فإن هذه الصفوة هي التي تبقى في مكانه ، مسيئة استغلال سمعته الدولية الطيبة ، ونزاهته ، كي تملأ جيوبها . وقال له أحد الصحفيين في مقابلة تلفزيونية : « يقولون إنك محاط بنشالين » . وأجابه كاوندائ قائلاً : « إنك تنسب إليّ صلاحيات لا أملكها . لو كان هذا الأمر لا يتعلق إلا بي . . . » . وعلق المراقبون على ذلك قائلين : « لو أجرى تطهيراً لبقى وحده (٢) » . ولكتنا في ظل « ديمقراطية » . . .

* * *

(١) معظم نواب الأرياف يقيمون في لوزاكا ، إلا في اوقات الانتخابات .

(٢) كان سيهانوك يقول مثل هذا القول في شباط ١٩٦٤ .

الفصل الثالث

حتى متى

ستبقى الأقليات المتميزة في الحكم

١ - من هم ذوو الامتيازات هؤلاء ؟

إنهم الأجانب أولاً ، ولا يزالون كثيرين ويعيشون في البلدخ والترف ؛ فهم يسيطرون على استثمار المتاجم ، ويشغلون المناصب الكبرى في اعمال البناء ، ومصلحة الطرق ، والصناعة - ويكثر عندهم بازدياد تطور المعمل . وتراهم في كل مكان من التعليم الثانوي أو الجامعي حيث يلقون دروساً مستوردة ؛ ويشاهدون كثيراً أيضاً في كثير من الادارات وبخاصة في العاصمة ، ولكن ليس فيها وحدها ؛ ولا تزال لهم مكانتهم - هنوداً كانوا أم اوريين - في التجارة أو كمستشارين لشركات الاستيراد الوطنية . يضاف إلى ذلك أن الأقلية الصغيرة من المزارعين التجار يجمعون المدن وتفاخر بذلك . ومن مزارعهم (الكاليفورنية) (حيث الفراولة المرشوشة بالتنقيط ، والحنطة المروية) يطعمون قسماً كبيراً من المدن الزامية .

... ولنضيف إليهم الدور التخريبي الذي يقوم به المتعاونون الذين جاؤوا لجمع الثروة أو الدبلوماسيون الذين يعيشون بينهم ويقصنون

وقتهم في المآذب ، وممثلو المنظمات الدولية الذين يصرح بعضهم دوثما
حياء قائلين : « في أي بلد آخر يمكننا أن نجتمع هذا القدر من المال
بهذا القدر القليل من العمل ؟ » . وموظفو الأمم المتحدة يعيشون في
ظل الرعب من تلقي « ضربة » ويهيئون باستمرار خططاً للجلاء .
وبما أن زامبيا تعدّ « خطرة » فإنهم يمنحونهم اسبوعين على سواحل
كينيا يريحون فيها أعصابهم (على نفقة دافع الضرائب ، طبعاً) .
هؤلاء الناس جميعاً يعيشون حياة مفرطة تثير الأطماع ورغبات الترف
لدى الأفريقيين الذين يخالطونهم أو ينظرون إليهم لأكثر . وقد اعترف
أحد السفراء بقوله : « لكي يعيش المرء حياة كهذه ، في بلادي ،
يجب أن يكون صاحب مليارات ! »

هؤلاء اليسرى جميعاً يسيطرون على المسرح الاجتماعي ، وعلى
نوادي : الزوتلوي ، ونوادي : Lions الأخرى ، التي يبرها تفاعز
واحتفلوا بحجرفة : إنهم يقيمون مآذب خيالية ونحفلات استقبال :
وفي الحفلة التي شهدناها في Kitwe ، كان الأفارقة وحدهم على
الباب . يحملون السلاح . الحراسة مدخل المدينة الراقصة : إنهم يعيشون
في الخوف

عندئذ يسير الأفارقة الأغنياء وراء الحركة ، أو يظنون أنفسهم
مضطرين لاعتنائها كي يرهتوا على المساواة الجديدة ، مع احتمال
أن يمتنوا يدهم قليلاً إلى خزانة الدولة ، وهذا ما هم مضطرون إليه
كي يرضوا لأخوانهم الجديدة فحسب ، بل ليرضوا أيضاً طلبات
الأسرة المتشعبة التي لا تمتنع عن أن تهرع من القرية حالماً « ينجح » أحد
أفرادها في المدينة ، ولأنهم يخشون السم أو الانتقام من المجتمع التقليدي
الذي له قوانينه . . . وقد شكوا أحد الموظفين من أن عليه أن يظلم

كل يوم عشرين شخصاً براتب مقبول ولكنه تافه جداً إذا قورن بالرواتب في أوروبا . هذه الميول اكتسبها الكثيرون أثناء السفر والإقامة في الخارج . وماذا يمكن أن يتصور رجل المفازة عندما يعود من التدريب في كاليفورنيا؟ . وبعضهم يشعرون في قرارة أنفسهم بأن وضعهم سييء في عاداتهم الجديدة ؛ فهم وقد اجتاحتهم مجتمع الاستهلاك يعرضون عن شعورهم بالقلق بتوافه كالمسيدس أو المسبح ، مادام قد قيل لهم كثيراً إن هذه هي الحضارة .

هاهو ذا إذن مجتمع طبقي جديد لا يختلف عن المجتمع الاستعماري إلا باللون ويسيطر فيه الرجل الأسود . منذ الآن فصاعداً ، وإلا في ان ذوي الامتيازات هم اليوم أكثر بكثير وأكثر كنفة على البلاد ، مما يزيد الفقراء فقراً ، ويعطي النظام اتجاهاً واضحاً تماماً .

٢ . الامتيازات تتزايد :

جماعات الصفوة حريصة قبل كل شيء على مصالحها فهي تستفيد من النظام ؛ وعلى هذا فإنها تمنح قروضاً بالآلاف وبعشرات آلاف الكواشا التي يتجنب الكثيرون تسديدها . والموظفون الكبار ، في أفخم المقصور الحكومية ، لا يدفعون كأجرة سوى ١٢.٥ ٪ من أجورهم . وإذا اشترى بيوتهم نالوا إعانة سكن ضوعفت في عام ١٩٧٥ وتراوح بين ٤٠ كواشا في الشهر للبيت المتواضع و ١٥٠ كواشا للفيلا التي يتجاوز ثمنها ٣٠.٠٠٠ كواشا : فكلما كنت أغنى قبضت أكثر . ومديرو الشركات الحكومية يعاملون معاملة أفضل بعد . . . وفي عام ١٩٧٤ . امتصت البيوت الغالية الثمن للصفوة البارزة مجموع أموال استثمارات البناء : ٧١.٠٠٠ مساكين . من درجة عالية ومتوسطة و ١٣٠.٧٠٠ أحياء للخدم

امتصت ٧٧ ٪ من المجموع ؛ وخصص ١٣,٤ ٪ لبناء ١٢٦٦ متر لا متواضعاً ، و ٤,٧ ٪ لبناء ٢٠٠٠ مسكن في قطع الأرض المخلومة ، ٤,٧ ٪ أيضاً لتحسين ٩٩٠٥ مدن أكواخ (١) .

والامتياز الآخر هو العدالة التي يستبعد ان تكون واحدة بالنسبة للجميع . قرأنا في الصحف أثناء إقامتنا أبناء دعويين من بين دعاوى أخرى كثيرة . ففي إحداهما طلب موظف إلى رجل مسكين أن يعود إليه من أجل الأوراق التي كان في حاجة ماسة إليها ، فقدم إلى الموظف ، على خجل ، ورقة نقدية بقيمة ١٠ كواشا أملاً في أن يحصل على الأوراق في الحال . وأرعد القاضي مندداً بالفساد : إن الرشوة التي تغني الأغنياء تحدث كثيراً من التخريب في البلاد : السجن ثلاث سنوات ! . وبعد بضعة أيام اتهم أحد السفراء بالمتاجرة غير المشروعة بالزمرد ، التي تسبب للبلاد خسارة تقدر بعشرات ملايين الكواشا : وكانت عقوبته السجن تسعة أشهر لم يقضها كاملة في السجن . واتهم مليون آخرون بسرقة الماشية من القطار الحديدي ، أو بفضيحة معامل الصابون ، « فكفت يدهم » لأكثر ! . وفي القانون الإنكليزي لا يمكن تسمية المسؤولين الرئيسيين (مما يتيح أسوأ القيل والقال) : فلا يمكن أن يعد مذنباً من لم يحاكم . ومن الآن فصاعداً . . . إنه قضاء طبقي ! « يدان المرء أولاً يدان حسبما يكون قوياً أم ضعيفاً . . . » .

والأرض ملك للجميع ، ولكن الأقوياء يحرصون أنفسهم بالأموال التي تركها البيض وإذا أحسن بعضهم زراعتها فذلك استثناء . وبعضهم يبيعون كل ما يمكن بيعه ، بدون أن يزرعوا ؛ وبعضهم الآخر ، وهم

(١)

« Zambia Urban situation » in Développement in Zambia.

أنفسهم في الغالب ، يحصلون على قروض لا ينوون تسديدها ، من المصارف أو المنظمات الرسمية التي لا تعود تستطيع منح الفلاحين قروضاً لعدم وجود رؤوس أموال . ولكن يبدو أن الانتماء إلى الحزب ضماناً . . . وبما أنهم ذوو نفوذ فإنهم لا يلاحقون .

وفي أثناء موعظة في الكاتدرائية الانجليكانية يوم عيد الاستقلال عام ١٩٧٩ ، وبحضور الرئيس وجميع الوجهاء (وكثيرون منهم يستخفهم أحياناً تدين ممالك) ، ندد الكاهن بـ « زعماء الحزب ، هؤلاء اللصوص المتكرين الذين يسرقون الدولة والشعب » . وفي اليوم التالي احتج الأمين العام للحزب المذكور احتجاجاً غريباً بقوله : « ليس الزعماء هم وحدهم الذين يسرقون ، فكل الناس في الحزب يسرقون » . لقد تحدّد النهج . وبوسعهم دوماً أن يضني العمال أنفسهم في العمل ، وأن ينكش الفلاحون مزيداً من الأرض وأن يتفاني الإنسان العامي ١ .

ولماذا الاهتمام بالأرياف ؟ فالمستوطنون البيض يطعمون المدن ، فهم يتجون قسماً متزايداً من الناتج القومي الإجمالي (٢,٦ ٪ في عام ١٩٦٥ ، ولكن ٥,٦ ٪ في عام ١٩٧٦) (١) . فإذا كان هذا لا يكفي فستكون هناك دوماً المعونة الخارجية أو المستوردات بحيث لاتشعر السلطات إطلاقاً بالحاجة إلى مساعدة الطبقة الفلاحية ، وليست مضطرة إلى ذلك ، فالطبقة الفلاحية لها فئات قطعة الحلوى، ولكن قطعة الحلوى تقلصت وصار الفئات نادراً ، في أيام الجشع هذه . وفي اندفاع

(١) في حين أن الطبقة الفلاحية، المسماة قطاع المعيشة ، تراجعت في الفترة نفسها

من ١١,١ ٪ إلى ٨ ٪ .

إنسانية رائعة أعاد عصفوها في اللجنة المركزية إلى أذهاننا ، في نادي
الروتاري ، « أن زامبيا بحملت تصبّحيات جسيمة » من جراء الهجمات
الروديزية . فليكن ذلك ، ولكن من أجل من كانت هذه التصبّحيات ؟
في خريف ١٩٧٩ ، في أسوأ أوقات الهجمات والأزمة ، كان من دواعي
دهشة الأجانب القادمين إلى لوزا كما أن المدينة لا تزال في وضع كهذا ،
تتحرك تحركاً جيداً جداً ، وكذلك محركات المرسيدس ، في حين كانت
الأرياف مشلولة ، محرومة من كل شيء ، وقد أهملتها السلطات .
إن الامتيازات تعيش حياة شظف .

٣ - البروتوكول والهيبة أولاً .

إذا لم يكن لدى الزائرين حق الاقتصاد فإن لديهم حس البروتوكول
الذي يتعلم مع حس الهيبة . ففي أعياد الكومنولث في آب ١٩٧٩
كان بلايد طبعاً من استقبال الملكة وجميع رؤساء الدول استقبالا رائعاً ،
وذلك رغم الصعوبات الاقتصادية ومشاكل الحدود ، للدلالة على أن
زامبيا لم تكن منهارة بالقدر الذي يظنون . وعلى هذا فقد وضعوا أثاثاً
جديداً فخماً في الفيلات المخصصة للضيوف البارزين والتي تستخدم
اسبوعاً واحداً كل ثلاث سنوات أو أربع ، ودهنوا بالأبيض من جديد .
الصخور وجذوع الأشجار على طريق المطار ، واشتروا ٤٥ سيارة
مرسيدس سوداء من طراز ٢٥٠ (وفي الكومنولث ٤١ دولة) ،
و ٥٠ سيارة ييجو سكرية اللون من طراز ٥٠٤ جاءت من فرنسا رأساً ،
وأنجز بسرعة فندق Pamodzi ، واستوردت الخمر ، والمشروبات
الروحية ، والخبز ، والفواكه وغيرها من سلع الترف ، وكلها تقريباً
من إفريقيا الجنوبية ، بمبلغ مليون كواشا . وبلغت نفقات الاستقبال ،
بحسب البيانات الرسمية ، تسعة ملايين كواشا ، ولكنها في الحقيقة

أكثر بكثير . ولكن ما هذا اذن بالنسبة لزامبيا الفقيرة عندما يزداد التأثير في الرأي العام الدولي ! - وعندما سينشجع اخذ هذه البلدان المسماة نامية (تانزانيا ، موزامبيق ؟) على أن يقرّ قاتلاً : « إنا فقراء وعطية فاننا نستقبلكم بكل بساطة . » . وقد يتشر ذلك كما تنتشر بقعة الزيت ...

في ٨ كانون الأول دشّن رسمياً فندق Pamodzi المشار إليه ، « وهو الفندق الوحيد ذو الخمسة نجوم في زامبيا » (لحسن الحظ) . . . وتوسلنا بالاستقبال الحار الذي لقيناه من الرفيق - الرئيس لنبعث إليه بسطرين قلنا فيهما : « إنا نرجوك ألا تدشن البامودزي بنفسك والفقراء يعانون مشقة كبيرة في الحصول على مؤونتهم » ؛ فأجابنا بأن الفندق يخلق عملاً (هذا صحيح ، ولكن بأي ثمن !) ، وأبان أن زامبيا لا تستسلم للقنوط . . . وبعد بقل هذا فان من عادته أن يدشن هذه الأبنية المدهشة مع أله يستكرها . وتمع بذلك جاء إلى حفل التدشين ، وتدقت خمره الشمبانزا مدراراً في حناجر الأقوياء ، وفي اللحظة نفسها كان مئات من الفقراء في شارع كراتشي على بعد كيلو مترين من هناك ، يصطفون في طابور مدة خمس ساعات إلى ٥٠ ساعة كي يحصلوا على الخمسين كيلو غراماً من طحين الليرة . . .

إن رغبات الترفّ لدى طبقات الضفوة تؤثر في نموذج التنمية : من مصانع كبرى مركزية ومهية ، وجامعة حديثة جداً ، ومدارس أكاديمية (للأبناء) ، ومستشفيات كبرى ، الخ . ومن المسلم به أن هذه الميول يشجعها جميع الأجانب الذين يجلّون مصلحة لهم في البناء المدهش ويقدمون المواد .

٤ - هبة المستشفى الكبير :

قيل لنا إن الأجانب أثروا ، منذ البداية ، في جميع خيارات الحكومة فيما يتعلق بالصحة والتعليم . لاشك في ذلك ، ولكن هذه الخيارات كانت تتوافق تماماً مع فلسفة ما للتنمية خاصة بالصفوة . وما كان يمكن ايكون هناك شيء تراه زاميا كثيراً عليها .

عند ذلك ، بنو المستشفى الجامعي ، وهو مبنى ضخم متنافر مضر بصحة المرضى بممراته المفتوحة لكل الأمطار . والموظفون يتوزعون فيه في جولات غير منتجة ، ولكن المستشفى ينبغي ان تكون لديه القدرة على منافسة لندن أو نيويورك وكذلك شأن الأطباء الذين يعملون فيه ، ويمكن ان نتصور فعاليتهم في بلد أخطر مشكلة فيه هي سوء التغذية وما يتبعها من امراض التخلف العادية . وأخطر من ذلك أنه لما كانت زاميا بلداً غير منحاظ فإن نموذجها الصحي غير منحاظ هو أيضاً ، فالأطباء يدرسون أينما كان ويعودون بمعلومات مختلفة ، والمتعاونون أيضاً يأتون من كل الآفاق (الإيديولوجية والطبية) . ونتيجة ذلك هي الفوضى بأكمل صورها ، فكل امرئ يدافع عن مدرسته ..

ولكن هؤلاء الأطباء ، سواء أكانوا من الشرق أم من الغرب ، يشتركون في أمر واحد : هو أنهم يرفضون العمل في الأرياف ، إذ لا يعملون فيها أبداً المنشآت الحديثة والحالات الطبية التي تعودوها . ولماذا يقبل الطبيب الذي قضى سبع سنوات في الدراسة على الأقل أن يلتزم بالخدمة في الريف ؟ فنحن لسنا في كوبا ولا في الصين ، وبما أنه ليست في هذا المجتمع الذي يقوده الربح أية علاوة أو منفعة خاصة ، فإنهم لا يتصورون أنفسهم إلا في لوزاكا . بل لقد تعذر إجبار أحد الجراحين

على قبول منصب في Ndola (١) مع أنها ليست من الريف .
وقال لنا موظف كبير في وزارة الصحة : « مادمتا لانستطيع الاعتماد
على الأطباء ولا على الممرضات فانتا مستلبر أمرنا بلونهم » ، وكان مغتاضاً
ولاشك لأنه يعرف حاجات زامبيا الحقيقية . ولكن لماذا يتفق ، في
هذه الحال ، كل هذا المال على تعليم هؤلاء الناس ؟ .

وعلى هذا فقد الفت زامبيا نفسها ولديها بضعة مستشفيات كبرى
ينبغي تشغيلها تشغيلاً جيداً . وتحدث الخطة ، ولاريب ، عن زيادة
الوقاية ، ولكن ٤٥ ٪ من الموازنة تنفق على المستشفيات ، منها ١٨ ٪
على المستشفى الجامعي ، وهذا قليل جداً ، كما قيل لنا ، بالقياس
إلى مستشفيات الولايات المتحدة (ونقاط المقارنة ذات دلالة . . .) .
وربما كان هذا شراً هيناً لو أن هذا المال استعمل استعمالاً حسناً ولو أن
المستشفى كان فعالاً . وليست الحال كذلك ، وقد ثبت تماماً أن هذه
الوحدات الكبرى لا يمكن أن تعمل في بلد متخلف : بسبب نقص المواد ،
وقطع التبديل ، وعجز الموظفين ، — وعدم كفاءتهم أحياناً — الخ .
فلكي تسير هذه المؤسسات سيراً حسناً تتطلب موظفين أجانب ، وهذا
مايقي على التبعية . ولكن السلطات تتعجل في إضفاء الطابع الزامي
على كل شيء يريلدون ماهو مذهل ، وفي حين لا يزال كثيرون
من سكان الأرياف يموتون بأمراض سخيفة يتتشي سكان المدن قائلين :
« يالها من غرفة عمليات رائعة ، إنك تخال نفسك في لندن ! » .
ومع ذلك فان طبقات الصفوة التي دفعت إلى الإتفاق قلما هي راضية عن
المستشفى ، فهو بكل تأكيد لايعمل جيداً ، فهم يريلدون بناء مستشفى

(١) ١٩٥٠ و ٣٠٠ نسمة ، المدينة الرئيسية في جزام النحاس .

آخر ، وكيف يكون ذلك إذن . . . وبانتظار ذلك فإن ذوي الامتيازات يذهبون ، اذا كانوا من البيض ، للعلاج في افريقيا الجنوبية ، واذا كانوا من السود ففي لندن : وبما أنهم ذوو مكاة ومدعومون فانهم يحصلون من المصرف على القسط اليادر اللازم للسفر ، على قدرته

هذه الصفوة ترفض والحالة هذه أن ترى مشكلة سوء التغذية، وأن ترى أن عامل المنجم الجيد هو من يتناول الغذاء الجيد . وتردد الأمم المتحدة على مسامعنا أن « نسبة عالية من بين المليار ونصف مليار شخص الذين يعانون الجوع وسوء التغذية تتألف من أولاد أحداث ومن نساء حوامل ومرضعات » . وكانت جمعية الأمم في جنيف من قبل تقول لنا ذلك في عام ١٩٣٧ ، وعند ثلاثة واربعين عاماً لا يزال عدد سيئي التغذية في ازدياد ودرجة سوء التغذية في ارتفاع . واذا كانت المشكلة معروفة أكثر في الهند فهي لا تزال بارزة جداً مع الأسف في افريقيا الاستوائية . وبحسب معايير البنك الدولي كان يمكن أن نتوقع من زامبيا ما هو أفضل ، وهي البلد الذي كان غنياً ولا يزال غنياً نسبياً (١) وهي أغنى على كل حال من جاراتها كينيا ، وتانزانيا ، وأوغاندا ومالاوي . وليست الحال كذلك إطلاقاً كما رأينا .

وحتى الأرياف ، حيث ٨٢٪ من العائلات تقع تحت خط الفقر ، سيئة التغذية . ولكن طبقات الصفوة لا تريد ان تعرف ذلك وهي التي استمالتها التغذية الغربية التي لها هيبة الرجل الأبيض ؛ فهي قادرة على ثمن اللحم والفواكه والخضار ، مما ليس ممكناً للطبقة المتوسطة التي أصاب التمساد عاداتها الغذائية أيضاً ، ولكنها لا تملك مالاً . وقد أظهرت

(١) ينسب إليها البنك الدولي دخلاً للفرد الواحد قدره ٤٥ دولاراً في عام ١٩٧٨ ، مقابل ١٩٠ في تانزانيا ، ولكن الطبقة القلاخية الزامبية بدت لنا أسوأ غذاء .

دراسة غذائية لعمال مناجم Copperbelt أن أفقر العمال ، الذين يتغذون على الطريقة الافريقية ، هم أقل سوء تغذية من « الفقراء المتوسطين » الذين كثيراً ما يرتدون إلى الحيز الأبيض المبلول بالكوكاكولا..

وبالاختصار فإن التغذية الجيدة ، والماء النظيف ، والوقاية والتعليم الصحي أعظم شأنًا بكثير من العلاجات ؛ فإذا عممت هذه الأشياء قلّصت الحاجة إلى العلاج وخفضت كذلك النفقات الباهظة لشراء الأدوية الغالية التي تعطى للأطفال السيئي التغذية بشكل خطير . . . وفي تقدير لأحد أطباء الأطفال أن نصف موازنة الأدوية (لمشفى الأطفال) كان الأجلر إنفاقه في تغذية إضافية للأطفال حتى السنة الثالثة من العمر . . . والوقاية أقل كلفة من العلاج .

إن النظام الصحي جدير بأن يعاد النظر فيه كاملاً أو على الأقل أن يخطط تبعاً للحاجات الحقيقية لجميع السكان . ولكن الخيار السياسي أولاً وينبذ أن طبقات « الضئولة الافريقية نسيت » في أقل من جيل ، ظروف الحياة والموت كما يعيشها القرويون العاديون يوم كانوا هم أنفسهم أو آباؤهم على الأقل قرويين عاديين . (١) . وهنا أيضاً تتفوق المصلحة الشخصية أو الطبقية على المصلحة الوطنية . ويبتلى الأمر الجوهري أن يكونوا هم أنفسهم أو أولادهم في صحة حسنة وأن ينعموا بالنمو الفكري الطبيعي . إن الامتيازات تثقل بالصحة ، وتثقل بالثقافة أيضاً .

(١) Leason و Frankenburg ، في دراسة حول الصحة في زامبيا .

هـ - إصلاح للتربية متأخر جداً :

لا يزال نظام التربية الزامي نسخة عن النموذج الغربي ؛ ومن الصعب التحول عنه ؛ وبالنسبة للكثير من بلدان افريقيا لا يزال هذا الأمر حلماً كبيراً ، ولكن لا يبدو أن زامبيا قد بذلت جهداً خاصاً في هذا الاتجاه . ومن المعروف أين تنصب أفضليات ذوي الامتيازات . وهكذا تطالع في الخطوة الثالثة قولها : « إننا بعيدون عن أن نكون قد عززنا نظام التعليم الابتدائي كما هو مقرر ، بسبب النقص في الأموال » ، وتطالع في مكان آخر قولها : « إن القسم الأكبر من برنامجنا لتوسيع التعليم الثانوي قد أنجز » . إنها عيثان ومقياسان .

ومع ذلك فإن مشاكل زامبيا تبدأ على مستوى التعليم الابتدائي . وبما أن اصلاحات التعليم عادة جارية فقد درست هي أيضاً الاصلاح الخاص بها . وكلف هذا الجهد أموالاً ، لا شيء إلا لإيفاد بعثات إلى كل مكان في العالم ، بدون أن ننمي كوبا والصين . والتقارير الأول الذي وضع في عام ١٩٧٥ ونشر في عام ١٩٧٦ جعل الأولوية للتعليم الفني ، والعمل اليدوي ، الزراعي والحرفي ، وهذا بالضبط ما ترفضه طبقات الصفوة : فلا مجال لتشغيل اولادهم ، فهم يغنون فيهم طموحات أسمي . وعلى هذا فقد صار الاصلاح مكروهاً وبما أنه لا يمكن إلغاؤه كلياً فقد استوجب الأمر تخفيفه إلى مشروع « غير ضار » وبورجوازي - صغير .

وهذا المشروع ، الذي نشر في عام ١٩٧٧ ، ينم في الأدراج ، ولكنه يبرز عندما يوجه النقد إلى التعليم ، كنوع من الترياق . وقد نص هذا المشروع على كل شيء بحسب أقوال الرسميين . وفي الولاية ، قلما يتحدث عنه الناس ، ولا يتحدثون عنه أكثر مما يتحدثون في القرى

إلا ليقولوا : « إنه سيجرّب في المدن في حين نحن المحتاجون إليه كثيراً... ». وحالما تغادر لوزا كما تجدد الموظفين أكثر واقعية. ومعلمو القرى لا يعرفون عنه سوى الشائعة القائلة : « يبدو أن الإصلاح يبدأ من الآونة التي تبنى فيها مدرسة » . وعلى هذا فالإصلاح ، كأمر أخرى كثيرة في زامبيا ، يبقى على الورق ، ويوشك أن يظل على الورق لنقص الوسائل : فقد قدرت كلفته بمبلغ ٣٦٠ مليون كواشا (بقيمة ١٩٧٧) ، ذلك أنه لا شيء في زامبيا يمكن أن يكون معتدلاً .

وقد ورد النص اذن على رفع سن التعليم الاجباري من سبع سنوات إلى تسع ، وعلى أن تكون في السنتين الأخيرتين دروس فنية ، وعملية ، وبداية تدريب بسيطة . وعندما نعرف أن اولاداً كثيرين لا يدخلون في السنة الأولى ، وأن ثلث الباقيين لا يتجاوزون السنة الرابعة ، نتساءل كيف يمكن لزامبيا أن تحقق تردداً إلزامياً على المدارس لمدة تسع سنوات . وننتهي إلى التساؤل : هل يستحق هذا الارتياح المدرسي الشامل مثل هذه الأولوية ؟ . أليس من الأفضل التغلب أولاً على سوء التغذية وعلى البؤس اللذين يرهقان الفلاحين ؟ زد على ذلك أنه يجب تغيير كل سياسة الحكومة من أجل استيعاب جميع هؤلاء الفتيان المترددين إلى المدارس . وما نفع السنتين الإضافيتين إذا كان لابد لهم أن يكونوا عاطلين عن العمل ؟ وإن إصلاحاً كهذا يستلزم أيضاً إعادة تدريب الأساتذة ، وتأهيلاً مختلفاً ، ويطرح كشرط أولي تحسين مستوى معيشة الأرياف . ومواءمة الإصحاح أم لم يكن فانه لن يكون مزيد من الجاذب للمعلمين في المناطق الريفية وينبغي تمكين هؤلاء من أن يؤدوا فيها مهنتهم كاملة وأن يكون لهم فيها على الأقل ، مثل إمكانيات الترفيه في المدن ، وهنالك التسهيلات

نفسها . ومن ذا الذي يرضى بالعيش في قرية محرومة من كل شيء ؟ .
ولو طلب إلينا تقديم فكرة عامة لبدأنا بترك الفلاحين يبنون
بأنفسهم ، وبالمواد المحلية وسقوف من القصب ، المدارس
التي يطالبون بها بحرارة (مدرسة الحرب) حيثما انعدمت هذه
المدارس ، وباصلاح المدارس الموجودة بالوسائل المتوفرة في الحال .
وبالمال الذي يوفر يمكن أن يؤتى إلى المدارس بأبناء مدن الأكواخ
أو الأرياف المتخلفة وتقديم الكتب والأقلام لهم جميعاً . ويمكن الفتیان
من السنة الرابعة إلى السابعة أن يعملوا بأيديهم ساعتين في اليوم ، في
الحقول أولاً ، كي يتعلموا فيها تقنيات مناسبة ويمونوا مطاعم الطلاب :
ولن يكون من قبيل الافراط تقديم وجبة طعام إضافية إذ إن أولاداً
كثيرين يمتصون نهارهم خاوي البطون .

ثم يتخذ الحدادون ، والنجارون ، ونجارو العربات ، وصانعو
الآجر ، والبناءون وغيرهم من الحرفيين الجاهزين ، باعطائهم عملاً ،
كي يسهموا في بناء مدارسهم ومستوطنات ، وبيوت للمعلمين والمرضين ،
وفي صنع مفروشاتها ، الخ . ويحصل على الاعتبارات اللازمة بالإقلال
من الطرق الكبرى ، والمساكن الباذخة ، ونوافل المدن . وسيتعلم أولاد
القرى المبادئ الأولية للمهن البسيطة إذ يأتون لمساعدة هؤلاء الحرفيين .
ويمكن أن يسهم مئات المتطوعين في تدريب هؤلاء المبتدئين : ومن
السهل العثور عليهم . وبعدها تنشأ مئات المدارس العملية البسيطة
للطلاب المتخرجين من الابتدائي « الدرجات ٧ » الراسيين في الثانوي ؛
وسيدرب منهم في كل سنة عشرات الآلاف (١) . والقواعد الجديدة
في بناء الأبنية العمومية تتيح التوفير في التجهيزات المستوردة ، وبالتالي
في القاطع للتأخر ، وإيجاد عمل للغذاء من الشبان أكبر بكثير .

(١) لا ١٠٠٠ فقط في السنة كما هو مقرر في الخطة الثالثة .

ولاريب في أن زامبيا في حاجة إلى كوادر عالية ، ولكن حاجتها إلى المهندسين أو الفنيين أشد منها إلى الحقوقيين أو الأدباء الذين لا يزالون مسيطرين . ولا يبلو أن احترام التقنية مزية افريقية ، مادامت هناك دوماً إمكانية الذهاب إلى المكاتب الوثيرة في الشركات الحكومية والجلوس جلسة مستريحة في مقعد اداري(١) . غير أن ما هو أشد نقصاً اليوم هو ضابط صف العمل ، والحرفي المؤهل ، والوجدان المسلكي لدى العمال ورؤسائهم . وليس التعليم الأكاديمي وفي الكتب الموروث عن عهد الاستعمار هو الذي سيؤهلهم مع أنه قد يتيح آخر الأمر الخروج من التخلف .

إن إصلاحاً كهذا سيصدم ولا شك ذوي الامتيازات الذين يقيسون التنمية بفخامة عيشهم وبعدد المباني العامة ومظهرها وهيبتها . وقد تساءل أمانا احد الوزراء بسذاجة قائلاً : « إذا غيرنا نموذجنا واعتمدنا تنمية متواضعة فكيف يمكننا أن نبني شانزليزيه في لوزاكا؟ » وهذا الوزير أكثر تواضعاً من كثيرين غيره ممن لا يعرفون سوى امير كا . . .

فكيف التخلّص من هذا الوضع بدون رد الاعتبار إلى العمل اليدوي وبدون تزويد جميع الشبان بمهنة حقيقية من أجل استخدامهم كلهم بعد ذلك في عمل منتج ؟ فتأمل في الحجم الهائل من الانتاج الذي سينجزه هؤلاء الشبان الذين هم اليوم بلا عمل . إن هذا يكاد يكون هو كل ما ينقص زامبيا .

وينقصها بوجه خاص تصميم سياسي على التغيير . فمن السهل جداً وضع خطط على الورق مادام معروفاً أنه ليست هناك رغبة حقيقية في تطبيقها .

(١) وحتى المدارس الزراعية تعمل بلا طائل : فهي تخرج كل سنة ما يكفي من الاختصاصيين للحلول محل سابقهم الذين هجروا الأرياف إلى عمل مكثبي في المدينة .

٦ - الخطة الثالثة : هي جدول يتوهم رغباته حقائق :

لقد انجزت زامبيا (مبدئياً) خطتين خمسينيتين : الأولى لأعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وقد مددت في عام ١٩٧٢ ؛ والثانية لأعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٦ وقد مددت أيضاً في عام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، ولم يتوصلوا إلى إنهماهما ، ولم تكن الصعوبات الخارجية السبب الوحيد في ذلك . وكان مقلراً للخطة الثانية أن تزيد الوظائف المأجورة بمقدار ١٠٠٠٠٠ في خمس سنوات ؛ وإن كان هناك من تغيير حدث فهو بالأحرى هبوط يمار ببضعة آلاف وظيفة .

واللجان السبع والعشرون التي أعدت الخطة الثالثة لم تكن تتألف إلا من سكان المدن ومن عدد كبير من المستوطنين : ولم يكن فيها فلاح واحد (١) . . وهذه الخطة المزعومة هي في الحقيقة « جدول » مشاريع يقدمها الوزراء المختلفون والشماني مناطق ، وهي سلسلة من الأمنيات التي تلتبس المعونات الخارجية لتمويلها وترمي أولاً إلى إرضاء أغنياء المدن . وتنقصها الأولويات المقررة بصراحة ، في نطاق ارادة وطنية واضحة جداً . وبالنظر لضعف الادخار الوطني فانها تعتمد إلى حد كبير على التمويل الخارجي ، وترمي بوجه خاص إلى تطوير الفعاليات السابقة التي أشرنا إلى جوانب ضعفها الكثيرة .

وتنص الخطة على توظيف ٥٠ كواشا لكل بيت ريفي محسن ؛ ولكنها توظف من ٤٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ كواشا (مروحة واسعة ١) لكل بيت في المدينة ؛ وتعتمد ١٤ مليون كواشا في خمس سنوات للمساكن

(١) الفلاح غير موجود في نظر النواثر الرسمية ؛ والمزارع ، الذي يشتري أسمدة ويبيع فوائض هو وحده « مسجل » ، وهو وحده الذي يحصل على القروض والمشورة ، والمعونة .

الريفية (٦٠ ٪ من السكان) و ٢٨٣ مليوناً ، أي عشرين ضعفاً ،
لمساكن المدن . فباله من تمييز ! إنها سياسة طبقية معادية للفلاحين .
وتخصص أيضاً ١٤٧ مليون كواشا للطرق ، ولكنها تكتفي بوصف
إمكانات ري واسعة بدون أن ترصد أي اعتماد خاص .

وفي Mongu أنشيء مؤخراً طريق مزفت (أعرض بكثير من
حركة السير المتوقعة) يصل Lumulunga المقر الصيفي لرعيم
لوزي : وبلغت كلفته أكثر من مليون كواشا .

وفي الولايات الغربية كانت مملكة لوزي قد حفرت في أواخر
القرن التاسع عشر في السهل المغمر بالمياه وفي الأودية المتاخمة أقنية
ري وصرف لا يزال جزء منها مطموراً إلى اليوم . وقد خصصت موازنة
١٩٧٩ قروضاً بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ كواشا لأعمال الصرف في كل زامبيا ،
ولكن الثمانية عشر كيلو متراً من الطريق المشار إليها آنفاً كلفت أكثر
من هذا المبلغ بعشر مرات أو اثنتي عشرة مرة ؛ فلا يمكن والحالة هذه
زراعة أكثرية الأراضي الخصبة التربة الصالحة لجميع الزراعات الغنية .
وعلى الفلاحين منذ اليوم فصاعداً أن يكتفوا بغذاء أساسه الماينهوت ،
وهي النبات الوحيد الذي يمكن ان ينمو في رمال Barotsé الفقيرة ،
وهي المساحات الوحيدة الجاهزة بكمية كبيرة . وفي ولاية الشمال
كلفتم طريق Mpika - Kasama - Mbala خمسين مليون كواشا
من أجل حركة سير هزيلة . وكان يمكن جعل عرضها يقدر نصفه الحالي ،
كما يمكن بالأموال الوفرة فك الطوق ، بواسطة طرق ثانوية ، عن
كثير من القرى غير المخلومة . ولكن الأقوياء الحاكمين لا يسلكون
إلا الطرق الكبرى فيريدونها أن تكون مريحة .

ويمكن ان نذكر أمثلة أخرى كثيرة على إهمال الريف وعدم العطف عليه . ومع ذلك فان خلاصة الخطة تكرر ، أكثر من سابقاتها ، ضرورة منح « الأولوية العليا » للتنمية الريفية ، وضرورة تقليص الهوة بين المدن والأرياف وتخفيف البطالة . أما الهوة بين الأغنياء والفقراء فقاما يتحدثون عنها . وعلى كل حال يمكن البدء بهذه الخطة الثالثة بداية ناجحة بمنح أولوية مطلقة لإعادة تشغيل كل مالا يشتغل إطلاقاً أو يشتغل بصورة سيئة جداً ، بسبب نقصان المواد الأولية وهو وجه خاص القاطع المنفصلة : كالمصانع ، والمشاغل ، وعربات النقل . وستأتي المشاريع الجديدة في الأولوية الثالثة وراء الاستخدام الكامل لرؤوس الأموال المستثمرة من قبل ! وتشغيل الشبان يجب أن يوضع في المستوى نفسه من الأولوية الوطنية ، ويمكن أن يرتبط ارتباطاً واسعاً بتنمية ريفية حقيقية .

ولنوجز فنقول : إن أضخم أبواب الاستثمار في الخطة الثالثة مخصصة للنقل والمواصلات ، ثم للصناعة . أما الزراعة (مع تربية المواشي ، والغابات ، وصيد الأسماك ، بالإضافة إلى جميع قضايا جر المياه ، والري ، والصرف) فلا يصيبها سوى ١٢,٥ ٪ من مجموع الاستثمارات ، مع أنها لا تزال تتعلق بأكثر من نصف السكان وبها يتحدد استقلال البلاد ، فهي تستحق في رأينا ٤٠ ٪ من المجموع . ثم تأتي المساكن ، وبخاصة في المدن . والحصص المناسبة مخصصة للتعليم (٣ ٪ من الاستثمارات الملحوظة) وللصحة (١,٣ ٪) . والحال أن هذين البابين هما حالياً أسوأ الأبواب توجيهاً ؛ ولن يكفي إعطاؤهما المزيد اذا استمر الشطط الحالي . ولتحقيق تنمية « أخرى » ينبغي بالدرجة الأولى مساعدة القطاع غير المنظم في المدن والضواحي الفقيرة ، بجميع

هؤلاء الحرفيين الصغار . كي يتاح لهذا القطاع أن يقوم بمهام أكثر إنتاجية وأن يحشد عدداً من الناس أكبر .

والطبقة الفلاحية الفقيرة بوجه خاص يجب أن تنظم فعلاً ، وأن تعين لها الكوادر ، وتسدى لها المشورة . وتمون ، وتعطى قروضاً ، وأن تعلّم ويعتنى بها صحياً كي تستطيع آخر الأمر أن تعيش حياة لائقة : مما سيشجع الأولاد على البقاء في القرية . ومن أجل هذا كله لابد من اعتمادات أكبر من الاعتمادات المقررة في الخطة لجعل المحرومين والفلاحين والعاطلين أكثر إنتاجاً . فمن أين تؤخذ هذه الأموال ؟ والجواب هو في توقيف جميع نفقات الترفيه عن المدن ، التي لاتزال شائعة جداً ، ووقف العمل في أبراج شارع القاهرة من أجل الشركات الحكومية ، وأخذ جميع الاعتمادات المخصصة للمساكن غير المتواضعة أو للمباني العامة غير الضرورية ، الخ . وفي التوقف عن إنشاء طرق جديدة لحركة المرور الكبرى ، وطرق السيارات في المدن ؛ بل الأفضل تأمين الخدمات للقرى حتى المتباعدة ، وفي توقيف مشاريع المصانع الكبرى الشديدة المركزية ولكن الإكثار من الصناعات الريفية الصغيرة .

ويجب أن تلغى لمدة سنتين اعتمادات شراء السيارات الخاصة وإجازات السيارات المذكورة ، وأن تنقل هذه الاعتمادات إلى سيارات النقل الكبيرة في المدن والأرياف ، وإلى الشاحنات والدراجات النارية الصغيرة والدراجات العادية ، مع جميع قطع الغيار ، والاطارات ، والاطارات الداخية والمضخات اللازمة ؛ ولا يشترى بعدئذ سوى القليل من السيارات الصغيرة : ولا شراء للمرسيدس ؛ وأن يتوقف استيراد الكماليات جداً المخصصة لذوي الامتيازات ، وتفرض رسوم باهظة على المستوردات

نصف الكمالية . وستكون القدوة من الزعماء السياسيين ضرورية حتماً ، فهم حتى الآن يكتفون بالخطب الطويلة يحثون بها الجماهير على التضحية والتفاني والعمل ؛ فكيف عساهم يتصرفون يوم ينبغي عليهم التخلي عن سياراتهم المارسيديس وعن أسباب الرفاه الأخرى ؟ إن الناس يتعودون الامتيازات بسرعة ، والغريب أن بعض المراقبين يلاحظون أنه إذا ما وقع انقلاب على الحكومة فسيكون ولاشك من جانب اليمين المتميز ، الجشع ، الذي يطلب المزيد دوماً ، لامن جانب الجماهير المحترقة في مدن الأكواخ أو المهملات في القرى . وعلى كل حال ليست لدى الصفوة التي تتمتع إلى هذا الحد بالسلطة المحتكرة أية نية في أن تعيد بعض السلطة إلى الفلاحين ، فليست لها في ذلك أية مصلحة . ومع ذلك فلا بد من أن تأكل جيداً

٧ — إخفاق القرى « المجمع » :

لاشك في وجود قرى ، من الناحية النظرية ، لها مسؤولوها ، داخل المقاطعات التقليدية الباقية هنا . ولكنها في الحقيقة قرى صغيرة ذات حجوم أقل بكثير من أن تشكل وحدات حية عملية . فبعضها قلما يتجاوز حدود الأسرة الواسعة (وقد رأينا منها قرى ذات ٧٢ نسمة) أو العشيرة الصغيرة . وعلى هذا فقد انشئت « لجان إنتاجية القرى » التي قلما وجدت إلا على الورق وتكاد لا تجتمع أبداً . والكراس الرسمي الذي يشرح دورها والمكتوب بالانكليزية لم ينشر باللغة المحلية ؛ وهو فضلاً عن ذلك ذو لهجة أبوية . « على الموظفين المحليين أن يساعلوا الشعب (. . .) في تأسيس ونشر التعاوفيات (. . .) وفي إقرار برامج العمل . » وفي هذا كله لا يؤخذ رأي الفلاحين بعين الاعتبار أبداً — إلا من طرف اللسان — وهم ليسوا منظمين فعلاً ليستطيعوا الإعراب عن هذا الرأي .

وعلى هذا فقد حاولت زامبيا في عام ١٩٧٠ ، مقلدة بعض الشيء أسلوب تجميع القرى في تانزانيا ، أن « تجمّع » أكبر عدد من الفلاحين في « قرى نموذجية » ؛ ولكن الفلاحين قاوموا وفضلوا البقاء حيث كانوا مستقرين ولم يجبروا على ذلك . غير أن الخطة الثالثة تنص على إنشاء قريتين نموذجيتين على الأقل في كل منطقة ويجب أن تسبق ذلك سلسلة كاملة من الدراسات (في العمران ، والزراعة ، وجو المياه ، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية) تقوم بها الدوائر الفنية التي كلها في المدينة (ولا ينظر في شيء كمشاركة فلاحية) . فالتنمية المشتركة ستكون مكلفة « باقناع الناس بالانتقال إلى القرى المجمعّة المقررة » .

ولماذا يجمّع الفلاحون بالقوة ؟ وهذا ما يبعدهم عن حقوقهم قبل أن تكون لديهم وسائل للنقل ، كعربات اليد على الأقل ، أو عربات الثيران حيث تكون تربية الأبقار ممكنة . وعلى هذا فأننا سندرس فرضيات أخرى تستلزم دراسات أعمق تجري بالاتصال المستمر مع فلاحين يكونون آخر الأمر منظمين :

٨ - كيانات قروية ، معينة الحدود ، منظمة مسؤولة وقابلة للاستمرار :

الفلاحون - والفلاحات - ليسوا ، كما يظن الكثيرون في المدينة ، مخلوقات بليدة ومتأخرة ؛ إنهم يعرفون مزارعهم ، وتربتهم ، والنباتات النافعة ، تلك التي يقاس بها مستوى الخصوبة ، الخ . والادارات التي كانت توجههم فيما مضى كانت تفرض مراعاة بعض القواعد التقليدية ، كالحفاظ على خصوبة التربة عن طريق استراحة الأرض ، ونظام الرعي في فصل الجفاف أو فصل الأمطار ، الخ . وقد قلص نظام الحكم الاستعماري صلاحيات الحكام وشددت حكومات الاستقلال

على هذا الاتجاه ، بحيث لم يعد الفلاح يعرف أين هو ومن ذا الذي يصدر الأوامر؟ أهو الحزب ، أم اداريو المنطقة أم الحاكم؟ وربما لا تزال لهذا الحاكم افضليته ، ولكنه يعرف أنه فقد سلطته ، التي استعادها الحزب فهو الذي يقر تعيين الحكام إن لم يكن هو نفسه الذي يقترح الأسماء وبدلاً من أن يعي الحزب الفلاحين فرط عقدهم ، في الواقع ، بدون أن ينظمهم ، أو أن يحل محل البنية التي هدمها العهد الاستعماري أولاً .

وفضلاً عن ذلك فانه غير مسموع الكلمة ؛ والناس يعرفون أنه قليل الاهتمام بالقرى وأنه ليس منها ؛ فهو باق كسلطة من الخارج وليست له أي مصاحبة فعلية في تنظيم البنى الفلاحية وفي اقتسام السلطة مع غيره .

وتجميع المدرسة التلاميذ من سلسلة كاماة من القرى الصغيرة . و « نطاقها التجميعي » ، مثلاً ، يمكن أن يحدد أساساً أولاً لتعيين حدود كيانات قروية تتجمع حول نواة مركزية للتنمية تعزز تدريجياً . ولكي تكون هذه الكيانات قابلة للاستمرار يمكنها أن تجمع بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ فلاح ، وستعين حدودها بالاتفاق مع الفلاحين ؛ فيمكنهم إذن أن يرتبطوا بهذا المركز أو ذاك وأن يناقشوا من جهة أخرى تمرّكه الأمثل . ويتم بهذا كله بالاتفاق مع اللوائح الفنية المشار إليها آنفاً ؛ ولكن هؤلاء التكنوقراطيين سيضعون أنفسهم في خدمة مجموع الفلاحين والفلاحات (وقد استشيروا آخر الأمر) ، وليس فقط في خدمة أعضاء الحزب الذي تنص قرارات حديثة على أن يعهد إليه بتنظيم القرى .

فالحزب ، الذي يدار من المدينة ، لا يستطيع ان يكون ممثلاً صالحاً للفلاحين ؛ إذ لا بد له من أجل ذلك أن يقبل بتشكيل اتحادات فلاحية يديرها فلاحون ، مثلاً هي الحال بالنسبة للنساء والشبان والنقابات ، الخ . واصحاب المزارع لهم مكاتبهم ، أما الفلاحون الصغار فليس

لهم شيء : لا اقتصادياً ، ولا اجتماعياً ، ولا ثقافياً ، ولا سياسياً ؛
لهم « منسيون » لا أكثر .

وينشيء مركز هذه القرى المقبلة ، إلى جانب المدرسة ، مركزاً
لبحر المياه يمكنه فيما بعد أن يقدم خدمات لبعض القرى الصغيرة .
ثم يأتي أيضاً المستوصف ، ودكان (أو تعاونية) التموين بالمنتجات
الأساسية : من بترول ، وملح ، وسكر ، وصابون ، وكبريت ،
ومنسوجات رخيصة (لافساتين جاهزة وغالية الثمن) ، وزيت ،
الخ . وعندئذ . يمكن للدوائر الزراعية ، والمكتب الوطني Namboard
والتعاونيات أن تنظم المركز الزراعي المشترك الذي يقدم للفلاحين
البذور - للحقول والحدائق - وأغراس الأشجار المثمرة (بدءاً بأكثرها
ربحية ، العنب الهندي والغوافا قبل الحمضيات) ، والأسمدة - بالفرق
أيضاً - والمبيدات ، والسواطير ، والمجارف ، والقطع المنفصلة لعربات
اليد ، والمحاريث والأمشاط ، الخ . ويجمع الوكيل الزراعي وينظم
نقداً فوائض المحصول المبيعة ، ويدير مخزناً احتياطياً يمكن للعائلات
أن تشتري منه الحبوب التي تنقصها . . . في الكثير الغالب في فترة
الحاجة بين موسمين . وتبني كل قرية مخزنها المشترك الذي تودع فيه
الأسمدة ، والمحاصيل الخ .

ويزرع المعمم الزراعي رئيس المركز ، بنفسه وبمساعدة معاون ،
حقل تجارب ، مع دورة زراعية متوازنة ، ويزرع بستاناً وحديقة
يمونانه ، ثم يزرع فيما بعد مشغلاً للغراس المثمرة وغراس الغابات .
ويدار هذا كله باتصال وثيق مع لجنة القرية التي ينتخبها الفلاحون وتناط
بها مسؤولية حماية مزرعة القرية . والدولة هي المالك الوحيد للأرض
تمنح حق استعمالها الدائم لكل من هذه الكيانات القروية كلما أنشيء

واحد منها . وعندما يشعر هذا الكيان بأنه يملك فعلاً حق الاستعمال الدائم ، فانه قد يدرك بسرعة أن عليه حماية مزرعته لصالح الأجيال القادمة — وهذا مفهوم منسي كلياً في « التدهور » الحقيقي الريفي الحالي .

وتستطيع لجنة القرية إذن تنظيم حقوق الرعي لتجنب الإفراط في الرعي الذي يسبب اضراراً كثيرة ، وبخاصة في جنوب البلاد . ويمكنها أن تنظم دورات زراعية بحيث تصون وتنمي الإنتاجية والخصوبة ؛ ويمكنها أن تنظم قطع الأشجار ، وذلك بتحديد القطاعات التي يسمح فيها بذلك . وسيتيح المشتل القروي تحقيق إعادة تحريج القرى التي سترود الفلاحين بخطب الوقود وبأعمدة البناء قريباً جداً من القرى . ويمكن لعربات القرية فيما بعد نقل هذا الخطب إلى المنازل : وهكذا يغلو لدى النساء مزيد من الوقت للزراعة .

ويمكن لهذه اللجنة عندئذ أن تشجع سلسلة من صناعات أرباب الحرف : كالحلادين ، والنجارين ، والبنائين ، وصانعي الآجر ، الخ . وفي هذه الصناعات يمكن تصليح الأدوات والعربات الزراعية ، وصنع المناضد للطلاب وجميع اللوازم الضرورية للمباني العامة — ولييوت الفلاحين الذين ينالون آخر الأمر قروضاً مماثلة لقروض المدن . وعلى المستوى العائلي يمكن استعمال دراسات الليرة الجماعية التي تدار باليد أو بالرجل ، وحفظ الخضار والفواكه . والمطحنة المشتركة تطحن الليرة والحبوب الأخرى ، وتستخرج المعصرة الزيت من الحبوب الزيتية ، وتتولى المهن اليدوية نسج القطن الذي يمكن حلجه وغزله في مصنع المنطقة . . . ويذهب بنا الفكر إلى القرية الهندية ، أو إلى بداية التعاونيات والقرى الصينية .

ولنوقف هذا المخطط للمستقبل عند هذا الحد ، فقلما نجد له قيمة في جو عام ١٩٨٠ حيث يفعلون كل شيء من أجل المدن ، وحيث العاصمة هي مصدر الإلهام الحقيقي الوحيد والنموذج الوحيد المقبول ، وحيث كل ما يأتي من القرية لا يزال موضع ازدراء . ولنبدأ بوزير الزراعة رجل المزارعين التجاريين الذي لا يهتم إلا بالمزارع الكبرى ذات المكتنة العالية . فقد تعلم في السويد ، ويعيش عقلياً في الولايات المتحدة ، حين لا يكون في مؤتمرات دولية . وإننا لتخيل غضبته يوم امتدحنا التكنولوجيات الملائمة والعودة إلى البساطة ، مادام التصنع قد فشل : لقد كنا نريد إعادة زامبيا إلى العصر الحجري . . . فسينهار كل بنيانها دفعة واحدة ، ورأينا أنفسنا نوصف في الأوراق المحلية بـ « التقدميين الزائفين » . فهل الحوار ممكن في هذه الأوضاع ؟ . . .

٩ - خريف ١٩٧٩ في لوزاكا :

الصحافة الزامبية تهوى الحرب الكلامية ، فيحلوها ، يوماً بعد يوم ، أن تكشف فساد هؤلاء الناس وأولئك ، ومختلف الفضائح ، وأن تنشر سباب الزعماء وشتائمهم ، والردود . إنها أكثر اهتماماً بالإثارة منها بالتعمق فتخلق جواً زائفاً من « الحرية » (بل من البوح) وتصل آخر الأمر إلى تضييق عام للعزائم . وليست هي التي ستغير الجو ، الذي هو الآن خائق وكريه .

وعلى هذا ، فقد كانت زيارتنا وانتقاداتنا بالنسبة لها (وقد سارعت إلى نشرها) مصدراً للتجديد ، ونزاعاً حاولت أن تذكيه طوال أسابيع . ولم نرفع صوتنا عالياً إلا بما كان الكثيرون يقولونه همساً ، ولكن يبدو أننا فاجأنا السلطات التي لا تتوقع من الاجنبي سوى التهانئ . هؤلاء الزائرون الذين يحملون المبخرة تفاقماً مسؤولون في الغالب عن إرضاء المسؤولين

الرسميين إرضاءً ساذجاً . غير أن زامبيا تملك فن تجنب المناقشات الحقيقية و « دسّ المشاكل تحت البساط » . . . ، فكنا والحالة هذه نوعاً من الحافز وسرعان ما كان هناك مؤيدون ومعارضون . فالمؤيدون هم الفقراء والناس العاديون ، أولئك الذين لايجرؤون على التعبير عن آرائهم ، وكثيرون من الفنيين في الزراعة أيضاً ومن موظفي الولاية أو المنطقة ، أولئك الذين يتناقشون يومياً في المشاكل التي تجهلها لوزاكا . والمعارضون هم « الصفوة » طبعاً وذوو الامتيازات الآخرون ، وكثيرون من المغريين المدافعين عن النموذج (رغم أنهم في سرهم يتقلدون النظام لأنه ليس رأسمالياً بقدر ما يريدون) ، بمن فيهم المهندسون الزراعيون البيض في مركز البحوث في جبل Makulu الذين يغيظهم أنه يمكن اتهام فائدتهم ونزعتهم الاوربية ، وأخيراً كل أولئك الذين بنوا آمالهم ، بطرق شتى ، على تنمية مستوردة لايمكن أن يعزى فشلها إلا إلى هجمات الروديسيين ، وحتى سكرتير الحزب الذي اتصل هاتفياً بأصدقائنا قائلاً : « أسكتوهم . ليضعوا تقريرهم وينصرفوا - سرّاً » . أما الرئيس كاوندافكان يتولى الدفاع عنا ، فردياً وعلى الملأ ، ويرجونا أن نستمر في المعركة دونما اهتمام بطبقات الصفوة .

وفي حين كنا نستقبل ، في الارياف والمدن الصغيرة ، استقبالا حاراً من جانب السلطات المختلفة ، بما في ذلك الحكام (من الحزب مع ذلك) الذين كانوا يشاركوننا آراءنا ، كانت لوزاكا لاتطبق النقد ، هي التي تتكلم لغة أخرى وتعيش في عالم آخر . لإنهما زامبيتان ، وأمتان ، خلافاً لشعار البلاد (زامبيا واحدة ، وأمة واحدة) . وهذا عجيب بعد أن عانى الرئيس كثيراً للحفاظ على وحدة هذه الأمة . غير أن قسماً من المعارضة صار ، شيئاً فشيئاً ، أكثر اعتدالاً . وإن كنا

قد أزلنا ضلال أحلامهم فقد انتهوا إلى الاعتراف بأننا ربما لم نكن مخطئين تماماً . وكان الوضع الغذائي ينذر بالخطر . واجتمعت أسباب من تغير تخصيص الأرياف ، وشلل الولايات ، وتدني سعر الحبوب ، والجفاف ، فانخفض موسم النرة لعام ١٩٧٩ انخفاضاً شديداً . والواقع أنه مازال في هبوط مستمر منذ عام ١٩٧٦ (١) .

والزارعون ، مهما قالوا في ذلك ، هم أكثر اهتماماً بمصلحتهم منهم بمصلحة الأمة ، وقد تفروا من النرة الرخيصة جداً فالتفتوا إلى الماشية التي هي أوفر ريعاً ولكنها لاتغذي إلا ذوي الامتيازات . وطوابير الناس من أجل النرة تستطيل في شوارع لوزاكا ، وندولا ، وكتوي ، بصورة مقلقة . فلا بد إذن من الاستعانة بالسخاء العام فتلقى زامبيا تبرعات ، حتى من ملاوي الصغيرة التي كانت من قبل محقرة . وبما أن هذا لا يكفي ، فإنها تتجه إلى العدو الأساسي إفريقيا الجنوبية ، والنرة فيها ليست غالية الثمن ، فتشترى منها ٢٠٠ ٠٠٠ طن ، ولاسيما أن الروديسيين نسفوا في ١٢ أكتوبر الجسور على وادي شامبيشي فقطعوا بذلك طريق الشمال والخط الحديدي اللذين يصلان البلاد بميناء دار السلام ، وبالتالي يجزء من النرة المنتظرة . وبقي الأمل الوحيد هو طريق الجنوب الذي يسارع الروديسيون إلى قطعه رمزياً : فلن يسمحوا بمرور النرة من إفريقيا الجنوبية ، وذلك لإجبار زامبيا المهددة بالمجاعة على ممارسة الضغط على رجال العصابات بحيث يقبلون الهدنة بشروط حكومة المحافظين في لندن .

وفي كل مكان آخر قد يصاب الناس بالذعر ، أما الزامبيون فلا ،

(١) هبطت الكمية المسوقة من ٨,٣ ملايين كيس (٩٠ كغ) في عام ١٩٧٦

إلى ٣,٦ ملايين في عام ١٩٧٩ .

فقد تعودوا الكارثة ، وهم يقولون : « ستدبر الأمور جيداً آخر الأمر » أو يقولون « سيرسلون إلينا الليرة جواً » . كل شيء بسيط إلى هذا الحد في لوزاكا التي تعوم في الوهمية . . . والواقع أن وزير الزراعة طمأن السكان ، غداة الحصار قائلاً : « إن اصدقاءنا الاميركيين (١) سيرسلون إلينا ١٠٠٠٠٠ طن من الليرة » . ومن ذا الذي سيدفع أجور النقل الجوي في هذا الجسر الجوي الحقيقي ؟ هذا الأمر لم يكن يقلق أحداً قلقاً مفرطاً . . .

لم يقلق لذلك سوى الرئيس الذي توجه على عجل إلى لندن . وكثرت اجتماعات بلدان الجبهة بين Dar و Maputo . ولكي يستحث القذائيون الرويسيون الحركة قليلاً نسفوا ستة جسور أخرى ، وفي ١٧ ديسمبر وافق Mugabe و Nkomo على التوقيع . وفي اليوم نفسه رفع الحصار مشيراً إلى الرابطة بين الحدثين .

وهكذا تكشف سلاح الحبوب ، سلطة الغذاء « food power » عن أنه ناجع سياسياً . فقد اضطرت زامبيا ، بسبب عجزها عن إنتاج غذائها في رقعة من الأرض واسعة وقليلة السكان جداً ، إلى قبول شروط صندوق النقد الدولي الاقتصادية ، ثم إلى قبول شروط لندن السياسية . ولم تبق لدى افريقيا ، بسبب ترايد ديونها ، الوسائل للدفع اثمان المستوردات المترابدة من الحبوب ، من جراء النظام الاقتصادي الدولي القديم — والآن من جراء سلاح البترول — الذي يخنقها .

وكنا في مطلع نوفمبر قد اقترحنا على الزامبيين بعض امكانيات القيام بجهد داخلي لتنمية قدرتها على التفاوض وعلى تأكيد جمود أقل :

(١) اصبحوا في اليوم التالي ، في افواه الطلاب ، « كلا بآ امريالين » .

كتوسيع الزراعات ذات الدورة القصيرة (فاصولياء ، ذرة يضاء
قزمة) وزيادة معدل استخراج الطحين . ولقي اقتراحنا لامبالاة عامة .
غير أن بعضهم وافقوا ، ولكن لم تكن هناك سلطة سياسية تتخذ القرار :
إذ كان وزير الزراعة قد سافر إلى لندن وروما لمدة خمسة وعشرين
يوماً ، وذلك في أشد أوقات الحصار وفي مطلع فصل الأمطار حين
كان يجب « شن » حملة النرة القادمة . وعند عودته استجوب في
البرلمان عن سياسته الزراعية فقدم قائمة مشترياته : النرة المستلمة والنرة
المرجوة . . . إنها سياسة الاستجداء . . .

١٠ - تقرير غير مقبول سياسياً :

بناءً على أمر من الرئيس طبعت الحكومة تقريرنا مهوراً بخاتم
الجمهورية . وفي ٢٨ نوفمبر سلمناه إياه رسمياً بحضور أجهزة الإعلام :
من اذاعة وتلفزيون ، وصحافة . وعلى الرغم من ثناء كاوندنا (أو
بسيه) بقي التقرير حبيساً في غرفة الأمن بالمطبعة الوطنية . ولكن في
ظل التخلف قد يُحسب أحياناً من قبيل المعارضة ما يحتمل ألا يكون
إلا من قبيل الحمود البيروقراطي . . .

وكان تقريرنا مستحباً من الناحية الاقتصادية وغير مرغوب فيه
سياسياً . فقد خشي كاوندنا - بحق - اضطرابات المدن ، وعليه أن
يعتمد على الطغمة المحيطة به والتي تستفيد من الخيار « الاشتراكي »
الذي يتيح لها زيادة امتيازاتها الطبقية ، بدون أن يهتم بالعدالة الاجتماعية
التي يجب أن تكون القاعدة الأساسية للاشتراكية . وهي بحاجة إلى
كاوندنا للحفاظ على شيء من الاستقرار السياسي والتوازن بين القبايل.
إن ذوي الامتيازات في نظام الحكم لا يدركون ، إذا هم دافعوا
فقط عن مصلحتهم على المدى القصير ، أنهم يقطعون الغصن الذي

يجلسون عليه . وكيف يمكن تغيير جو السلطات وموقفها ؟ ذلك أن المسألة مسألة موقف تماماً .

وفي غياب الثورة المحتملة تصل الجريمة إلى نسب كبيرة بحيث تشكل تهديداً فعالاً ، شريطة الإقرار بأنها مرتبطة بالبطالة وبأسباب التفاوت المتزايدة ، التي تهدد آخر الأمر النظام الاجتماعي الحالي ، إذا هو لم يستطع التحرك في الوقت المناسب ، وهذا ما ترفضه طبقات الصفوة : ففي نظرها أن البطالة والجريمة ظاهرتان عالميتان . ولكنها تنسى أن تطور المجتمع الزامي قد تم بسرعة كبيرة وأن ارتفاع شأن قسم من السكان ارتفاعاً سريعاً جداً قد أثار الحسد والكبت في صدور القسم الآخر . ولماذا يرتقي هذا القسم دون ذاك وقد مضت ست عشرة سنة وهما يعيشان على قدم المساواة تقريباً ؟ ثم هنالك هذا النحاس المشهور وكل نموذج التنمية المحيط به . وكيف للشبان الذين ذا قوا ذات يوم . طعم المجتمع الصناعي أن يقبلوا العودة إلى حياة الريف القاسية مادامت في رؤوسهم صور عن التحديث ؟ ان العودة إلى الورا تلبو صعبة .

١١ - حصيلة إفلاس :

هذا النحاس صار أغلى كلفة في الحقيقة . لقد ارتفعت الاسعار قليلاً في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، ولكن تكاليف الاستغلال هي من الارتفاع بحيث يستخدم ٦٠ ٪ من القطع الاجنبي المتحصل في شراء التجهيزات من الموارد الضرورية للاستغلال ، و ٢٠ ٪ لدفع فوائد الديون المتزايدة . وقد توقفت الأبحاث عن طبقات نحاسية جديدة ، ونوعية الاستثمار تلبو في هبوط ، والانتاج الزراعي يتقهقر ويزداد تبعية للخارج ، واسعار البترول في ارتفاع مستمر شهراً بعد شهر ،

ولكن أحداً لا يفكر في تقنيته في المدن ، والأرياف وحدها هي التي يتناقص نصيبها منه .

إن زامبيا مريضة اقتصادياً واجتماعياً . وحتى لو أنها تدفع للخارج ثمن المبادئ غالياً ، فقد أصبحت في الداخل مجتمعاً ليس له هدف سوى الربح الفوري . ومع ذلك فقد التقينا بكثيرين من الشبان الذين يهتمون بمستقبل البلاد ، وبموظفين متفانين ، وبفلاحين يبذلون أقصى جهدهم ، ولكن السلطات لاتساندهم ، وسرعان ما سيستولي عليهم وهم العزيمة والفتور العام . وحتى ذوو الامتيازات مضطربون ، والناس جميعاً يقضون على قلقهم بتناول البيرة التي تسيل مدراراً ولكنها لاتستطيع إغناء معامل البيرة الواقعة في عجز ، وأصبح إدمان الكحول إحدى مشاكل زامبيا الكبرى وهو بالنسبة للفقراء يزيد في سوء التغذية .

وفي الرقعة المحصورة بين كوبربليت ولوزاكا يعيش المغربون في نشوة قائلين : « إن زامبيا هي الجنة في افريقيا » . إنهم ولاشك لم يزوروا القرى قط ، ولا حتى مدن الصفيح ، ولم يسمعوا قط ولاشك الفلاحين الغاضبين يصرخون في وجوههم قائلين : « إذا مامررتم من هنا ثانية فسنكون في عداد الاموات » ، ولم يداخل قلوبهم أي شعور بالآلم وهم يسمعون هؤلاء المنسيين يترنمون بالنشيد الوطني : « زامبيا واحدة ، أمة واحدة » وهم يحاولون الايمان به . . . فآلمهم هو الاستمرار في العيش الرغيد عيش العهد الاستعماري ، ويروق لبعض البيض مثلاً أن ينسفوا النظام كله ، وليس بلشعبهم من نظير سوى نزعتهم العرقية وخطرستهم . ومن هنا ندرك مدى إذلال السود ، فلا تجد أبداً في زامبيا من يعتز بأنه افريقي ، والنساء (بما فيهن نساء الأكواخ) يتهالكن على إزالة لون وجوههن بهذه المراهم الكريهة التي تباع في كل مكان

تقريباً ولكنها محظورة في افريقيا الآتية . . . لأنه مجتمع يسير على غير هدى . فكيف يمكن تغيير هذا كله تغييراً جذرياً ؟ .

ذلك أن هذا كله ليس تنمية حقيقية ؛ ومع ذلك فإن التحذيرات لم تنقطع ، صادرة عن أشد المنظمات تقليدية . فالبنك الدولي يلح على ضرورة التنمية الريفية ، ونشرت في كانون الثاني ١٩٧٧ دراسة طويلة جداً لمكتب العمل الدولي بعنوان : تضيق الفجوات ، في « خطة للحاجات الأساسية والاستخدام المنتج في زامبيا » ، وهي تين ضرورة إعطاء الأولوية للحاجات الأساسية لجميع السكان قبل تقديم سلع الترف للأغنياء ، وتوفير العمل المنتج للجميع . وإن دراسة كهذه قد قُبعت طبعاً في الرفوف ، بين دراسات أخرى ، يجللها الغبار . والزامبيون الذين يتلمذون من أنهم لا يلقون من الأجانب سوى نصائح سيئة يختارون دوماً النصائح التي تروق لهم ويقولون ما يريدون أن يسمعوها . . . ولأنهم أن هذا كله يتم تحت ستار الاشتراكية التي لا بد لها ، كما يقول الرئيس ، من أن تؤدي إلى الانسانية . . .

١٢. — هل من ارادة سياسية لتصحيح ؟

الانسانية هي الفلسفة الرسمية التي يعزّز عنها كاوندا والتي ترمي إلى تحقيق مجتمع مساواة محوزة الانسان ؛ ولكن اشتراكيته لا تزال في حاجة إلى تحديد ، وكذلك السياسة الاقتصادية المتناسكة . فاذا لم يكن هناك خط محدد بوضوح راح كل انسان يشتغل هذه الفلسفة ويسير وراء خياراته الخاصة . إن كاوندا لا يكل من مهاجمة الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعرقية والصهيونية ، واستغلال الإنسان للإنسان ، والرأسمالية اللولية الاستغلالية . غير أنه وإن جعل من نفسه بطل الحريات في الخارج فإن وجوه التفاوت في داخل بلاده في ازدياد مستمر . . .

وفي أواخر عام ١٩٧٩ أكد أن زامبيا أضاعت كثيراً من الوقت في السياسة وأن ساعة الاقتصاد قد أزفت . ولكن الجهاز الذي يملكه والذي نظمه هل يستطيع هو وحده تصحيح الوضع ؟ .

فالحزب يملك كل السلطات ، ولكنه لا يملك أية وسيلة للتنفيذ . وكل عضو في اللجنة المركزية تحت تصرفه مكتب ، وسكرتيرتان أو ثلاث ، وسيارتان ، ويقف الأمر عند هذا الحد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تملك الحكومة كل وسائل التنفيذ ، وتملك الإدارة بمجموعها ، بدون أن تكون لها سلطات سياسية . إن Lisulo هو مبدئياً رئيس للوزراء في لوزاكا ولكن سيستعاض عنه بعد قليل بعضو من قبيلة أخرى .

ويجمع كاوندرا جميع السلطات ، العقائدية منها والتنفيذية ، ويتم بالتفصيل اهتماماً كبيراً يجعله غير فعال حقاً . ويكفي الذين من حوله قليل من الحمود لينسفوا أفضل مبادراته عندما لا يوافقون عليها ؛ والموظفون الذين يعملون حقاً ليسوا كثيرين ؛ والآخرون يخشون أن يعرضوا أنفسهم للخطر إذا قاموا بمبادرة تنطوي على نتائج سياسية ؛ عندئذ « يتركون للأمور الحبل على الغارب » .

إن كينيث كاوندرا رجل غريب التصرف . إنه بسيط ، ودود ، متفان ، هو قبل كل شيء رجل شريف ، ولكنه أسير وضع صعب جداً . وفي الانتخابات الأخيرة كان الناس يقدرون أنه خاسر ، وهاهو من جديد في مركز القوة . ولئن كان الشعب غير منخدع بكثيرين من رجال الحزب إلا أنه يثق به نسبياً . « إننا لا نملك مالا لشراء بطاقة الحزب » ، هذا بماقاله لنا فلاحون ربما كانوا لا يريدونه ، وادفوا قائلين « ولكن قولوا « للشيخ » إننا معه » .

وهو رغم مرحة الطفولي رجل منزل لا يستطيع أن يثق بأحد .
وفي خطاب له في كانون الثاني ١٩٨٠ طلب إلى الزعماء وغيرهم من
رجال الصفوة أن يكفوا عن الاستسلام للرشوة مما كان يضطره إلى
كف أيديهم عن العمل و « يجعل حياته لاتطاق » ، حتى لقد هاجم
بعنف جميع أولئك الذين ، بعد أن استخدموا الحزب وسيلة للانطلاق
والحصول على القروض ، راحوا ينتقدون الحكومة بعد أن انفصلوا
عنها إلى العمل الحر حيث يثرون إثراءً شائناً. وقد اعترف لنا بأن هذه
الرشوة أصبحت كابوسية وأن التقرير المتعلق بفضيحة الخطوط الحديدية
ليس سوى رأس الجبل الجليدي . وأضاف حائراً يقول : « إن مشاريع
الدولة يمكن ان تكون استغلالية تماماً كالرأسماليين (. . .) . وفي
آخر المطاف فإن الفقراء والفلاحين هم الذين يعانون دوماً » . ومع ذلك
فهو لا يشرح من الوظيفة ، بل يتقل . ويؤخذ عليه أنه يبقى إلى جانبه
أناساً فاسدين علناً ، ولا شك في أنه يفضل إبقاءهم تحت رقابته كي
يحد من الاضرار . إنه سيامي غائق المهارة يعرف مسرحه جيداً. ويدفع
ببيادقه . وقد استطاع منذ ست عشرة سنة السيطرة على صراعات النفوذ
القبلية ، وذلك ولا شك لأنه ينحدر من قبيلة صغيرة . وهذه الأمور
مضنية وربما خاص هو أيضاً في جو من شأنه أن يفسد أفضل النيات .
وبما أنه سريع التأثير جداً فإنه يجري من حين لآخر تعديلاً كبيراً
يرحب أولئك الذين ضماثرهم غير مرتاحة . . .

ولكن كينيث كاوندو يبدو بوجه خاص رجلاً عنيداً . فهو مستمر
منذ سنوات في التحدث عن مبادئ في مجتمع لا يملك منها إلا القليل .
وقد اختار أن يكون من « خط الجبهة » ضد افريقيا الجنوبية ، وهو
يدافع حتى النهاية عن مبادئه رغم المعارضة داخل الحزب نفسه ،

على ما يقال ، وبالتأكيد رغم معارضة جزء كبير من السكان ؛ وظل جريئاً في تأكيد خياراته في اوقات كانت فيها لفظة الاشتراكية مكروهة جداً ، في اواخر عام ١٩٧٩ بوجه خاص ، حين كانت الشائعات تروج باستمرار عن احتمالات وقوع انقلاب ؛ ويمتدح موزامبيك وكوبا اللتين عاد منهما بإعجاب كبير لسامورا مايكل وفيدل كاسترو ؛ ويكنّ للصين حباً خفياً . وقد صرح لنا بابتسامة متواضعة قائلاً : « هذه إلى حد ما نقطة ضعف عندي ، ولا يسعنا أن نتجاهل تجاوزات الصين ولا أن نغفرها ، ولكن انظروا إلى ماصنعوا من هذا البلد ، اذا ما أخذ بالحسبان الدولة الاقطاعية التي انطلقوا منها ! (. . .) نظام ، ونشاط في العمل . . . » . وهذان أمران يحملان رئيس الدولة الافريقي على التأمل .

وها نحن نراه يدخل دروساً في الماركسية إلى مدرسة الحزب ، رغم شدة غضب الكنيسة (ولاسيما الكاثوليكية) التي يرعبها مجرد لفظة الاشتراكية ؛ ويتهمها بالمقابل بالدفاع عن التمييز العنصري ؛ وفي أسوأ أيام الأزمة ، في نوفمبر ١٩٧٩ ، حين كانت المعارضة قوية جداً ، دعا جميع الطلاب إلى State House وكان هؤلاء الطلاب يهزؤون ، منذ بعض الوقت ، بالترعة الانسانية وبالرئيس ؛ واستطاع أن يضمهم اليه مؤقتاً في نقد لاذع شديد لرأس المال الدولي ولصالح الاشتراكية ، فاصبح في ذلك اليوم « الرفيق الرئيس » (لا « صاحب الفخامة ») .

فكيف نعلل أن يترك رجل يملك سلطات كثيرة وهو الرئيس حقاً ، أن يترك الوضع يتدهور إلى هذا الحد ؟ . لقد رأينا ماحوله من زمر ومن ضغوط من كل نوع . ولكن التعليل لا يبدو كافياً . كان كاوندلا

في البداية يحتدي جارة نيريري Nyerere ، بشيء من الانحراف والتهيب . -وزامبيا ، كما سنرى ، ليست تانزانيا . ومع ذلك فالرئيس الزامبي لم يملك الشجاعة قط لمقاومة الامتيازات مباشرة ، ولا نية قطع الصلة بالنموذج الموروث عن الاستعمار . ونسوق هنا ما قد لا يكون سوى فرضية .

* لقد اتسم كاوندا وتأثر عميقاً بتربيته الدينية . ان ابن الكاهن هذا ليس ثورياً ، إنه ميال بالأحرى إلى التطور الدستوري ؛ وكان يرى أنه بالإبقاء على البنى القائمة والنموذج الموجود يمكن الوصول إلى مجتمع إنساني ، في حين أن هذا النظام المستورد يركز على الفردية والاستغلال . والتناقض الآخر هو تصوره للجماهير . ألا تزال مبالغاً فيها تلك الفكرة المسيحية عن الفقير الذي يجب التصديق عليه ؟ وما دمنا عند هذا المفهوم هل يمكن ابداء البحث في تعبئة أصاية للجماهير ؟ وعندما يتحدث ضاداً عن عزفه على تنظيمها فإن هذا ينتو أيضاً مقاربة انتقائية ، ونزعة انسانية صاعدة من على .

ومع ذلك فأننا مضطرون إلى الاعتراف بشجاعته أثناء زيارتنا . وفي شعوره القوي بالهزات التي كانت تحدثها كان دوماً إلى جانبنا مهما بدا ذلك غير مستحب . وعندما أمر في آخر المطاف بنشر تقريرنا أبدى رأيه في بسمة تعبه ونظرة حازمة قائلاً : « لا يخشى الحقيقة إلا الجبناء » .

ويوم وقع الصلح مع زمبابوي وأعيد فتح طريق الجنوب راح الزامبيون المفتونون يتجدثون عن قشدة سالزبوري الثلجة اللذيذة التي صار يوسعهم أن يشتروها ، وعن زبدة إفريقيا الجنوبية التي ستكون أقل ثمناً من زبدة إيرلندا

إن زامبيا هي التاريخ النموذجي كآفة لصفوة غير مهيأة أخذت
بشكل ذليل بالنموذج الاستعماري الغربي المؤدي إلى تنمية المدن تنمية
كاذبة، والذي يبغي زامبياً في ظل التبعية. فالنحاس الغالي الثمن أتاح فيها
الحماقات ، والزراعة الأفريقية أهملت ، وتعميم التعليم أوجد فيها ،
على الأخص ، عاطلين عن العمل . وعودة أسعار النحاس ومقادير
التبادل إلى الارتفاع لن يحل هذه المشاكل . إذا لم يعد النظر في مفهوم
التنمية نفسه ، هذه التنمية التي لا يمكن تحقيقها باغفال النصف الريفي
من السكان ، وبإهمال الفلاحين القابعين عياء في مدن الأكواخ .

• • •

الفصل الرابع

تازانيا،

حلم الجماعة Ujamaa

١ - نيريري ، حلمه وأحلامنا :

« إنهم يتحدثون كثيراً عن تازانيا . . . وفي نهاية الأمر ، كما تعلمون ، نحن لاثير الاهتمام إلا بالتضاد . إن الجيران لم يفعلوا شيئاً عظيماً ، فنحن إذن نعطي انطباعاً حسناً ، وهذا كل ما في الأمر . » . هذا الرجل القصير النحيل ، بقميصه وركبته التي ثناها على كرسيه ، والذي لا يتقزز ولا يرهقه الحكم ، يفرض الاحترام بوضوحه المتواضع . إن جوليوس نيريري Julius K. Nyerere هو قوة تازانيا . إنه الرئيس ذو الحس النبيل الرحماني ، ولكنه يفضل أن يكون Mwalimu ، المعلم ، هذه اللفظة الودود التي تسميها من مكاتب الوزراء حتى أعمق اعماق الأرياف . إنه القائد المستير . وهو يتابع منذ خمس وعشرين سنة ، تجاه كل شيء وضد كل شيء ، حلمه الجماعي في اشتراكية إنسانية إن لم نقل ذات نزعة شخصية تريد أن تكون إفريقية وتحقق تفتح الفرد وسد حاجاته .

ويردد متفكراً قوله : « ليست سوى مسألة تضاد ، فأنتم ترون أنه لم يتغير شيء ذو بال ، فالأكواخ لا تزال فقيرة ولا يزال الفلاحون محرومين .

ومن حسن الحظ أنكم تصلون في موسم الحصاد ، وهو مدهش « (١) .
ويعاوده مرح الشباب فيقول : « ترون أننا استطعنا حتى تصدير
الحبوب ! » ، ولكنه يلاحظ قائلاً : « وفيما عدا ذلك ليست الأفكار
هي ما ينقص هذا البلد ، فنحن فقراء جداً فليست لنا أي وسيلة لتحقيقها .»
ومنذ وصولنا انتزعت هذه التوطئة من أذهاننا كل وهم ، إن كان
لا يزال لدينا شيء من الوهم . ذلك أن نيريري جعلنا ، بكتاباته ،
نحلم بأوروبا . ونحن الذين نعتمد كثيراً على الآخرين ، ونحن مجملون
في امتيازاتنا ، كي نغذي آمالنا ، ننسى الصعوبات ويشغل أفكارنا
كثيراً أن نرى تحقيق أحلامنا يصدر إلى البلدان التي همها الأول
أن تبقى على قيد الحياة ، والتي ربما لا تشاطرنا أمانينا كمزودين
« بمطورين » .

إن تاثيرانيا ليست زامبيا . إنها تقيضها . . . إنه شيء من التواضع
يكتنفها ؛ والناس هنا لا ينشدون البهرجة ، بدءاً من العاصمة ، وحتى
لو أننا سنستقد فيما بعد بعض الميزات الممنوحة لدار السلام فإن علينا
أن نعترف بأنها لم تبدد المعونة الخارجية في المباني الباذخة ولا في الشوارع
الفخمة . فالأولوية معطاة للأرياف ومكان الصدارة للفلاحين : (فالمعلم)
رسم علائم الطريق والناس يتحدثون عن ذلك كثيراً في كل مكان .
عندما تظل هذه الاهتمامات عند حدود الخطابات . . وهذا الاهتمام
العام بتنظيم الفلاحين يهدف في الغالب إلى الرغبة في زيادة الانتاج بأي
ثمن . . . ومهما يكن من أمر فإن أحداً لا يجهل الفلاحين حتى لو أن

(١) مقابلة ١٤ نيسان ١٩٧٩ . وبعد سنة كان الناس جياعاً في مناطق عديدة
وكان موسم أيار - حزيران ١٩٨٠ يتم عن فاجعة ؛ وازدادت وسائل النقل عجزاً ،
وتلقت مخزونات كانت تدابير وقايتها سيئة .

الكثيرين نسوا القرى نوعاً ما . وفي شوارع دار السلام ومكاتبها يشعر الناس بالكرامة وبشيء من الاعتزاز بأنهم تانزانيون... ولا تجد أبداً من ينجله أو يزعمه أن يكون أفريقياً . وجو دار السلام جو جدّي بما فيه الكفاية ، مع الفارق ، ولكن لا يجب علينا أبداً أن ننسى التخلف .

والأجانب هم بوجه عام حلزون جداً ، ولا يتصرفون وكأنهم في أرض محتلة : إنهم مقبولون لذاتهم ، أي كمساعدتين بصفة مؤقتة ؛ ولكن هذا لا يمنعهم من التلصص من صعوبات التموين . والدكاكين التي لاتزال كثيرة والتي يتولاها على العموم هنود متغطرسون في الغالب تقدم الأشياء الأساسية أكثر مما تقدم الأشياء غير الضرورية : فلا كماليات مستوردة ، والناس يستهلكون أولاً ما هو تانزاني ، والقطع النادر لا ينفق بالدرجة الأولى على أدوات التجميل والبقالة الرفيعة والويسكي . وتكشف التانزانيين تكشف جدّي ، وللأجانب شأنهم فهم في الهم سواء وعليهم أن يقفوا في الطابور كغيرهم . ومن جهة أخرى صرح « المعلم » منذ أمد قريب بأنه ينبغي في هذه الأيام العصبية الاستغناء عن المشروبات الايكوسية : فإذا كان الأجانب غير راضين فعليهم أن يقفوا في بلادهم أو أن يكتفوا بنيند Dodoma ، وهو نبيذ ممتاز .

وستكون Dodoma العاصمة الجديدة ، المغروزة في قلب البلاد في منطقة نصف جافة اشتهرت بأنها محرومة . وقد علق أحد الوزراء قائلاً : « الأولوية هي للقرى ، وسنذهب اذن للعيش في قرية » . فان لم تكن العاصمة الجديدة هي الريف تماماً فلنأخذ بالتأكيد ليست دار السلام . لقد ولّت عنوبة المحيط الهندي . أما العاصمة القديمة ، المنقحة ، الواقعة على شاطئ البحر ، فلا تستطيع الإشراف على هذه البلاد الواسعة بدون مواصلات ضخمة ، والسكان البعيدون يشعرون آخر الأمر بأنهم أدنى إلى الحدود التي يعيشون بقربها .

ومع ذلك ، وخلافاً لبلدان افريقية كثيرة ، فان في تانزانيا نوعاً من الوحدة الوطنية — وشعوراً وطنياً أكيداً ؛ والدفاع عن الحدود له فيها معناه ، وأثناء الحرب ضد عيدي أمين دادا قبل الفلاحون بكل طيبة خاطر أن يقدموا مائة ألف رأس من الماشية لجنود الجبهة : وكان المطلوب منهم ١٤٠٠٠ رأس . والتقينا حول بحيرة فكتوريا بالقطعان — الهدايا في طريقها إلى كامبالا . وكان من حسن حظ تانزانيا (؟ . .) تاريخياً أن تكون فقيرة في كل زمان . « إن فقدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة في البلاد كانت له على الأقل فائدة في أنه لم تكن هناك مصالح محاية قوية تدعم بقاء الاستعمار أو الامتيازات » (١) . أما القبائل فكانت (ولا تزال) من الكثرة بحيث يصعب على جماعة معينة أن تسيطر على الجماعات الأخرى . والعامل الوحيد الكبير هو أن السواحلية هي اللغة القومية التي يفهمها الناس ويتكلمونها من بحيرة تانجانيكا إلى كيليمانجارو وحتى حدود ملاوي وموزامبيك . وآخر الأمر ان البلاد كلها تتحد حول شخص واحد هو الرئيس . وإذا كان الود والاحترام لدى الفلاح العادي أصيلين — « فالمعلم » في نظر الفلاحين هو الأب إلى حد ما ، وهو الذي يحميهم — فان الاحترام الذي تبديه بعض طبقات الصفوة قد يبدو مشكوكاً فيه ومغرضاً ، وكذلك انتماءهم إلى الإيديولوجية الرسمية ؛ ولكنهم جميعاً في حاجة إليه ، لأسباب متنوعة ، ولا يهاجمون « المعلم » أبداً حتى لو انتقدوا النظام . ولهذا مايسوغه ، ذلك أنه يجب ان يعرف المرء كيف يميز بين الإيديولوجية والتطبيق العملي فهما لا يتطابقان بالضرورة . غير أن الرئيس يوشك ، إذ يسمح بالإفراط في احترامه ، أن ينمصل عن الشعب وعن الوقائع

(١) جوليوس نيريري .

اليومية ، وأن ينزل . . . وبخاصة عندما لا تكون لمن يخاطبونه مصالحة في أن يعرضوا عليه كل الصعوبات التي يلاقونها . ويبدو أحياناً أن المعلم نيريري رجل منفرد جداً يعيش مع أحلامه .

ولكنه ، فيما وراء الكتابات الجذابة والايديولوجية الاصيلية ، رجل عمل وسياسي استطاع إنشاء حزب قوي ويعرف كيف يدير الحكم . وهو أيضاً رئيس دولة ذو راحة نظر نادرة فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والعالمية . وإن مركزه كرئيس للجبهة ضد افريقيا الجنوبية ، ومكانته في المنظمات الافريقية والدولية ، والدور الرفيع الذي قام به في منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) في تموز ١٩٧٩ ، قد تجعل منه ذات يوم مرشحاً لرئاسة منظمة بلدان عدم الانحياز . إن جوليوس نيريري يتخطى كثيراً نطاق تانزانيا . وقد قيل عن فيدل كاسترو ، وهو رئيس آخر ذو موهبة روحية ، إنه أصبح كبيراً جداً على جزيرته . وربما أصبح « المعلم » هو أيضاً كبيراً جداً على تانزانيا ، إلا إذا اضطرت الصعوبات الكثيرة التي يلاقيها في الداخل إلى مزيد من الالتفات إلى الخارج .

٢ - التانزانيات المتعددة :

تقع تانزانيا على بعد ١٥٠ كم جنوبي خط الاستواء ، على ساحل المحيط الهندي ، وتحيط بها كينيا ، وأوغندا ، ورواندا ، وبوروندي ، وزائير ، وزامبيا ، ومالاوي ، وموزامبيق ، ويعيش في عام ١٩٨٠ على أرضها التي تبلغ مساحتها ٩٤٠ ٠٠٠ كم ٢ (١,٧ مساحة فرنسا) ١٨ مليون نسمة يزدادون بسرعة أكبر فأكثر (فنسبة الولادات مستقرة ونسبة الوفيات تتناقص) ، ويزدادون الآن بمقدار ٣,٣ ٪ في السنة ١ . وهذه البلاد مترج واسع مفتوح على المحيط ، تحيط به جبال ذات تربة غنية في الغالب مروية جداً . وقد زرعت هذه الجبال ، حول براكين

الشمال الكبيرة ، بالقهوة تظللتها أشجار الموز (Bukoba Kilimandjaro، Arusha) . ويسود القطن في الهضاب الواقعة جنوب بحيرة فكتوريا والتي تسكنها قبائل سوكوما ، وهي أكثر الأعراق عدداً وسيتجاوز عددها عما قريب مليوني نسمة ! وجبال الجنوب ، التي ظلت منعزلة طويلاً ، كانت أقل تطوراً ولكن الخط الحديدي والطريق إلى زامبيا أخرجاها من عزلتها منذ أمد قريب : فهي لن تكون مجرد مستودع للبذرة العاملة من أجل مزارع السيزال على الساحل التي تتفقر بسرعة .

والهضبة الوسطى نصف الجافة ، ذات التربة الفقيرة ، تتعرض لقحط شديد ، والماشية الكثيرة العدد توشك ، بالإفراط في الرعي ، أن تزيد فيها الائتكال ، إن لم نقل التصحير . تلك اذن بلاد سيئة التركيز ، مكتظة بالسكان في عدد من قطاعات الشمال والوسط ولذا فهي مهجورة كثيراً في الجنوب والغرب حيث إمكانيات الانتاج أعظم مع ذلك منها في الهضبة الوسطى - التي ربما اخطؤوا حين أقاموا فيها العاصمة الجديدة ، في Dodoma (١) .

إن لتانزانيا وجوهاً متعددة ، ولكنها في جملتها بلاد فقيرة ومن أفقر بلدان إفريقيا - لأن باطن تربتها قابل للاستغلال - وبالتالي من أفقر بلدان العالم . وقد أهملها المستعمر ، واحتقر الانكليز هذه الأرض التي وضعت تحت الانتداب بعد عام ١٩١٨ لأنهم كانوا أكثر اهتماماً بكينيا التي كانوا يريدون أن يجعلوا منها جزائر صغيرة . وتاريخ الجزائر

(١) كان لابد من الخروج من دار السلام ، ولكن كان يمكن إقامة العاصمة في الجنوب ، في (Iringa) مثلاً .

لمحاولة أصيلة للخروج من التخلف في عالم قلما يوفر فرصاً للمهملين ،
وبخاصة اذا لم يكن لديهم شيء ذو بال يقدمونه .

٣ — بدايات الاستعمار الجديد :

أسست دولة Tanganyika African National Union (TANLNU) في تموز ١٩٥٤ ، وكان جوليوس نيريري في الثانية والثلاثين من العمر آنذاك وقد عاد من جامعة ادنبرغ منذ سنتين واصبح رئيساً للدولة ، ولايزال رئيساً لها منذ ذلك الحين ، ولكن الحزب صار يدعى منذئذ Chama Cha Mapinudizi (C.C.M) : حزب الثورة بعد اندماجه بحزب زنجبار Afro-Shirazi Parti (ASP) ، إذ كان « العرب » يأتون أيضاً من شيراز . والرئيس مستمر حتى اليوم في السيطرة على الحياة السياسية في بلاده . واذا كان هو رئيس البلاد غير المنازع ، فإن ذوي الامتيازات الذين يحسبون بمقاليد السلطة المتعددة ، في الحكومة والحزب ، « يحكمون » بحسب أفكارهم وبحسب ما تقتضيه مصالحهم التي هي قبل كل شيء الحفاظ على السلطة .

وعندما نالت البلاد استقلالها في ٩ كانون الأول ١٩٦١ قدم نيريري في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٢ استقالة مؤقتة — جرى الاستعداد لها طويلاً — كرئيس للوزراء : « من أجل إقامة جسر بين الشعب والحكومة الجديدة ، باقامة الدليل عملياً على أهمية شأن الحزب ، وبمساعدة الشعب على التلاؤم مع مؤسسات الأمة المستقلة » . ونظم حزباً متيناً سيحكم بواسطته . وفي كتابه Ujamaa : حالة الأسرة أساس الاشتراكية الافريقية ، يحدد الاتجاه السياسي الذي يرى توجية بلاده فيه ، ولكن تطبيقه سيلاقي صعوبات .

« إن الاشتراكية ، كالديمقراطية ، موقف فكري » . ويرى
« من غير المقبول تمجيد الاشتراكيين الاوروبيين للرأسمالية (التي
يجب (٢) أن تنبثق منها الاشتراكية) . . . فأساس الاشتراكية الافريقية
وهدفها هو الأسرة الواسعة . . . إن Ujamaa (famillyhood)
يصف اشتراكيتنا ؛ واشتراكيتنا هي تقيض الرأسمالية المبنية على استغلال
الانسان للانسان ، ونقيض الاشتراكية العقائدية التي تركز على الصراع
المحتوم بين البشر » . وقانون الايمان لدولة اتحاد TANU ، الذي
يجب على كل عضو أن يقسم اليمين عليه يبدأ كما يلي : « أؤمن
بالأخوة الانسانية وبوحدة إفريقيا » .

ومنذ كانون الثاني ١٩٦٣ عمد الشيوعيون المجتمعون في براغ ،
والذين منذ أيام ماركس يخشون قبل كل شيء الاشتراكية الطوباوية ،
إلى فصل سنغور ونيريري - وياله من التباس غريب ! - « لأنهما
يريدان تحقيق اشتراكية افريقية » . وأوضح خروتشوف في بخارست
في ايار ١٩٦٣ قائلاً : « إذا كانا لا يدركان أنه ليست هناك سوى اشتراكية
واحدة فاننا سنستبعدهما » (١) . ومن المفيد أن نذكر في عام ١٩٨٠ أن
غانا نكروما ، ومالي موديبو كيتا ، و . . . غينيا سيكوتوري كانت
هي وحدها ، بالنسبة للشيوعيين ، تتقدم آنذاك في افريقيا على طريق
الاشتراكية العلمية الوحيدة . ولم تلبث الأولى والثانية أن فشلتا سياسياً ،
وتفوقت ساحل العاج كثيراً على غانا . أما سيكوتوري فسيفشل من
جميع الوجوه ، ولكنه سيبقى في الحكم بالاغتيال والتعذيب اللذين
يمنعاننا من أن ندعو نظام حكمه اشتراكياً .

وبالمقابل ، فإن التطور التانزاني لا يبدأ اطلاقاً في الواقع في منحنى

(١) وبعد ١٧ شهراً كان خروتشوف هو الذي « استبعد » .

الاشتراكية . فالنصف الأقل اجوراً من ذوي الأجور هبطت حصته من الأجور من ٣١,٥ إلى ١٧ ٪ بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٧ ، في حين أن ربهم الأحسن اجوراً ارتفعت اجوره من ٤٣ إلى ٥٨ ٪ : وعندئذ وصل الافريقيون إلى أعلى المناصب ، وراح الزعماء يستغلون نفوذهم للحصول من المصارف على قروض ضخمة يبنون بها بيوتاً جميلة يؤجرونها للسفارات باجور باهظة . وشجعت سياسة حرية العمل القطاع الخاص ، الوطني ولاسيما الاجنبي ، في الصناعة .

في عام ١٩٢٢ كان ثلث المزارع في القرية لا يبلغ نصف هكتار ، ولكن مزارع الاغنياء كانت تراوح بين ثلاثة وعشرة هكتارات ، ومزارع المزروعات الصناعية أكبر بكثير . وسرى أن فرقاً في الثروة أكبر بكثير نجده في امتلاك الماشية. وحتى في الزراعة فإن من يتبع التبغ ولاسيما القهوة يربح أكثر بكثير ، في كل يوم عمل ، من « منتج القطن » المسكين . واصحاب الكولاك الذين يصلون إلى ادارة تعاونيات المعالجة والتسويق يحنون منها احياناً ارباحاً شخصية طائلة : فالتحاد تعاونيات Lushoto كان في عام ١٩٦٧ يدفع للمنتج ١٥٤ فرنكاً ثمناً للطن من الليرة ويبيعه بضعف هذا المبلغ إلى مكتب الحبوب ، مع نفقات توضيب قليلة جداً ١ . ومع ذلك فقد نما الانتاج الزراعي جيداً في هذه الفترة من الاستعمار الجديد . وقد اعترف نيريري في عام ١٩٦٧ قائلاً : « إن إنتاج القطن ، والقهوة ، وجوز الكاجو ، والتبغ ، والكافورية قد ازداد كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة كنتيجة للعمل المتصل الدؤوب » . وهذه مرة أخرى لا يذكر فيها سوى زراعات التصدير ، وعلى رأسها القطن . بل إن إنتاج القطن بلغ حده الأعلى في عام ١٩٦٦ .

وهنا أيضاً زادت بدايات الاستقلال في القوارق الاجتماعية ، حتى لو تردد نيريري في التحدث عن الطبقات : مما يشكل ضعفاً كبيراً في الاعتماد على من هم أفقر الناس من أجل مكافحة مفاسد ذوي الامتيازات . وكانت بدايات « التحديث » الزراعي ، هنا أيضاً ، قد اخفقت كلياً ، لأن البنك الدولي كان ، في تقريره عن التنمية الاقتصادية في تانغانيكا في أواخر عام ١٩٦٠ ، قد نصح بأجراء تحديث شامل ، على الطريقة الأميركية . وهكذا حصلت بعض القرى الحديثة على ثلثي القروض الزراعية الملحوظة في الخطة الأولى ، فبنيت للمستوطنين بيوت جميلة ، وقدم لهم الغذاء مدة سنة أو سنتين ، وزودوا ، على وجه الخصوص ، بمحاررات وبحصادات - دراسات ، الخ . ولم يستطع الفلاحون الانتفاع اقتصادياً بمثل هذه الأدوات وبالإنشاءات الباهظة الثمن والتي يتعذر تسديد أثمانها : وكما هي الحال في زامبيا بشأن التعاونيات كان الفشل عاماً ، حتى إن بعض القرى هجرها سكانها . ولكن نيريري أدرى من كاوندرا بكيفية استخلاص العبرة من فشله : فأقلقه ذلك وراح يحاول أن يكون رد فعله عنيفاً .

في تشرين الأول ١٩٦٦ نظمت دائرة عمل وطنية للطلاب تجعلهم على اتصال بالعمل وبالعمال اليدويين ، وكان لديهم ميل إلى احتقارهم . وتقاطروا للاحتجاج ، خلف لافتة تبحروا فكتبوا فيها : « الاستعمار كان أفضل » . وكان نيريري قد قرأ منذ أمد قريب *False start in Africa* وهي الترجمة الانكليزية لكتاب : افريقيا السوداء أساءت المنطلق ، وجعل وزراءه وكبار موظفيه يقرؤون هذا الكتاب . وذكرته جولة جديدة قام بها في القرى أن التفاوت بين المدن والأرياف في ازدياد مستمر ، ومن هنا كان الاستياء الريفي المتزايد ، ففكر

ملياً وقرر القيام بعمل : ففي ٥ شباط ١٩٧٦ صدر بيان Arusha الشهير جداً مدوياً كالرعد (١) .

« لقد قلنا إنه لا يمكن أن تكون تنمية بدون مال . ومن الغباء أن نعتمد على المال كأداة رئيسية للتنمية في حين أن بلادنا فقيرة جداً (. . .) . إن القروض تنفق في مناطق العمران والمدن ، ولكن وفاءها سيكون من جهود المزارعين ؛ إن الاستغلال الحقيقي في تانزانيا سيكون (٢) استغلال سكان المدن للفلاحين . »

« إن الزراعة هي اساس التنمية ، والاستقلال يعني الاعتماد على النفس . إن نساء القرى يمارسن عملاً شاقاً جلاً مدة ١٢ إلى ١٤ ساعة في اليوم ، حتى في أيام الآحاد وأيام العطلة ؛ ولكن الرجال في القرى (وبعض النساء في المدينة) يقضون نصف ايام حياتهم في فراغ يثرثرون ، ويرقصون ، ويشربون . يجب أن نعتز بالعمل وأن نخجل من البطالة والكسل والسكر ؛ ولا يجب أن يسمح لأحد بأن يتسكع في المدن والقرى (٣) . »

وفي الختام قررت اللجنة التنفيذية الوطنية أن « المسؤول في اتحاد TANU لا يجوز له أن يملك أسهماً ، ولا أن يشغل منصباً إدارياً في مؤسسة خاصة ، ولا أن يقبض أجرين أو أكثر ، ولا أن يمتلك بيوتاً للإيجار . » وبعد ذلك فوراً أمم نيريري و TANU السبعة والعشرين مصنعاً « كبيراً » في البلاد ، وشركات التأمين والمصارف مقابل تعويضات .

(١) نورد هنا مقتطفات من هذا التقرير .

(٢) وكان بوسعه أن يقول : « هو » .

(٣) لا تزال هذه الجملة من واقع الحال .

ورفضت المصارف الانكليزية التفاوض على هذه التعويضات واستدعت جميع موظفيها المغتربين ، في محاولة لنسف التجربة . واستطاع الموظفون الهنود المتوسطون تسيرها بانتظار العثور على بديل . ولكن الشركات الحكومية التي خلقت المصانع الخاصة قلما تبعت على الارتياح ، في هذا المجال أيضاً . ولم يتنازل جميع ذوي الامتيازات بطيبة خاطر عن امتيازاتهم : فأوسكار كامبونا ، رفيق المعارك الأولى من أجل الاستقلال ، وبيبي تيتي رئيسة الاتحاد النسائي قلما استقالة مدوية ، وراح كامبونا منذ ذلك الحين يهاجم نظام الحكم من الخارج . وبالمقابل نظم الشبان عبر البلاد كلها مسيرات تأييد طويلة ، ولم يكن الفلاحون أقل الناس حماسة . وكانت الانعكاسات الدولية جسيمة . « فالاشتراكيون العلميون » في افريقيا الغربية صاروا عندئذ معرضين للخطر ، حتى إن نكروما أطيح به . أما الاشتراكيات المسماة افريقية ، من نوع اشتراكية سنغور فمن الواضح الآن أنها متورطة في الاستعمار الجديد . وتحمس الاشتراكيون السكানديناف وظنوا الآن أنهم يستطيعون تحقيق احلامهم في سياق تاريخي سوسيولوجي اقتصادي هو مع ذلك شديد الاختلاف عن سياقهم : وقد نسوا — أو لم يقلدوا حق التقدير — المشكلة رقم ١ ، أعني التخلف ، والبيروقراطية التي يستلزمها ، وحتمية نشوء برجوازية الدولة .

وعلى طريق هذه الاندفاع شرح نيريري الخطيب عندئذ سياسته للطلاب في الخامس من آب ١٩٦٧ . فالبيان الذي أصدره في Arusha هو التزام بالسير إلى نوعية عيش خاصة ، وإلى نهج افريقي مقبول تماماً ؛ فقد قال : « إننا نحاول لاقتصادنا ومجتمعنا تطوراً مرصوداً يكون اسرع تقدماً بكثير منه في انكلترا أو الولايات المتحدة ، من أجل الوصول

إلى رخصائهما الحالي « (وأسفاه ! وأسفاه !) . فإذا كان يلزم ٤٠٠٠٠ شلن لتلق وظيفة واحدة في صناعة عالية المكتنة ، فإن ١٣٠ شلن للأسمدة ومبيدات الحشرات تتيح مضاعفة مردود أربعة دونمان من القطن (القطن ايضاً !) ؛ وإن محراثاً ثمنه ٢٥٠ شلن يتيح مضاعفة المساحة التي يزرعها فلاح . فمن الخطأ إذن تغطية تانزانيا بمزارع ذات مكتنة ، تستخدم الجحارات والحصادات - الدراسات .

ثم تظهر التربية من أجل الاستقلال الذي يرى توجيه التربية نحو حاجات القرية ، وإشراك الطلاب في العمل اليدوي ، ولا سيما العمل الزراعي : فعلى كل مدرسة أن تغطي نفقاتها . وأخيراً ظهر في ايلول ١٩٦٧ أهم نص من أجل مستقبل القرى التانزانية لانزال آثاره ملموسة .

٥ - كتاب Ujamaa « يحدد الاشتراكية والتنمية الريفية » :

يرحب نيريري في هذا الكراس بالمجتمع التقليدي ، ولكنه يعترف بأن وضع النساء كان فيه متدنياً وأن الفقر كان ناتجاً عن الجهل وعن ضيق المزارع الفلاحية . ويعيد إلى الأذهان « أن الحياة في القرية ، في نظر مواطنيه الذين يقرون الأوضاع الاجتماعية وأفكار المعلمين الاستعماريين ، تبدو أرغد وأسلم ، في حين يبدو سكان الأرياف مقضياً عليهم بالفقر والقلق . فإذا زاد الفلاحون مساحاتهم (من القطن !) بمساعدة مأجورين فانه تشكل عندئذ طبقتان من مزارعين وذوي أجور . ثم يدافع عن التعاونيات « التي يملكها ويديرها اصحاب المزارع (٩) » ولكنه يعترف بأنها قد « تؤدي إلى الاستغلال بسبب عدم الفعالية وعدم الاستقامة البيروقراطيتين » .

عندئذ يقترح « وحدات أو مجتمعات ريفية يعيش فيها الشعب معاً ويعمل معاً من أجل خير الجميع » ، وقد وضع خطأ تحت هذه الحملة . ويتحدث عن قرى ذات ٣٠ إلى ٤٠ أسرة - ولو ظلوا عند هذا الحجم المتواضع لتفادوا صعوبات كثيرة ويؤكد أن الوحدات لا يمكن إنشاؤها إلا بالإكراه ؛ وعلى الزعماء والحكومة أن « يشرحوا ، ويشجعوا ، ويشاركوا » (ولكتنا سنرى أن...) . وستبدأ الحقول القروية بصورة تدريجية جداً ؛ وسيحتفظ الناس بقطع ارض فردية صغيرة تخصص باديء الأمر للمزروعات الغذائية (على القرية أن تكفي نفسها بنفسها) وتقام قرب البيوت . وإن الوعود بمعجزات أو بمساعدة كبيرة من الحكومة لن تؤدي إلا إلى الكارثة .

ويخلص إلى القول - وهذه الحملة القصيرة ستوجه السياسة الريفية التائزانية سنوات طويلة - « إن على الحكومة ، في حدود مواردها ، أن تجعل الأولوية للطلبات التي تقدمها القرى التي يعيش فيها الناس ويعملون مجتمعين » . ويوضح قائلاً : « ومع ذلك فإن تجربة القرى الجماعية القائمة ، كالقرى التي تعمل داخل جمعية تنمية Ruvuma ، قد تكون مفيدة » . و Ruvuma هي المثال الوحيد الذي يستشهد به ، ولكنه لن يجلب السعادة لرواد القرى الجماعية هؤلاء . وعلى كل حال فإن المقصود ، رغم كل إيضاحات التقديمية والتعقل ، اشتراكية متصورة في القمة : فبالنسبة للأكثرية الساحقة من الفلاحين ماذا يعرفون عن الاشتراكية ، حتى لو سميت من جديد Ujamaa ؟ إنهم يرغبون ولاريب في تحسين وضعهم ، ويرغبون أولاً في تحسين طعامهم وكسائهم وفي تناول شرابهم مع اصدقائهم في أكثر ما يمكن من الأحيان .

٦ - جمعية Ruvuma بين السعد والنحس :

منذ ما قبل الاستقلال ، كان تسعة شبان مناضلين يزرعون جماعياً ، في عام ١٩٦٠ : في منطقة Ruvuma في جنوبي البلاد ، مزرعة صغيرة من جوز الكاجو . وعندئذ تشكلت جمعية تنمية ريفوما (RDA) من ثلاث قرى وسبعين أسرة في عام ١٩٦٣ ، ومن ١٧ قرية وأكثر من ٤٠٠ أسرة في عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٩ . وشددت على الانتاج الزراعي كأساس للتنمية : وتنوعت الزراعة ، وازدادت المحاصيل فأُتاحت إنشاء صناعات صغيرة وتحسين السكن والخدمات الصحية والتعليمية . ورأى الناس طريقة ناجحة في التنمية الريفية « تتوسع » تدريجياً ، وهي مهمة معقدة جداً وشاقة : ولهذا استشهد بها نيريري ، حتى إنه أثناء زيارة قام بها للموقع قدم سيارة شاحنة هدية لإحدى القرى المنتسبة إلى الجمعية . واستطاعت جمعية RDA اقتناء منشرة ومطحنة للذرة هما أكثر فعالية وتوفيراً من المطاحن والمناشر التي تديرها الإدارة . ولكنها رفضت الإكراميات من السلطات .

وجمعية RDA هذه صارت آنذاك ديمقراطية جداً تسير حرفياً - وهذا ما لانجده في مكان آخر - على مبادئ نيريري التي مفادها « أن قرى Ujamaa يجب ان تكون منظمات اشتراكية ينشئها الشعب ويديرها من يعيشون فيها وفيها يعملون » . غير أنها حرصت على إشراك الرسميين في الحزب والمنطقة في لجناتها إلى جانب ممثلي القرى . وهؤلاء الرسميون ، ومفوض المنطقة أولاً ، لهم مناصب عالية الأجر ، ذات هيبة ، ولكنها قابلة للإلغاء حسب مشيئة أولي الأمر ، فهي بالتالي غير مضمونة . ويحدثنا الانكليزي رالف إيبوت الذي كان مستشاراً لهؤلاء الرسميين (إذ كان يعيش بينهم وبكل بساطة) أن أربعة من

الخمسة الذين تعاقبوا هنا من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٩ فقلوا بعدئذ كل مركز رسمي ، مما يدفع هؤلاء الموظفين الكبار إلى ارضاء السلطات العليا من جميع الوجوه .

ويرى الاقتصادي الايطالي (١) Bruno Musti de Gennaro أن جمعية RDA كانت تمثل شكلاً متقدماً من اشكال النضال الفلاحي يسعى إلى استعادة السيطرة على الفائض الذي تخلقه المناطق الريفية . فقد كان هؤلاء الفلاحون يشددون على الزراعات الغذائية التي تحسن صحتهم وإنتاجيتهم وتجعلهم أقل تبعية لاقتصاد النقد . وكانوا يستثمرون فائضهم محلياً ويحنون منه نفعا مباشراً .

ولم يكن ذلك يلائم الدولة واجهزتها السياسية (الحزب) والادارية التي كانت تحت - ومازالت تحت - على زراعات التصدير . ذلك أن هذه الأجهزة تسيطر عندئذ على فضل القيمة المتحقق في السوق العالمية ، ولاسيما بحركة رسوم الخروج ، وتستعمله في استهلاك يتعلق بالمدن أو في توظيف : خارجاً عن رقابة الفلاحين ولما فيه ربح كبير لنوي الامتيازات الحاكمين . وعندما اندفع اتحاد TANU وفي عام ١٩٦٩ في تعميم القرى الجماعية كان أول قرار مهم اتخذته بلحته المركزية في ٢٤ ايلول إلغاء جمعية RDA . وفي اليوم التالي وصل إلى صونجا بطائرة رسمية وزير التنمية الريفية وبعض أعضاء هذه اللجنة كي يشرحوا للفلاحين قرارهم بحل جمعية RDA « التي كانت تتآمر على الحزب الذي كان ينبغي أن يسيطر على كل تطور القرى » . ويقول لنا Musti إنه كان هناك ولاريب تناقض ايدولوجي

(١) مذكرة قدمت في ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ إلى مكتب البحث الاقتصادي في جامعة

دار السلام .

بين هذا التصور الانتقائي لشعب مدعو إلى أن يتلقى سلبياً التوجيهات
الترلة من القمة ، وبين القاعدة الاجتماعية لجمعية RDA ، من
فلاحين فقراء تساعدتهم العناصر التقدمية في البرجوازية الصغيرة . وفي
هذه المنطقة الفقيرة كان لابد لفلاحين كثيرين من الهجرة نحو مزارع
السيغال أو إلى مناجم افريقيا الجنوبية، ومن أن يصبحوا بالتالي بروليتاريين.
وهذا القرار يكشف عن نتيجة لبيان Arusha كثيراً ما يتجاهلونها :
وهي أن برجوازية الدولة تركز سلطة جديدة ناجمة عن دور الدولة
المتعظم في المجال الاقتصادي — هذا الدور الذي سرعان ما سمي
بالاشتراكية ! وكانت التعاونيات الزراعية تعود بالنفع بوجه خاص على
مزارع الأغنياء (الكولاك) ، ولكن السلطة الجديدة (التي تتوطد
باستمرار) اتخذت من عدم فاعليتها ومن فسادها ذريعة (صحيحة)
للاستعاضة عنها بمكاتب ، وبسلطات « للزراعات » : وهي أجهزة
شبه حكومية لم تلبث أن تكشف عن أنها مثل تلك تقصيراً وفساداً !
ولكن الفساد عاد بالنفع هذه المرة على برجوازية الدولة هذه التي صارت
بذلك تجمع إلى سلطاتها السياسية المسلّم بها سلطة اقتصادية متعاضدة
تخدم مصالحها .

٧ — فترة القرى الجماعية ١٩٦٩ — ١٩٧٣ تنطلق انطلاقاً سلباً :

راح الحزب والرسميون في المناطق والمقاطعات ، بدءاً من هذا
القرار ، يشجعون ، بكل ما يملكون من وسائل القرى الجماعية التي
كانت أول الأمر طوعية، أنشأها زعماء موهوبون روحياً . ولكنهم
فشلوا بسرعة ، وكان الفشل في الغالب بسبب عدم الحماس ، وسوء
اختيار المكان الذي يقيمون فيه ، وأحياناً بسبب خوف الشعوذة .
وكثيراً ما كانت هذه القرى أصغر من أن تزود بالماء وبالمدرسة

والمستوصف . عندئذ يديء بتطبيق النشرة الرئاسية رقم ١ لعام ١٩٦٩ التي تؤكد: «أن إنشاء قرى Ujamaa هو الذي يجب أن يستأثر باهتمام الحكومة ؛ وعلينا أن ننظم الحزب وجهاز الحكومة من اجل المساعدة على إنشائها ، وأن نعطيها الأولوية في القروض والخدمات والتعميم الزراعي على حساب المنتج الفردي . » .

لقد كانت الأمور واضحة جداً هذه المرة : فالمطلوب التعجيل بتأميم نصفي للأرياف . ولكن المعايير التي تحدد ماذا كانت قرية ماهي من القرى الجماعية حقاً وتستحق بالتالي الأولويات المتعددة ، ليست محددة بوضوح ؛ اذ يجب أن تكون في القرية نسبة « معينة » من الزراعات الجماعية ، وهذه النسبة نفسها غير مقسمة برقم معين . ووضعت على جوانب الطرق لافتات تدل باعتزاز على الدروب المؤدية إلى قرى تدعي من تلقاء نفسها أنها جماعية . إذ إن هذا هو الذي يرضي السلطات ، وهذه هي الوسيلة للاستفادة من مواردها . وعندما يتم قبول هذه القرى تنال على شكل هدايا وقروض (لاتسدّعادة) ، البلور والأسمدة ، والمبيدات - وحتى الجرارات التي توقف والحالة هذه عملية استخدام الأبقار في الجر والحراثة مع أنها ضرورية جداً وهي وحدها العملية الكافية ذاتياً .

ويوضح علماء اسكندينافيون في كتاب لهم بعنوان : Ujamaa ، الاشتراكية من الأعلى (١) ، قائلين : « إن الزعماء الاقليميين في الحكومة وفي اتحاد TANU شعروا شعوراً قوياً بأنهم مضطرون إلى إظهار نتائج ؛ بل كانوا يتمتعون بدرجة كبيرة من الحرية من اجل

(١)

Boesen, Madsen et Moody, Socialism from above, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Suède.

الطرق والوسائل للحصول على هذه النتائج ، وفي ما يتعلق بمحتواها الحقيقي . وحوافز إنشاء قرى جماعية تبدأ من الالتزام الايديولوجي والقدرة على الادراك لدى الفلاحين انفسهم حتى مختلف درجات الإقناع والإكراه من جانب الرسميين الاداريين والسياسيين ، وإلى المكافآت المادية على شكل خدمات ودعم مباشر من الحكومة .

والقسم الأعظم من هذه التدابير يناقض بصراحة توجيهات نيريري (١٩٦٧) : « إن المجمعات الاشتراكية القابلة للبقاء لا يمكن إنشاؤها إلا بأعضاء متطوعين ، لا بالإكراه ، وإن المساعدات الحكومية الكييزة لن تؤدي إلا إلى الكارثة » . وحتى مع وجود هذه « المساعدات الكييزة » فإن فلاحين تانزانيين كثيرين ، ممن جعلهم الاستعمار شديدي الفردية ، لا يفهمون أو حتى لا يقبلون مبدأ القرى الجماعية . إن الإفراط في المعونات لا يعطي ابداً نتائج اقتصادية حسنة . ولاريب في أن عدداً من المجموعات أو من القرى الجماعية . تتألف من ٢٠ إلى ٣٠ أسرة وأقامها شبان لأرض لهم (ولكي يستطيعوا الحصول على أرض) بحالفها النجاح — وسرى بعضاً منها يستمر في البقاء . وتود السلطات المحلية أن تتمكن من أن تعرض لرؤسائها وللجانِب قرية نموذجية ، حتى لو كانت غير ذات مردود ، ولا يزال هذا كله من قبيل الاستثناء . وبانتظار ذلك لا تتلقى الاكثريّة العظمى من الفلاحين ، الذين لم يصبحوا بعد Ujamaa ، أية مساعدة ، والانتاج الزراعي الذي كان يتحسن جيداً عام ١٩٦٦ سيتأثر بذلك . وستلقى التبعة على الجفاف الذي يعيش فساداً ولاشك في وسط البلاد ولكنه ليس وحده المسؤول .

وقد استقرت في القرية الجماعية بيروقراطية صغيرة للحزب وللزراعة والتنمية المشتركة تتقاضى أجوراً أعلى بكثير من دخل الفلاحين وتعيش

منعزلة على صلة بيروقراطيات المقاطعة فقط : وكان هؤلاء البيروقراطيون المتميزون يحتقرون العمل اليدوي ويظنون ، من جميع الوجوه ، بعيدين جداً عن الفلاحين بحيث لا يستطيعون ، كما يستطيع امثالهم في الصين ، حث الجهود المحلية واستخدام موارد البلاد كاملة في سبيل التنمية الحقيقية . والفعاليات المشتركة في التوظيف البشري تنمي الخدمات ولاشك (كالماء ، والمدرسة ، والصحة) ، ولكنها لاتوجه أبداً إلى التنمية ، وبخاصة إلى السيطرة على المياه وإلى إعادة التشجير ، هذان النجاحان الكبيران اللذان حققتهما الصين . لقد كان للفلاح التانزاني منابت وتقاليد وتاريخ تختلف كلياً من مثيلاتها في الصين . وفي عام ١٩٧٣ حان الوقت أخيراً للاعتراف بالفشل الشامل لتجمعات Ujamaa هذه . وعندما قررت السلطات الانتقال إلى سياسة أخرى .

٨ - « تجميع قروي » استبدادي جداً :

وعلى هذا فقد توقفت في أواخر عام ١٩٧٣ المنافع « المفرطة » للقرى التي تدعي أنها Ujamaa ، ولكن « العيش في القرى أصبح الآن أمراً يجب تنفيذه في السنوات الثلاث القادمة - وهذا قرار اتخذته اتحاد TANU » (ديلي نيوز - الجريدة الرسمية فعلاً - ٧ نوفمبر ١٩٧٣) . وفي حين تحدثوا طويلاً عن أن حجم القرى الأقصى هو ٢٥٠ أسرة ، جعلوا هذا الرقم في هذه الفترة حداً أدنى ، وجعلوا الحد الأمثل ٥٠٠ أسرة ، والأقصى ٦٠٠ .

والواقع أن خيار « تجميع القرى » هذا ليس سوى صورة جديدة لحلم نيريري القديم وفكرته الثابتة : وضع جميع الفلاحين في القرى ، كي تستطيع مساعدتهم وتقديم الخدمات الأساسية لهم ، ولكن من

اجل تنظيم الإنتاج والسيطرة عليه أيضاً . وكان منذ عام ١٩٦١ يجرب صيغاً متنوعة للوصول إلى غايته . ويبدو أنه أتعبه التباطؤ ، بعد تعاقب الإخفاقات ، فراح يصدر الأوامر .

وكان الفلاحون التانزانيون . حتى ذلك الحين ، يعيشون بوجه خاص في مساكن مبعثرة ، وفي مزارع منعزلة أو قرى صغيرة ، يزرعون الحقول القريبة جداً ويمارسون الزراعة المتنقلة ، إذ إن نمو النباتات الطبيعي في الأرض المستريحة يزود التربة بالدبال من جديد فاذا أنهكت التربة أخلي المسكن : والبيوت العادية من الأعمدة واللبن والمسقوفة بالقش ما كانت تلوم ، فضلاً عن ذلك ، أكثر من ٨ إلى ١٠ سنوات . وبدأ الأمر بتجميع القرى بعملية دودوما Dodoma ، التي تجمع الفلاحين الفقراء جداً ، من ذوي عيش الكفاف ، والذين هم في الغالب نصف جائعين ، بمحاذاة طرق المواصلات من أجل تزويدهم بالماء أيضاً . وقاوم بعضهم هذا الترحيل الإجباري ، ولكن الجيش تدخل وراح أحياناً يحرق البيوت القديمة .

وفي Kigoma أخذوا هذه التجربة بالاعتبار فكانت العملية أحسن إعداداً . ثم كانت موجة عارمة حقيقية : فقد اضطّر نصف هذه المنطقة الواسعة المأهولة إلى الرحيل في تموز ١٩٧٤ ، والنصف الثاني في آب . والسلطات وسكان المدن لم يتركوا يوماً العمل الضخم الذي استُتبع على هذا الشكل . ولم يشأ أحد أن يظهر في المؤخرة ؛ وتلتها شنيانغا وغيرها بسرعة كبيرة ؛ ولم يمكن القيام بالدراسات الضرورية لحسن انتقاء موقع القرى الجديدة .

وكتب Sylvain Urfer عدة مؤلفات مؤاتية جداً للتجربة التانزانية . غير أنه يلاحظ في كتابه : إفريقيا اشتراكية ، تانزانيا : « أن موجة عارمة حقيقية تدفقت على البلاد بين آب وإيلول ١٩٧٤ :

ونقل ملايين الاشخاص استبداداً ، واحياناً بين عشية وضحاها ، إلى مساحات بور كان عليهم أن يقيموا فيها قراهم وحقولهم . وفي أماكن عدة طلبت مشاركة الجيش من أجل إعادة المخالفين إلى الصواب وترحيلهم بقوة السلاح . وأثناء شهر اكتوبر كانت البلاد تبلى وخارجة من كارثة قومية : وعلى طول الطرق المرصوفة كيفما كان كانت تتابع اكواخ باثثة من الاغصان والاوراق .

وتحدثت صحيفة ديلي نيوز في عددها الصادر في ٤ اكتوبر ١٩٧٤ عن « نقل السكان بالجملة بدون دراسة الطريقة التي يمكن أن ينظموا بها أنفسهم في اراضيهم الجديدة (. . .) ، وانتزع أناس من قراهم وتركوا في قلب الريف حيث كان ينبغي إقامة قرى وفق تخطيط (...) ، ومسؤولون متحمسون طغوا وأفرطوا فلم يتخلوا الاحتياطات الكافية » . والواقع أنه يمكن القول إن العملية تمت مع انعدام التخطيط كلياً . فهناك ، من جهة ، ييروقراطيون كانوا يصدرون الأوامر و « يجمعون قرى » على الورق بدون أدنى معرفة بالمناطق المعنية ، ومن جهة أخرى مسؤولون متلهفون إلى العمل بسرعة وإلى إقامة الدليل على حماسهم بتكديس الحد الأقصى من الناس . وفي بعض الحالات كان الفلاحون يأتون من تلقاء انفسهم فينضمون إلى مجموعة جماعية سائرة سيراً حسناً ، مؤملين أن يستفيدوا بسعر زهيد من عمل الآخرين الجماعي ، مادام الحديث يدور عن الاشتراكية

ويؤكد برنار جوانيه Joinet بحق أنه عندما منع الانكليز إقامة الفلاحين في المناطق المصابة بمرض النوم ، كان الناس يتحدثون عن رسالة الغرب التمدينية . « وعندما تنقل تانزانيا فلاحها من أجل

مكافحة الجوع يتحدث بعض المراقبين الأجانب عن العنف الاستبدادي» (١) غير أنه سيكون القصد معرفة ماذا كانت تلك هي خير وسيلة لمكافحة المجاعة .

ويلاحظ Urfer أن الحركة انطلقت عندما كان نيريري في الخارج (٢) . وتجميع القرى هذا الاستبدادي جداً قد يكون من صنع عناصر معادية للاشتراكية تتظاهر بالحماسة كي تفقد طريقة القرى الجماعية اعتبارها ، أو من فعل ماركسيين متشوقين إلى حرق المراحل نحو « اشتراكيتهم » العلمية . ومهما يكن التفسير فإن فترة تجميع القرى هذه ، بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، تقابل ركود منتجات التصدير وتقهقر الزراعات الغذائية : وهنا أيضاً أقيمت التبعة على الجفاف وحده في حين ان تجميع القرى كان مسؤولاً أيضاً . واضطرت تانزانيا ، في عام ١٩٧٤ ، إلى استيراد ٣٨٤٠٠٠ طن (و ٥٢١٠٠٠ في عام ١٩٧٥) من القمح والرز ، ولكن بوجه خاص من الليرة التي تكفي نفسها بها عادة . وكان ذلك في الفترة التي كانت فيها أسعار البترول مستمرة في الارتفاع ؛ وانهار احتياطي البلاد من القطع النادر ، واستمرت الاستدانة في الأزدیاد - نتيجة ضآلة دفعنا اثمان زراعات التصدير ، وعدم تكافؤ التبادل ، وهذا مالا يجب أن ننساه . ومنذ ذلك الحين استمر وضع تانزانيا الاقتصادي حرجاً .

(١) مجلة الدراسات التعاونية ، باريس ، العدد ١٩٢ لعام ١٩٧٨ .

(٢) وعلى كل حال فإن البلاد واسعة جداً والمواصلات فقيرة جداً بحيث كان يصعب عليه التحقق من حسن سير العملية في جميع المقاطعات في ان واحد ، فاضطر إلى الاعتماد على المسؤولين المحليين والاكتفاء بالأبناء ، وكانت ملطقة ولا شك .

٩ - خطأ أساسي : قرى كبيرة جداً :

وهنا أيضاً قلما تتصور وزارة الزراعة التحديث الزراعي إلا بإسهام عوامل خارجية ، ولا سيما الأسمدة والجرارات . وكانت فكرة الحقول الجماعية تروق لها لأنها تسهل استخدام الجرارات . ولما كان الفلاحون متحفظين حيال ذلك فقد صار الارتداد إلى « كتل الحقول » ، إلى قطع من الأرض فردية مصفوفة كلها بعضها على أثر بعض وتتألف في الغالب من أكر واحد أو أكرين للأسرة وتخصص لزراعة واحدة من القطن أو النرة ، مما يتيح مراقبة المساحة التي يزرعها كل فرد ، وتشجيع المنافسة - وفي غالب الأحيان استخلام الجرار .

ولذلك ، فعندما دفعت السلطات الفلاحين إلى التجمع في قرى كبيرة لم يبد وزير الزراعة أي اعتراض على ذلك : « فجراراته » تستطيع أن تنتشر في هذه القرى كما تشاء . ولكن الجرارات ليست موجودة في كل مكان - ولا يمكن لأحد أن يقول ، في عام ١٩٨٠ ، متى تعمم ولا إذا كان تعميمها مستطاعاً . ووصلنا إلى قرية في منطقة صونجا بمقاطعة روفوما تضم ٦٠٠ أسرة . وأوضحت لنا إحدى النساء أنها لكي تنقل إلى البيت على رأسها سنبال النرة (١٢٠٠ كغ) من حقلها الذي مساحته أربعة أرات والذي يبعد ثمانية كيلو مترات ينبغي عليها أن تقوم بأربعين رحلة بحمولة ٣٠ كغ ، أي أن تقطع ٦٤٠ كيلو متراً نصفها بحمولة ونصفها بلون حمولة . ولا يبدو أن أحداً فكر في هذه المشكلة ، ولكن هذه المرأة تشعر بها بقسوة : وليست الوحيدة في هذا المجال .

زد على ذلك أنه إذا لم تحدث هجرة ريفية شديدة في خمس وعشرين سنة فإن سكان هذه القرى سيتضاعف عددهم . والحال أن الحقل

الأول يبدأ عند باب آخر منزل : فأين يمكن إقامة المتزوجين الجدد :
في مكان أبعد بعد ١ ولكي لايزداد الابتعاد عن الحقول يمارسون حول
القرى الزراعة الدائمة ، بدون استراحة للأرض . وتربة الجبال الغنية
بالدبال تتحمل هذه الزراعة . ولكن تدني الخصوبة ، بالنسبة لكثير
من الأراضي الفقيرة كما في Ismani حول Iringa ، والذي
سببه الزراعة المستمرة ، هو تدن سريع وفاجع .

وكانت قرية Bashay قرب Karatu وقرب فوهة بركان
نغورو غورو الشهيرة تضم ٨٠ أسرة في مطلع عام ١٩٧٤ ،
ولكنها صارت تضم ٤٥٠ أسرة في نهاية هذه السنة نفسها ، وتجاوزت
في عام ١٩٧٩ ، ٥٢٣ أسرة في أرض مساحتها ١٨٥٥ هكتاراً منها ٧٠٠
هكتار من الأراضي البور والمراعي التي عرّاها الائتكال . وكثافة
الحيوانات المفرطة تسبب فرط الرعي الذي يزيد الائتكال فتشاً « أودية
بعمق بضعة أمتار ورقع من التلال عارية من أي نبات ومن طبقة من
التربة صالحة للزراعة » . والألف ومائة وثلاثون هكتاراً من الأرض
المحرثة ، مع الاستعمال الواسع للثلاثة عشر جراراً في القرية ، لا تتبع
بالتأكيد الاستخدام الكامل ٨٧٤ عاملاً - من اجل ١٢٨٠ ولداً !
وبسبب عدم استراحة الأرض وعدم التسميد نقصت المحاصيل .
ومع ذلك فتنازانيا غير مكتظة بالسكان .

وكانت المساكن السابقة التي اضطر الفلاحون إلى مغادرتها محاطة
في الغالب بأشجار العنب الهندي ، والحمضيات ، والغوافة ، وجوز
المناطق الساحلية ، والموز ؛ وكانت تربة بساينهم غنية بالدبال :
وهذا رأس مال للخصوبة ضخمة وغير مستعمل . وفي منطقة Mtwara في

الجنوب أبعدت المساكن عن مزارع الكاجو فتقهقر انتاجها كثيراً بهذا السبب . وتحب السلطات الوصول بسهولة إلى القرى التي تأخذها على عاتقها : ولذلك نرى القرى مصفوفة في غالب الأحيان على طول الطرق الكبرى وكأنها جنود في استعراض . ولكن الطرق ، وقد رسمت لتصل بين المدن ، كثيراً ما تتجنب الأودية الأخصب . وفي حالات أخرى أقيمت القرى في أنصاف مستنقعات تفرق بانتظام في كل فصل أمطار ! وبعض القرى نقلت من مكانها مرتين ويخشى الفلاحون الحائرون أن ينقلوا مرة ثالثة ، مما لا يشجع الإنتاج .

وإذا قلنا هذا فليس المراد به نقد مبدأ تجميع القرى نفسه ، بل تطبيقه المبكر غير المخطط له مع عدم وجود أية دراسة جدية . وكان ينبغي بالأحرى عقلنة هذا التجميع . ذلك أن من السهل فهم هذه الرغبة في التجميع في بلد سكانه قليلون ومبعثرون ، وإلا فكيف توفر للسكان الخدمات الاجتماعية الضرورية للبقاء : كالماء النقي ، والمستوصفات ، الخ ؟ :

في تانزانيا عزم أكيد على تحسين أحوال سكان القرى ، ولكن إذا وعدت الحكومة بكل أنواع المنافع الاجتماعية فإنها ليست قادرة على الوفاء بوعودها في كل مكان . وعندئذ يتضرر الفلاحون قائلين : « لقد قيل لنا أن نقيم في القرى ، فها نحن فيها ، فأين الماء النقي ، وأين المستوصف ؟ ولماذا لم تصل إلينا الأسمدة في الوقت المناسب ؟ » . وهكذا خلقوا فترة انتظار لا يمكن تلبيتها فوراً . وحتى عندما تكون المنشآت موجودة فإنها لا تعمل باستمرار . إن تانزانيا فقيرة ، والمواصلات فيها صعبة ، والطرق غير صالحة للسير في معظم الأحيان (وبخاصة

في فصل الأمطار) ، مما يجعل في هلاك الشاحنات ، وكلفة تبديلها أغلى فأغلى . أما سعر البترول ، إن وجد البترول . . . فمن هنا كانت مشاكل التوزيع التي تتفاقم بسبب التنظيم البيروقراطي جداً .

١٠ - في القرية :

إذا كان تجميع القرى استبدادياً أحياناً فإنه في الحقيقة لم يكن متماثلاً . إن في تانزانيا ٩٠٠٠ قرية يمكن القول إنها جميعها مختلفة ، وذلك بحسب نموذج الاقتصاد وإمكانات المنطقة ، والتقاليد ، ومزاج الفلاحين و . . . مزاج الموظفين المكلفين بتنظيم هذه القرى . والروح الجماعية تختلف هي أيضاً .

وعلى سفوح كيليمينجارو أو جبل Méru المغطاة بأشجار البن المستورة بأشجار الموز ، ليست العقلية عقلية جماعية : فالفلاحون كانوا دوماً فردين ، والاغنياء لا يرون حاجة للمشاركة . وهذه المناطق التي تباركها الآلهة تشكو مع ذلك البطالة المقنعة ، لأن الذين يريدون حصّة في البركة كثيرون . وتجميع القرى ، هناك ، لم يكن تغييراً طبيعياً بل كان بالأحرى تعييناً للحدود . وسكان هضبة دودوما الخافة ، وهم مهيئون دائماً للمعونة الغذائية ، انطلقوا بحماس كبير في الحقل الجماعي (مجازفين باهمال الحقل الخاص) ، وبخاصة لأنهم يتألون إحانة وتقدم اليهم حبوب « معجزة » : كالليرة البيضاء القزمية ذات الليرة القصيرة وغيرها من الحبوب الأكثر مقاومة للجفاف . ولكن هذه الحبوب سيئة على الحفظ والفلاحون لا يحبون مذاقها ، وغالباً ما يبيعون محاصيلهم . . . كي يطلبوا المساعدة فيما بعد . وعندئذ يعلق العاملون والمقاولون في كيليمانجارو تعليقاً جارحاً بقولهم : « إذا كان هذا ما تسمونه اشتراكية . . . » .

وقد تكون قرى الساحل مزارحية على الأرجح ، لأنها لم تكن لها
قط تقاليد مجدة عريقة ، إذ يمكن العيش فيها دونما جهود كبيرة .
أما في الجبال البعيدة فالفلاحون أشدء في العمل إذ تعودوا ألا يعتمدوا إلا
على عملهم . والمناخ فيها قاسٍ والمواصلات هزيلة . وفي منطقة
كيغوما قرب جبال بوروندي عاد قاطعو السيزال السابقون إلى العمل
في الزراعة الكثيفة وحافظوا على نشاطهم كجبلين ومهاجرين . . .
وأدرك سكان سامباوانغا (في الجنوب الشرقي من بحيرة تانغانيكاف)
أنهم كانوا متخلفين جداً وقرروا الخروج من هذا التخلف بالعمل
الجماعي . أما الرحل فيعتقد أنهم يقبلون بصعوبة فكرة القرية ،
ويرفضون في الغالب طريقة للتشمية يرون أنها تجبرهم على التوجه نحو
الزراعة التي يكرهونها كثيراً . . .

وتقوم الفوارق أيضاً داخل المنطقة والناحية ، بحسب التقاليد ،
والمصلحة ، وحماسة السكان . وكثيراً ما سرى قريتين ، جنباً إلى جنب ،
إحدهما تسير سيراً حسناً والأخرى لا . وفي الحالات القصوى كحالة
Mareu (Arusha) نجحت مجموعة شديدة التعلق بأسلوب جماعي
في البقاء في قرية تسيطر فيها الكولاك . والسلطات تشجع وتساعد عادة
من يكون تنظيمهم حسناً ويتجرون . أما الآخرون . . .
وقرى تانزانيا لاتزار . ولانحب أن يزعمها أحد . فمنذ أن تصبح
لها حكومتها الخاصة بها يتوجب حتى على الرسميين في المنطقة والناحية
أن يعلثوا عن قدومهم : وجاء في مذكرة لمدير التشمية الاقليمية رئيس
ادارة المنطقة : « الآن وقد اخطيت القرى السلطة يشبني الإذعان
للبروتوكول » . وسرى فيما بعد أن هذه السلطة غامضة تماماً . ولكننا
كنا في ضيافة الرئيس واستقبلتنا كل منطقة من المناطق الأربع عشرة

التي زرناها استقبالاً حاراً كي تسلمنا بعدئذ إلى سلطات الناحية التي أوصلتنا إلى القرى المختارة ، بحسب رأيها ، كقرى « نموذجية » . وهذه الكلمة كانت تفسح المجال للالتباس ، وكثيراً ما طلبنا زيارة قرى عادية ، لا الاقتصار على القرى المحظية التي تنال مكافآت أثناء العيد القومي Saba Saba (٧ تموز) الذي هو أيضاً عيد الفلاحين : وهذا هو البلد الوحيد الذي يكرم فيه الفلاحون كل هذا التكريم .

وعلى كل حال فقد أعلمونا مثله وصولنا أنه لم تبق هناك قرى من نوع جماعي؛ فلاحديث اليوم إلا عن « قرى التنمية » . وكانت تنتظرنا في كل مكان جماعات على رأسها وجهاء ، بكثير أو قليل من الابهة بحسب مصالحهم . وأحياناً كان نلامذة المدرسة يستقبلوننا بالرقص والأغاني ، وهي تقاليد مرعية بدقة . ولكن كان في هذه المناطق دوماً فشتان . فهناك ، من جهة ، الرسميون الذين كانوا يرافقوننا ، ورئيس القرية وبلحتها المؤلفة من ٢٥ عضواً تنتخبهم كلهم الجمعية العمومية ، ثم الكاتب أو أمين السر ، وهو شاب ، ديثاميكى في الغالب ، يختاره الحزب محلياً ، وهو مبدئياً الايديولوجي والعين البصيرة في قرية يعرف جميع أمورها ، حتى الخصاص منها . وهناك أحياناً مدير يرسله ويدفع راتبه مكتب رئيس الوزراء ، وهو بمثابة منسق ، وكان يمكن أن يكون هذا تجديداً ممتازاً لوأنهم ما ارادوا الاسراع أكثر مما ينبغي وما اضطروا في غالب الاحيان إلى اختيار أي كان : فمترلتهم ومشاركتهم من أشد الأمور تغيراً ، ولكن المستوى متدن بوجه عام ، في حين أن هذه الوظيفة تتطلب كفاءات فنية وروح مبادرة عالية ومهارة معينة من أجل حسن التصرف وإيجاد التوازن بين جميع هذه السلطات التي تختلط على مستوى القرية . ولكن اين يمكن العثور على كل هذه

الطيور النادرة ؟ إنه دوماً نقص الكوادر في بلد ميال إلى العمل قبل أن يكون مهياً له . . .

وعلى مسافة مناسبة من مجموعتنا كان الفلاحون يتجمعون ، شهوداً للنقاش أكثر منهم مشاركين فيه ، والنساء مترابطات في ناحية أبعد بعد . ورغم الحقوق الجديدة لا يزال في تانزانيا احترام للسلطة مبالغ فيه هو من بقايا التقاليد الاستعمارية وقبل الاستعمارية . غير أنك تشعر ، في بعض الحالات ، أن القرويين تعودوا الاشتراك في الاجتماعات ، وفي المناقشات ، في حين أنهم في مناطق أخرى ينتظرون الأوامر انتظاراً سلبياً . وبعضهم صريحون وكثيراً ما كان أعضاء المعارضة يستغلون زيارتنا لانتقاد مبادرات الناحية أو النصائح غير الملائمة التي يقدمها المستشار الزراعي المتخرج حديثاً من إحدى المدارس الزراعية .

وكان الفلاحون « الرجعيون » و « المحافظون » يعرفون في الغالب حق المعرفة أن التوجيهات والأوامر الصادرة من فوق مخالفة للعقل السليم . ومثلهم أولئك الذين يرفضون أن يزرعوا القطن في أرض هامشية فضلاً عن أنهم لا يحصلون لها على مبيدات حشرات . . . وكانت الأمور تصل في هذه الأحاديث إلى التساؤل عمّن هم الجهة . . . وكانوا يسألوننا حتى عن إنجازات زراعية أخرى في الصين أو في أفريقيا الغربية ! . أما في مناطق المواشي فكانت العيون تتوقد عندما نتحدث عن الإبقار ، هذا الموضوع المفضل من بين جميع المواضيع ؛ وبخاصة عندما يراد تقدير أكبر قطيع في القرية . فكانوا يعدون على أصابعهم وعلى وجوههم ابتسامة مسترة . وعندما كان أحد الزائرين يتحدث

بلهجة رجل العلم كانوا يعتقدون من المناسب أن يوضحوا قائلين :
« إننا ، كما تعلم ، لا نربي أبقارنا لأسباب اقتصادية » .

وبعد القصص المتنوعة عن الأسمدة التي لا تسلم في الوقت المناسب ،
والبنور التي لم تنبت ، والقروض التي لا تسدد دوماً ، وأحلام الجحارات ،
كانت تأتي الهموم اليومية : كالمدرسة التي يجب توسيعها ، والمستوصف
الذي كانوا على أهبة بنائه . ولكن يلزمه مسامير (١) وأسمنت وهي غير
موجودة ، وكالمالح والصابون اللذين لا يسلمان إلا بين حين وآخر ،
والتناير النادرة في الدكان التي لا تزودها بها جيداً دائرة التموين ،
هذا الجهاز الحكومي الذي يفضل أحياناً أن يبيع الهندود أولاً . ثم تأتي
بصورة عامة جميع صعوبات النقل والتنظيم والتوزيع . والأدوية
بوجه خاص لا تصل ، مما يضعف حماسة الممرض ويسبب قلقاً شديداً
للقرويين ، وهم سريعو التأثير جداً بجميع هذه القضايا الصحية (٢) .
وعندما صرحنا للحكومة بأن الكلوروكين قد ينمي الانتاج بأسرع
مما تنميه الأسمدة في بلد تفتك به الملاريا فتكاً ذريعاً احتجت وزارة
الزراعة . أما الفلاح فان لديه فكرة أخرى عن الأولويات . . .

هذا ، واذا كان الفلاحون لا يبدون حماسة زائدة للزراعة الجماعية

(١) في عام ١٩١٨ كانت تنقصنا المسامير في فرنسا ؛ وكان قد جيء بمال صيني
من اجل الحرب فراحوا في الحال يصنعون المسامير فأدهشوا بمهارتهم زملاءهم الفرنسيين
الذين كانوا قد نسوا هذا الفن .

(٢) وهنا أيضاً يشدد رسياً على الوقاية ، ولكن القسم الأعظم من الموازنة يبتلعه
الوحوش الثلاثة ، مستشفيات Moshi ، و Mwanza ودارالسلام التي هي
نظرياً مستشفيات مراجع البلاد كلها ، ولكنها تخدم المدن بالدرجة الأولى نظراً لصعوبة
المواصلات . وعلى الرغم من تصريحات « المعلم » سيبني مستشفى آخر في Mbeya : وهو
هدية انكليزية ولكن نفقات الصيانة ستكون طبعاً على عاتق تانزانيا .

فأنهم يبدون بالمقابل راضين جداً عن الخدمات الاجتماعية ، اذا هم حصلوا عليها ، ومسرورين على كل حال بالعيش معاً ، ولا سيما النساء منهم ؛ « عندما احتاج في هذه الأيام إلى معونة فاني استطيع الذهاب إلى جارتى . . . » ؛ وكذلك شأن الشبان ، فهم ينظمون نوادي لكرة القدم وللقص ويستطيعون الإفلات من سيطرة الأسرة بأسهل مما يستطيعونه في القرى الصغيرة . لقد أتاح تجميع القرى وجود حياة اجتماعية حتى ولو أدى ، وهذا أمر لا مفر منه ، إلى مصادمات بين الفئات . ولكن الزراعة تظل هي الفعالية الرئيسية .

١١ - في الحقول :

كنا في فترة الحصاد وذهب بنا القرويون إلى الحقول بقليل أو كثير من التعجل بحسب حالة مزروعاتهم . وكانت لاتزال في اذهاننا صورة الجماعية وكنا نريد بالدرجة الأولى أن نرى الحقل الجماعي . وهذا الحقل يدعى اليوم حقل تنمية القرية وفيه يجب على كل فرد أن يقدم حداً أدنى من ساعات العمل لتوفير الموارد للقرية . والمال الذي يجمع على هذا النحو يمكن استثماره في بناء المدرسة والعنبر أو المستوصف ؛ وأحياناً يشترون شاحنة أو مطحنة أو جراراً (ويجب دفع ربع الثمن نقداً) . ولكن بعض القرى ليس لديها حس اقتصادي تام بما فيه الكفاية ولا تعرف كيف تستخدم أموالها . ويفترض في المدير أن يساعدها على وضع خطط ، كما ينبغي ان تكون هذه الخطط قابلة للتحقيق وأن تكون المطاحن أو الشاحنات المرغوب فيها جاهزة . وأحياناً يزيدون رأس مال دكان القرية ؛ ويبدو أن جميع هذه الفعاليات تدور عليهم أكثر مما يلزم الحقل . والقانون العام هو أن النقل والتجارة كانا على الدوام أوفر ربحاً من الزراعة .

ويتذمر فلاحون كثيرون من أنهم لا يعرفون أين تذهب الأموال التي يكسبونها على هذا الشكل . ولذلك فإن الموقف من الحقل القروي يختلف كثيراً بحسب التقاليد وبحسب غنى الفلاحين ؛ وأحياناً تهدد السلطات المزارعين بالتوكيل بغرامات باهظة . ويحتفظ بعضهم بأجود الاراضي للزراعة الخاصة ويعتبرون الباقي ، ولو كان فقير التربة وبعيداً ، حقلاً قروياً إرضاء للسلطات ؛ وهناك حقول أخرى نموذجية ، وليست هذه قاعدة ، ذلك أن المردود الخاص اعلى بكثير بوجه عام .

وكان شيخ من Tanga يختال اعتزازاً ويقول : « تقولون إن حقلي أجمل ؟ ذلك أنني أبلر البذار فيه قبل الآخر ، طبعاً » ، ثم يضيف وعلى شفثيه ابتسامة مأكرة : « إني اشترى حبوبي من مصدر خاص... » . وحتى البلور الخاصة فهي أجود أو يرونها كذلك . ذلك أن الناس يرتابون في ماهو جماعي وكثيرون يرسلون نساءهم ليعملن في هذه الحقول التي لم يختاروها ، مثلما هي الحال في « الكتل » ، أي صفوف الحقول الخاصة التي جمعت بالقوة ، إذ يرتابون بمقدار ما يكون الموقع والحجم مفروضين عليهم . وأحياناً تراهم لا يتعبون أنفسهم حتى في التعشيب أو جني المحصول . وهذه الكتل تتيح المعالجة بمبيدات الحشرات (وتتيح رقابة السلطات) ومن شأنها أن تشجع التنافس ؛ ولكن كثيرين من الفلاحين لا يحبون أن ترى السلطات حقولهم وأن تراقبهم عن كثب .

ثم لماذا ، في الواقع ، يمكن ان يعمل الفلاحون في الحقل الجماعي بدون أي حافز ؟ فهناك الحقول التي لا تدر شيئاً والحقول التي تدر على القرية فقط : وفي قرى مزدهرة جداً سنرى فلاحين فقراء جداً يعوزهم الملح وغذاؤهم سييء ويهدثون حرمانهم بأن ينظروا إلى الشاحنة الجماعية

الحميلة ، وإلى مكاتب الحزب ، وإلى الدكان المدونة جيداً والتي لا يستطيعون الشراء منها وماتراه دار السلام والمنطقة أو الناحية ذا نفع عام ربما لا يشعر الانسان العادي بأنه كذلك . ولاستطيع التعميم ، لأن أرباح هذه الحقول موزعة توزيعاً مختلفاً جداً وسنشير فيما بعد إلى جهود مرموقة .

وفي أغلب الأحيان لا يدرك الفلاحون تماماً ماهو منتظر منهم ، لأن الخطط تشرح شرحاً سيئاً وعلى عجل . ويبدو أيضاً أن أناساً كثيرين يظيب لهم أن يثثوا القوضى في الأذهان ، فكل فرد اتجاهه الذي لا يستلهم دوماً أفكار « المعلم » . وفعاليات الجماعية (الحقول بوجه خاص) سيئة التخطيط ، سيئة التنظيم ، والمردود السييء سيثبط بسرعة همة الفلاح ، المرتاب سلفاً ، والذي سيقرن في الحال الجماعية بالفقر . فاذا اشتغل سنة كاملة بدون نتيجة ملموسة كان من المشكوك فيه أن يعاود العمل في السنة التالية ، وسيفضل الاهتمام بحقله اهتماماً أشد ، وهذا أمر مفهوم . زد على ذلك أن الكسالى يثبطون عزيمة المتحمسين ، ومن الصعب بناء الاشتراكية بدون اشتراكيين ؛ فلكي يتخلى عن فرديته يجب أن يقام له الدليل على فائدة العمل المشترك . والفلاحون ليسوا ساذجين ، رغم مايقال من أنهم محافظون ومتخلفون ، وبخاصة عندما يدركون ، في بعض الحالات ، أن رئيس القرية والكاتب يستفيدان وحدهما من عملهم . ولايمكن التعميم ، بل إن هذا محذوريسهل تلافيه . ورأينا في سومباوانغا حقولاً حسنة التنظيم ومنتجة جداً وفلاحين راضين يبنون بتاج الحقل بيوتاً ويشترون مطاحن فيحسنون شروط عيشهم ، وهم اللذين كانوا فقراء في كل زمان . وانتشار الذرة التي

يقدمها البنك الدولي يوشك أن يهبط بالمردود . . . وبعض فئات القرى الجماعية التي لاتعمل إلا جماعياً تحصل على مردود أعلى بكثير من مردود الفلاحين المحيطين بها . ولكن رجال هذه الفئات أشداء في العمل ، مندفعون ، منظمون ، ورؤسائهم اداويون حقاً ولديهم محاسبون أكفاء . وهذه الكثرة من عوامل النجاح لا يمكن ان تجتمع في ٩٠٠٠ قرية . وهذا مؤسف ، ذلك أن على القرية أن تنهض بمهام كثيرة ، بدءاً من التسويق لحساب مكاتب الزراعة التي تدفع لها عمولة هي مصدر دخل هام للقرية . وفي عام ١٩٧٦ ألغيت فجأة تعاونيات التسويق واتحاداتها الفيدرالية وتقرر أن تشكل القرى ، حكماً ، شركة تعاونية أساسية تجمع المنتجات من اجل المكاتب الوطنية . ولكن قرى كثيرة ليست قادرة على الاضطلاع بهذه التسويق اضطلاعاً صحيحاً ، لعدم وجود عناصر ومحاسبين . وبسبب قصور خدمات المكاتب . وكثيرون من الفلاحين يقلرون هذه التسهيلات الجديدة لأنه كان يتعذر عليهم فيما مضى تصريف منتجاتهم ، أما الذين يستطيعون ذلك فيفضلون البيع في السوق الحرة لزبائن خصوصيين ، وذلك كزارعي الرز في Usangu الذين يعرضون نتاجهم بسعر غال (١) على طول طريق زامبيا . وكانوا في إحدى هذه القرى يتباهون بحصول كبير من الرز غير المقشور ، ولكن مبلغ العمولة الذي تقبضه القرية كان هزئياً . فإلى أين هرب الرز ؟ لقد أكدت لنا سلطات الناحية ، وقد أغاظها منطقنا ، أن البيع « الحر » لم يكن شرعياً . وماذا تستطيع أن تفعل ؟ .

غير أن لهذا التسويق محاذير ، فقد يغلو سبباً لسوء التغذية ؛ وكان من واجب رب الأسرة ، تقليدياً ، أن يملأ مخزنه بالغلال ، أما اليوم

(١) وبخاصة زمن القحط الذي كان شديداً في عام ١٩٨٠ .

فهو يميل إلى بيع جزء كبير جداً من محصوله ، ومخزن الأسرة يتقهقر بسرعة . ويتصورون أنه يمكن دوماً شراء الطحين ، وهو تصور خاطيء في معظم الأحيان .

وهكذا يتحول الاقتصاد أكثر فأكثر إلى نقد، مما يستلزم نفقات ضخمة للتخزين والنقل والتوزيع . وعندما لا ينمي الاقتصاد الزراعي انتاجه يكون هذا التسويق المتزايد عبثاً جديداً عليه يصعب تحمله ، ويضمحل الاجتياطي الذي كان فيما مضى يمكن الناس من العيش في سنوات العجز (١) . ويمكن ان يشتمل مخزن القرية على صومعة حبوب جماعية تودعها كل أسرة كمية من حبوبها يمكنها أن تستردها في فترة الحاجة بين موسمين . ولكن من سيمول هذه المخزونات ؟

وليس هذا حالياً سوى بديل للتسويق ، ولكنه بصورة أساسية من أجل تلافي خسائر التخزين . وقد أكد رئيس الوزراء أنه يتمنى كثيراً أن يرى التانزانين يبدون في بناء العنابر الحماسة التي يبدونها في بناء الملاعب ، وبوجه خاص عندما قلنا له إن بعض القرى كانت تجعل الأولوية لمكاتب الحزب ، إذ هي أكثر هيبة بالنسبة للوجهاء .

١٢ - السلطة في القرية :

السلطة للفلاحين ! هذا هو حلم نيريري القديم و . . . حلمنا : إن قرار تجميع القرى لعام ١٩٧٥ يجعل السلطة للقرية ؛ هذا ما كتب على السورق . غير أن هذا الأمر ليس بسيطاً ولا سهلاً .

١ - كانوا في جنوب المغرب يحنون محصولاً جيداً جداً كل خمس سنوات ويخزنونه بعناية بالغة لأنه كان يتلوه موسمان ضعيفان وموسمان شبه معدومين . وفي عام ١٩٢٣ وجدت الطريق والشاحنة وادوات الاستيراد ، وأغري الفلاحون فباعوا احتياطهم وصاروا بعد ذلك شبه جائعين .

إن ايدولوجية النظام تقوم على التسيير الذاتي ، وكذلك بنية القرى ، ولكن النتيجة أقل من ذلك ، إذ يتدخل العنصر البشري الذي لا يمكن ان نبخسه قلره ، على مايقربه « المعلم » نفسه في قوله : « لا يمكن لأي تنظيم اجتماعي أن يبنى على الأمل في أن يكون جميع اعضائه ملائكة » . والسلطة شيء قلما يحب صاحبه أن يشاركه فيه غيره ، حتى في بلد اشتراكي .

ولما كانت القرية مجتمعاً اشتراكياً فهي بكاملها تنتخب رئيسها وأعضاء اللجنة الخمسة والعشرين . وقد التقينا برؤساء من جميع النماذج ، ومن جميع الأعمار ، وجميع الاتجاهات . فأحياناً تنتخب القرية زعيماً سابقاً ، وأحياناً شيخاً حكيماً هادئاً لن يلقي مزاحمة شديدة . إنها محاذير الديمقراطية . وفي مناطق الماشية ، كما في Mara على ضفة بحيرة فكتوريا ، مامن أحد يفكر في انتخاب رجل لا يملك ماشية فهو بالتالي غير ذي نفوذ . ونيريري من هذه المنطقة ، وكان الناس في قريته يقولون في البداية متعجبين : « ماهذا الرئيس الذي لا يملك أبقاراً ؟ ياله من رئيس طريف . . . » .

ومن جهة أخرى فإن للحزب كلمته في اختيار المرشح ، إذ إن هذا المرشح سيمثل الحزب أيضاً . وفي منطقة Hanang . كان للقرويين مرشح مفضل ممتاز ولكن الحزب رفضه : لقد كان يخالف مبادئ القيادة . ذلك أن الانتقاء سلمي : فهو يتم تبعاً لما لا يجب أن يكون لاما يجب أن يكون . إن امتلاك المرء جراراً لا يمنعه من ان يكون مخلصاً ولا من أن تكون له مزايا المدير : فالرئيس يجب ان يكون قادراً على ادارة القرية اقتصادياً واجتماعياً . وكانت النتيجة أن كثيرين من المزارعين الأغنياء (الكولاك) يفضاون البقاء على الهامش وتخزيك الآخرين في الحفاء .

ولثلاثي فشاء بيروقراطية شديدة في القرية تقرر أن يكون الرئيس ممثلاً للقرية وللهزب في آن واحد ، فليست هناك اية سلطة مضادة سوى السكرتير ، ولكن من الناحية النظرية ، إذ إنه لأسباب تتعلق بالسهولة يعمل مع الرئيس . وبما أن الرئيس سياسي فان تسريحه أصعب ، لأنه لا بد من الرجوع إلى الدوائر العليا ، وإجراءات التخلص منه قد تلوم حتى ستين ، وهي مدة يستطيع أثناءها المتهم إحداث تخريبات كثيرة والانتقام من المستائين .

وفي بعض الأحيان يتسلط الرئيس والسكرتير على القرية ، وقد أسكرتهما السلطة ، فيذهبان في الشاحنة للتزهر في المدينة على نفقة القرية ، وبما أنهما كثيراً ما يكونان هما وحدهما الشخصين البالغين اللذين يعرفان فعلاً الزراعة والكتابة ولاسيما الحساب ، فانهما يستطيعان الغش في الفوائض وفي العمولات المدفوعة . وفي بعض القرى لم يعلن قط على الجمهور مبلغ هذه العمولة . ولجنة حق الكلام ، من حيث المبدأ ، ولكنها في الغالب تقف إلى جانب الزعماء الذين لا تجرؤ على نقدهم . أما المدير ، وهو الغريب عن القضية كلها وبالتالي غير مرضي عنه ، فما عليه إلا أن يستمر في مكانه ، وعلى الهامش عادة . أما الجمعية العمومية فتجتمع ، من حيث الشكل وفي احسن الاحوال ، مرة في السنة . ولها كل الحقوق ولكنها قلما تستعملها ، وبالتالي فلا تسيء استعمالها ، لأن الزعماء قلما يميلون إلى تسييرها لها . إنه احترام السلطة احتراماً مفرطاً .

واليك المشكلة حقاً : من ذا الذي سيشرح للقرويين حقوقهم ويعلمهم بوجه خاص كيف يستخدمونها ؟ ليس لأحد مصلحة حقيقية في أن يقوم بذلك ، لا الرؤساء المنتخبون الذين تملكهم حب السلطة ،

ولا الأغنياء (الكولاك) الماكرون الذين يشسبون إلى الحزب ويتحدثون
بلغة جماعية كي يخدموا السلطات والفلاحين ويحتكروا السلطة ،
ولا الرسميون في الناحية الذين يريدون فرض آرائهم وقلما يقيمون
وزناً لا انتقادات هؤلاء الناس الذين يعتبرون أنفسهم رؤساء لهم (١) .
ومنذ أمد قريب صار الرؤساء والسكرتيريون يتقاضون أجراً قدره
٥٠٠ شلن في الشهر ، وهذا مايوشك أن يحفز حماسهم إلى جعل الناس
ينتخبونهم ، ولكنه لا يحفز بالضرورة إخلاصهم ؛ فهم ينفصلون تدريجياً
عن القرويين العاديين ويتقلون غريزياً إلى صفوف البيروقراطيين وسلطات
الناحية التي يمثلونها فضلاً عن ذلك ويجعلون من أنفسهم لسان حالها .
وإذا كانوا جميعهم قد لاقوا ، بدرجات مختلفة ، عناء كبيراً حتى
تسلموا السلطة فلماذا عساهم أن يعيدوها إلى فلاحين عاميين ؟.

إن المخطط تبسّطي ولا شك ، ولكن من الواضح أن مثل هذا
التمثيل للحزب والادارة معاً قلما يترك هامشاً للفلاح . ثم إنه ينبغي
للفلاح ، كي يتسلم السلطة ، أن يكون راغباً فيها ، وهذا ما ليس واضحاً
دوماً ، وذلك بسبب قرون من الخضوع ، والتقاليد ، وخوف المسؤوليات
وحتى خوف السحر . . . ويرى كثيرون أن التربية السياسية قد تكون
هي الترياق الشافي . إنه سحر الكلمة ! وينبغي كذلك أخذ رأي الفلاح
والنظر بعين الاعتبار إلى حاجاته الأساسية وإلى مصالحه ، وبصورة
خاصة تحريره من البيروقراطية الشديدة .

وإذا كان فلاح زامبيا يشكو قلة الزيارات فان فلاح تانزانيا يشكو
العكس ، إذ يأتي أناس كثيرون إلى القرية يقدمون إليه كثيراً من التوجيهات

١ - « الحرية لا يجب أن تعني حرية الأغنياء والممارين في استغلال الفقراء والجهلة » .

ج . ك . نيري .

والأوامر والنصائح المختلفة التي لا تقابلها منافع . وجميع هذه الخطط والمبادرات وضعت في الناحية أو حتى في المنطقة اللتين لهما الكامة الأخيرة بالنسبة للاعتمادات . أما التوجيهات القومية فان البيروقراطية تشويهاً غريباً . ولذلك فانه عندما يقول رئيس الوزراء « لكل بالغ أكران من الزراعات الغذائية وأكر واحد من زراعة الريع » ، يصبح ذلك عند وصوله إلى Mwanza : أكرين من الذرة وأكرأ واحداً من القطن ، ومهما كانت الشروط إجبارية ، حتى لو كان الفلاح يعلم حق العلم أن أرضه لاتصلح . ويجب البيروقراطيون تسهيل حياتهم . ومهما قل كون الفلاح من منطقة اختيرت من أجل مشروع تنمية « كبير » فان عليه أيضاً أن يحسب حساباً للتوجيهات الغريبة ! وقلما يستشير هؤلاء الناس المثقفون الذين فتن الباطهم انهم استطاعوا الخروج من القرية ثم هم يعودون إليها يحملون في كثير من الأحيان نفسية الاستخفاف وعقلية الأبوة .

واذا كان المعدل بطيئاً في بلدان أخرى فهو على الأصح سريع جداً في تانزانيا . والفلاح يرى جميع هؤلاء الناس الحسنى القصد أحياناً ولكنهم غير قوي كفاءة فنية عالية يتقاطرون قادمين إليه ، وهو مجمد ، بأفكار جديدة : فلم يعد يسير وراء هذه الأفكار . إن اناساً يرون في تطويره واجباً عليهم : أليس هو المصدر الوحيد لواردات الحكومة ؟ .

وقد اعترف احد الزعماء السياسيين أمامنا علناً بقوله : « إن الفلاح لافعالية له ولا مبادرة لأن البيروقراطية تسحقة ونحن لاتفعل شيئاً في سبيل تشجيع مبادرته . ولو أننا عملنا مع الناس بثقة لعرضوا علينا مشاكلهم ، ولكن أساليبنا قريية جداً من أساليب الاستعمار ، وموقف الناس الذين يوفدون إلى القرى « عاضمي » جداً ، والفلاحون قلما يتحدثون إلينا لأنهم يعتبروننا ممثلين للسلطة وللحكومة . إننا نفرض عليهم اموراً هي من الكثرة بحيث يفضلون ان يتجاهلوا كل شيء » ،

وهذه هي وسيلتهم الوحيدة للبقاء . . . إن المواقف يجب أن تتغير من كلا الجانبين . »

إننا نحبي في هذا الموظف الكبير صدقه وشجاعته .

يقول فيريري : « علينا أن نركض ركضاً في حين يسير غيرنا سيراً . » . ويهمس بعضهم قائلين : « إذ اردنا أن نركض بسرعة كبيرة فإننا نخشى أن نقع . وإذا طمحنا إلى الديمقراطية أكثر مما ينبغي انتهى بنا الأمر إلى أن نتواجد مع البيروقراطية . وإذا لم تكن هناك مشاركة فعلية من جانب الشعب فإننا سنقع في أخطاء الاشتراكيين العقائديين . فالحوار ضروري حتماً ، ويبقى أن نفهم حول معنى الكلمة » .

« يجب ان نتحدث إلى الناس ، ولكن هل نفعل ذلك لمساعدتهم على اتخاذ قرارهم أم من أجل حمايتهم فقط على قبول القرارات الصادرة من فوق ؟ » (١) . إن الحزب القوي سيكون ميالاً طبعاً إلى الأخذ بالحد الثاني وفي خروءة نقدنا (المبرر ولاشك) للبيروقراطية نتيجة إلى الغرق في المانوية: الفلاح الطيب والموظف الخبيث . وهذا سهل جداً ، مع الأسف ! ومن الواضح تماماً أن في كلا الجانبين افراداً سيسعون إلى الاستفادة من النظام ، سواء في ذلك الفلاح المحتال الماكر والموظف الوصولي . إننا نتعصب تعصباً غريباً خارج بلادنا ضد مذهب مقبول جداً في بلادنا . فقد التقينا في النواحي والمناطق بموظفين متفانين ، وبشبان من الحزب كانوا يجوبون الأرياف سيراً على الأقدام ، ويمدبرين اقليميين يعرفون جميع الحقول . وأولئك الذين ندعوهم ، بشيء من التسرع ، ذوي الامتيازات يعيشون في الغالب في ظروف صعبة ،

(١) برنارد جوانيه Bernard Joinet .

بلا رفاهية ، وبلا وسائل نقل بوجه خاص . هذا عدا الفنانين المحنكين الذين يعتمد عليهم . إن في التخلف ما يثبط أقوى الهمم . . . وفي الجبال عند حدود بوروندي ، في آخر الدنيا ، وجدنا حاكماً كفوفاً جداً : لقد وجد نفسه معيماً هناك ارتجالاً ، بعيداً عن كل شيء ، بعد خمس سنوات أمضاها في الأمم المتحدة في نيويورك ؛ ولم تكن لديه كهرباء ، ولا بيرة ، ولا راديو ، ولا أي اتصال بالعالم الخارجي إلا بواسطة طريق للسيارات موحشة . ولم يكن يتذمر ، وكان يعرف قراء حق المعرفة ويمضي فيها جزءاً كبيراً من وقته . ورأينا كثيرين آخرين من هذه الطينة . . .

هذه السلطات كلها التي اذا نظرنا إليها من الخارج بدا أنها تضيق انفاس الفلاح تنتهي في الغالب داخل القرية إلى تسوية تجمد فيها كل الأطراف بعض الفائدة ، أي تجمد التعايش السلمي . والتسويات ليست دوماً بروح جماعية ، كما في Bashay حيث وجدت الاطراف جميعها تعويضاً : الكولاك الذين نزع ملكيتهم ، والفلاحون الذين لا أرض لهم ، والتجار ، والسلطات التي سرّما أن صار لها حقل من نوع جماعي تربيته للناس ، ولا يستثنى من ذلك سوى مجموعة من القرى الجماعية كانت تبكي أحلامها المكبوتة . يجب ان يعيش الانسان حياة لائقة . وهذا ما لا يفهمه دوماً المثقفون المتصلبون . ونحن ، ذوي الامتيازات الحقيقيين ، نستطيع أن نميز لانفسنا المثاليات ونكران الذات . . . النظري .

لأنكونن خالين جداً من الأوهام . إن بعض التجارب الافريقية حصراً وبدون معونة خارجية تدل تماماً على أن الحلم ممكن التحقيق في ظروف استثنائية

١٣ - قرى جماعية ناجحة :

في Mareu ، بين Arusha و Mashi ، على السفح المنخفض الشرقي من جبل Meru ، وتحت مجموعة القهوة - الموز ، تطورت مجموعة من نوع جماعي بدءاً من عام ١٩٧١ . إنها تضم نحو مائة أسرة في قرية عدد سكانها أكثر من ٥٠٠ نسمة ورئيس بلديتها معارض لأسلوب القرى الجماعية، ورئيس المجموعة ، وهو فلاح أمي ، رجل خلوّق حازم يتذكر بدون تردد جميع المعطيات المقدرة - من محاصيل ، ومساحات ، وريوع ، ومتسبين - للثمانى سنوات من العمل . وحقول اللّرة التي تحرث بالجرار تغل بقدر ثلاثة أمثال المتوسط القروي ؛ وتملك المجموعة ماحمة ومنجرة ودكاناً ؛ وهي الآن تطوّر الأبقار الحلوب على العلف الصناعي . والعقبة الوحيدة هي أنه يضيق بها المكان ، وتنقصها الأرض ، لأنه تجتمع في القرية عدد من الأسر كبير جداً . ونجاحها الاقتصادي يرجع بوجه خاص إلى مزايا الرئيس في التنظيم ، فهو فلاح افريقي حقيقي. وفي حين كانت Ruvuma قد حصلت على معونة من متبرع مغرب وعلى دعم مالي من مؤسسات خيرية ، فإن النجاح هنا افريقي صرف . وهناك جوانب ناجحة أخرى .

وفي جبال الجنوب ، في غرب M'beya استمرت مجموعة قرى جماعية في البقاء في Isanza بعد تجميع القرى . وكان زعيمها ، وهو ابن رئيس ، نائباً ورئيس ناحية ، ولكنه آثر العودة بلقب أكثر تواضعاً بكثير كي « ينمي » قريته . وباع الاعضاء الأوائل اموالهم المتواضعة فجمعوا رأس مال صغيراً كمنطلق ، وتشاركوا في كل شيء وراحوا يجدّون في العمل ، فهم يحصلون على مردود ضخم جداً (أكثر من خمسة اطنان من اللّرة بالهكتار) . ويربون الأبقار الحلوب ،

ودكانهم مزودة بالمومن بسخاء ، ومأوى الطيور السابق يستخدم كفندق في أيام السوق . وللأولاد حقلهم الخاص يعملون فيه منذ سن الخامسة ، على قدر طاقتهم ، كي يتآلفوا مع العمل الجماعي . وزراعة القهوة ستحسن هي أيضاً ، وتبنى للمتسعين بيوت جميلة ذات سبع غرف ، والمجموعة شاحنة لتأمين النقلات ، الخ .

ولئن كان القرويون لا يتسبون كلهم إلى مجموعة جماعية - فالانتسابات مقيدة إذ يجب إثبات الجدارة - إلا أنهم يستفيدون جميعاً من الخدمات المشتركة : كالمدرسة والدكان ، والنقلات الخ . والنجاح مرتبط هنا أيضاً بنوعية القيادة وبنظام مقبول لدى جميع الأعضاء .

ويمكن ان نسمي Lulanzi ، في الجبال جنوب Iringa ، قرية نصف جماعية . فالقطاع القروي متطور جداً : زربية أبقار، وزربية خنازير ، وحقل ذرة واسع ، ومطحنة . والمنشرة واستغلال الغابات بدرّان الكثير ، وتشجير القرية بلغ حجماً نادر المثال . ورئيس القرية الذي يدير كل هذه الفعاليات بيد حازمة ، هو مقاول - فلاح يعرف كيف يتعامل مع الارقام والناس. وربما كانت تانزانيا بحاجة إلى بضعة آلاف من هذا الوزن ، أي إلى رئيس واحد لكل قرية تانزانية .

ولكن النساء ، حتى في هذه القرية المزدهرة جداً ، يبدو عليهن الملح ، فهن يضطلعن بالسخرة الدائمة في نقل الماء والخطب على رؤوسهن ، رغم وجود عربات يد كثيرة متوقفة عن العمل . . . فلئن اعطيت السلطة ، نظرياً ، للقرية واستطاعت بعض القرى الاستفادة منها ، إلا أن هناك فئة ظلت مهملة تماماً ، هي الدوام فئة النساء .

١٤ - الفلاحات : المنسيات !

الزراعة التانزانية تعتمد على النساء : هذا الأمر ليس سرّاً على أحد شأنهن في ذلك شأن الكثيرات من أخواتهن في بلدان أخرى من افريقيا الاستوائية ، ممن تنطبق عليهن هذه الفقرة . والنساء مايزلن خاسرات حتى في البلد الذي يبذل جهداً حقيقياً لتحسين حال الفلاحين ، فما قولك في البلدان الأخرى ! . . . وقد أحدثت الثورة الصينية تغييراً جذرياً في أحوال النساء ، حتى لوأنها لم تقض على وجوه التفاوت قضاء تاماً . غير أن تانزانيا لم تختبر الثورة العنيفة .

إنه الرق ! حذار من ردود فعلنا كغريين مبالغين إلى إغفال وتجاهل الآليات المعقدة داخل كل مجموعة عرقية . ومع ذلك فإن حال النساء ليست في أغلب الأحيان مما يحسدن عليه ولايزال الناس ينظرون اليهن كيد عاملة مجانية . وكان « المعلم » يعترف بأنهن « يعملن أكثر من قسطنطين ، بين الحقل والبيت ، ويؤلفن أنشط فئة عاملة من السكان » . والحال أن نظاماً يتطلع إلى الاشتراكية لايمكن أن يتجاهل مثل هذا التفاوت داخل المجتمع الريفي . ولكن النساء في دار السلام سيقبلن لك إن الحكومة اتخذت تدابير وإن كل شيء إلى الأحسن . هذا على الورق ، فيالسحر الكلمة ! . . .

تنهض الفلاحة باكراً إذن كي تتفرغ لأعمال المنزل والمطبخ ، وهي مهام يقال لها نسائية ، ومثلها أعمال نقل الحطب والماء يومياً . وفي هضبة Makondé كانت النساء يسرن عشرين كيلو متراً ذهاباً وإياباً ليأتين بدلو واحد من الماء اللازم للأسرة كلها في اليوم . والفتيات ، وهن أقل ورعاً من أمهاتهن ، يشكين آلام الظهر ! . . . وعليهن أن يوصلن الأولاد إلى المستوصف ، وهو ليس قريباً دوماً ،

وأن يعتنين بالحديقة المحيطة بالبيت ، فهي ضرورية للتغذية . وفي ساعات فراغهن يقمن بطحن الذرة ، إذ لا توجد مطحنة ، ولكن بعضاً منهن مازلن يفضلن السير حتى ثمانية كيلو مترات وعلى رأسهن ثلاثون كيلو غراماً كي يصلن إلى أقرب مطحنة . وأخص من هذا أن المرأة تعمل في الحقل .

ففي فصل العمل تمضي المرأة في الحقل ، منذ الفجر ، تسع ساعات إلى عشر ساعات في الحفر ، والعزق ، والغرس ، والتعشيب ، والحصاد . وبما أنها عادة الوسيلة الوحيدة للنقل فإنها تنقل المحاصيل إلى القرية . وقد رأينا هذه المرأة التي كانت تقطع مسافات مجموعها ٦٤٠ كيلو متراً كي تنقل محصول الأكر الواحد من الأرض . ويمكن أن تنقص المسافة ، لا الوزن . هذه الرؤية لنساء ليس فيهن مايدل على أعمارهن ينزعن ازقة افريقيا بلا كلال ، مثقلات ، أطفالهن على ظهورهن ، حفاة الأقدام ، أصبحت مألوفة بحيث لم يعد أحد يعيرها اهتماماً . بل إنه لايسعنا ألا نشعر بنجل لا يوصف إزاء هؤلاء النساء المنهكات ، عالمين حق العلم بأننا قد نعجز عن ان نفعل ربع مايفعلن. إنهن قلما يتدمرن ، ومازلن يجدن وقتاً للابتسامة . . . وكنا في اجتماعاتنا نجلسهن في الصف الأول مما كان يزجج القرويين والزعماء . وكانت تبدو عليهن الدهشة من أننا كنا نستطيع حتى طرح الأسئلة عليهن والاهتمام بقضاياهن . زد على ذلك أنه كان هنالك رجل يجيب دوماً باسمهن حتى فيما يتعلق بالفعاليات النسائية تماماً .

إنهن دواب . كان الرجال في بلاد Gogo ترعيبهم فكرة « معاقبة » بقراهم بتشغيلها ، ولكنهم ماكانوا يرون أي محذور في إنهاك النساء . وكانت هؤلاء النسوة يبحن لنا على انفراد بقولهن « نحن ، نود

لوأن . . . » . وعندما كنا نتحدث عن التحسينات الممكنة كان الرجال يطالبون بجرارات وبآلات أخرى ولم يكن أحد يفكر في عربات اليد . فالعمل للنساء وتعتبر نساء Masai بأن لديهن حميراً ، وهي حمير محترمة (لاياًكلونها) ، بل تحمل على ظهرها ٩٠ كغ .

كانت للنساء ، في افريقيا ما قبل الاستعمار ، حقوق كثيرة مشتركة مع الرجل في مجتمعات تسيطر فيها الزراعة . ومع نشوء المستعمرة شددت الادارات على تنمية الزراعات التجارية التي اصبحت وقفاً على الرجال ، ورأينا مترلة النساء « تتدنى » إلى زراعة القوت ، وظلت الانظمة الاستعمارية تتجاهلهن عموماً . وبعد استقلال بلدان افريقية كثيرة استمرت هذه الاتجاهات ، فالنساء يعملن من أجل إطعام الأسرة ، والرجل يعملون من اجل المال - ويحفظونه .

غير أن تانزانيا بذلت جهوداً ، ففي « الديمقراطية » الجديدة للقرى صارت للنساء نظرياً الحقوق نفسها التي للرجال . والواقع أن أكبر عدد وجدناه من النساء في اللجنة هو ست نساء من اصل ٢٥ عضواً ، ولكن الوسطي هو من ١ إلى ٢ . وبطبيعة الحال لايتنخب الناس امرأة رغبة في أن يكونوا من أنصار المرأة ، بل من المؤكد أنه إذا تساوت الكفاءات فان القرية ، بما فيها النساء ، تصوت دوماً لرجل . وبالقرب من Iringa انتخبت رئيسة للقرية امرأة نشيطة جداً ، مخلصه وذات كفاءة . ويبدو أنها لم تلاق صعوبة في فرض احترامها ، ولكن لا بد أنها كانت امرأة مرموقة جداً حتى غدت مقبولة . وليست هي الوحيدة من نوعها في تانزانيا

وحتى لو انتخبت النساء في اللجنة فانه قلما يتسع لمن الوقت لحضور الاجتماعات ، إذ إن مهمة ما تمنعهن دوماً من الحضور . فالرجال

يتكلمون والنساء يعملن ، وإذا تجرأن على الكلام لم يكن لكلامهن وزن : « لا تريد وجود النساء في الاجتماعات ، فهن لا يقلن شيئاً ويقين جالسات جامدات . . . » . وليس ولا شك موقف الرجال هو الذي سيغير الوضع ، وهذا الموقف لانجده في القرية فقط ؛ وكان البيروقراطيون يهزؤون كثيراً عندما نتصدى لهذا الموضوع ، ويضحكون حتى في مجالس وزراء الدولة ومجالس الجامعة وحتى مدرسة الحزب . وفي ذلك اليوم استرعينا ، في Kivukoni ، انظار « زعماء المستقبل » إلى أن العمل المضني الذي تقوم به هؤلاء النساء المحقرات هو الذي يدرّ عليهم القطع النادر اللازم لشراء سياراتهم اللاندروفر . ولاحظنا على مقاعد المدرّج فتيات ضعيفات الذاكرة يتفاحكن معاً ، وقد خلب ألبابهن أنهن خرجن من الغابة ورحن يحملن بالجلوس في المنظمات الدولية .

وعلى هذا فقد أنشأ الحزب ، اعترافاً منه بوجود « مشكلة نسائية » منظمة خاصة هي اتحاد النساء التانزانيات (UWT) . واصلد الاتحاد النسائي كراساً صغيراً جميلاً جداً وحسن النية . وراح الرجال يعلقون عليه متعجرفين بقولهم : « لمن يضعن قرارات كثيرة ، أما من حيث التطبيق . . . » . هؤلاء النساء معزولات عن واقع القرية (التي منها ينحدرون في الغالب) ، ويضعن الخطط ، في مكتهن بالمدينة ، لنشاطات معدة لتحرير الريف . وبقرّب حدود كينيا رأينا مشروعاً وضع في المنطقة . فالنساء من ست قرى مختلفة كن يأتين للعمل في حقل كبير مشترك — لأن الجماعي لا بد من أن يكون بالغ التأثير — بحماسة واضحة ، مع رقصات ، وموسيقا ، الخ . وكان اختيار لارض سيثاً ، وفلاحتها بالحرار سيثة ، والبذور سيثة ، وليس في العمل أي نظام أو تنظيم — فكان من السهل توقع النتيجة : فالمحصول

يكاد يكون عدماً . فيالها من خسارة في ان تثبط بهذا الشكل عزائم
قوي الاستعدادات الطيبة !

ذلك أنه يبدو أن النساء التائزانيات ألصق بعقلية الجماعية من الرجال .
وإن كانت هناك فئة مظلومة أكثر مما يمكن ان تظلم فهي فئة هؤلاء
النساء ، فقد تعودن العمل ، والتفاني ، وتلقي الاوامر ، ويأملن ولاشك
التخلص من هذا الوضع على هذا النحو ، وبوجه خاص عندما تدفع
لهن شخصياً أجور عملهن ، فذلك خير للمرأة من أن تنهك نفسها من
اجل الزوج. ولكن احدى نساء الاتحاد تلاحظ قائلة: « ماجدوى قبض
المرأة حصتها من الأجور مادامت ستقدمها إلى الزوج ؟ » . إن مانظنه
تحريراً هو في الغالب استلاب إضافي ، لأن هؤلاء النساء يتعبن في
حقل القرية ، وفي الحقل الجماعي ، وفي قطعة الارض الفردية في
آن واحد ، وهامهم يريدون تحريرهن بتشغيلهن ، زيادة على ذلك ،
في حقل للنساء !

لأنهن يوشكن ألا يبقين في قيد الحياة كي يتنفعن بشار عملهن
المنهك . وهؤلاء الفلاحات المرهقات بكثير من الأعمال من عموماً
سيئات التغذية ، حوامل أو مرضعات باستمرار ، مصابات بفقر
الدم ، ضعيفات البنية . وإن حالات الحمل المتقاربة جداً والسيئة العناية
تضنيهن ، وإجازة الأمومة التي تتحدث عنها نساء المدن هؤلاء هي
حلم بعيد المنال جداً مادام لابد من تأمين معيشة الأسرة . وعلى هذا
فقد أنشأت الحكومة مراكز لحماية الأمومة والطفولة ولكن ليس لدى
النساء جميعاً وقت للذهاب إلى هذه المراكز بانتظام . وفي بعض الأحيان
لا يشرح دور هذه العيادات شرحاً واضحاً للقرويات فيدخلن الشك
في « هذه المستوصفات التي لا دواء فيها ولا تعطى فيها سوى نصائح » .

ويشجعون كثيراً فسحة الولادات ، ولكن يبدو أن الرجال يرون في ذلك إهانة لرجولتهم فيبحثون عن امرأة أخرى أقل تأثراً بعدوى الأفكار الجديدة غير أن فكرة العيادة تبدو تدريجياً مرضية ، والنساء يأتين إليها بأعداد أكبر ، حتى لقد بدأ بعضهن يضعن حملهن فيها ثم يرسلن إلى بيوتهن بعد ساعات ، وفي هذا ما يحمل النساء الاوريات على التأمل . . .

إنه مزيد من التفاني ، والمكابدة ، والفعاليات غير المنتجة ، والوقت الضائع دونما نتيجة مرئية ! إن إعارة هؤلاء النسوة قليلاً من الاهتمام قد يكفي لزيادة الانتاج ، والوقت المقتصد قد ينفع المجتمع . إنهن طبقة مظلومة فلا يستفدن بالضرورة من اسباب التقدم التكنولوجي ؛ وعندما يعطى جرار يعطى دوماً للرجال . وقد ازدادت المساحات ، مما يزيد العمل في الحصاد والتعشيب إذ إن التعشيب يزداد ايضاً باستعمال الأسمدة الكيميائية التي تفيد الأعشاب الضارة أيضاً . وآلات العزق التي تجرها الثيران غير معروفة هنا ، وكميات الحبوب التي يجب نقلها على الرأس صارت أكبر . وفي قرى غنية ماتزال النساء يؤدين سخرة نقل الحطب والماء ؛ فهنا ثلاثون امرأة ينقلن الماء لصنع الآجر لبناء العنبر ، مع أن عربة طنبر واحدة تكفي للاستعاضة عنهن ؛ ومع ذلك فالعربة موجودة والثيران مدربة . وفي Lulanzi تعمل عربات القرية ثلاثة اسابيع في السنة في نقل السماد والمحاصيل ، ولكن خمسين امرأة وفتاة يرزحن كل يوم تحت وطأة حزم الحطب التي يضطرهن حجم القرية إلى أن يأتين بها من أمكنة أبعد فأبعد .

والتقدم التقني هو للرجال وحدهم أولاً . زد على ذلك أن تعميم الارشاد الزراعي ينصرف دوماً إلى الرجال في حين أن نساءهم هن

اللواتي يحتجن إليه في معظم الاحيان غير أن احد المرشدين اوضح لنا قائلاً : « في التقاليد الافريقية يجب أن أخطب الرجال ؛ فاذا تحدثت إلى النساء فماذا سيظنون ؟ » .

إنها التقاليد . . . ولكن جميع هؤلاء الزعماء واليروقراطيين الذين يخشون إلى هذا الحد الانقلاب على التقاليد ينسون أن هذه التقاليد قد انقلبت منذ زمن طويل في القرى التانزانية . وكل مافي الأمر أن هناك التقاليد التي تمس . . . والتقاليد الأخرى . ويرددون على مسامعنا باستمرار أن هذا كله سيحتاج إلى وقت . هذا صحيح ، ولكن شريطة أن يقرروا بوجود مشكلة خطيرة وأن يكبروا على البحث عن حل لها . والحال أن الزمن لا يعمل لصالح هؤلاء الزعماء اليروقراطيين : فمنذ عام ١٩٧٧ جعلت تانزانيا التعليم الابتدائي إجبارياً ومجانياً للجميع . وجميع البنات تقريباً يذهبن إلى المدرسة . وهذا حدث نادر في بلد فقير من افريقيا الاستوائية : فليس هناك أي تمييز ضد البنات . ولا يزال بعض الآباء مستميرين ولاشك على رغبتهم في تزويج بن صغيرات ولكن في المدرسة بوجه عام من البنات بقدر مافيها من الصبيان .

على أنه إذا لم تتغير شروط حياة الفلاحات والموقف منهن تغيراً جذرياً فهل سترضى الفتيات المتعلّمات أن يبقين في القرية وأن يعشن كما عاشت امهاتهن ؟ وهل يقبلن ان يبقين في الرق في حين يمكنهن أن يحلمن بعمل مكتبي في المدينة ؟ ولن يكون بالإمكان منعهن حتى لو لم يجدن في المدينة سوى البطالة . ومن الصعب أن نتصور قرية بلا نساء . والحال ان النساء لا وجود لهن في نظر أحد ، لاني نظر السلطات ، ولاني نظر سكان القرى ولاني نظر الخبراء . ويجب أن يكنّ أول من

يُتفَع بالتكنولوجيات المناسبة ، وأن يُخفَف عنهن ، وإلا فإن التربية ستصل حتماً إلى عكس الغاية المنشودة : أعني توجيه الشباب نحو حياة القرية ووقف الهجرة إلى المدينة .

التعليم للجميع : UPE

هذا ولاشك هو النجاح الأكبر : « فالتعليم الابتدائي الشامل » UPE الذي تقرر لعام ١٩٨٩ قد تحقق مبدئياً في عام ١٩٧١ ! وهذا هو رهان تانزانيا العظيم : أن توفر للجميع تعليماً مقطوع الصلة بعهد الاستعمار وأن تحاول تثبيت الشبان في القرية .

فمنذ عام ١٩٦٧ كتب نيريري في (التربية من أجل الاكتفاء الذاتي) يقول : « لم نتوقف قط لكي نفكر ونقول لماذا نريد التعليم وما هي الغاية منه » . ويحلل بوضوح دور المدرسة الموروثة عن عهد الاستعمار ، هذا الدور الذي « يشجع في الانسان الغرائز الفردية لا الغرائز التعاونية » و « يقوي مواقف التفاوت » (كما في زامبيا) .

ويعرف أن التربية توشك أن تفصل الشبان عن الواقع ، لأنها في الغالب « غير وافية بالمراد » و « غير ملائمة » للدولة افريقية فتيّة مستقلة وفقيرة . فلكي نبني مجتمعاً جديداً لابد من تربية مختلفة ؛ ويحدد نيريري باديء الأمر نوع المجتمع المطاوب تحقيقه : « مجتمعاً اشتراكياً ، مبنياً على المساواة واحترام الكرامة الانسانية ، وعلى تقاسم الموارد المنتجة وعمل كل فرد » .

إن تانزانيا « مجتمع ريفي يرتبط بتحسين احواله ارتباطاً واسعاً بجهود الشعب في الزراعة وفي تطوير القرى . وهذا لايعني أن التربية يجب أن تصمم من أجل إنتاج عمال زراعيين سلبيين ينصاعون للأخطط وللأوامر الصادرة من فوق . بل يجب أن تقدم مزارعين صالحين

قادرين على أن يفصلوا هم أنفسهم في جميع المشاكل التي تمسهم .
واليوم وقد أعطيت القرى السلطة (نظرياً) يبدو هذا النص أساسياً .
ونيريري المربي يرى أن تغيير المجتمع يبدأ بالمدرسة ؛ ولكن هذا القول
كتب في عام ١٩٦٧ حينما كان يقدر الصعوبات في جميع المجالات
بأقل من قدرها بكثير .

فهامي تانزانيا اذن تندفع في مجهود خارق في انشاء المدارس و . . .
تصطدم بالتخلف . يجب بناء المدارس ، وهذا مايفعله الفلاحون عادة
بحماس ؛ ولكن يبقى لإيجاد المعلمين ويبقى بوجه خاص تدريبهم .
ويبقى في الوقت نفسه تغيير المناهج . وفي هذا المجال أيضاً نقص في
الكوادر ولكن الحماسة أكيدة . وبعد سنتين سينجز وضع المنهاج وستكون
لكل قرية مدرسة ، مدرسة راسخة نوعاً ما ، بحسب الموارد ، ومعلمون
أيضاً أكفاء إلى حد ما . ويحشد ٤٠٠٠٠ شاب في القرى ، من بين
الطلاب الجيدين ، ليدربوا تدريباً سريعاً بضعة أيام في الاسبوع في
الناحية وبضعة أيام في الورشة : وهؤلاء هم «المساعدون» الذين سيصبحون
هم أيضاً معلمين بعد ثلاث سنوات . والذين هم من درجات أدنى
يتبعون دورات تحسين ، بالمراسلة أحياناً . . . ولكن كل هذا الاستعداد
الجيد قد لا يكفي ، لأن تأهيل التلاميذ مرتبط أيضاً بتأهيل المعلمين . . .

أما المنهاج فيتحدثون اليوم عن تعديله وعن جعله تربية أكثر
اتجاهاً نحو القرية ، كاسلوب المدرسة المفتوحة الباب . وبانتظار أن
تصبح الخبرات شاملة يشجعون العمل اليدوي ، ويزرع التلاميذ حقولهم .
وكانت النتائج مختلفة ، فقد رأينا حقولاً جميلة جداً قرب Mbeya
أو سامباوانغا ، ولكننا رأينا أيضاً حقولاً أخرى العمل فيها سييء
إلى حد ما ، مما يخشى أن يثبط عزائم الطلاب ويصرفهم عن الزراعة .
ويفكرون أيضاً في إنشاء فعاليات حرفية وتدريب حرفيين ، ولكن

ينقصهم الفنيون العاديون القادرون على تعليم شغل الخشب ، والحديد ،
ومختلف مهن البناء والآلات الزراعية . . . ويمكن أن يطلب إلى متطوعين
المساعدة في تدريب معلمين حرفيين .

ويمكن للمدرسة أيضاً أن تقوم بدور أساسي في تنظيم القرية .
وهذه القرية كثيراً ما تكون ، كما رأينا ، مرهقة بطائفة من الأعباء
التي يصعب على فلاحين غير مثقفين أن ينهضوا بها . فاذا درّب الشبان
على ادارة شؤون القرية فان محاذير هفوات الزعماء ستتقلص وستسد
جزئياً الفجوة القائمة بين السلطات والفلاح العادي . ولكن هل سيقبل
الشبان البقاء في القرية ؟ تلك هي نقطة الاستفهام الكبرى . وهل ستربح
تانزانيا رهانها في حين أخفقت افريقيا الاستوائية كلها ؟ .

إن توفير التعليم — وعلى الأقل انشاء المدارس — لجميع الناس
يحد طبعاً من أمل الحصول على عمل مأجور في القطاع العام أو القطاع
الحديث؛ ما يعادل فقط شهادة الدراسة الابتدائية عندنا، حتى لو أن بعض الآباء
والمعلمين استمروا على الموقف القديم حيث المدرسة هي جواز السفر
للهرب إلى المدينة . ولا بد من وقت طويل لتغيير عقلية موروثة عن
عهد الاستعمار (١) . ومع ذلك فإن نسبة قليلة جداً من تلاميذ الابتدائي
تصل اليوم إلى الثانوي ، وحتى الذين أتموا فيه الحلقة الأولى أو الثانية
لا يجدون جميعهم عملاً مأجوراً .

وفي تشرين الأول ١٩٧٩ دخل إلى مرحلة التعليم الابتدائي
٨٠٠.٠٠٠ طفل ، وهو رقم غير طبيعي يرجع إلى أنهم قبلوا فتياناً
من أعمار مختلفة لم يستطيعوا دخول المدرسة في الماضي . وطاقة المائة

(١) ولكن في الواقع ألم يكن الأمر كذلك عندما قبل بضع عشرات من السنين ؟

والثلاث مدارس ثانوية الحالية لا تتجاوز ١١٠٠٠ تلميذ في كل دفعة .
وحتى لو سلمنا بأن عددهم قد ازداد فماذا سيكون مصير جميع تلاميذ
الابتدائي الذين لم يستطيعوا الوصول إلى ما هو أبعد ؟ لابد أن تبقى
أكثريتهم في القرية . ولكن من الأساسي في الوقت نفسه تحسين الحياة
في القرية وجعلها جذابة ومحاولة إشراك الشبان في التنمية الريفية .
وإلا . . .

وحتى التوجيه الثانوي يجب إعادة النظر فيه . ورغم نصائح نيريري
وارشاداته فإن المدارس الثانوية التي تبلغ حد الاكتفاء الذاتي قليلة جداً .
وكانت إحدى الثانويات التي زرتها تسمى الزراعة بحيث يداخلك
الشك في نوعية التعليم الذي يعطى فيها . أما المعاهد الفنية فإنها تفكر
باديء الأمر في الجharارات ودروس الاقتصاد القليلة جداً لا تسمح
لها بأن تحلل تحليلاً صحيحاً مردودية التحسينات التي يقرحها الفنيون
على المزارع الفلاحية أو القروية .

وبوجه عام ، لا تزال نسبة الفنيين غير كافية ، ونقص الفنيين
المؤهلين يعرقل نمو البلاد الاقتصادي . ومن الأمور ذات الدلالة القوية
أن في موروغورو معهدين جنباً إلى جنب ، معهداً للزراعة وتربية
الماشية والغابات يضم ١٤٠ تلميذاً في أربع دورات ،
ومعهداً لإدارة التنمية يؤهل بوجه خاص بيروقراطيين ، وفيه ٩٤٠
تلميذاً . . . وهذا من مخلفات التراث الاستعماري القديم الذي كان
يركز « القانون والنظام » وقلما يعنى بالتحديث . وبما أن المدرسة كانت
في تلك الفترة تخرج موظفين للإدارة والتجارة فقد بقي نفوذها ،
وبخاصة منذ أن تمكن الافارقة من الحلول محل الانكليز . واليوم أصبحت
الإدارة والمنظمات شبه الحكومية أهم وسيلة للتقدم الاجتماعي . ولكن

التطلع الأقوى بعد هو إلى المهنة السياسية التي تتيح « الوصول » دونما كفاءة كبيرة . فلماذا عسى أن يختار الشبان العمل الفني ؟ إلا إذا قدمت اليهم فيه أجور مغرية ، وسيكون لذلك ما يبرره : إن خطابات السياسيين ليست هي التي ستخرج تانزانيا من التخلف . وما جدوى هذه الكثرة من الإداريين عندما تتوقف الآلة لعدم وجود فنيين ؟ لابد بطبيعة الحال من هؤلاء وأولئك ، ولكن المسألة ، هنا أيضاً ، مسألة أولوية .

ولانتس ابدأ مع ذلك أنه لم يكن في تانزانيا في عام ١٩٦١ سوى مهندس واحد وثلاثين مجازاً جامعياً .

• • •

الفصل الخامس

عوائق الاشتراكية النازية

١ المازاي Les Masat ، أسياذ السهوب :

حالما تغادر آروشا تظهر في صفرة السهوب ، وعلى مسافات متباعدة ،
يقع بلون المغرة : إنها جماعات من محاربي المازاي ، في أيديهم الخراب
ووجوههم المزهوة مرفوعة نحو السماء والرياح . وعند منعطف الطريق
يظهر أحيانا شاب ضخيم ذو شعر أضر مجلول ويحتمي بترس ؛ أو ناسك
يقود بعض الأبقار ، وقد تلفع بغطائه وفي يده عصا حارس القطيع ،
وهي مهمة نية بين الملهم . وترى . دوماً هذه الابتسامات الواضحة
الصادقة التي يشعمون بها على المارة دونما خفيات . إن المازاي ليسوا
أناساً حسودين . . .

وعلى طريق موندولي جو ، ترى الفتيات الفاتنات يذهبن إلى سوق
الأحد ضاحكات حليقات الرأس ، في فساتينهن الثقيلة الزرقاء أو
الحمراء ، مثقلات بالحلي ، وقد تدلت من آذانهن أقراط معقدة وانتصبت
اعناقهن فوق قلائد ضخمة يلبسها أيام الأعياد . وذهابهن إلى السوق
هو للظهور أكثر منه للشراء ، إلا أن يشترين خيوط الحديد واللاكي كي
يصنعن حلياً أخرى ، أو القماش الأبيض الذي سيصبغنه بمغرة الجبل .

ونحن الغربيين الذين نجر جر حنيتنا الكثيب تحت خط الاستواء
يذهلنا هذا المزيد من الكرامة والفولكلور ونصفي الكمال على هذا العرق
الشهير الذي يتمسك بعنف بأسلوب عيشه وبتقاليده، هؤلاء النيليين
التاجين من الماضي والذين كانوا في زمانهم سادة محترمين . وكثيراً
مانسى أن سكان السهوب يعيشون حياة شاقة جداً وأنهم يجوعون ستة
أشهر في السنة عندما لاتعطي أبقارهم حليباً كافياً (١) . وتضطرهم
صعوبات الرعي إلى أن يجوبوا مسافات شاسعة ، وليس من شيء
رومانتيكي في هذه الحلقات من الاكواخ الواطئة من روث البقر التي
تبنيها النساء حول حظيرة الماشية والتي تجتذب الذباب فيغمر الأطفال .
والسياسة الرسمية للحكومة هي مقاومة مثل هذا الوضع ، ولكن
التكنوقراطيين ، في رغبتهم جعل كل الأمور سوية ، كانوا بعيدين
عن ذلك بعض الشيء . فلا يمكن أن ننكر أن المازاي هم قبل كل شيء
جماعة ماشية ، ورعاة .

وقد قرر أحد الرسميين في آروشا ذات يوم أنه ينبغي أولاً تقديم
الكساء قبل المعونة إلى هؤلاء المازاي الذين يعرضون اجسادهم ذات
العضلات على أنظار الفتيات المسنات المحتشمات اللواتي يتترهن في
الأدغال فيجرحون إحساسهن . فعلى « المتوحشين » اذن أن يرتدوا
القميص والبنطال كي يستطيعوا الشراء من الدكاكين . ولما أنفق هذا
التدبير لأن هؤلاء رأوا ولاشك أن البنطال ليس افريقياً نوعياً ، بلحؤوا

(١) الغذاء الأساسي هو الحليب ، وكان يكمل فيما مضى بدم الماشية . اليوم يأكلون
الذرة أكثر . فأكثرهم يزرعونها بأنفسهم أو يشترونها . وفي تناول الحليب تعليل للصحة
الجيدة ، ولأنها صالحة للأطفال . أما في فصل الجفاف فيتمنون على الذرة ، والمثور
عليها ليس دوماً بالأمر السهل .

إلى تجربة التدبير الثاني : وهو أن ينقلب الرعاة إلى مزارعين . والحال أن الزراعة كانت دوماً تطرد المازاي عن مراعيهم . ومن سفوح كيليمانجارو الحصبة المروية وجدوا أنفسهم في اليداء القاحلة ، التي لم يكن أحد يريد لها ، وبدون احتجاج ، إلى أن رزحوا تحت حمى الدرة . . . وحتى رئيس الوزراء مازاي دي موندولي أسر إلينا قوله : « إننا نكره الزراعة . ولقد رأيتم متربي : لاشيء حوله سوى العشب والأبقار » .

ومنذئذ ، فإن المازاي ، الذين أبدوا دوماً حنراً كبيراً من الحكومات منذ عهد الاستعمار ، انطوا على أنفسهم . وقد روعهم احتمال الزامهم بالزراعة وأن تفرض عليهم تنمية تنكر ثقافتهم وتقاليدهم ففضلوا رفض كل شيء ، بما في ذلك المدرسة إذ يرونها تؤدي إلى ضياعهم . ورفض كل تغيير في حياتهم ، مع أنه صعب الحدوث ، حتى لو كان في صالحهم .

وفي القرن التاسع عشر شهدوا بعض الازدهار ، فكانوا يستولون أحياناً على مواشي جيرانهم ، ولكنهم لم يكونوا قط يبيعونها إلى تجار الرقيق . وكان مجتمعهم من أكثر المجتمعات ديمقراطية في إفريقيا الاستوائية . وكان رئيسهم (الناطق بلسانهم) ينتخبه مجلس من الأعضاء واسع جداً ، وكان لكل رجل بالغ أن يدلي بأرائه علناً . ولم يكن للنساء مثل ذلك ، طبعاً ، إذ يعتبرن كائنات حقيرة قريبة من الأطفال . وكان شرفاً للرجل أن يختاروه زعيماً ، ولكن ذلك كان أيضاً تضحية ليس لها أي نوع من الأجر . وكان الرأي العام هو المؤيد الوحيد الذي يرغم الأفراد على التقيد بقوانين الجماعة . واليوم يسيء رجال المازاي شديداً فهم قصص اللجان هذه : « كان الناس فيما مضى إذا اجتمعوا في

جماعات صغيرة فلأن لديهم شيئاً يخفونه ، وإلا لكان كل شيء يتقرر في العلن وعلى مرأى من الجميع .

وفي بادئ الأمر حاول المستعمرون البريطانيون حماية أراضي المازاي من أن تنتقل ملكيتها بالزراعة ؛ وفي عام ١٩٣٥ صدر مرسوم جعل من ذلك اساءة معاقباً عليها . غير أنهم شرعوا منذ عام ١٩٤٧ في إعطاء أراض لزراعات التصدير ، وحاولوا في الوقت نفسه زيادة إنتاج الماشية من أجل البيع ، وذلك عن طريق الآبار والإشراف البيطري . وقد لاحظ دنيس براناغان موظف المنطقة البيطري في أواخر الخمسينات أن « أنظمة الرعي المفروضة متنافية كلياً لأوضاع بلاد المازاي » . وقد أتاحت السدود إقامة خزانات ولكن سرعان ما امتلأت بالطمي الذي تجرفه المياه .

والحمامات الدورية تنقذ الماشية من الحشرات التي تنقل حمى الساحل الشرقي الرهيبة ، ولكن الحيوانات تكون بعد أن تعالج أكثر تأثراً بها ؛ بيد أن الارتحال في موسم الجفاف يبعدها عن هذه الحمامات . ولو كان الأمير كيون مريضين لحملهم هذا الاخفاق على التفكير . ومع ذلك فإن أول محقق منهم كان قد أشار إلى أنه لا بد في ذلك من تربية ومن برهان ومن عناية صحية بالرجال ، كي يرغب الشعب في التقدم المنشود ويحققه بنفسه ، أما الإدارة فتكتفي بالتوجيه .

وبرنامج الولايات المتحدة الذي وضع في عام ١٩٧٠ لا يزال تكنوقراطياً خالصاً يضع أهدافاً رقمية تتعلق بالانتاج الذي يجب أن يصل إلى أكثر من ضعفه في عشر سنوات . وذلك بزيادة معدل فجاج البقرة ، والوزن في المسلخ ، ونسبة الحيوانات المذبوحة ، وبتخفيض معدل الهلاك كل ذلك بدون معرفة فعلية بقضايا البشر . وبتقاليدهم

ومصيرهم ، وبغض النظر عن الافراط في الرعي ، الذي يهدد المستقبل ، وحتى بدون ذكر أخطار الجفاف الدوري التي تدفع المازاي إلى أن يحتفظوا من الحيوانات بأكثر مما يناسب .

وكان لابد لمثل هذا المشروع الذي يتجاهل فوق ذلك جميع المعطيات الاجتماعية والسياسية من أن يفشل ، ففي عام ١٩٧٩ نقص الانتاج بكل بساطة . وفي أحد القطاعات حيث انشئت ستة خزانات كان متمرراً ألا تخدم هذه الخزانات سوى مواشي المربين المحليين . تلافياً للعدوى . وقد نسوا أنه ليس للمازاي الحق ، في فترة الجفاف . في حرمان « أخ » له من الوصول إلى خزان مياهه .

ولم يقم الخبراء الاميركيون ، وهم بحكم تعريفهم يعرفون كل شيء ، أي وزن لحالات الإخفاق التي مرت . فهم يعتقدون كالاستعماريين أو كبعض التانزانيين «العصريين» بأنه لايرجى شيء ذو بال من هؤلاء الرعاة من عصر آخر ، ولايتعبون أنفسهم في تشجيع المبادرة المحلية وينسون الأمر أن الخبراء الحقيقيين بعد كل هذا هم هؤلاء الناس الذين وإن كانوا لايعرفون كيف يعدّون مواشيهم يعرفون كل رأس منها باسمه ، حتى لو كان لديهم منها ألفان ، ويعرفون كيف يجتازون دون خطر - في عبورهم ليلاً - المناطق التي تعيث فيها حشرة نسي - نسي ، إلخ . وإذا كان هؤلاء الفنيون فعالين في الغرب الاميركي حيث المشكلة الوحيدة هي تربية الماشية ، فإنهم جهالة في السهوب حيث حياة البشر لاتنفصل عن حياة المواشي .

وأوضحت لنا مجموعة من المازاي عريقة في الخضوع ، مشاكها . ولدى سؤالنا : « ماالذي تغير بالنسبة لكم منذ الاستقلال ؟ » جاءنا الجواب لاذعاً في قهقهة من الضحك : « لاشيء . انظروا إلى هذا

السد ! إن كل شيء صنع من أجل حيواناتنا . أما نحن فماذا يفترض أن نشرب ، أهذا الوحل ؟ » . وكانوا يرتلون إلى البيرة التي يحرص دوماً على تسليمها إلى الدكاكين الضائعة في السهوب ، كما في المخازن الهندية في اميركا الشمالية ؛ إنها بيرة الحرمان ، وبيرة الرفض احتقاراً لأناس لن يقبلوك إلا بعد أن يكونوا قد استوعبك ، جسداً وروحاً .

٢ - ويسمونهم « خبراء » !

هذه التنمية الفاشلة للمازاي مثال « جيد » للموقف الغربي لإزاء مشاكل التنمية . وهؤلاء الخبراء الذين يقال إنهم مؤهلون ، وهم بعد أحسن أجوراً ، كانوا يقيمون طبعاً في آروشا ، مدينة السحر والجمال في تانزانيا : بفنادقها الكبيرة ، وبيوتها الجميلة ، وجميع التسهيلات ، ولكي يذهبوا إلى القرى ، حتى ٣٠٠ كم ، يحتكرون سيارات الجيب التابعة للمشروع ويستهلكون بترولاً كثيراً . والفنيون التانزانيون تابعون لهم في التنقل فأنتهى بهم الأمر إلى البقاء ، هم أيضاً ، في مكاتب المنطقة . وقد تدربوا في الولايات المتحدة فعادوا منها ، والحق يقال ، بحالة متأركة جداً قامة تناسب مشاكل المازاي . والخير الوحيد الذي استقر في المنطقة وكان يزور القرى ويتحدث إلى الناس رأت هيئة المعونة الأميركية USAID أنه « شديد الاتجاه نحو تانزانيا والمازاي » فلم تجدد التعاقد معه . أما الآخرون فكانوا يلرعون السهوب في سيارات يعتبرونها ملكهم الشخصي فيتصور رجال المازاي أنهم في عطلة أو أنهم ذاهبون إلى الصيد أو إلى التنقيب عن احجار نصف كريمة ، مما لم يكن خيراً أساساً للحوار .

ومن أجل هذه العملية التي لم تنجح إلا في تخريب الارض وإفساد

الناس ، على تانزانيا أن تدفع مليوني دولار : إذ إن الملايين الثلاثة الأخرى هدية ، لدفع نفقات السيارات والبترول واجور الخبراء .
ويا لها من معونة تستهلك نفسها ، باسم الفقراء ! . . .

وإذا كان هذا غير كاف للمازاي فهامم الآن تنتزع منهم أراضيهم !
وبما ان الزمن زمن لإنتاج الغذاء فان الارض تمنح من أجل فاصولياء البذار ، ويمنحها أناس لا ينظرون ولاشك إلى الحليب ولا إلى اللحم على أنهما من الأغذية . وراحت شركات كبرى هولندية للفاصولياء (للتصدير) تطلب كما راح مزارعون خاصون يطلبون أرضاً من سلطات القرية . فاذا وافقت احيل الأمر إلى مسؤول المنطقة العقاري فيوافق . فلماذا تحرم القرى نفسها ، بدون اي تعويض ، من حصة من المرحى مع أنها ضرورية جداً ؟ لاشك في ان الزعماء يحملون في ذلك مصالحة خاصة مباشرة . وعلى مقربة من ناباريلا حيث اعطيت إحدى الشركات الكبرى ٣٠٠٠ هكتار قال لنا أحد القرويين إن أحداً لم يؤخذ رأيه في ذلك . « عندما قالوا لنا ذلك كان قد فات الأوان ، وتمّ التنازل عن الارض ، ولم نتيبن مساحة المرحى التي فقدت إلا بعد أن باشروا في الحراثة . . . اننا لانريد ذلك ، ولكن ماذا نستطيع ان نفعل ؟ ... » .

هذه المساومات مشبوهة لأن السلطات الاقليمية تأتي احياناً إلى القرية فتتحدث لصالح المزارع الكبرى حديثاً مقنعاً جداً . وقد علق أحد الملاكين من المازاي مشمئزاً بقوله : « إننا نعرف أن المسألة مسألة وقت ، فكل أرضنا ستعطى للزراعة . أما تشويه هذه الارض فبمقدار ما يعطوننا جرارات وبمقدار ما نشوهها من اجالهم ، من النقطة التي نحن فيها . . . » . وكان في صوته الحازم كل اليأس الذي يحمله شعب يعرف انه ليست له أية فرصة للبقاء ، إلا في الضوابط .

هذه الأرض التي يرخصونها لكل قادم كانت قبل بضع سنوات معلنة غير قابلة للزراعة (سوى جزء صغير) ، وهاهي تغلو فجأة صالحة للزراعة ، حتى في التربة الرقيقة جداً ، وحتى في السفوح المهددة بالانزلاق ، وحتى على الصخور ؛ وهاهم الناس جميعاً يستصلحون الأرض في كل مكان ويقتلعون جميع الأشجار ؛ وبدون أية حيلة ، وبدون سدود موازية لمنحنيات التسوية ، سارع الانزلاق إلى تدميرها . وبحجة التنمية يدمرون التراث القومي .

وتضع الحكومة الآن مشاريع لقرى رعاة ؛ لكل ١٥٠ أسرة ، مع ٤٠٠ هكتار من المراعي للأسرة الواحدة . والـ « bomas » التي تضم مواشي ثلاث عائلات إلى خمس ستتشتر على طول دائرة نصف قطرها ثلاثة إلى أربعة كيلو مترات ، وفي وسطها تقام المدرسة ، ومصباحة جر المياه ، وحمام إزالة الحشرات ، والصيدلية ، والموظف البيطري ، الخ . . وهذا أيضاً مشروع تكنوقراطي لا يمكن ضمان فرص نجاحه إلا إذا ناقشه السكان ونقحوه وقبلوه آخر الأمر . وفي هذه الآونة يمكن أن يضاف إليه بعض الزراعة ، كالذرة والفاصولياء ، وكالحديقة فيما بعد . . والحاجة إلى الحوار أشد إلحاحاً ، بدلاً من الأحلام . وكل مشروع يوضع بمعزل عن معنيهم ، ويرفض أخذ رأيهم ويعتمد فقط على تمويل خارجي ، وبالتالي بدون إمكانية تعبئة السكان ، لا يسهه إلا أن يفشل . والحزب ميثق من المدينة ، وقلما يهتم إلا بالزراعة ولم يستطع أن يجعل المازاي يقبلونه ، لأنه يبدو لهم وكأنه ملك لبعض الزعماء الذين يريدون أن يديروا كل شيء . لقد زعزعوا بنية مجتمع المازاي ؛ إن نمط عيشه وتقاليده باقية ، ولكنهم يدمرون فيه هياكل السلطة .

وعندما يذهب مازاي السهوب المنسيون في زيارة إلى موندولي ،
القرية النموذجية ، لاتفنتهم التسهيلات المتنوعة ولا المنازل الحديثة
الجميلة ذات القرميد والصفيح والمعدن . وردة فعلهم الأولى هي :
« إن لديهم أبقاراً جميلة ! » ويتلوها : « ان هنا زراعة أكثر مما ينبغي » .
إنها قرية رئيس الوزراء ، ولذا فقد نالت قروضاً كثيرة . وقد أدخلت
إليها أبقار حلوب محسنة يمكن ان تنجح هنا ، تحت هذا المناخ المرتفع
ذي الري الكافي . وقد أعدت القرية اصطبلات مشتركة يضم ٤٠٠
رأس بإشراف طبيب بيطري . وحليب القرية يجمع بانتظام ويبيع إلى المدن
المجاورة . وتبدي السلطات تعقلاً كبيراً وتحرص على عدم صدم المازاي ،
فهم إذا لم يكونوا راضين أخذوا أبقارهم ورحلوا . وترزع كل أسرة
دوئمت بالذرة والفاصولياء التي تلاقى هنا ، هي أيضاً ، شروطاً
ملائمة . وتبدو نساء المازاي مسرورات جداً بهذا الحديد : فهن يزرعن
الذرة ولم يعدن مضطرات إلى نقل الحليب إلى السوق ليبادلنه بالذرة ،
كما أنهن يحلمن بامتلاك منزل حديث ، لأنه لن يكون عليهن أن يقمن
بيناته ، فهنا من عمل الرجال . إن كل شيء يبدو ميسراً جداً :
فالحكومة تمنح القروض بسخاء . ولكن المازاي الذين تعودوا ادخار
الابقار لا يألفون فكرة القرض ، وكثيراً ما يخلطون بين القرض والهدية ،
ولم يدركوا أنه يتوجب عليهم تسديد القرض ، ويقبلون كل معونة
الحكومة بطيبة خاطر ولكن بصورة سلبية .

وشجعت السلطات هذه السلبية، رغبة منها في إرضائهم، في هذا
المجال أيضاً : فحشدت كميونات المنطقة لنقل المواد بدلاً من حث
المازاي على شراء أو صنع المزيد من العربات . ولو أنها مددت أسلوب
التعليم الذي يعطي في معهد موندولي الفني لكان هنالك اليوم جميع

الفنيين اللّازمين . ومرة أخرى تشوه السلطات توجيهات المسؤولين السياسيين ، ذلك أن هذه لم تكن فكرة رئيس الوزراء الذي كان يريد لقريته أن تتطور بصورة أساسية بما يقدمه سكانها من عمل أحسن تنظيماً . إن الإفراط في التسهيلات يقتل المبادرة ويخلق حاجات اصطناعية يتطلب سدّها نفقات باهظة في المرحلة الحالية . والقرى المجاورة هي في اوضاع صعبة وقد بدأ الإفراط في الرعي يحدث فيها الائتكال .

إن قضية المازاي تمثل وضعاً عسيراً في تانزانيا ، ولكنها تبين جيداً أن ازدهار التقاليد لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الإخفاق . وإذا استمر ، فضلاً من ذلك ، تجريدهم من اراضيهم فإن الأمر سينتهي إلى تحويلهم إلى بروليتاريين ، مثل مازاي كينيا ، الذين يتحولون أكثر فأكثر إلى فتنة لانظار السائحين الاغبياء . وتكون المسألة عندئذ إبادة عرقية حقيقية .

٣ - الرعي المفرط والتصحر ، الفيضانات واتلاف الغابات ، الائتكال :

قلما زادت تانزانيا إنتاجها الزراعي إلا بتوسيع المساحات ، ولكنها لم تزد إلا قليلاً جداً عن طريق رفع المردود ، وقد حدث ذلك فيها أكثر مما حدث في زامبيا . فالفلاح يسعى إلى استصلاح اراض جديدة كي يستغل فيها كما يستغل المنجم الحصوبة التي كدّسها دبال الغابات . وإذا مارس فيها زراعة الذرة الدائمة ، كما في Ismani ، في شمال إيرينغا (بدلاً من الزراعة المتقلة التي تتناوب مع اسلوب الاستراحة والتي كانت تجلب المادة العضوية) ، فإن المردود قد يتدهور بسرعة : فالاراضي قد أفسدت حقاً . وحول كيغوما وجبال أخرى مأهولة يستصلحون السفوح الشديدة كي يستفيدوا من تربة عنراء عالية الحصوبة : ولكن سرعان ما يستولي عليها الائتكال ! .

يقول لنا فوسبروك (١) إن وسط تانزانيا الواقع تحت مناخ نصف جاف مهدد بالتمكالك يؤدي إلى تصحر حقيقي . وسيشتد هذا التصحر إذا ما استمر ازدياد السكان (الذين يزدنون الزراعة على حساب استراحة الارض) وازدياد قطع الغابات — وهو هنا ازدياد طائش — وازدياد المواشي — ولا سيما الأبقار . وقد أصبح الإفراط في الرعي خطراً قومياً ، رهيباً في المناطق القاحلة في سنوات الجفاف : فهو يعرض التربة المتعرية للتمكالك . وفي وادي مارا ، في شمال البلاد ، كانت المراعي ترعى على جمام الارض منذ مطلع أيار ، اي منذ انتهاء الأمطار : فما عسى ان يكون الحال في نهاية فصل الجفاف ! وقد شعرت السلطات بذلك واصلد الحزب امراً منذ عام ١٩٧٥ بإجراء تخفيض عام في الماشية بمقدار ١٠٪ .

إن مثل هذا التدبير جدير بالإبراز ، ذلك ان مناطق واسعة مروية وذات مراعى قيمة في جنوب البلاد وغربها ليست فيها ماشية — أوليست كثيرة المواشي . فتوزيع الماشية توزيعاً أفضل هو الذي يتوجب اذن على المستوى القومي : فذلك أسهل على القول منه على العمل . وبالعكس فانه ينبغي في المناطق المهددة ، وبخاصة في سنوات الجفاف ، تخفيض عدد الماشية بأكثر من ١٠٪ بكثير . وإخراج المخزون هذا لم يطبق قط تقريباً ، فضلاً عن ذلك لأنه يمس أعماق البنى الاجتماعية في البلاد . والماشية البقرية متفاوتة التوزع جداً ، ومعظم الفلاحين التانزانيين لا يملكون منها شيئاً . ويملك عدد منهم قطعاناً كبيرة — أو كبيرة

(١) بحث قدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التصحر ، في آب ١٩٧٧ ، في نيروبي .

إن الخطر رهيب وعالمي .

جداً ، ويستغلون لصالحهم. الخااص موارد الكلاا الطبيعية التي هي ملك قومي .

وعندما تشن تجاوزاتهم حملة الاثتكال يصل بهم الأمر حتى إلى تدمير هذا الملك ! وقد ألحنا كثيراً على خطورة هذا الوضع ، في بياناتنا. ومذكراتنا وتقاريرنا ، بدون أن تلاقي اصلاء تذكر . إن نفوذ كبار ملاكي الماشية ، من مارا إلى دودوما وفي مناطق أخرى كثيرة ، قد بدا لنا راسخاً جداً ، لدى قادة الحزب وفي الادارة العليا على حد سواء : نفوذ الجماعات ذات الامتيازات التي تملك الماشية وتسيطر عليها عائلات الاغنياء . ولا تشعر السلطات بوجه عام ، هنا كما في الساحل بالخطورة الشديدة للأخطار البيئية : فهي تهتم بوجه خاص بتنمية الانتاج .

ومع ذلك فقد تأكدت هذه الاخطار ، في ايار ١٩٧٩ ، بفيضانات لم يسبق لها مثيل (وينجاصة في حوض روفيجي كله) دمرت عشرات الكيلو مترات من خط حديد تازارا ، ومئات الكيلومترات من الطرق ، بالإضافة إلى عشرات آلاف الهكتارات من التربة الغرينية الجيدة جرفتها المياه أو غطتها الرمال القاحلة في الوديان المنخفضة . مثلما رأينا ونحن نسير على سواحل دار السلام . وتدل عمليات معايرة الفيضانات في روفيجي على أن جسامتها مرتبطة بالسياسات المطبقة في باب الحفاظ على التربة : فقد نقصت في اعوام ١٩٣٠ - ١٩٤٠ على أثر اتخاذ تدابير حماية جيدة . وهنا أيضاً لم تستطع الحكومة المستقلة استئناف هذه التدابير ، فرحنا نرى الفيضانات تتجاوز في عام ١٩٧٩ جميع المستويات السابقة . هذا مع أن كلفة تدابير المحافظة أدنى بكثير من كلفة التدمير !

وفي مقاطعة ملينغا يتعاطى النغورو منذ قرون زراعة كثيفة على سفوح شديدة، وهذه الزراعة تحول في آن واحد دون الائتكال وضباع الدبال . وهناك يحفرون « ثقب ماتنغو » ، وهي نوع من مربعات الشطرنج بعدها متران بمترين ويلقون بالتراب المستخرج على الأطراف التي تزرع بالذرة . ويجمع ماء المطر المنحدر من السفوح في هذه الثقوب ويترشح . وبعد الزراعة يجمعون فيها قصب الذرة والأعشاب الضارة . ثم يصنعون عندئذ ثقباً أخرى على مربعات الشطرنج الأخرى فتردم الأولى التي تغطي بالدبال بهذا الشكل . هذا اذن أسلوب مكثف لزراعة استوائية دائمة ، بدون استراحة ، مازال منتجاً منذ قرون - في مقابل عمل ضخم جداً ، في الحقيقة . فالأفريقيون ليسوا جميعهم اذن مدمرين لبيئتهم كما لا يزال يزعم عدد من المغترين .

ومع ذلك فان قطع الغابات يأخذ في كل ثانزانيا أبعداً فاجعة . فالفلاحات يأتين بالحطب للطبخ من مسافات أبعد فأبعد ، في مقابل جهود مرهقة لن تبقى متوفرة للزراعة. والمنحدرات التي قطعت غاباتها تتعرض للائتكال الذي يشتد على مدى الايام . وفي مواجهة هذا الخطر تعلن سلطات الغابات في تقريرها أنها انتجت الملايين من أغراس الاوكالبتوس والصنوبر والعنبر التي وزعت على الفلاحين . . . وقطع الارض الصغيرة التي اعيد تحريجها في القرى مازالت لاتشكل سوى استثناءات طفيفة . ويتهم موظفو الغابات الفلاحين فيرد هؤلاء بأن للغراس وصلت متأخرة جداً . وفي الانتظار ، تتعري افريقيا الاستوائية بأكملها . تعرياً يعرض مستقبلها للخطر .

٤ - تحديث زراعي أساسه بوجه خاص عوامل مستوردة :

أمام العجز العام في المنتجات الزراعية ، الناتج بصورة واسعة عن التداير العاجلة من أجل القرى الجماعية أو تجميع القرى ، قلما تفكر وزارة الزراعة التنازنية إلا بالانتاج الجاري ، إنتاج الحملة الجارية أو حملة السنة التالية . ورجال السياسة يحثون ، هم أيضاً ، على الزراعة الجماعية ؛ ولكن معظم الحقول القروية التي زرناها لم يكن فيها من الزراعات الغذائية سوى اللرة ، في حين ينبغي أن تكون فيها دورة زراعية تعيد كل ثلاث أو أربع سنوات إلى زراعة البقول وفستق العبيد والفاصولياء . وقد قيل لنا إنهم سيفكرون في ذلك فيما بعد ، في حين كان ينبغي ، منذ السنة الأولى ، أن يخصص لها ثلث الزراعات أو ربعها ؛ ومثلما حدث في الهند حيث خفضت ثورة القمح والرز الخضراء من زراعة البقول والاعلاف والزيتونيات وخفضت بالتالي المستوى الغذائي ، فان ثورة اللرة الخضراء تخفض الآن ، هنا أيضاً ، نوعية الغذاء الفلاحي وكان في الماضي أكثر تنوعاً .

وفي القرى الكبيرة جداً يمكن ممارسة الزراعة في اماكن بعيدة جداً ؛ ولذلك فان ضواحي هذه التجمعات خاضعة للزراعة الدائمة . ويفكرون في الابقاء على خصوبتها بفعل الأسمدة ، ولكن الأسمدة قد تعوزهم ، واذا كانت هذه الطريقة في الزراعة تبدو ممكنة في أجود اراضي الجبال فانها لايجب الاهتمام بها في كل مكان . ووزارة الزراعة « Kilimo » لا تفكر إلا بلغة الجحارات والاسمدة وتستنكر بسرعة كبيرة مجموع الأساليب التقليدية ، كالزراعة المتنبلة واسلوب استراحة الارض ؛ وتطري في كل مكان الزراعة الدائمة ، قبل ان تكون قد قدرت إمكاناتها

الفعلية وبالتالي أخطارها . وقد شجعت Kilimo القرى الجماعية على أمل أن تبيع بهذا الشكل حقولاً واسعة تنشر فيها جراراتها . وبذلك فإن وزارة الزراعة اقترفت خطأ ، هو في رأيي صعب الاغتفار ، في أنها لم تحذر المسؤولين السياسيين في البلاد من أخطار القرى الكبيرة جداً حيث لا يمكن عادة إنجاز الأعمال بالجرارات وتأمين النفايات بالشاحنات . وعندئذ تكون النساء بوجه خاص هن اللواتي يعانين ذلك . وقلما يقلق ذلك رجال الحكم .

وأزمة البترول التي كان توقعها سهلاً مع ذلك تقود الآن الزراعة التانزانية التي « ضللت » بهذا الشكل نحو وضع أصعب فأصعب . وكم رأينا من « مجموعات حقول » حرثت بالجرار حراثة سيئة وزرعت في وقت متأخر جداً وبكثافة ضعيفة جداً ، أو نثر فيها البذار عميقاً جداً بمباخر سيئة الإحكام ، الخ . . وفي هذا الشأن كانوا يأتون بكمية كبيرة من الأسمدة الكيميائية بدون أن يكونوا قد وضعوا محلياً باديء الأمر الصيغة المثلى اقتصادياً وفنياً ، وهي ليست عادة أكبر كمية . وكثيرون من الفلاحين بعد أن يستعملوا السماد في القطن لا يستطيعون الحصول على المبيدات في الوقت المناسب فيخسرون كل شيء .

إن الزراعة المبنية على عوامل الانتاج الخارجية يجب ان تكون قادرة على توفيرها بانتظام ، والحال هنا من قليل إلى أقل . ففي آب - أيلول ١٩٧٩ ، وفي غمرة موسم الفاصولياء والقمح ، لم يكن في منطقة آروشا وقود لجراراتها مع أنها أكثر منطقة ذات آلات في تانزانيا . وهذا القحط مهياً لأن يتجدد ، مع الأسف . وكانوا يتصورون تسوية مشاكل الانتاج يجلب هذه العوامل الخارجية متناسين أنها لا تكون ذات مردود

إلا بعد تحقيق جميع شروط الزراعة الناجحة : من حقول مختار اختياراً
حسناً ، مع سماد عضوي ، ونهياً بعناية في الوقت المناسب ، وكثافة
بذر جيدة ، وعزق متقن . . .

وبعد عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الصعيين اللذين كلفا غالباً جداً في
مستوردات البذور قام البنك الدولي منذ أواخر عام ١٩٧٥ بتمويل
شركة الذرة الوطنية ، مما أدى إلى زيادة قدرها ٤٢ دولاراً في السنة في
دخل ٣٨٠.٠٠٠ أسرة (وهذا أكثر بكثير من دخلها التقديري الحالي)
موزعة في ٩٥٠ قرية في ١٣ منطقة من البلاد مزروعة من قبل بالذرة
زراعة أفضل ! وتكاثرت حالات الفشل ، لأن البذور لم تكن صالحة
دوماً ، والذرة الهجينة الوحيدة التي نشرت في كل مكان لم تكن مثلاً
مع جميع الظروف المحلية (كالأمطار ، والارتفاع عن سطح البحر ،
والترية) . وكان توزيع الأسمدة سيئاً ، ولم تكن تصل دوماً في الوقت
المناسب ، وقد حصل بعضهم منها على قليل جداً ، ولكن غيرهم
حصل على كثير جداً فلم يستطيعوا تخزينه ، لأن العنابر الملحوظة لم
تنبأ ، ومن هنا كانت الخسائر جسيمة . ومقادير الأسمدة التي ينصح
بأنها « تصلح لجميع الحالات » لم تكن قط هي الأفضل ، في أي من
الحالات الكثيرة ، ومردودها موضع نقاش .

وكانت الخطة تبالغ في تقدير طاقات الانجاز الفنية لدى الإدارات
على جميع المستويات ، من المنطقة إلى القرية ، وبخاصة لأن هذه المؤسسات
كانت تنقلب أوضاعها في كل لحظة : باللامركزية ، ثم بتجميع
القرى ، وأخيراً بجل التعاونيات المفاجيء . ويعتقد بأن أسلوباً جديداً
سيكون أفضل ، ولكن كل تلاؤم مع تنظيم جديد هو في بادئ الأمر

ضبايح للوقت إن لم تقل ضبايح للفعالية . وأخيراً فإن البنك الدولي الذي يزعم مساعدة الفقير الريفي يبدد أمواله وينتهي به الأمر إلى تأخير الامكانيات الفعلية للتنمية — وقليلًا جدًا ماتصل الاموال إلى القرية .

٥ — مزارع للدولة أم طبقة فلاحين محسنة ؟

دار السلام يعوزها الرز ، ذلك ان استهلاكه فيها يتزايد ، والقطع الاجنبي مفقود . ولعدم الثقة الكافية بالفلاحين ، ولما كانت دوائر التعميم ضعيفة عموماً ، ولعدم فعل اي شيء من أجل البحر الحيواني ، فانه عندئذ يعتمد بطيبة خاطر على مزارع الدولة ، بدون تحليل كلفتها بالنسبة للاقتصاد الوطني . إن مزرعة مبارالي في منطقة ميا ، المخصصة للرز المروي ، هي على الأرجح من أفضل هذه المزارع : فهي تحصل على مردود ممتاز يصل إلى أكثر من سبعة أطنان من الرز غير المقشور في الهكتار الواحد ، ولكن بأية كلفة ؟ لم يستطع أحد أن يوضح لنا ذلك . وهذه الكلفة عالية جداً بالتأكيد، وحسبك جولة في الأرض كي تقتنع بذلك . وإن شبكة الري الضخمة القائمة بدءاً من سد كبير على الوادي ، والأقنية الطويلة ، وأعمال تسوية قطع الأرض الباهظة الكلفة ، كل ذلك كان أعلى كلفة بكثير من كلفة تحسين شبكات الري الفلاحية القائمة .

ورغم أن مزرعة مبارالي يديرها فريق صيني جيد فانها اشبه ماتكون بمزرعة أميركية ، ولكن بكثافة من التجهيزات أكبر بكثير مما يمكن ان تسمح به مزرعة خاصة . وقد خصص لكل مائة هكتار (والمزرعة تمتد على ٢٤٠٠ هكتار) جرار كبير ذو جتير ، وجراران بدواليب ، وحصادة دراسة ، الخ . فلكي تنتج المزرعة ٧٠٠ طن من الرز غير

المقشور يكون رأس المال الميكانيكي وحده اذن مفرطاً تماماً ، وبخاصة من حيث القطع الاجنبي : كشراء المواد ، والقطع المنفصلة ، وتلك التجهيزات دوامات حقيقية في استهلاك البترول

ويزرع في سهول أوزانغا ، القرية جداً ، نوع من الرز لا يعطي سوى طنين ونصف الطن في الهكتار ، اي بقر ثلث مبارالي ، ولكنه لا يتطلب اي قطع اجنبي . ومن الممكن أن توسع فيها وتحسن اقية الري من اجل زيادة الانتاج ، ويمكن ، كما في الصين ، القيام بهذا العمل بالأيدي ، في فصل زراعي كاسد ، وفي فترة استخدام ناقص شديد . ويمكن لقش الرز أن يستعمل فيها كعلف ، في حين أنه يحرق في مبارالي . ويمكن ولا ريب تقديم فلاحه أقصى الاراضي الغضارية باستعمال عدد من الجرارات ذات الدواليب ؛ بل إن هذا لن يكلف ، في الطن الواحد من الرز المنتج ، عشر القطع الاجنبي لمزارع الدولة . غير أن السلطات تحب أن يسلم رز مبارالي كله إلى الاقية الرسمية وأن يذهب رأساً إلى العاصمة التي تنتظره بفارغ الصبر في أوقات القحط هذه - وبالتالي في اوقات غلاء الرز في السوق الحرة .

هذا الحل الفلاحي يتطلب ، كي يكون أسرع إنتاجية ، تعميماً زراعياً ذكياً ، وبعض القروض ، ويتطلب بوجه خاص مشاركة الفلاحين وتعبئتهم تعبئة حقيقية . وهذه التعبئة تستلزم أن يوثق بهم فعلاً وأن يعاملوا كمواطنين كاملين أسوة بسكان المدن وبالموظفين ، لا أن تعاملهم المنطقة - أو لجان القرى - كمرووسين محترين نوعاً ما وليس عليهم إلا أن يطيعوا أوامر السلطات . إن موقفاً كهذا يتجاهل الكمية الهائلة من المعلومات العملية التي جمعها الفلاحون منذ أجيال ، والتي ينبغي على مستشاريهم ان يدرسوها أولاً : فقبل أن يعلموا عليهم أن يتعلموا

كثيراً . ولكن مدارسهم لم « تعلمهم كيف يتعلمون » . وهنا يكمن جانب أساسي من التنمية الريفية – وبالتالي العامة – في افريقيا .

ويمكن إجراء مقارنة مماثلة في شمال البلاد ، في أوتيجي ، بين ميزوما على ضفة بحيرة فكتوريا وبين تاريم ؛ ففيها مزرعة ألبان حسنة الإدارة تنتج حليب الأبقار الهولندية بمردود عال . ولم نستطع ان نكشف فيها عن أخطاء فنية هامة . ومع ذلك ، وحتى برأسمال كبير في البداية فإنه « كلما دخل إلى صندوقنا شلنان من ثمن الحليب نكون قد انفقنا ثلاثة شلنات » ، هذا ما قاله لنا المدير الفني ، وهو هولندي لأمل له في القضاء على العجز كله . والكلفة بالقطع الاجنبي كبيرة جداً هنا أيضاً ، وبخاصة لأن الأمر يتعلق بمئات العجول الأصلية المستوردة من زيلندا الجديدة .

ويستج فلاحو المنطقة ، من أبقار محلية ، حليباً يوفر لهم ربحاً قليلاً وكلفته بالقطع الاجنبي قليلة . ويمكن تحسين هذا الانتاج بقليل من النفقات . بالتلقيح الصناعي من ثورين مستوردين فتتج عن ذلك أبقار هجينة أقل كلفة من الأصول النقية المستوردة بنفقات كبيرة . ولكن كيما تدفع هذه الزراعة « الفلاحية الحديثة » إلى الأمام لابد هنا أيضاً من مساعدتها وتشجيعها وإبداء القدرة على جمع كل الحليب المنتج . ويجب تقديم المشورة للفلاحين ، بل يجب بوجه خاص مساعدتهم على تنظيم انفسهم وتركهم يأخذون زمام المبادرة وأن يختاروا بأنفسهم آخر الأمر طرق التحديث . وإن تكرار القول إنهم « متخلفون » خطأ جسيم من تكنوقراطيين ناقصي التعليم : ويريري لم يقل ذلك قط .

٦ - الليرة والفاصولياء ، أم القطن لشراء السيارات ؟

منذ حل جمعية روفوما لم تتوقف المعارضة قط بين زراعات التصدير وزراعات المواد الغذائية . فجميع السلطات وجميع ذوي الامتيازات يحثون أولاً على زراعات التصدير التي تجلب لهم القطع الضروري إذا ما أريد للبلاد أن تعيش وتتجهز على « الطريقة الغربية » . وفي هذه الأثناء يظل سوء التغذية يعيث فساداً في الارياف التانزانية ، وبوجه خاص حيث يسود الماينهوت ، كما في متوارا في الجنوب .

ان تغذية أفضل تتطلب حبوباً أكثر تستهلك بالأحرى كاملة، وتتطلب بوجه خاص (١) مزيداً من الخضار والفواكه ، ومن الفاصولياء وفستق العبيد والبقول الأخرى ، ومن الحليب والأسماك ، ومن بروتينات حيوانية أكثر اقتصادية من اللحم ، إلخ . والحال، لتأخذ مقاطعة سنغاريما، في جنوب بحيرة فيكتوريا ، في سو كوما لاند ، فما هي « الأوامر » التي تصدرها السلطات فيها ؟ المسألة بسيطة جداً ، فكل اسرة فلاحية تتلقى الأمر بزراعة ١٢ دونماً بالقطن ومثلها بالماينهوت ومثلها بالليرة ، مهما كانت حالة هذه الاسرة . ومشروع « قطن غيتا - سنغاريما » يموله أيضاً البنك الدولي الذي يقدر تقديراً ناقصاً - مرة أخرى - صعوبات الإنجاز وقلما يهتم بالامكانيات الفعلية أو بما يراه الفلاحون . ومع ذلك فان دراسة تربة هذه المنطقة اثبتت أن الفلاحين يعرفون منها سلسلة كاملة من النوعيات والقابليات المختلفة جداً - والتي

(١) في اذار ١٩٨٠ نقص الخبز والليرة في كل مكان ، ولكن احداً لم يفكر في زيادة الجاهزيات بزيادة معدل استخراج الطحين ، حتى ٨٥ ٪ على الأقل ، ولكن نسبة ١٠٠ ٪ ربما كانت أفضل .

يبلغ عددها نحو اثني عشرة ، حتى لقد اطلقوا عليها اسماء محلية خاصة . وفي هذا المجال أيضاً يتجاهل المسؤولون معلوماتهم . فالقطن لاثلاثه التربة الشديدة الرطوبة ، ولكن المسؤولين عن هذه الزراعة دعوا الفلاحين إلى أن يزرعوا — بخسارة واضحة بعض هذه الـ « mbugas » الشديدة الملازمة للرز ، مع أن وجوده قليل جداً . أما اللرة الصفراء فهي أكثر ملائمة من اللرة البيضاء في جنوب المقاطعة إذ إنه أكثر تعرضاً للجفاف ؛ وزراعة النوعين من هذه الحبوب كثيراً ما تكون ضماناً أفضل . وفي كثير من الحالات يكون إيراد القطن ، بمردود وسطي نصف طن من القطن — المحبوب في الهكتار ، ضعيف جداً بالنسبة للمائتي يوم عمل ، بما في ذلك الفرز ، التي يتطلبها في الهكتار الواحد . والفلاحون الجيدون هم وحدهم يعرضون عن ذلك .

ولشراء سيارة عادية كلفتها ٦٠.٠٠٠ (١) شلن في عام ١٩٧٩ كان يجب على تانزانيا أن تبيع آنذاك خمسة أطنان من خيوط القطن تقابل خمسة عشر طناً من القطن المحبوب وتقابل بالتالي ثلاثين هكتاراً من الزراعة الوسطية . وعلى هذا فانه يطلب إلى الفلاح ٦٠٠٠ يوم عمل قليلة الأجر جداً كي لا يضطر احد البيروقراطيين (وهو أحياناً طفيلي) إلى استخدام وسائل النقل المشتركة ؛ وهذه الوسائل يجب إذن تحسينها .

إن كثيرين من الفلاحين ، كما في مقاطعة كازولو ، يفضلون الفاصولياء ، فهي تحسن تغذيتهم وتباع بسعر أفضل ؛ ويسوق الحزب

(١) تمنح إجازة الاستيراد أحياناً مقابل ١٠.٠٠٠ شلن تعطى في الوقت المناسب ولكن يعنيه الأمر . وتنقصهم الشاحنات لنقل نبات السيزال ، ولكن دار السلام تحتوي على سيارات كثيرة وفيها ازدحام كبير . والرشوة التي كانت معنومة هنا حتى عام ١٩٦٩ لا تزال أقل انتشاراً منها في زامبيا ؛ ولكن حالات القحط المتكررة تشجعها ؛

إلى المحاكم المخالفين لهذه الزراعة الاضطرابية - التي من أجلها أعادوا
الأنظمة الاستعمارية ! وتنهال عليهم الغرامات وحتى السجن . ويأتي
الرسميون في الحزب بالسيارات كي يحثوهم ، ولكنهم يحاذرون أن
يلوثوا أيديهم بالعمل معهم : وهاهو يزداد وضوحاً ذلك التناقض الكبير
الذي لم تستطع الاشتراكية التانزانية بعد أن تجد له حلاً . وهنا أيضاً
لايزال الفارق بين المدن والأرياف ، وبين البيروقراطيين والفلاحين
واضحاً جداً ، وإن يكن أقل شدة منه في زامبيا ؛ ولايزال هو العقبة
الرئيسية للتنمية الداخلية المنشأ والتي تقوم أولاً على موارد البلاد وعلى
« القوى المنتجة المستورة » .

ولنعترف مع ذلك بأن الزراعات الغذائية - وهي مسألة حياة أو
موت ، كما يقول نيريري - قد أعيدت إليها مكانتها منذ قحط ١٩٧٤ ،
على حساب القطن (في غالب الأحيان) .

٧ - تصحيح أخطاء جميع القرى غير المثقن :

إن المهمة الأولى هي الاعتراف بالأخطاء ، وهذا مايقبله نيريري
بطيبة خاطر ؛ ولكن المسؤولين في الحزب والادارة لن يفعلوا ذلك طوعاً
على وجه العموم . فبعض القرى أقيمت على أراضٍ شديدة الجذب
أو بدون ماء قريب ، أو معرضة للفيضانات الدورية . وهذه القرى
يجب نقلها من مكانها مهما كانت التكاليف والصعوبات . ولكن اختيار
أماكنها الجديدة يجب أن يتم هذه المرة بعناية فائقة ، وألا تتولاه فقط
الفرق الكثيرة من تكتوقراطيين المدينة : وتلزم فيه مشاركة مستمرة
من الفلاحين وممثليهم ؛ وليس فقط من المنتجين المحليين ، ولاحتى
من جميع الرجال ، بل من النساء أيضاً ، إذ يجب آخر الأمر أن يتاجهن
الإحزاب عن رأيهن : فعليهن يقوم أضخم العمل وأكثره مشقة .

ويجدر التفكير تفكيراً أفضل في الحجم الأمثل للقرى الجديدة ؛
وفي رأينا أن ٢٥٠ أسرة تشكل حداً أقصى ضخماً : فإذا تمت السيطرة
على الهجرة الريفية فإن السكان سيتضاعف عددهم في مدى جيل واحد .
وفي القرى الكبيرة جداً يشار الآن إلى نقص في إنتاجية العمل ، إذ
إنه يضيق وقت أكبر بكثير من أجل الذهاب إلى الحقول ونقل الأسمدة
إليها وجلب المحاصيل منها . وبدأ الناس يلاحظون نقصاً في إنتاجية
الأرض ، بسبب الزراعة المستمرة التي تطبق بدون مدد من السماد
العضوي ، ولاحتي من الأسمدة (في معظم الأحيان) . فإذا لم يعالج
هذا الأمر بسرعة فإن هذه التجمعات نصف العمرانية ستكون عما قريب
محاطة بأراضٍ مفتقرة ، إن لم تصبح محاطة ، في المناطق ، الجافة ،
بأشياء صحارى . وهذه الحالات من هبوط الانتاجية هي السبب
الأساسي للعجز الزراعي والغذائي الذي يتفاقم في عام ١٩٨٠ .

وبالنسبة للقرى التي ستبقى في مكانها ينبغي إذن البحث عن توفيق
بين امكانيتين ، كلتاهما مرغوب فيها : إمكانية الخدمات - كالماء
والمدرسة والمستوصف - وإمكانية الحقول المزروعة . ويمكن النظر
في إنشاء قرى توابع ، حول القرى الكبيرة جداً ، على بعد ثلاثة كيلو
مترات أو أربعة ، وفي ثلاثة أو أربعة اتجاهات . ولن يكون قطع هذه
المسافة صباحاً ومساءً مشكلة للطلاب ؛ وستقرب جميع الحقول بهذا المقدار
ومشكلة الماء أخطر من ذلك ، فهي تستلزم سخرة يومية شاقة جداً على
الدوام . وعليه فإنه سيكون من المرغوب فيه تزويد هذه القرى التوابع
بالماء ذات يوم . والبعد عن منبع الماء مهم على الأقل بقدر البعد عن
الحقول ، مادامت الكمية الواجب نقلها كبيرة . هذا كله جدير بالدراسة

وبالتأمل ، وبمشاورات طويلة مع جميع المعنيين ذوي العلاقة ، وبمناقشات تكون بمثابة محاورات حقيقية .

وقد تكون دراسة هذه القرى أفضل لو كانت هناك لأجهزة تقليدية فحسب ، كالمجالس واللجان ، بل اتحادات فلاحية في الحزب المنبثقة فعلاً من القاعدة ، في حين أن فروع الحزب القروية تديرها حتى الآن السلطات العليا ، في المناطق والمقاطعات التي تسيطر عليها كليا الأقليات المتميزة التي تستغل العمل الفلاحي . إن السلطة المنبثقة فعلاً من القاعدة على جميع المستويات ، بما في ذلك مستوى الحزب (وهو « رفيع المقام ») قد تتيح أن توضع في كل قرية طريقة للتنمية داخلية المنشأ . وسيكون السعي أولاً إلى سد الحاجات الأساسية الخاصة بالقرية ، من غذائية أو حرفية ، سداً كاملاً ، بالاعتماد على قوى القرية الخاصة وبتقويم جميع الموارد المحلية . ولن تستطيع زراعات التصدير « سحق » الزراعات الغذائية مثلما لا تزال تفعله وتفرض فيه ، وبعضه من أجل سد الحاجات الكمالية لدى ذوي الامتيازات . ولكن لابد من أجل ذلك من القبول بأن تكون القرى ذات تسيير ذاتي فعلي ، بالنسبة لحاجاتها على الأقل .

٨ - تربية الماشية : الأبقار في مقابل الجرات :

لقد كثر جداً ما كتب عن ان التربية الإفريقية التقليدية للمواشي لم تكن سوى تربية « عاطفية » أو للوجاهة . ولا ريب في أن المربين متمسكون بحيواناتهم ويحنون منها وضجاً اجتماعياً مهيماً . ولكن المشكلة مشكلة أمن أيضاً : فكثرة الحيوانات ، حتى البقرات المسنة تتيح لعدد أكبر البقاء في حالة أوبئة ، وعليه يعاد تشكيل القطيع بصورة أسرع . وإذا حدث عوز في الحبوب في إحدى سنوات الجفاف تخلص

المربي من هذه الأزمة بسهولة ببيع رأس أو عدة رؤوس . ويفعل مثل ذلك لسد جميع الحاجات الطارئة إلى المال ، وفي الأمراض ، ودفع الضرائب ، الخ .

والماشية هي آخر الأمر اساس العلاقات الاجتماعية الاساسية ، لتجهيز الأبناء الذين يتزوجون ولزيادة النفوذ الاجتماعي لمن يملكها . ويعير المربون الكبار جزءاً من حيواناتهم إلى عائلات محرومة منها وبلدك يمكنهم الاستفادة من الحليب ومن قسم من نتاج الماشية ، إن لم نقل من الزبل . وهكذا يستطيع المربي الاعتماد على زبائنه الذين يتألفون من عائلات تابعة تضمن له مكاناً مهيماً داخل المجالس القروية . والحقيقة أن الذين لا يملكون ماشية سيذكرون لنا أحياناً أن « الكبار » يقرطون في رعي المراعي العامة على حساب القطعان الصغيرة . غير أن الأمر لن يصل بهم إلى حد اقتراح إعادة توزيع الماشية أو تحديد القطعان الكبيرة التي تحقق الثروة الفردية للأغنياء على حساب الاراضي المشتركة . ولم يشعر المسؤولون شعوراً حقيقياً بعد بهذا الإلتلاف للتراث الوطني . ولا يمكن تخفيف هذا الإلتلاف بأنظمة وطنية وبأوامر حزبية . ولو كان الفلاحون الفقراء ، الذين يملكون « أقل من عشرة أبقار » ، منظمين سياسياً لاستطاعوا المطالبة بحصتهم العادلة في الانتفاع بالمراعي العامة .

ويبقى أن هذا القطيع التانزاني الضخم — أكثر من ١٢ مليون رأس بقر ، وهو ثاني قطيع في افريقيا الاستوائية بعد الحبشة — ينتفع به انتفاعاً محدوداً جداً . فانتاج اللحم لا يزال ضعيفاً جداً ، وأضعف منه إنتاج الحليب ، فيما عدا بعض الاستثناءات ؛ وانتاج العمل يكاد يكون معدوماً ؛ وقد رأينا أي سخرة شاقة على الفلاحات يمثلها عبء الثقليات ، في حين أن الحيوانات لاتفعل شيئاً .

والتحديث الزراعي ، منذ عام ١٩٤٥ بالنسبة للمستوطنين ، ومنذ الاستقلال بالنسبة للأفارقة ، يتم اذن بواسطة الجرارات ، كحل فيه سهولة . لقد كان المال متوفراً ، والجرار لم يكن يكلف غالياً جداً ، وكان الوقود متدني السعر تدنياً غير طبيعي . ولم يعد هذا الأمر صحيحاً اليوم ، وقد اثبت مهندسونا الزراعيون في باشلي أن الجرار صار منذ ذلك الحين أغلى من الجر الحيواني . فمن أجل حرائه آر واحد يطلب مالك الجرار ، في عام ١٩٧٩ ، ١٤٠ شلناً مقابل ٤٠ إلى ٨٠ شلناً في حال استئجار أبقار . وفي نقل الآجر يصل الفرق من ١٠٠ إلى ٣٠ شلناً . والمال الناتج عن تأجير الأبقار يبقى في القرية ولا يكلف أي قطع نادر ، ويتيح الاستخدام الكامل لرأسمال من الماشية غير منتفع به حالياً . ويمكن الاعتماد عليه دوماً ، وليست تلك حال الجرار الذي كثيراً جداً ماتنقصه القطع التبديلية ، وصار ينقصه الوقود ، منذ عهد قريب .

والجر الحيواني هنا أقل انتشاراً بكثير ، ما هو في جنوب زامبيا ، حتى لو كنا نجد القليل منا حول سامبا وانغا وإيغونغوا وأماكن أخرى : بالنسبة للمحاريث لا بالنسبة للعربات ابدأ تقريباً . ذلك أن دوائر التعميم قلما شجعت ، والقروض التي تمنح الآن للجرار لم تكن تمنح لشراء المحاريث والعربات والأمشاط وغيرها من الأدوات التي تجرها الحيوانات ، والأدوات نفسها قلما كانت متوفرة . وبالحرثة بواسطة الأبقار أو الجرار يزداد عمل العزق ازدياداً هائلاً ولا يمكن ان يكون لاحقاً ، وعلى هذا فان الامشاط العازقة التي يجرها الحيوان ، وغير المعروفة كلياً ، جديرة بالاولوية . وفي تموز ١٩٧٩ كان مزارعون من ميبا يتدمرون في الصحف من أنهم لم يحصلوا بعد على العربات التي دفعوا

ثمّنها في معمل تامبو (١) آروشا منذ اربع سنوات . وكانت هذه العربات قد صنعت ولكن القطار الحديدي ما كان يستطيع نقلها .

٩ - التكنولوجيا المناسبة جديرة بالأولوية :

كان فرع معمل تامبو ، في ايغونغا قرب تابورا ، يستقدم من آروشا الأخشاب اللازمة لصنع عرباته وغيرها من الأدوات ، في حين كان يمكن للغابات المحيطة به أن تزوده بجميع الانواع الملائمة لمثل هذا الاستعمال . ومن الضروري لكل ناحية - وعددها في تانزانيا نحو مائة ناحية - أن تمتلك معملاً قادراً على إنتاج مثل هذه الأدوات . وليس هذه الأدوات فحسب بل دراسات النيرة أيضاً التي توجد لها نماذج أصلية جيدة ، في آروشا كما في مبيا ، والأمشاط ، والمبافر ، والعازقات ، والمذارى (٢) ، الخ . والحرفية هي المتمم الضروري للجر الحيواني ، والحلقة التي يشعر الناس بفقدانها أقسى شعور ، و « الحياة » في القرية مرتبطة بها !

هذه الأدوات جميعها وأدوات أخرى كثيرة تمثل شكلاً من التكنولوجيا يحتقره الافارقة كثيراً حتى الآن ، غير أنه يبدو لنا ، في الوضع الحالي ، مرحلة من التقدم ضرورية كني يمكن لهذا التقدم ان يصيب مجموع الطبقة الفلاحية الافريقية . وفي باشاي « يتيح الجرار للأغنياء أن يوطدوا سلطتهم الاقتصادية والسياسية ويترك الفقراء في بؤسهم » . وكذلك الحال بالنسبة للسيارات الشاحنة .

(١) معمل الأدوات الزراعية هذه يقع داخل معسكر ، مما يجعل الوصول اليه صعباً جداً .

(٢) تستخدم زنجبار وتصنع منذ عدة أجيال عربات يحرها ثور واحد . ويمكن لصانعي العربات في زنجبار أن يعلموا زملائهم في تانزانيا هذه المهنة .

ويبدأ مشروع « Arusha Alternative Technology project » بدراسة أشد حاجات القرويين إلحاحاً ثم يساعدهم على صنع أكثر الأدوات فائدة : كالمضخة اليدوية التي تنتجها إحدى القرى من أجل جيرانها أيضاً . والمحرك الهوائي المعدني المستورد يكلف غالباً جداً ، ويمكن صنعه محلياً ، وبخاصة من الخيزران وعيدان القطن ، فهي سهلة الطي في حال وقوع زوابع ، ولابد لها قليل النفقات . كل هذا جذير بأن تخصص له دراسات ، وبأن تخصص له المواد الأولية والاعتمادات اللازمة .

وتوجد ولا ريب منظمة لتطوير الصناعات الصغيرة ؛ هي منظمة SIDO ، ولكن مشاريعها - كمعمل السكر مثلاً - تدرس ما يمكن ان نسميه بالأحرى بالصناعات المتوسطة ، وهي تستخدم الآلات استخداماً شديداً دوماً . ويجب ان تنصب الجهود ايضاً وقبل كل شيء على الصناعة الحرفية للحديد والخشب ، وعلى صنع العربات والمحاريث والمطاحن محلياً ، وكذلك مصانع المعلبات ومعاصر الزيت . . . مع تقديم مشورات فنية واعتمادات تجهيز للصناع .

وقد أعاد Ignacy Sachs (١) إلى أذهاننا مؤخراً أنه لا مجال للاقتصار على ماسماه الانكليز طويلاً بالتكنولوجيات المتوسطة ؛ فتانزانيا بحاجة أيضاً إلى صناعة حديثة : شريطة ألا تكون هذه الصناعة باهظة الكلفة بالقطع الاجنبي ولا شديدة الطلب على اليد العاملة نصف المؤهلة . ولاتنسى الحسابات الاقتصادية للتكنوقراطيين ان الشلن الواحد الذي ينفق خارج البلاد يعادل ، عندما يفقد القطع النادر ، الشلن

(١) « Le Monde Dimanche » ، ١٠ شباط ١٩٨٠ .

الداخلي أكثر من ثلاث أو أربع مرات ، على ما يؤكده سعر الدولار (١) في السوق السوداء .

١٠ - الثورتان الزراعتان الأولى والثانية : لا يجوز أن نعكسهما !

لقد استعملنا البحر الحيواني في أوروبا في وقت مبكر جداً ، وعممنا بعد زمن طويل زراعة الأعلاف والمراعي الصناعية التي أتاحت تقوية هذا البحر وزادت في الوقت نفسه من منتجات اللحم والحليب والزبد . هذه الثورة الزراعية الأولى ، من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، إذ وسعت اقتران الزراعة بتربية الماشية أتاحت لنا « بناء » تربة أفضل ، أعمق حرثاً وغنية بالدبال . ولم تنشر الثورة الزراعية الثانية استعمال الأسمدة وغيرها من المنتجات الكيميائية إلا في القرن التاسع عشر ، وفي القرن العشرين بوجه خاص . وفيما بعد قضى البحار على الخيول وعلى أبقار البحر ، فكان الفصل بين الزراعة وتربية الماشية ، وإلغاء السماد العضوي في كثير من الأحيان ؛ وهذه الثورة صارت منذ ذلك الحين تهدد مستقبل أريافنا .

هذه الثورة الزراعية الثانية هي بالتنام الثورة التي تتصدى لها أفريقيا الاستوائية اليوم قبل أن تكون قد عممت الثورة الأولى بكثير . إنها تنشيء بذلك زراعة شديدة التبعية للخارج تعرض للخطر الآن كثيراً من أراضيها التي هي أسرع إلى العطب من أراضي المناخ المعتدل . إنه ينبغي لها أن تبني تحديثها الزراعي على مواردها الخاصة وعلى الجمع الوثيق بين الزراعة وتربية الماشية قبل كل شيء . فالزراعة ستوفر

(١) إنه يساوي ٨ شلنات بالسفر الرسمي ، ولكنه يساوي ١٦ شلناً في السوق السوداء

في أيار ١٩٧٩ ، و ٢٢ شلناً في آذار ١٩٨٠ .

منتجات زراعية ثانوية ، وزراعات أعلاف ومروج محسنة فتيح تغذية أفضل لحيوانات أكثر . وستوفر تربية الماشية هي أيضاً العمل وزبل الحيوانات ، مع كميات من الحليب واللحم أكبر بكثير ؛ ولا ننس الجلود والصوف : إنها دورة مغلقة لتحسين التربة والحيوانات والغذاء .

إن زراعة مراعي من أجل إنتاج اللحم إنتاجاً واسعاً جداً متحققاً حالياً ليست رابحة . ولكنها تصبح رابحة مع إنتاج جيد من الحليب ، وإذا قدمت الأبقار التي تنتهي إلى المسلخ عملاً إضافياً في هذه الفترة ، لافي الفلاحة فقط ، لأنه يجب ترويضها من جديد كل سنة ، بل في الأعمال الأخرى أيضاً : في أعمال التمشيط ولاسيما أعمال العزق التي تتطلب عملاً يدوياً كثيراً عندما يزيد المحراث المقطور المساحات ؛ وفي النقلات بوجه خاص : وقد رأينا أنه إذا أريد إبقاء الفتيات في الحقول فإنه لا يجب أن تفرض عليهن أعمال سخرة قاسية جداً .

وسرعان ما تصبح الثيران المقطورة والبقرات الحلوب جزءاً من الأسرة ؛ وعندئذ يتحسن الاهتمام بها وتزرع بواسطتها المراعي . وبما أنها تربي في الاصطبلات ، كما هي حالها الآن على سفوح البراكين الكبيرة فإنها ستتيح جمع كميات ضخمة من الزبل . وإذا حفظ هذا الزبل في الظل وسقي كانت له قيمة أكبر وستتيح العربات نقله إلى الحقول . وفي أراضي القطن في سوكونمالاند ، حيث الإفراط في استعمال سولفات الامونيالك جلب مزيداً من الحموضة لأراض كانت فيها من قبل حموضة شديدة ، يستطيع السماد العضوي وحده - مضافاً إليه قليل جداً من الأسمدة - أن يرفع الإنتاج اقتصادياً . هذا هو مفتاح تقدم افريقيا الاستوائية الزراعي ، ولكن تنفيذه صعب . وقد اقتضى منا تعميمه في أوربا قرنين أو ثلاثة قرون : وكان بوسعنا

أن ننتظر ، في تقدمنا السكاني الضعيف . أما في افريقيا فلا بد من السير بصورة أسرع من أجل بقاء الاستقلال .

١١ — تربية المواشي الصغيرة لا يستهان بها :

لاريب في ان الواجهة تأتي أولاً من الأبقار بالنسبة لقبائل لها في الغالب اصول رعوية . ولكن الماعز والأغنام أسرع تكاثراً . فالماعز ينمي الأعلاف البدائية ، وأعلاف الاراضي البور والأدغال ويرعى الاوراق والشجيرات : فلا بد اذن من إبعاده عن الحدائق والبساتين ومناطق التحريج ، لإطلاقه في الطبيعة كما في زامبيا . وفي جزر بحيرة فكتوريا المكتظة بالسكان ترعى الأبقار والماعز رعياً مقنناً وهي مربوطة إلى جبل مثبت في وتد ينقل من مكانه دورياً : ويمكن تعميم هذا الاسلوب .

إن اطفالاً كثيرين يعوزهم الحليب ، ويمكن لثلاث عترات تأكل أقل مما تأكله بقرة واحدة أن تقدم من الحليب بمقدار ماتعطي البقرة طوال السنة كلها . واذا كانت سبلالات الماعز المحلية قليلة الحليب فلأنه لم يتم البحث عن هذا الاستعداد عن طريق الاصطفاء ؛ ويمكن إظهار هذا الاستعداد عن طريق تغذية أفضل ؛ واذا كانت التغذية أحسن فان عمليات التزاوج مع أجناس مجلوبة ، كالمحاولة البخارية في زامبيا ، ستزيد من هذه القدرة . وينبغي مراقبة الحمى المتعوجة التي من شأنها أن تنقل الحمى المالطية .

وفي الجبال المأهولة ، كما في جنوب البلاد ، يرتجف التلاميذ من البرد في ثيابهم من القطن الخفيف وهم ذاهبون إلى المدرسة عند الفجر حين يهبط ميزان الحرارة إلى مايقرب من الصفر — وقد يتجمد .

والأغنام ذات الصوف تكاد تكون غير معروفة ، في حين يمكن لها أن تنجح ، كما تدل على ذلك تربية الأغنام التي تجرى على هضاب كينولو شرقي ميبيا . وسيتيح ذلك نشوء حرفية كاملة أساسها الصوف يمكن لها ذات يوم أن تغذي التصدير ، كما في الآند في اميركا الجنوبية .

والخنازير التي تربي على أغذية مكشفة مصنوعة في المعمل ، كذلك التي لاحظناها قرب أروشا ، تكلف أغلى بكثير . وفي ناحية كازولو أنشئت زريبة للخنازير بقروض رسمية : والخنازير فيها أفضل سكيناً - بكلفة عالية جداً - من الفلاحين ! كما أن غذاءها أغلى ثمناً ، لأن الغذاء المكشف كان يكلف ١,٧٠ شلن للكيلوغرام الواحد في عام ١٩٧٩ ، في حين كان الفلاحون يأكلون الليرة بشلن واحد . هذا فضلاً عن نفقات النقل الخيالية في هذه الجبال . وبالعكس فإن زريبة الخنازير في لولانزي قليلة النفقة جداً ، وتأكل الخنازير فيها القرع المزروع محلياً ونخالة الليرة (١) . وزرائب الخنازير لا تستحق الاهتمام إلا إذا قامت قبل كل شيء على المنتجات المحلية : فالبطاطا الحلوة والتمس الحلو (الذي ينجح قرب ميبيا) يمكن ان يقدم جراءة متوازية منتجة محلياً .

وهذا صحيح بالنسبة للدواجن والبيض والفرايج التي تنتشر بوجه خاص قرب المدن حيث تجد لها اسواقاً . وقبل إطعام الخنازير والفرايج لسكان المدن يجب النظر في ماذا كانت الحبوب والبقول

(١) بحيث تبدو أكثر نضارة من صبيان البلاد الذين يتغنون بالطحين الشديد البياض والقليل الاحتواء على أفضل العناصر (كالحموض الأمينية ، والفيتامينات ، والاملاح المعدنية) .

التي تقدم لها متوفرة أيضاً بكميات كافية للفلاحين وغيرهم من الفقراء .
والتنمية الزراعية الحقيقية ليست مسألة إنتاج فحسب ، بل مسألة توزيع
أيضاً : وهي آخر الأمر ، وبالإضافة إلى ذلك مشكلة سياسية .

ولانشس الحمير أخيراً ، فهي قنوعة جداً وشجاعة جداً وتتغذى
بقليل من النفقات وتحمل حمولة ثلاث نساء ويمكنها أن تجر ، بطبر
خفيف ، ٥٠٠ كيلو غرام . وتحسين الأجناس ممكن هنا أيضاً .

١٢ — أولوية لشيء من العلوم المائية :

لم يعد في وسع تانزانيا أن تظل تعتمد في مواسمها على ترتيبات
الله تعالى صانع الأمطار ؛ وعلى هذا فاتها تتجه إلى إعطاء الري الأولوية
الأولى ، متناسية أن شبكات الري الكبيرة تشكل عادة أغلى طريقة
لزيادة الانتاج الزراعي . فبهذه الطريقة اذن يجب ان تكون خاتمة
المطاف ؛ ومع ذلك ، فيما أن الدراسات طويلة جداً والمشاريع النموذجية
ضرورية ، فانه ينبغي الآن البدء بها . وبانتظار ذلك ، تكون هناك
مشاريع صغيرة كثيرة ذات مردود وتستحق هي أيضاً الأولوية اذا
ماتوبر على استغلالها على وجه أفضل .

إن أعمال الري الصغيرة هذه معروفة في تانزانيا منذ عهد بعيد ؛
فأقنية الري سبقت الاستعمار بزمان طويل على منحدرات البراكين
الكبرى . وفي التربة الشديدة النفاذ تكون السقايات المفرطة ، السيئة
التوجيه في الغالب ، سبباً في تلويب الأتربة وحتى في الاتسكال .
ولعل الاستفادة من مردودية الماء تكون أفضل في أحسن اراضي
Piémont حيث الأمطار أقل بكثير . وقد حضر فيها الفلاحون أقنية
للري « في زمن الألمان » ، بدون ان يطلبوا من السلطات العامة أقل
مساعدة — فضلاً عن ان هذه المساعدة ربما لم تمنح لهم . أما اليوم فهم

شديدو الاعتماد على الدولة ؛ ومع أنهم مازالوا يوافقون على تحمل الرمل والحجارة وعلى تقديم ايام عمل ، فان مساهمتهم ، حتى نقدياً ، قد تكون أعلى . ولعل من الممكن ، في جو من التعبئة الفلاحية ، أن يطلب إليهم تأمين جميع النفقات ، بالدين جزئياً .

هذه الشبكات الصغيرة . كثيراً ماتكون كلفتها أقل بخمس مرات إلى عشر مرات في الهكتار المخدم ، فهي اذن جديرة بأن يباشر بها قبل الشبكات الكبيرة : ولكن البنك الدولي ، وقد سبق ان اشرت إلى ذلك في سريلانكا ، يفضل تمويل المشاريع الكبرى التي تدر ارباحاً طائلة على مشاريع الأشغال العامة الكبرى وعلى المصارف التي تمولها .

وفي جميع الأحوال ينبغي أولاً الانتفاع بالمياه على وجه أفضل . وعلى مقربة من موشي ، في شبكة ري Kahē ، تجاور اشجار البر تقال مزارع الرز ، وتخدمها قناة الري نفسها . فاذا أريد إعطاء الرز ماء كافياً فان أشجار البر تنقل ستعاني إفراطاً مؤذياً . والانضباط مطلب ملح للوصول إلى استعمال المياه استعمالاً كاملاً ولصيانة مستقبل التربة . وخير وسيلة للتوصل إلى هذا الانضباط هي أن يدفع رسم السقاية ، لأعلى الهكتار المروي بل على حجم الماء المستعمل فعلاً ، وذلك لحث كل فرد على الاقتصاد في الماء لصالح الزراعات التي تخشى الإفراط فيه ، ولصالح التربة المهددة باللويان والالتيكال

وقبل الاندفاع في أعمال واسعة النطاق باهظة الكلفة يحسن إحصاء الشبكات القائمة من أجل البدء بالاستفادة منها . وبالإضافة إلى تبذير المياه ، وهو واسع الانتشار ، هناك بعض المنشآت الموجودة التي هجرت بكن بساطة ، مثلنا رأينا في مالي ، على مقربة من غورو حيث السد وأقنيته في حالة جيدة وتروى منها اربعة هكتارات فقط ، مع أنه يمكن

أن تروى منها ٣٠٠ هكتار من الأراضي الخصبية . وبالقرب من إيغونغنا بني سند موانا بولي في عام ١٩٧٠ ومن شأنه أن يروي ٦٤٠ هكتاراً ؛ وبعد عشر سنوات لم تكن أقيته قد بنيت بعد ، « لعدم الاعتمادات » ، مع أن بيان آروشا كثيراً ما يوضح أن التنمية ستتحقق « بفضل العمل لا المال » .

ولكننا لسنا في الصين ، وإذا توصلنا إلى تعبئة الفلاح وإلى العمل الطوعي من أجل بناء المدرسة ، والمستوصف ، وجو المياه وبناء العنبر ، فإن ذلك كاد يكون ، بالنسبة للخدمات ، متعذر التوجيه نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تبذلنا مع ذلك - وتبذل للصينيين أيضاً - أنها جديرة بالأولوية . وفي السنوات العشر الماضية حفر الطمي جزءاً من هذا الخزان فقلل من طاقته . ولو كنا في الصين لقام الفلاحون أنفسهم بمبادرة حفر الأقيته ، وهم قادرون على ذلك . والحقيقة أن الصين « تعتمد أولاً على قواها الخاصة » لأنها لا تتلقى معونة غذائية . ولن نعيد القول في ذلك .

وعلى وادي روفيجي تقرر بناء سد ضخم على Stiegler's Gorge قادر على إنتاج ثمانية أمثال حاجات تانزانيا الحالية من الكهرباء ! وهو كسد اسوان في مصر سيحتجز جميع الطمي الذي ينصب الوادي الأسفل وجميع مساري أسماك وقشريات المانغروف والمياه الساحلية فيعرض للخطر مصائد الأسماك وإمكانات الزراعة المائية . وقد يكون أقل كلفة بكثير أن تبني ، بمقدار الحاجات ، سلسلة من السدود الصغيرة التي تسمح بمرور طمي كثير وتزود كل مرحلة بالكميات اللازمة من الكهرباء وتتيح توسيع شبكات ري صغيرة . ولكن مشاريع البناء

تدعي أنها من القوة بحيث تحصل على القروض اللازمة من البنك الدولي ؛ وهذا ما يبدو لي ، هذه المرة ، مشكوكاً فيه : فالبنك لن يمول إنتاجاً لكهرباء لا تنتفع بها البلاد منذ الآن .

١٣ - وضع اقتصادي صعب جداً :

في ربيع ١٩٨٠ تواجه تانزانيا صعوبات كبيرة ؛ فمناطق كثيرة تعاني قحطاً شديداً ، والذرة في نقصان ، والمخازن متوقفة ، وقد اختفى الرز منذ زمن طويل . ومع ذلك فإن ٣٠ ٠٠٠ طن من الذرة هلكت في آروشا بسبب التعفن والحشرات ، لعدم وجود مخايب . وفي شتاء ١٩٧٩ - ١٩٨٠ كانت الأمطار شحيحة مرة أخرى ، ولما كان الفلاحون قد بنروا أكثر من المعتاد فإن نحواً من نصف المزارعات قد هلك وجف تماماً ؛ إنه لمشهد كئيب ، ولو أنه مألوف هنا .

وبوجه الإجمال ، يلاقي الانتاج الزراعي حناء في مجاواة معدل ازدياد السكان . وفي معدل الولادات الحالي - المستقر منذ ثلاثين سنة - وإذا استمر معدل الوفيات في الهبوط فإن تانزانيا ستجد نفسها وقد بلغ عدد سكانها ٣٦ مليوناً في العام ٢٠٠٠ و ٨٧ مليوناً في العام ٢٠٢٥ . ١١ . فلا بد لها إذن من أن تنظر إلى هذه المشكلة بمزيد من الاهتمام ، ولولم يكن ذلك إلا لتحسين « نوعية عيش » الفلاحات ، وألا تعتمد على السلاح الغذائي الذي تملكه الولايات المتحدة الأميركية . وبالحفاف الذي يعود إلى الظهور يجد بلداً مجرداً من الاحتياطي المنظور ؛ ولا يزال سوء التغذية واسع الانتشار .

وزراعات التصدير في ركود أو في هبوط . ولا يزال القطن بعيداً عن حده الأقصى الذي بلغه في عام ١٩٦٦ . والباهرة الليفية تباع

منذ اليوم بيعاً أفضل ، ولكن هناك نقص في من يعملون في قطافها :
فهو عمل شاق جداً وقليل الأجر . وقد خفضت جميع القرى إنتاج جوز
الكاجو الذي من أجله بنيت مصانع تقشير كثيرة . والقهوة التي أنقذت
ميزان القطع النادر في عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٧ هبط سعرها من جديد واصيب
انتهاجها بالركود . ولا يوجد هنا مثل مافي ساحل العاج من مناطق
ملائمة حقاً ، وواسعة ، ومن مهاجرين شجعان وقليلي الأجر كالموسيز
Mossis . والتبغ والشاي وحدهما يزدهران مع أنه يمكن أن يكون
إنتاجهما أكثر . ومع ١٠٠ ٠٠٠ طن من السكر انتجت الحملة الأخيرة
أقل من المتوقع بـ ٣٠ ٠٠٠ طن . . .

لم يرث الفلاح التانزاني ماورثه الفلاح الصيني من عادات العمل
الشاق ؛ فهو لم يضيق عليه الخناق ، باستثناء المهاجرين في مزارع السيزال .
إنه يحب اوقات الفراغ والترويح ، وإذا كانت النساء يعملن عملاً
شاقاً طوال السنة فإن رجالاً كثيرين لا يعملون سوى ١٠٠ إلى ١٢٠ يوماً
من العمل الزراعي في السنة ، أي ٨٠٠ إلى ٩٠٠ ساعة . وإذا طلب
اليهم بذل مزيد من الجهود قد روا ماسيلدره عليهم ذلك وقارنوه بمتع
الفراغ ويجلسات النقاش الممل حول زجاجات البيرة المحلية
من صنع بوهي . ويشكو الوزير Mtei أيضاً من تفهقر
الانضباط العمالي في العمل ، ومن زيادة اليد العاملة التي تتميز بها المشاريع
شبه الحكومية ، مما لايزال يؤدي إلى خفض الإنتاج .

وأهم من ذلك أيضاً اختيار التحديث على الطريقة الاوربية اختياراً
مدمراً يستند قبل كل شيء على تجهيزات باهظة الكلفة جداً وتتطلب
استيراد كميات كبيرة من المواد الأولية : وهذا كله في نقصان ،

فالمصانع لم تعد تستطيع العمل كاملاً ، والشاحنات والجرارات تتوقف لعدم وجود قطعة تبديل وإجدة اذا انعدم القطع النادر . ويقومون « بحماية » الصناعات التي تقوم مقام المستوردات ، والتي كثيراً ما « تضيف » قيمة قليلة جداً . وهذا ما يتيح لرجل الصناعة .. الذي يرفع اسعار البيع أن يزيد في اسعار شراء المواد الأولية والتجهيزات الضرورية وان يضع الفرق في حسابه في سويسرا . ويطيب للشركات المتعددة الجنسيات أن تؤمن اذا سمح لها بالاستمرار في عمليات تلاعب فيها هذا القدر من الربح للشركة الأم . وكثيراً ما تحتفظ المنظمات شبه الحكومية بعلاقات مع سرطانات الرأسمالية المتعددة الجنسيات ، وقد ينال مديروها مكافآت .

إن الكثير من الشاحنات التي ذهبت إلى الجبهة لم تعد منها ، وذلك بسبب تعثر قيادتها ورداءة الطرق أكثر منه بسبب الحرب . وتموين دار السلام بالنرة الأميركية التي تصل بجرأ أسهل من تموينها بالنرة المحلية : وذلك لعدم القدرة على نقل هذه النرة المحلية ، وكثير من المخزونات يتعفن في الاقاليم البعيدة ، كما في سونجا . ولم يفكروا منذ الاستقلال إلا بالنقلات على الطرق البرية ، وكانت شبكة الخطوط الحديدية الألمانية القديمة سيئة الصيانة جداً ، وقاطرات الديزل غير موجودة . والدراسات التي اجريت للغرس في منطقة تازارا لم تتوقع الفيضانات « غير المألوفة » التي حدثت في ايار ١٩٧٩ واقتلعت اجزاء كبيرة من الخطوط . ولا بد من كثير من التبصر في مثل هذا المجال .

وإذا كان الفلاحون ينتجون القليل فذلك أيضاً لأنهم قلما يجدون ، إن لم نقل لا يجدون شيئاً يشترونه : بسبب نقص وسائل النقل وكذلك من جراء التقليل الكبير للقطاع التجاري الخاص الذي لم يكن قطاع

الدولة قادراً دوماً على الحلول محله حلولاً ناجعاً . هناك نقص في الشاحنات ، ولكن شاحنات كثيرة تسير فارغة بسبب انعدام التنسيق .. ومن المستودعات الفرعية في النواحي التي تمون بالشاحنات تنطلق عربات تجرها الأبقار للوصول إلى مختلف القرى عندما تكون المواد المراد نقلها قليلة . وإنه لتبذير لم يعد يسع تانزانيا أن تجهزه لنفسها أن ترى شاحنة كبيرة تنتقل من أجل عشرين لتراً من البترول . ويطلب إلى الفلاحين مزيد من العمل لتزويد البلاد بالقطع الاجني . ولكن الذي يكسب القطع النادر قلما يستفيد منه . وقد سبق لنيريري أن قال في بيان آروشا - ولا يزال هذا القول صحيحاً - إن الريف يكسب القطع الاجني والمدينة تنفقه .

١٤ - نيريري يعترف بالصعوبات : « بعد عشر سنوات من بيان آروشا » .

إن الجيش الفرنسي ، الذي يدافع عن الحكومات القائمة (كي يجنبها عدم الاستقرار !) ، مهما كانت فاسدة ، حين تكون مصالحنا في خطر ، لم يتحرك ، ولم يتحرك أي جيش آخر عندما غزا عبيدي أمين في أكتوبر ١٩٧٨ نوء كاجيرا في تانزانيا واجاز لقواته أن تنهب وتسرق وتقتل . وفي نهاية حرب التحرير الباهظة الكلفة هذه وجهت تانزانيا نداء إلى البلدان « الصديقة » طالبة بهذه المناسبة معونة خاصة بالقطع النادر . ولكن « الأصدقاء » المذكورين شكروها بحرارة لأنها أطاحت بالديكتاتور - بمصافحة يدوية ودية لم تكلفهم شيئاً .

وعلى هذا كان لابد من الاستعانة ، مرة أخرى ، بصندوق النقد الدولي ، الطبيب العام للخزائن الواقعة في ضيق . ووصل صندوق النقد الدولي ومعه حقيبه التقليديه وصيدليته النقاله التي تعرض في كل

مكان من العالم الدواء نفسه لجميع الأمراض « زكام أو ملاريا » ،
على مقاله لنا وزير الحطة ماليا ؛ فطلب تخفيض نفقات الموازنة ،
وهو التدبير الذي رأينا ضرره في زامبيا . والمدارس هنا أيضاً تنقصها
الكتب والدفاتر ، والمستوصفات والأدوية . والتخفيض المقترح لقيمة
النقد سيجعل المستوردات أكثر كلفة ولن يزيد في الصادرات : إذ
لا بد من خمس سنوات كي يدخل السيزال والقهوة وجوز الكاجو
في الانتاج من جديد . أما رفع الرقابة عن سعر الصرف وعن الأسعار
فانه سيسهل هروب رؤوس الأموال ويطلق العقال لأرباح السوق
السوداء . والحقيقة أن أخطاء اقتصادية كثيرة يمكن إصلاحها ، (١)
وقد اشرنا إلى ذلك قبل قليل ، اذا أبدى المسؤولون الخضوع اللازم .

ولعل وزير المالية Mtei ، المعروف بموالاته لأميركا ،
كان سيقبل بشروط صندوق النقد الدولي ، ولكن نيريري فضل إبداله
بصديقنا أمير جمال - الذي كان في هذا المنصب في عام ١٩٦٧ والذي
انضم مؤخراً إلى لجنة براندت . فكيف ستخرج تانزانيا من هذا الموقف
الصعب ؟ .

سيكون ذلك بالاعتراف بالصعوبات أولاً ، وهذا مالا يخشى
نيريري أن يفعله في كثير من الأحيان ، وبخاصة أثناء الذكرى السنوية
العاشرة لبيان آروشا ، في شباط ١٩٧٧ . فهو يحذر من « غطرسة
الزعماء ومن كسلهم وعدم كفاءتهم ، هؤلاء الزعماء الذين يحبون الإجابة
بكلمة لاحتي على أكثر الطلبات معقولة ، وهم ليسوا آلهة ويجب ان

(١) ان تقرير (التنمية الريفية) الذي قدمناه إلى رئيس الوزراء سوكونين وكان
حصيلة دراسة أربعة أشهر لقينا فيها مساعدة ودية كبيرة ، لم يصل إلا إلى عدد قليل من
الإمضاء العامين ومن الوزراء . فلماذا ؟ .

يعترفوا بأخطائهم كي يسعوا إلى تحسين أنفسهم . وهناك أيضاً ميل ، على جميع مستويات الحكومة ، للتصرف وكأن الفلاحين لا وزن لهم . ويعيد إلى الأذهان أن الفلاحين نقلوا أحياناً ، أثناء تجميع القرى ، من منطقة مزودة بالماء إلى منطقة يعوزها الماء ، وأن قرى جديدة كثيرة عظيمة الشأن بالقياس إلى الأراضي الجاهزة .

والمنظمات شبه الحكومية لا تحقق أرباحاً تكفي لتمويل الاستثمارات الجديدة ، وكلفة إدارتها مفرطة لكثرة ما فيها من مديرين لا يقومون بعملهم ولا يطلبون في الوقت المناسب قطع التبديل والمواد الأولية - وكان هذا لا يزال صحيحاً في عام ١٩٧٩ بالنسبة لمصنع الاسمدة في تانغا الذي كان ينقصه الفوسفات تارة ، وحمض الكبريت أو أي تجهيز آخر تارة أخرى .

يتم قطاف قصب السكر في زنجبار بدءاً من حزيران . وعندما مررنا بها في آب ١٩٧٩ لم يكن بالإمكان تشغيل المعمل ، وكان قد ترك في جزء من الحملة السابقة ، لأن الصينيين لم يرسلوا قطع التبديل . ولو كان معملاً خاصاً لأرسل موظفاً إلى الصين على جناح السرعة للتعجيل بحلب القطع وتلافي الإفلاس . إن معمل الدولة ، بحكم تعريفه ، لا يفلس ، ولكن السكان جميعهم (عدا الرعاة) هم الذين سيعانون من ذلك . وأخيراً أرسل قصب السكر إلى معمل التقطير .

٥ - كيف الخروج من التخلف ؟

يطيب لصحافة افريقيا الجنوبية أن تقارن ماتسميه « الافلاس الاشتراكي » في تانزانيا بـ « النجاح الرأسمالي » في كينيا التي تعزو إليها نمواً سنوياً قدره ٧ ٪ في المقابل نصف هذه النسبة ، أي ٣,٥ ٪

في تانزانيا . ويقدر صندوق النقد الدولي نمو تانزانيا بـ ٤,٧ ٪ ، وصعوبات
كينيا الكثيرة التي اجترُف بها آخر الأمر في عام ١٩٨٠ تجعل نسبة
٧ ٪ المقدرة لها موضع شك . لقد زرنا أكواخ نيروبي : ولا شيء مماثلها
هولاً في دار السلام حيث يسعون باستمرار - ولو لم يحالفهم النجاح
في جميع الأعمال - إلى تقليص وجوه التفاوت التي تقبل بها كينيا
كأمر مسلم به . وفي كينيا نقص أيضاً في الذرة (١) ووسائل النقل ،
والناس فيها أكثر تدمراً بسبب نقص المساكن وبسبب ضعف الصحة
الريفية الشديد . ومع ذلك كان الانكليز قد أنشؤوا فيها زراعة مزدهرة
وصناعة متطورة ، مع كل البنية التحتية اللازمة .

لنعد إلى تانزانيا منذ عام ١٩٧١ ، حين تسلم عبيدي أمين السلطة في
أوغاندا فأوقع تهديداً جديداً على شمال البلاد التي كانت موزامبيك
البرتغالية آنذاك تقلقها كثيراً في الجنوب كما تعكر صفوها جنوب
أفريقيا . وكان عام ١٩٧٢ عام نظام اللامركزية في الإدارة الذي أعطى
المناطق مزيداً من الصلاحيات - ولكن بأي جهاز من الموظفين استطاعت
أن تنظم نفسها ؟ عندئذ قسمت الشركة التجارية للدولة إلى ست مؤسسات . . .
وكان هذا كله بحاجة إلى تركيز . ومنذ عام ١٩٧٣ وأسعار البترول
مستمرة في الارتفاع : وإذا كانت الـ ٨٠٠.٠٠٠ طن من البترول المستوردة
تمتص ١٠ ٪ من قيمة الصادرات التانزانية في عام ١٩٧٢ فقد صارت
تمتص منها ٤٥ ٪ في عام ١٩٨٠ حين هبط الاستهلاك مع ذلك إلى
٧٥٠.٠٠٠ طن .

(١) ولكن الولايات المتحدة تعطيهم الذرة بطيئة خاطر ، لأن باستطاعة سفنها الحربية
الاستفادة من تسهيلات ميناء مومباسا - غير بعيد عن مناطق البترول العربية - الإيرانية .
ومع ذلك فإن الذرة المهربة تباع في آذار ١٩٨٠ على حدود تانزانيا - كينيا بسعر أعلى
خمس مرات إلى ست مرات منه في دار السلام ، تأكيداً على اشتداد القحط في كينيا .

ولم تنقطع الصعوبات الكبرى قط منذ عام ١٩٧٧ ، وهي السنة التي انحلت فيها مجموعة شرق افريقيا (كينيا ، اوغندا ، تانزانيا) ، مما كان لابد معه من جهود لاعادة التنظيم باهظة الكلفة جداً ، وبخاصة في الطرق الحديدية ، والموانئ ، والطيران المدني . ومن اكتوبر ١٩٧٨ إلى أيار ١٩٧٩ كانت الحرب مع اوغندا ، وكان ثمن الاسلحة يدفع نقداً . وقد شهدنا فيضانات ايار ١٩٧٩ الضخمة وعندما قال لنا رئيس الوزراء سوكونين : « إنهم سيخفوننا » كانت آخر ضربة من « التبادل غير المتكافئ » ناجمة عن ارتفاع جديد في سعر البترول - ولم يكن لها أي داع للتباطؤ .

نالت تانزانيا استقلالها في عام ١٩٦١ ، قبل الموعد الذي كان يطمح اليه زعمائها الحاليون . وربما كانت تستطيع أن تمديد بقاء النظام الاقتصادي الذي ورثته ، في إطار استعماري - جديد : والمعروف الآن أنه يلاقي حلوده بسرعة . وعلى هذا فقد سعت تانزانيا ، بمواردها الضعيفة جداً ، إلى إقامة نظام اقتصادي آخر تسيطر فيه الدولة : وبطبيعة الحال كان الرأسماليون يبحثون أولاً عن الربح التجاري ، فهم لا يبالون بالمصلحة العامة . ولكن هذا الاختيار لنظام جديد لاسابقة له في العالم أخر النمو بأن اضطر التانزانيين إلى مجابهة صعوبات كثيرة : هي صعوبات التخلف أكثر مما هي صعوبات الاشتراكية (١) .

(١) ويمكن ان نقول مثل ذلك في كوبا . وعندما طرحت سؤالي : هل كوبا اشتراكية ! (منشورات Le Seuil ١٩٧٠) كنت أميل إلى أن اعزو إلى الاشتراكية صعوبات كثيرة ناجمة في الحقيقة عن التخلف ، على ما أوضحتته ماري - فرانس موتان في كتابها Cuba, Quand même .

١٦ - اشتراكية أم بيروقراطية ؟

لقد عاب الاشتراكيون - الديمقراطيون السكائديناف على الاشتراكية
البتازانية أنها « هبطت من فوق » ، من الرئيس ؛ وأشاروا ، في أحسن
الاحوال ، إلى التناقض بين البيروقراطيين والفلاحين ، ولكنهم نادراً
ماذكروا التناقض بين الرجال والنساء ، وهو تناقض اساسي جداً .
ويتصورون العثور على الاشتراكية في خطابات مواليمو (المعلم)
القوية في ذكائها وبلاغتها . فعندما افتتح في روما (تموز ١٩٧٩)
مؤتمر « الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية » التابع لمنظمة الأغذية والزراعة
(فاو) طالب بشدة باعطاء السلطة للشعب ، للفلاح . ولكن كان يمكننا
منذ ذلك الحين أن نتساءل عما اذا كان قد منح هذه السلطة لشعبه
في الأرياف ، وعما اذا كان هذا الشعب يرغب في ذلك حقاً .

ومن الكلام إلى الإنجاز يصطدمون بقسوة الأحداث . ولذا فاذا
كان المعلم يتكلم فان الحزب يأمر (شفهاياً في الغالب ، مما لا يترك أثراً)
والحكومة تنجز : وكثيراً ما يكتفي الحزب والحكومة ، في رؤيتهما
الخاصة ، بتمجيد الايديولوجية الرسمية ، من طرف اللسان (ماعدا
بعض المقتنعين) . لقد أنشأ المعلم حزبه المتين ، وإنه ليحكم بيروقراطيته
المستمدة مبدئياً من الشعب ، ولكنها في الواقع متأتية في معظم الأحيان
من أسر ذات نفوذ ومن مناطق انشئت فيها المدارس باكراً . وهذه
البيروقراطية تشكل فئة اجتماعية ، وقد يقول غيرنا إنها تشكل طبقة
أوبرجوازية للدولة . وهذه البيروقراطية تمسك بالأساسي من السلطات ،
سواء في مجمل العالم الثالث المتخلف وفي البلدان التي تدعي الاشتراكية ،
فلا بد إذن من الاعتراف بها كأمر واقع أو داء لا بد منه . وبدلاً من
أن ندينها دينونة مطلقة يحسن بنا أن نتعرف على تنوعها ، وتعقدتها ،

وأن نتين أصولها الاجتماعية ، وبسيكولوجيتها ، ونزعاتها - التي يمكن الاستفادة من بعضها لما فيه صالح الأمة .

ومع ذلك فقد نجحت تانزانيا ، في ست عشرة سنة ، في إنشاء بنية . وهذه البنية لاتسير سيراً حسناً جداً ، أو على الأقل لاتسير دوماً كما نرغب ، وينبغي تصحيحها ، ولكنها مع ذلك قائمة (١) ، في حين أن الحال في زامبيا تقتضي صنع كل شيء ، وتذهب التوصيات أدراج الرياح لعدم وجود بنى متماسكة . وأخيراً ، إن للفلاحين حقوقاً من الناحية النظرية ، ولكن « الحرية تؤخذ ولا تعطى » ، على حد قول برنار جواني . . . إنه يلزمهم أن يعيشوا حسناً ، أو أن يبقوا في قيد الحياة على الأقل .

وقال لنا ماركسي « أصيل » من موزامبيك : « إن جماعية القرى هذه كلها من الاشتراكية الطوباوية التي يدينها ماركس بحق . ولكن « الاشتراكيات الاصلية » الثلاث التي اعترف بها في براغ في عام ١٩٦٣ (غانا ، غينيا ، مالي) فشلت كلياً . غير ان « اشتراكية تانزانيا الطوباوية هذه » (وهي في نظرنا ليست شائبة ، فسان سيمون وفورييه وبرودون لم يكتبوا مالا طائل تحته) أنشأت أمة سكانها يجنون أنفسهم فيها ،

(١) قدم إلينا رئيس الوزراء ، بالاتفاق مع مواليمو (المعلم) تسهيلات دراسية ممتازة ، فحشد جميع الموظفين وحتى استجار طائرات خاصة . وطلب إلى رينيه دومون أن يعرض أراءنا على المسؤولين عن التنمية الريفية ، ثم على الوزراء والأمناء العامين ، وان يقترح تدابير عاجلة قصيرة الأجل أو بعيدة الأجل . غير انه كان في مقابلتنا الأخيرة لسوكوتين شاهد (من الحزب ؟) وقد تغيرت لهجته . « كل شيء على مايرام » . ولم يصل تقريرنا إلا إلى الأمناء العامين ، في حين كان ينبغي ترجمته إلى السواحلية في سبيل نشره على نطاق واسع جداً . وقد بدا لنا أن للحزب والبيروقراطيات مافيا متمردة على كل نقد تحاول استغلال أعمالنا ضد رئيس الوزراء ، التزيه جداً حسبما يشاؤون .

أوهم بوجه الإجمال فخورون بها — وهذه ليست نتيجة هزيلة . وبخاصة لأن التحلف ، ولا نخش أن تكرر هذا القول ، قد استقر ، وهو مستمر بسبب نهب العالم الثالث عن طريق التبادل غير المتكافئ .

ولو كانت اثمان القهوة والقطن والسيغال والتبغ والشاي والكافورية تدفع على حقيقتها لكان ميزان القطع النادر في تانزانيا متوازناً إلى حد كبير ، بل لآتاح نمواً سريعاً في البنية التحتية والتجهيز والصناعة والخدمات العامة (كالماء ، والمدرسة ، والصحة ، والطرق) ، وبوجه خاص لوسوعدت على بيع إنتاجها الزراعي مع قيمة إضافية متزايدة . وتنتج القهوة القابلة للنوبان الآن في بوكوبا ويمكن ان تتحسن وتنتشر . وبدلاً من بيع طرود من القطن الخام يمكن ان تصدره تانزانيا على شكل مصنوعات تصبغ وتطبع هنا بكثير من اللوق (ولكن المزاحمة الآسيوية ، ومبدأ الحماية في البلدان المتطورة . . .) . ويمكن تصدير السيغال كله — أو كله تقريباً — حبلاً ، وبسطاً ، وأكياساً ، ومنسوجات لو كان الاتفاق الاحتكاري بين أقلية محولي السيغال في أوروبا لا يقاوم ذلك مقاومة حازمة . ويمكن ان يباع الشاي في خلائط رخيصة في علب صغيرة لولم يكن لبروك بوند Brook Bond وأمثاله في لندن شبه احتكار لهذه العملية التي هي وحدها رابحة حقاً . ويمكن ان يباع التبغ على شكل سيكارات أو علب لتبغ الغليون لولم يكن أهل الحول والطول في هذه الصناعة التحويلية . . . أقوىاء جداً .

وليس لأوروبا ، مع ذلك ، مصلحة في تخريب إفريقيا أوفي التسبب لها بعقبات أو السماح باتساع هذه العقبات : من حروب محلية أو أهلية ومن انقلابات ، حتى لو أتاح هذا كله لفرنسا أن تبيع فيها مزيداً من الأسلحة فتبدد بالتالي الكميات الإضافية من البترول التي

تتيح لها هذه الأحداث الحصول عليها . إنهم يحبون الحديث عن العلاقة الأفروأوربية ، ولكن يجب منذ اليوم فصاعداً معاملة افريقيا معاملة مختلفة جداً ؛ ذلك أن كل امرئ يطيب له أن يتحدث عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، كما قال لنا وزير تانزاني ، ولكن أحداً لا يعمل عملاً جاداً لدفع هذا النظام إلى الأمام .

وخلاصة القول أن تانزانيا محاولة ارادت ان تكون اشتراكية ، ولكنها تصطدم بعقبات التخلف . ولم تعد المسألة مسألة تحقيق أحلام من الاشتراكية الافريقية ، بل مسألة ماهو أقل من ذلك ، أي مساعدة الفلاح والفلاحة على التخلص من صعوبات التخلف بأن تيسر لهما تنمية تلقائية ذاتية التركيز ، وبأن يعطيا سلطة حقيقية تمكنهما من الكفاح الفعال ضد البيروقراطيات التي لاتزال تستغلها باسم الاشتراكية التي أضلها الحزب . إن جميع القرى جميعاً تعسفاً غير متقن قد نفذ من أجل خدمة الفلاحين ، ولكن من أجل السيطرة عليهم أيضاً ، فانهى به الأمر إلى تقليص الانتاج الزراعي .

إن طائرة البوينغ ٧٤٧ العائدة لشركة الطيران الفرنسية والتي عادت بنا من دار السلام إلى باريس استهلكت في هذه الرحلة ٥٥ طناً من الكيروزين . ولم تكن لدى فلاحات سامبا وانغا نقطة واحدة من هذا الوقود لمصاييحهن الصغيرة ، كما لم يكن منه شيء لدى الموظفين أيضاً .

* * *

الفصل السادس

افريقيا الغربية تتصحر

وتفومس في المنزمت الاستعمارية الجديدة

١ - ليس الخلاف المسؤول الوحيد في الساحل :

إذا كانت افريقيا الشرقية الناطقة بالانكليزية غير معروفة جيداً لدى القاريين الفرنسي فان افريقيا الغربية مألوفة لدينا أكثر لأن صفوتها تكلم لغتنا ولأنها كانت زمناً طويلاً عبط أطماعنا ورغباتنا في الدمج . إنه الوجود الفرنسي في افريقيا الذي لم نتخل عنه حتى اليوم ، كما لم يتخل عنه الأفارقة . ومازلنا نسمع أحياناً من يقول : « إن بلادي هي فرنسا » . وعلى الرغم من الاعتراضات الوطنية لم ينقطع الحبل السري . ففي دكاكر يفكرون على الطريقة الفرنسية وينصرفون وكأنهم في باريس صغيرة ، في حيز أن حي كوكودي في ايجان التي انتشت بمعجزة ساحل العاج يعتبر بمثابة هوليد .

ولكن افريقيا الغربية هي أيضاً الساحل الذي اصبحت مجاعته ، عندنا ، قطب اهتمام متكرر ، شديد الغموض بحيث راح بعضهم يتساءلون : « من ذا الذي يقتات بمجاعة الساحل ؟ » وينظر نادي أصدقاء

الساحل (والتسمية تدعو إلى التأمل . . .) منذ عام ١٩٧٦ في توفير الاكتفاء الغذائي الذاتي للعام ٢٠٠٠ : ولكن العجز الغذائي ، واستيراد الحبوب ، وسوء التغذية ، مستمرة في الازدياد .

وبينما تزحف الصحراء في كل مكان ، في الشمال وفي الجنوب ، تستمر البلدان الغنية في استيراد فستق العبيد والقطن الخام اللذين يخربان التربة وفي تصدير منتجاتها الصناعية وآلاتها وفائضها من الحبوب . ويتدفق الخبراء ولجان التحقيق من كل نوع ، وبنفقات باهظة ، كما يتدفق باعة المعجزات والمشاريع الفخمة . اما البرجوازيات المستقرة التي تحب السلطة وتمسك بها فهي مستمرة في استغلال الطبقات الفلاحية ، كي ترضي مصالحها على المدى القصير ، وليس ذلك من التنمية إلا أن تكون تنمية حسابها في سويسرا تشجعها في ذلك الفوائد الاجنبية التي تدفعها إلى أن ترخص ثروات بلادها الطبيعية . ولكن يضاف إلى هذه الاختناقات اختناق المناخ ؛ فالاحوال الطبيعية ، ولاسيما المناخية ، أصعب بكثير في الساحل منها في البلدين من افريقيا الشرقية اللذين ذكرناهما قبل قليل . وسرى ان معجزة ساحل العاج المزروعة التي قامت جزئياً على زوال الغابات توشك ان تعرض المناخ للخطر وأن تزيد في جفاف الساحل التعيس .

وفي حين يغوص مجمل افريقيا الغربية أيضاً في الاستعمارية — الجديدة تقوم مستعمرتان برتغاليتان سابقتان ، هما آخر ما استقل من المستعمرات ، بمحاولات أصيلة في التنمية مستلهمين في البداية أميلكار كابرال ، وهما غينيا — بيساو وارخبيل الرأس الأخضر الجاف جدا في وسط المحيط الاطلسي . وقد قبل هذا الارخبيل تحدي الطبيعة ويأشر بمكافحة التصحر في مناخ من التعبئة القومية .

ونبدأ بالسنگال ، أقدم « مستعمراتنا » ، التي استقلت من بعد
مساحتها التي تقل عن ٢٠٠ ٠٠٠ كم٢ وسكانها الذين لا يكادون يبلغون
سته ملايين ؛ إنها لم تتخلص بعد تخلصاً فعلياً من النهج الاستعماري
الذي ألزمها بزراعة وحيدة هي زراعة فستق العبيد . فماذا حدث إذن
في السنغال وفي الساحل ؟

إن لفظة ساحل تعني بالعربية الشاطئ ، كمنطقة المغرب الساحلية ،
من صفاقس إلى غرب مدينة الجزائر . هنا يقع « شاطئ » الصحراء
الكبرى ، المنطقة التي تحدها من الجنوب الصحراء ؛ ومعروف أن الأمطار
تزداد كلما هبطنا نحو المحيط ، من ساحل الرحل إلى ساحل الحضريين ،
ثم إلى منطقة السودان ، كي ننتهي إلى الغابة الدائمة الخضرة - التي
سنرى مع الأسف ، أنها في طريقها إلى الزوال التام . فليست كمية
الأمطار وحدها تتناقص نحو الشمال ، بل يزداد التقلب وعدم الانتظام .
وحالات الجفاف فيها تعود إلى أزمنة سحيقة .

وكان الناس يعرفون مواسم الجفاف هذه ، وكانوا يتوقعونها ،
ففي السنوات السمان تمتليء الأهراء العائلية بالليرة البيضاء وبالليرة
الصفراء ، ويكثر ذلك في الجنوب وفي الأراضي الأكثر غضاراً .
وكانت الجماعات الرعوية تنظم تنقلات الماشية في المنطقة التي لاتصلح
للزراعة لفرط الجفاف ، بحسب الفصول وأماكن المياه ، وتحرص على
تجنب الإفراط في الرعي الذي يدمر الغطاء النباتي . وفي المجتمعات
القروية كان أرباب الأرض حريصين على حماية التربة التي كانت
الاستراحة الطويلة تزودها باللبال من جديد .

وكان أقوام Sérères ، وهم أكثر عدداً ، يحافظون في حقولهم

على أشجار السنط السوداني ، وهي اشجار تخصب جذورها التربة القريبة جداً ، ويستعملون التسميد ، بالاشتراك مع المربين . وكانت التربة ، وقد جردت من الغضار ، في حاجة كبيرة إلى مواد رابطة عضوية من أجل حفظ العناصر الدقيقة في التربة ، هذه العناصر التي تمنحها الخصب وتضمن قدرتها على احتباس الماء .

ومع جيش الغزو الاستعماري جاء الطبيب البيطري فقلص أوبئة الحيوانات وأتاج ازدياد الماشية ولكن بدون أن تزداد موارد الرعي . وحفرت فيما بعد آبار للمياه هي الآن ذات ضخ آلي : وفي حين كان الضخ اليدوي الشاق يجعل الماشية محلودة بقوة التراعين فقد زالت هذه المضايقة . وبما أن الأماكن المجاورة لنقاط المياه هذه كانت ترعى رعيًا مفرطاً فقد زال منها كل أثر لنمو النبات، وعندئذ تنفق الحيوانات إما جوعاً وهي قرب الماء وإما عطشاً وهي بعيدة عنه .

٢ كايور لوغا Le Cayor de Louga يتصحّر .

في شمال السنغال ، الذي كان أحد المناطق الرئيسية لفستق العبيد ، تمر طريق دكاك المؤدية إلى العاصمة السابقة سان لويس بلوغا Louga . وتوقف الزمن في لوغا في حين تركد سان لويس في جمال عفا عليه الزمن وتذكر Faidherbe و Mermoz وأياماً أكثر مجداً .

« كانت تكتنفها الغابات ، في ماضى من الزمن ؛ وكانت في المدينة فعاليات كثيرة ، وكان الناس يأتون إليها لبيعوا مالدتهم من فستق العبيد ، وكان مصنع الزيت يستخدم ٥٠٠ شخص وكانت المحطة نقطة تفرع هامة . أما اليوم فانها الصحراء ، وتخال نفسك في موريتانيا ، ولم يبق في لوغا شبان . . . » . والرجل الذي تحدث إلينا بذلك متقزراً

لم يكن يتجاوز الخامسة والاربعين من العمر . لقد ماتت المدينة المزدهرة ، وتداعت المحطة ولم يستعص عن قرميدها وهجرت مباني معصرة الزيت الواسعة . واصبح بيت Faidherbe ، بأعشابه الطويلة التي كانت ترعى فيها الغزلان « صحراء صنعتها يد الانسان » . ولإعادة الحياة إلى لوغا ، وهي منذ ذلك الحين عاصمة المنطقة ، بنيت مدينة جديدة للموظفين ، وحل القطاع غير المنتج محل القطاع المنتج . وفي وسط البؤس الشامل ومنظر الأماكن الكئيب يبرز قصر فخم لأحد المرابطين ذو قباب خضراء وجدران عالية تحيط بروضة مخضرة وبمزرعة لجوز الهند . والاستغلال الزراعي يتوطد احياناً بمزاعم دينية ، فالمرابط يستثمر في لوغا المال الذي كسبه خارج السنغال .

لقد بني أول خط حديدي ، خط داکار - سان لويس في اواخر القرن التاسع عشر ، في حوالي عام ١٨٩٦ ، من أجل تخفيض كلفة نقل فستق العبيد ، وبالتالي توسيع زراعته - على حساب استراحة الأرض ، وبالتالي على حساب الدبال ، فرأينا تربة الاراضي الرملية Dior تنقص خصوبتها نقصاناً شديداً كلما ابيضت . وتكاثر الناس فكان لابد لهم من توسيع حقولهم من الحبوب على حساب الاستراحة دوماً وعلى حساب حقوق المرور .

وعلى هذا فقد رأينا الليرة البيضاء والصفراء وفستق العبيد تتجاوز على استراحة الأرض . . . واذا نقصت هذه الاستراحة أو زالت فان التربة التي حرمت من الدبال تفتقر إلى عنصرها الرابط ، فيمكن اذن لرياح الحرور التي تهب من الصحراء ، وبخاصة من كانون الثاني إلى آذار ، أن تترع منها جميع العناصر الدقيقة : كالغضار ، والطمي ،

والرمل الناعم وبقايا الدبال المتخثرة. وعندئذ تبقى تربة هيكلية مصنوعة من الرمال الخشنة تتقل وفق مشيئة الرياح كما تتقل الكتبان ولا تملك طاقة لاحتباس الماء. وتزرع فيها عند هطول المطر الأول الذرا البيضاء وفستق العيد، ولكن اذا تأخر المطر الثاني جفت الشتلات النابتة وهاكت؛ فلا بد من البدء من جديد، عدة مرات أحياناً، مع فرص للنجاح متناقصة.

وحتى لو أن علم التربة الفرنسي قد تطور متأخراً فان جورج أوير وماغيتان اطلقا صيحة الانذار منذ عام ١٩٤٦ : وقد رددت هذه الصيحة في عام ١٩٥٣ (١). ولكن فستق العيد كان يغذي ميزانية المستعمرة ويغني القائمين على معالجة الأمور الذين ما كان يمكن أن يستوردوا إلا بمقدار ماتنتجه زراعة ذات ريع : فأى شأن اذن لحماية التربة والمستقبل البلاد !

وفي غضون ذلك، من عام ١٩٣٢ حتى الحرب، كان الرز يستورد من الهند الصينية بثمان بنس وكان الكيلو غرام من فستق العيد غير المقشور يبادل بأكثر من كيلو غرام من دقاق الرز : فكانت للفلاح مصلحة اذن في الاكثار من زراعة فستق العيد والاقلال من اللوز البيضاء والصفراء. وكانوا يحثون على استهلاك الحبوب المستوردة، ويغيرون العادات الغذائية، ويدفعون إلى التبعية.

وعند الاستقلال، في عام ١٩٦٠، وضعت السنغال خطط للتنويع الزراعي محورها الأب Lelbret ووزير الخطة الشيخ Amidou Kan فكان السعي إلى إنتاج الحبوب، والفواكه والخضار، والسكر،

(١) الاقتصاد الزراعي في العالم . دالوز . ١٩٥٣ .

والمراعي ، للخروج من التبعية ومن دكتاتورية فستق العبيد . وعند دخول فرنسا إلى السوق الاوربية المشتركة في عام ١٩٦٤ اعلنت السوق ان سعر فستق العبيد ، الذي سيظل « محمياً » ، سيخفض بمقدار ٢٥ ٪ .

ولكن المصالح الفرنسية ساهرة دوماً ، فقطعت الشركة الفرنسية شبه الحكومية للمعونة والتسليف SATFC وعداً بتنمية إنتاج فستق العبيد بمقدار ٢٥ ٪ في ثلاث سنوات للتعويض عن هذا الهبوط ، وذلك بواسطة ملاك كثيف ، ذي إشراف اوريبي ، مؤلف من موظفين يدرّبون أحياناً في مدى اسبوع . فالقروض لا تمنح إلا لفستق العبيد ، ولا يشجع البحث إلا من أجل هذه الزراعة ، وهي وحدها مكفولة التسويق . وكانت النتيجة أن الانتاج الوسطي لفستق العبيد مازال في هبوط منذ ذلك الحين ، ولم يكن ذلك بسبب الجفاف فحسب ، ماعدا ثلاث سنوات استثنائية (١٩٦٥ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٥) بلغ الانتاج فيها أو تجاوز المليون طن . وقاوم الفلاح هبوط السعر ، لأنه اذا باع فستق العبيد كي يشتري الرز فان الرز يغدو أغلى اربع مرات من الليرة التي ينتجها .

ومع ذلك فان الحكومة مستمرة ، كسلفها الاستعماري ، في تشجيع زراعة التصدير التي تأتي بقطع اجنبي مطلوب لدفع اثمان المستوردات — الكمالية احياناً — التي تطلبها الاقلية الحاكمة المتميزة ويقتضيها التحديث على الطريقة الغربية . ولما دعيت السوق الاوربية المشتركة إلى النجدة قامت بتقديم معونة لأن نصف — ثورة كانت ندوي في الأرياف السبخالية . ورفع السعر رفعاً كبيراً (ولكن التضخم التهم قسطاً كبيراً) ، ومع ذلك فقد تم في عام ١٩٧٩ — ١٩٨٠ تسويق ٢٥٠ ٠٠٠ طن من

فستق العبيد ، وهو أدنى رقم منذ أزمة ١٩٣٣ الاقتصادية (١) . فالفلاح يريد أن يأكل أولاً ، ولسنا نخطئه في ذلك .

ولنعد إلى لوغا ؛ لقد كان فستق العبيد يغل فيها ، حتى عام ١٩٥٨ ، أكثر مما تغل الليرة البيضاء ، ماعدا موسم جفاف قصيرة . ولذا فقد توسعوا في زراعته ، لأن الحراثة المكثونة تتيح توسيع الأراضي المزروعة ، على حساب استراحة الأرض ، دوماً . وفي عام ١٩٨٠ الذي نحن فيه نجد مشهداً كثيباً ، هو احتضار حقيقي . ولا ريب في أن للجفاف دوراً كبيراً فيه . غير أنه يصعب القول إنها مسألة دورة مناخية أو إفساد حقيقي للمناخ نتيجة إتلاف الغابات الكثيفة في المنطقة الساحلية من أفريقيا الغربية ، كما يظن علماء الغابات : إن كلود ريبول يتحدث في هذا الصدد عن قرصنة مناخية .

وعلى الطريق المؤدية من Thiès إلى لوغا يكدمس شيخ Goumbo Guéoul كبوشاً من فستق العبيد حبوبها صغيرة جداً وكان المردود مؤسفاً ، بل معدوماً أحياناً . . . ومع ذلك فإن رئيس وحدة غيؤول الريفية استثمر ٢٠٠.٠٠٠ فرنك لهذه الزراعة بشراء ثلاثة احصنة والسماذ والبذار . وكان والده يزرع بيده بواسطة اللواب هكتارين إلى ثلاثة هكتارات بالليرة البيضاء وفستق العبيد يمكن أن يتجاوز مردودها طناً ونصف الطن في الهكتار في السنة الجيدة ، مع حدود قصوى تصل إلى عشرة هكتارات ولا شك ، ويضيف السماذ الكيميائي الذي كان والده يجهله ، ولكن يندر ندرة متزايدة أن يحصل على مردود قدره طن واحد . وفي هذه السنة جنى من امواله البالغة ٢٠٠.٠٠٠

(١) وفي غضون ذلك تضاعف عدد السكان بمقدار مرتين ونصف المرة !

فرنك ٢٢٨ كغ من فستق العبيد من ثمانية هكتارات و ٥٢ كغ من الليرة البيضاء من هكتارين : إنه اللمار .

تبدو بلدة غيؤول مصابة بضربة مميتة . فالخياطون ينتظرون الزبائن القلائل طويلاً وراء ماكنات الخياطة ، في حين أن خياطي دكاك غير كافين لتلبية طلباتهم التي لا تحصى ، وبخاصة في فترة الأعياد : فالمدينة تغني كلما أفتقرت الأرياف . وغيؤول تلبس سقط الثياب وفضلات مجتمعنا المتطور . وقد يبقى تاجر المنسوجات أياً ما لا يبيع فيها شيئاً . وقد باع من المنسوجات في مدة سنة ٤٠٠ متر ، وهو رقم يكاد لا يذكر . ولم يعد الحذاء يصنع أحذية البالوج من الجلود التي كان يدبغها . والأغنياء يبيعون مواشيهم ، وينبغي لرئيس الوحدة أن ينفق ١٣٥٠ فرنكاً كل يوم (١) لالشيء إلا لإطعام زوجاته الأربع وأولاده الثمانية عشر. أما من هم اشد الناس فقراً فسيستعينون بالتضامن العائلي ، diama ، ولكن إذا كانت الأسرة كلها فقيرة فلا بد من استقراض ١٠٠ كغ من الليرة البيضاء حين يكون ثمنها ٤٠٠ فرنك تصل إلى ٦٥٠ فرنك حين الوفاء بها بعد ستة أشهر .

والمصدر الكبير للتسليف هو ONGAD ، المكتب الذي يجهز زارعي فستق العبيد ويسوق محاصيلهم . فمنه يشترون بالدين المبلغ الذي يكلف ٢٦٠٠٠ فرنك ، وحين يحتاجون إلى المال يبيعونه نقداً ، بحسب الظروف ، بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ فرنك . وفي فناء بعض المقرضين المرتهنين صنف مؤلف من نحو خمسين مبلغاً أو معزقة لا تستعمل إلا لتنمية الربا .

(١) الفرنك يعادل ٢ ٪ من الفرنك الفرنسي .

وعند تسليم فستق العبيد يتسلم الفلاحون سنداً لا تدفع قيمته نقداً إلا بعد بضعة اسابيع . ولكنهم في حاجة ملحة إلى نقود عينية ، ولذلك فكثيراً ما يضطرون إلى تحويل هذه السندات بأقل من قيمتها بكثير : وهذا شكل آخر للمراباة كان حتى الآن أقل شأنًا بكثير في إفريقيا منه في آسيا .

وهكذا تتكاثر وجوه التفاوت : بلدان غنية وبلدان فقيرة ، ومدن تسيطر على الارياف ، وقد كررنا ذلك من قبل . ولكن هانحن نرى تفاوتاً آخر يظهر في الارياف ، هو ظهور طبقة من الوجهاء الذين سرعان ما يميلون إلى سوء استغلال الوضع . وفي هذا الجو كله تتسارع المأساة . والبحر الحيواني يتيح زيادة المساحات ، وبالتالي استهلاك آخر آثار الدبال (١) . وتزداد الكثبان وقد بلغت الآن ضواحي داكار . وقد فكروا طويلاً في جلب السماد العضوي ، ولكن إذا استثنينا بعض المزايل المجففة فإن المهندسين الزراعيين هنا يهملون الأمور الآن يأساً من النجاح : فبدون ري لا يمكن عمل شيء في لوغا . وهذا لم يمنع SODEVA من الاستمرار في إرسال مؤطريها . وهذه البيروقراطية كلها باهظة الكلفة وتقع آخر الأمر على كاهل الطبقة الفلاحية . ولو وضعت أسعار أفضل للمنتجات الزراعية لكان ذلك في النهاية حلاً أفضل ، ولكنهم يريدون استخدام جميع هؤلاء الشبان الذين يرفضون ان يزرعوا بأيديهم (٢)

(١) في « الأراضي البكر » من قازاخستان السوفياتية ، وهي مناطق نصف قاحلة زرعها نيكيتا خروتشوف شهوراً ، كان تخريب الدبال أسرع بعد بسبب الحرارة ، وتدهور المردود .

(٢) ٧٠.٠٠٠ موظف و ٣٥.٠٠٠ شبه موظف : وهو عبء ثقيل جداً على بلد صغير وفقير جداً .

والريّ هو الحل ولاشك ، ولكن أين يجدون الماء ، وبأي ثمن يمكن جلبه ؟ ان الفتاة التي تنقل إلى دكاك مياة بحيرة Guiers ترك شيئاً منه للقرى الواقعة على طريقها ، وهذه المياة تعطى مجاناً حتى الآن ، مما يشجع تبذيرها . وسيجعلونها في مقابل ثمن ، ولكن بأي ثمن ؟ . ولاريب في أن سقاية النرة البيضاء وفستق العبيد إضافة إلى فصل الامطار قد تأتي زيادات ضخمة جداً في المحصول ، بكمية قليلة من الماء . ولكن ماذا ستكون كلفة شبكة توزيع المياة ؟ ان السنغال لايمكنه ان يتوقع أن يحصل على مثل مبلغ المعونة التي قدمتها الحالية اليهودية لاسرائيل والتي أتاحت نموها العجيب . إن هذا يبدو لنا أمراً لاينعكس . وفي سبيل تقديم ارباح للمستفيدين من المستعمرة ، ثم من المستعمرة الجديدة ، نشطت زراعة فستق العبيد فأدت إلى تصحير التربة .

هذا التخريب بسبب الرياح ، رياح غربي افريقيا التي تنتزع من التربة عناصرها البقية ، والتي يتميز بها الشمال السنغالي ، يجد عنه عوضاً أسوأ فأسوأ في جنوبي طريق دكاك- تيس - دوريل ، في منطقة سينيه - سلوم التي هي اليوم منطقة فستق العبيد الكبرى . وفي هذه الأراضي الأغنى بالغضار ، وفي مناخ أكثر أمطاراً ، يقوم استصلاح الأرض للتحديث ، في سبيل استعمال البحر الحيواني ، على قطع جميع الاشجار ، وعلى استئصال جذورها ، وعند أقل انحدار يحرف الائتكال الطبقات السطحية في صفائح وتبدأ أودية الائتكال في تجزئة المنحدرات . ويريدون تجديد التخريج ، ولكن القرويين غير معتادين ، تقليدياً ، على الاهتمام بالتشجير . وأحسن الفلاحين لايقبلون العناية بأشجارهم إلا اذا زرعوا فستق العبيد في البستين الأوليين من المزروعات ، وهذا ما تفيد منه الاشجار . ومع ذلك فان اقتلاع الأشجار يتفوق هنا أيضاً على

إعادة التشجير الذي لا بد من مضاعفته عشرين مرة كي لا تتلف التربة ولتلبية الحاجات المتزايدة إلى الحطب وإلى فحم الحطب . وتشجع منظمة ENDA (١) استعمال فرن صغير يعمل بالحطب ومصنوع من الآجر ويتيح تخفيض الاحتياجات إلى حطب المطبخ إلى النصف . وعمّا قريب سيتمّ إنتاج غاز الزبل ، الميتان ، بنفقات قليلة .

٣ - استغلال نهر السنغال : من الطرف السيئ ، الدلتا .

في هذه المنطقة التي تتصحر يبعث السنغال إلى البحر بكميات هائلة من الماء العذب (٢٤ مليار متر مكعب في السنة ، في السنوات المتوسطة) تضيق على الزراعة .

وعند انحسار المياه يزرع الفلاحون تقليدياً المنخفضات التي غمرتها المياه . ومنذ عام ١٩٥٠ بدؤوا باستغلال النهر ، من مصبه أولاً ، أي من أسوأ جانب حيث تسود الأراضي المالحة ، الفقيرة في الغالب والتي تكاد تكون خالية من سكان فلاحين وفيها بوجه خاص رعاة . ويبدؤون باستعمال الغمر البسيط ، ثم باستعمال غمر مراقب ، مع سدود وأقنية لم تكن تحقق السيطرة الحقيقية على الماء وكانت تعطي غللاً من الرز متفاوتة جداً ومعدومة أحياناً ، مما كان يشبط عزائم المستوطنين الذين كانوا قد شجعوهم على الاستقرار .

عندئذ انتقلوا إلى ما يسمى بالاستغلال الثالث ، مع إقامة سدود محيطية ، في شبكة ري وصرف كاملة ومفصلة تسهل بالتالي السيطرة

(١) ENDA : منظمة دولية غير حكومية يرئسها الشيخ امينو كان (ص . ب . ٣٣٧٠ دكار ، السنغال) لدعم التنمية الذاتية للجماعات الأساسية في العالم الثالث ، ولتدريب الموظفين محلياً ؛ والمسؤول الرئيسي عنها هو جاك بونيكور .

الكاملة على الماء . ونقلوا مستوطنين إلى بيثة عجيبة من بيوت صغيرة مصفوفة مسقوفة بالآترنيت ، وهذا نجاح في هو إخفاق تام على الصعيد الإنمائي . ورفض كثيرون بيوت اليأس هذه فخزنوا فيها محاصيلهم وبنوا لأنفسهم إلى جانبها بيوتاً ربما كانت تقليدية ولكنهم يشعرون أنهم فيها أحسن حالاً . وهجر آخرون هذه القرى المعتقلات التي لا ظلال فيها ولا أشجار حتى بعد خمس عشرة سنة .

والذين بقوا في مبونندوم الشرقية وجدوا أنفسهم مهملين تماماً ، في مشهد لا إنسانية فيه : فلاماء نظيف ، ولا مستوصف ، ولا مدرسة ، ولا وسائل نقل ، ولا أية بنية اجتماعية . ومع ذلك فقد جاهدوا في زراعة بغير أوانها وفي زراعة قطعة أرض بالعلف الفلاحي ، وهي ظاهرة غريبة . وطالما قيل إن هذا العلف المزروع يكلف غالباً جداً ، ولكن الـ Peulhs في لوغا ، المحرومين من الانتقال ، مضطرون لدفع ثمن غال لتبن فستق العبيد ، وكسبة الفستق ، ونخالة الرز أو اللرة البيضاء ، أو حتى أوراق العرعر والسنت السوداني . وسيحصلون بعد اليوم على أوراق أقل كلفة بأن يزرعوها بأنفسهم ، إذ إن بعض الـ Peulhs يستقرون هنا كمستوطنين .

إن « شركة تنظيم واستغلال الدلتا » SAED ، « توتر » ، وتوجه المستوطنين توجيهاً كاملاً فتقدم إليهم في الغالب هكتاراً مروحاً من الأرض لكل أسرة . وهذه الأرض تجرث وتنعم بالحرار ، في ظروف صعبة في الغالب ، فالغضار قاس جداً في فصل الجفاف ، بما ي تلف المعدات . ويحصل الفلاح على البذار ، ويبلره رشا (بدون تشتيل) ، ويبعد الأعشاب - مبدئياً على الأقل - ، ثم يحصد بالمتجل ،

وفي الحال يدرس الرز غير المقشور بالعصا أو بالدراسة الميكانيكية ،
مما يزيد في التكاليف .

∴ إنها إذن طبقة فلاحية مؤطرة وموجهة كلياً ولا تترك لها أية مبادرة .
وكان المؤطرون ، وكفاءاتهم وحوافزهم مشكوك فيها في الغالب ،
يتقاضون في البداية مكافآت على المساحة المزروعة ، مما لم يكن يحثهم
على مراقبة نوعية العمل ، بل كميته فقط . فاذا كانت شروط الزراعة
حسنة ، واذا استطاع الجرار أن يحرق جيداً وفي الوقت المناسب ،
واذا لم تعطل السقاية (بسبب عطل المضخات) ، وبخاصة اذا كانت
الارض مصقولة على وجه صحيح ، فان المردود قد يبلغ ٣ إلى ٣,٥ طن
في الهكتار . ويحسب الماء على المستوطنين بـ ٢٥٠٠٠ فرنك في الهكتار
في حين أنه يكلف شركة SAED ٨٠٠٠٠ فرنك ، ففي ذلك
إذن معونة كبيرة باهظة على الدولة . ومع التكاليف الأخرى (تهيئة
التربة ، والسماذ ، والبذور) يدفع الفلاح ٨٠٠٠٠ فرنك في الهكتار ،
أي قيمة طنين من الرز غير المقشور بسعر ٤٠ فرنكاً للكيلو غرام ،
وفي الموسم الجيد قد يخرج الفلاح راجحاً .

ولكن هذا الموسم الجيد ليس هو القاعدة ، إذ إن المردود والوسطي
يصل إلى ٢,٨ طن ، فيبقى للفلاح عندئذ ٠,٨ طن أي ٣٢٠٠٠ فرنك
في الهكتار . وهناك اراضٍ كثيرة غير مصقولة ، وفي هذه الحال قد
يهبط الانتاج إلى أقل من طن واحد في الهكتار. وهكذا فقد نكب ثلث
الفلاحين في عام ١٩٧٨. وعلى هذا فان معظم المستوطنين يجدون انفسهم
مدينين . فالمستوطن منكوب آنذاك ولا شك ، و « يعرضونه عن النكبة » ،
فلا يدفع شيئاً اذا كان الموسم رديئاً ، ولكن في كل حملة ، ومنذ
الحصاد ، يجب تسديد الدين أولاً ، وبعد هذا لا يبقى دوماً ما يكفي

من الرز لتغذية الأسرة تغذية صحيحة ؛ وتزول الإيرادات النقدية ، فلا بد اذن من إيجاد موارد أخرى . وقد أوجز فلاح واع هذه الحال بقوله : « إنهم يعطوننا الماء ، ويرسلون إلينا مؤطرين يتعاضمون علينا ويعيشون عيشاً رخيئاً على نفقتنا . وفي آخر الأمر ماذا يجلب لنا ذلك ؟ إن ديوننا في تزايد ؛ ونحن غارقون في اعماق المحيط ولا أمل لنا بالخروج » .

وبدؤوا ينوعون الزراعة ببعض الخضار ولاسيما البندورة من أجل مصنع رب البندورة الذي ينخفض الاستيراد . ولكن كي يكون هذا المصنع رابحاً لا يمكنه أن يدفع سوى ١٧ فرنكاً ثمناً للكيلو غرام ؛ أما الفلاح فيفضل أن يبيع البندورة في سوق دكاك بسعر الكيلو غرام ٥٠ فرنكاً . غير أن النقل مشكوك فيه جداً وخاضع للصدقة والمسافة طويلة بالنسبة لسلعة قابلة للتلف .

وإذا صعدت مجرى النهر من داغانا إلى غيدا لم تجد الأرض مالحة ، والسكان مقيمون ، وقد أجريت منذ البداية التنظيمات الثالثة ، والنتائج الوسيطة تقع في مستوى ٤ اطنان . غير أن عدم صيانة الشبكة في داغانا يجعل من الضروري ، بعد خمس سنوات فقط ، صنع الآقنية من جديد وبالتالي معاودة التنظيم .

وهانحن نرى اذن مشروع استغلال ضخماً أكبر من ان يدار ادارة حسنة ، ويكلف غالباً جداً : لقد وظفوا في عام ١٩٧٨ أكثر من ١٦,٥ مليار فرنك كي ينتجوا آخر الأمر ١٥٤٠٠ طن من الرز غير المقشور من ٥٠٠٠ هكتار من حقول الرز بمعدل ٢,٨ طن للهكتار ، يساوي الكيلو غرام منها ٤٠ فرنكاً . يضاف إلى ذلك ٨٠٠ هكتار من البطاطا ، بمعدل ١٢ طن في العام الماضي ، أي ١٠٠٠ طن يدفع ثمنها

للفلاح بمعدل ١٧ فرنكاً للكيلو غرام . فيكون الايراد الإجمالي هلى مستوى الفلاح ٦٠٠ مليون من الرز غير المقشور و ١٧٠ مليوناً من الرز غير المقشور ، أي بمجموعه ٧٧٠ مليوناً . فنسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج الاجمالي ، أي ١٦,٥ إلى ٠,٧٧ (بالمليارات) هي اذن ٢١ : مما يبدو غير اقتصادي اطلاقاً . والمشروع الجيد يتطلب كرأسمال مايعادل ثلاث مرات إلى خمس مرات قيمة الناتج الاجمالي السنوي . ولكن رئيس احدى الدوائر يجيبنا بأن SAED لها دور اجتماعي ، وهذا غير صحيح أولاً ، بل هو بدون اساس اقتصادي كاف ، فكيف تنتج الموارد اللازمة للعمل الاجتماعي ؟.

أما دور SAED الاجتماعي المزعوم فانه جدير بأن نتوقف عنده. فإذا نظرنا إلى وارد الماء من دكاك فهو من حيث المبدأ دخل عندما يدار ادارة حسنة . وليست الحال كذلك ، والنتيجة الوحيدة للفلاح هي المديونية التي لاآخر لها . وحتى عندما يمكن أن نعتبره معاناً فهو في الواقع مسيطر عليه وتابع كلياً للآلة الضخمة ، بدون اية مسؤولية. إن SAED هي قبل كل شيء مشروع إنتاجي وقلما يعنى بالقضايا الاجتماعية . إنها تدعي المسؤولية الكاملة عن منطقة نفوذها ولا تقبل التدخل ، في المجال الاجتماعي بوجه خاص . والفشل الاقتصادي هو أيضاً فشل اجتماعي ، ولانرى كيف يمكن لهذه المؤسسة العملاقة أن تصبح رابحة . وقد بدأ بعض الفلاحين يعارضون . وفي Ronkh نظم Abdoulaye Diop ندوة للشبان ادخرت المال اللازم لتمويل التسوية الصحيحة لقطع الارض التي يزرعها الشبان . ويفعلون ذلك في الفصل الزراعي البكاسد الذي يدوم في كل افريقيا الساحلية مدة نصف السنة الذي يكاد يكون غير منتج . وباسترجاع هذا الوقت

الميت ، هذه « القوة المنتج المخبوءة » وجعلها منتجة ، استطاعت الصين أن تغير منظرها الزراعي تغييراً كلياً وأن تتيح لإنتاجها أن يجاري أغرب ازدياد للسكان — ٥٠٠ مليون في ٣٠ سنة ، أي تضاعف العدد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ . وقد بدؤوا في Ronkh بزراعة الاشجار وبتنظيم اجهزة لحماية الزراعات الكثيفة من الماشية .

وفي مطلع الجفاف كان ADiop يرى شراء الماشية من الرعاة بسعر رخيص جداً . وأدرك أن من الأفضل مشاركة الرعاة بدلاً من محاولة استغلالهم ، فأنشأ لجنة للخلافات بين الرعاة والفلاحين تسعى إلى تسوية هذه الخلافات بدون تدخل اداري .

وشبان ندوة Ronkh هؤلاء أصلهم كلهم من القرية ؛ وقد آثروا ، كما فعل Diop الذي كان معلماً في دكار ، العودة إلى القرية والعيش مع الفلاحين لمساعدتهم على « التخلص » ؛ فكشفوا الزراعات واضطروا إلى مقاومة SAED التي كانت تستفح جداً كل مبادرة لاستطيع السيطرة عليها سيطرة تامة . وقد استحققت جهودهم تهاني الرئيس سنغور ومعونة USAID بجرار وشاحنة بوجه خاص . وكانت النتائج ، ولولم تكن خارقة ، أفضل من نتائج تعاونية الاقرباء . غير ان السلطات تفضل دوماً المرور بالقدامي ، فهم أطوع من أبنائهم ، لأنه لا أمل لهم في البقاء سوى الارض . ويعلق سكان القرى المجاورة بقولهم : « اذا كانت العملية ناجحة في Ronkh فلأنهم يمارسون السياسة . وفي السنغال لا ينال المرء شيئاً إن لم يمارس السياسة » .

٤ — الاهتمام بالمناطق الصغيرة :

زد على ذلك ان التجهيزات المائية الكبرى تكاف غالباً جداً ، إذ يجب تجاوز المليون ونصف المليون لاستغلال الهكتار الواحد ،

ناهيك عن نفقات SAED العامة . والفلاحون لا يشعرون بأنهم في بيوتهم ، لشدة ماعايهم من مراقبة وتوجيه ، فلا يقدمون آخر الأمر جهداً كبيراً . وفي مجرى النهر الاوسط والاعلى يجهزون منذ عام ١٩٧٤ ، وبخاصة منذ عام ١٩٧٧ ، سلسلة من المناطق الصغيرة . وفي عام ١٩٨٠ كانت المناطق الصغيرة وعددها ١٦٠ المقامة من قبل تغطي ٢٥٠٠ هكتار .

وقد أبدت بعض التعاونيات الفلاحية والتجمعات الطوعية رغبتها في تحقيق مثل هذه المناطق الصغيرة . وعلى ذلك فهي تلاقى تشجيعاً على اختيار الموقع ، ويوضع لها مخطط شبكة الاقنية وتحصل على مضخة آلية مجانية . ولكنها فيما مضى خفرت بنفسها اقنيتها وأنشأت السلود الصغيرة المحيطة بقطع الارض الصغيرة ، وصقلت التربة وهبأتها بعناية . . . وفي هذه الشروط تقع كلفة استغلال الهكتار بين ٣٥٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك ، أي أقل اربع مرات من كلفته في المنطقة الكبيرة . ويصل مردود الرز غير المقشور الذي يعنى به الفلاحون على وجه أفضل بكثير الى ٤,٥ - ٥ أطنان في كل حملة ، مع قفزات تصل الى ١٠ أطنان ، بحيث يتجاوز المردود ٦,٥ أطنان مرة من كل اربع مرات ، ويمكن تعميم هذا المردود .

بل إن الحقول ، في ٨٠ ٪ من الحالات ، تحمل على وجه خاص زراعتين في السنة . فالرز الذي يزرع ، في موسم الامطار تعقبه إما ذرة تزرع في غير أوانها في الفصل البارد (من نوفمبر الى آذار) وإما رز في غير أوانه في الفصل الحار (من كانون الثاني الى حزيران) ، ويعطي أكثر من رز فصل الأمطار . وعلى هذا فان المردود السنوي الإجمالي يقع بين ٨ و ٩ أطنان ، أي أكبر من مردود المنطقة الكبيرة

بثلاث أو اربع مرات . فنسبة الدخل الإجمالي إلى رأس المال المستثمر هي اذن هنا نسبة ١ إلى ١ ، بدلاً من نسبة ٢١ إلى ١ لدى SAED : وتلك فعالية لرأسمال مضروب بـ ٢١ بفضل العمل الفلاحي النشط .

في هذه المناطق الصغيرة يزرع الفلاحون كلياً باليد ، ولكن مساحات تتراوح غالباً بين عشرة آرات وعشرين آراً للأمرأة المؤلفة من ثمانية اشخاص والتي تحتاج إلى طنين من الحبوب في السنة . ولابد لهم من الاحتفاظ بزراعتهم القديمة مما لا يخلو من طرح مشاكل مزاحمة على مستوى الاعمال . وفي السنوات الأخيرة انعمت الفيضانات في الغالب ، وقال الفلاحون للوزير إن المناطق المروية - حيثما توجد - هي وحدها التي حالت دون موتهم جوعاً في السنة الأخيرة ، ومن لم يكن لديهم مناطق كهذه اضطروا إلى الرحيل . ويلزمهم ، بالاعتماد على الزراعة المروية وحدها ، أن يزرع كل فرد منهم نصف هكتار كي يكون لديه ما يكفي من الغذاء ودخل نقدي جاهز . وفي هذه الآونة سيصبح العمل اليدوي شاقاً جداً وسيوجب النظر في الزراعة المكلونة . ويتحدث بعضهم عن استعمال محركات صغيرة ، ولكن لا تلبث ان تظهر ، هنا أيضاً ، التبعية للجرار ، وهو منذ ذلك الحين خطر جداً .

والماء يرفع بالمحرك ، فاذا ما انعدم القطع الاجنبي فلا ضمانة في إمكان تزويدهم بالبترين . فلا بد من التوسع في رفع الماء بالجر الحيواني ، بواسطة الشادوف أو البولاب الفارسي والناعورة . والماشية ليست في نقصان ، وهذا سيزيد في العمل المنتج وفي مستوى استخدام الشبان وبخاصة في الموسم الزراعي الكاسد .

وتدخلت منظمة اليونيسيف . مقدرة أن . مساعدتهم . على . الانتاج أفضل . من توزيع الاغذية . إنها تأتي هنا بتصور لتنمية متكاملة تأخذ

على عاتقها الرجال والنساء والاولاد لا الانتاج وحده ؛ فهي لذلك تدرس قضايا الصحة والتعليم والتشجير والماء النقي والنباتات الطبية والزراعات المتنوعة . . .

واذا ماقورنت هذه المناطق الصغيرة بمشاريع SAED الكبيرة كانت نجاحاً نسبياً ؛ والفلاح لايشك في ذلك . وقد قال الرئيس سنغور : « ان الفلاحين لايزالون هم الأذكي . وعندما يسألون عما يريدون لايرددون ، فهم يطلبون مناطق صغيرة . هؤلاء الناس كافحواالجفاف في كل زمان : إنهم بحاجة إلى أن نساعدهم لا إلى أن نفكر عنهم » .

٥ - السدود الكبرى :

ولتأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي في الساحل في العام ٢٠٠٠ ، وهو الهدف الرسمي لنادي أصدقاء الساحل والبلدان المتطورة التي تموله ، يريدون « السيطرة » على النهرين الكبيرين في افريقيا الغربية . فبالنسبة للاستغال ، من المقرر إنشاء سد مضاد للملوحة قرب مصب النهر في دياما يقول لناكلود مياسو (١) بحق إن هذا السد اذ يفصل المياه العذبة عن المياه المالحة ، سيقضي على الأجناس التي تتكاثر في المياه المتقلبة الملوحة ، كسمك القاروس المرقط والقريدس الوردي : بحيث تنقص الاسماك بمقدار بضعة آلاف من الأطنان . ومن جهة أخرى ، فان السعر الكبير المقرر إنشاؤه في ماناقتاليه ، إذ ينظم منسوب النهر إلى حد أدنى قدره ٣م٣٠٠ في الثانية ، لن يسمح بصعود المياه المالحة من جديد ، فيجعل هذه المنشأة الضخمة غير ذات موضوع .

Claude Meillassoux, Famines Greniers etCapitaux, (١)
Maspero, 1977.

هذا التنظيم سيحل محل زراعات مروية وشرهة إلى الطاقة في فترات شح المياه . ولم تؤخذ بالحسبان جميع النتائج البيئية ؛ ولم تؤخذ بالاعتبار عبء سد أسوان ، وهو باهظ الكلفة . وخطر انتشار البلهارسيا شديد . وأخيراً ليس من المؤكد الاعتماد كثيراً على الفلاحين الحقيقيين في مشروع كهذا ، والشبان يفضلون الهجرة . ويرى مياسو أن المراد أولاً إنتاج الطاقة الكهربائية لمعالجة البوكسيت وفلزات الحديد ؛ كما يراد جعل النهر صالحاً للملاحة لنقل المواد الأولية إلى البلدان التي تستعملها « وهي سياسة تقليدية لاستغلال ثروات العالم الثالث الطبيعية لصالح الدول الصناعية الكبرى » . ومن حق السنتغال أن يطلب ، قبل مشاريع كهذه ، دراسات أعمق عن النتائج البيئية والاجتماعية ، وأن يتأكد من أن الذين يقسمون هذه الدراسات يريدون قبل كل شيء الدفاع عن مصالح البلاد .

بل لنقدّر أن الزراعات المروية قد نجحت ، بدون أضرار كبيرة وبمعدل كاف لمجاراة منحني السكان ، حيثما أخفقت مصلحة النيجر وسلوود الساحل الصغير كلها . ونكون بذلك قد أنشأنا واحات مزدهرة توشك أن تحيط بها أشباه صحارى . فإذا اشتد فيها الائتكال الناتج عن الرياح فإن كثبان الرمل المتحرك توشك أن تنتقل بحسب مشيئة الرياح وأن تغطي المزروعات والأقنية . فالمشكلة المطروحة هي إذن تنمية مجموع البلاد . ولبلوغ هذه الغاية يفضل بعضهم الطريق الرأسمالية ، ومشاريع الأعمال الزراعية الكبرى - التي فشلت في إيران . وقد انشئ هنا من قبل اثنان من هذه المشاريع : أحدهما ينتج السكر في مزرعة واحدة كبيرة مرتبطة بالمعمل ؛ أما الثاني المتخصص في زراعة البقول فقد أخفق .

٦ - سكر ريشار - تول ومخاطر الاستيلاء على العمل الزراعي :

في حوالي عام ١٩٥٣ سوّيت ورويت ٥٥٠٠٠ هكتار من مزارع الرز في ريشار - تول الواقعة قبل دخول نهر السنغال إلى الدلتا تماماً ؛ ولما كان المشروع الخاص فيها قد فشل فإنه لم تلبث أن زرعتها شركة للدولة كانت هي أيضاً في عجز شديد جداً : فقد هبط المردود ، والحراثة غير المتقنة خربت التسوية . عندئذ استأنفت العمل كله شركة سكر السنغال التي تزرع فيه قصب السكر ، إلا في الجزء الغربي الشديد الملوحة ؛ ولذلك فقد وسعت زراعة القصب بصعودها قليلاً مع مجرى النهر .

وبعد إزالة الملوحة تجاوز الانتاج في عام ١٩٨٠ مائة طن من القصب في الهكتار ، وهو مردود جيد جداً ولكن محتواه من السكر ضعيف جداً تبلغ نسبته ٨ إلى ٩ ٪ ، وربما كان مرد هذا الضعيف إلى الإفراط في السقاية (لوجود الملح) التي تمتد حتى الحصاد . والإفراط في الماء باهظ الكلفة .

والمشروع مزدهر لأن السكر غالي الثمن ، أغلى بكثير منه في أوربا . ولم يعط قصب السكر في عام ١٩٨٠ سوى ٤٠٠٠٠ طن من السكر ، أي نحو نصف الاستهلاك الوطني . والباقي يستورد ، كالسكر الأحمر ، من البرازيل وغيرها ، وينقل بنفقات كبيرة كي يبيض ، من داكار إلى ريشار - تول - في طريق طولها ٣٧٠ كم - ثم يعاد إلى داكار : ولا يباع السكر الأحمر . ولكن عملية التبييض والتكرير هذه غير المجدية تفسح المجال لمضاربات على الأسعار ولأرباح 'وفيرة' . وينتج قصب السكر وفرة من الاوراق الجافة التي قد تجلب الدبال الشديد النفع في تحسين البنية الصعبة لهذه الأراضي الغضارية المالحة .

والاوراق الخضراء ذات الساق العالية لها قيمة في الكلاً تعادل ثلاثة أو أربعة أطنان من الشعير في الهكتار . يضاف إليها ثقل قصب السكر الذي يمكن أن يقدم ، اذا خلط بقشر فستق العبيد وبالتبن والرز ، الخ ، أغذية ثقيلة عالية القيمة . والحال أن الرعاة يمحثون الآن في كل مكان عن أغذية للماشية يستطيعون دفع أثمانها عندما يبيعون الأثر من الحليب في سان لويس بمائتي فرنك .

ولما كان السكر غالي الثمن فإن كل هذه الثروة تذهب هباء . إنهم يحرقون القصب قبل أن يقطعوه ، مما يسهل حصاده وبالتالي يخفض الاستخدام الذي قد يكون مع ذلك منتجاً جلياً في هذا البلد الذي ترهقه البطالة ، وعلى مقربة من بوبو - ديولاسو في فولتا العليا مؤسسة للسكر ذات اقتصاد مختلط لانحرق القصب وقد لاحظت تحسناً واضحاً في تربة أراضيها . أما الثفل فإنهم هنا لا يحاولون بيعه محلياً ولا حتى تصديره : بل يلقونه في فصل الجفاف على الطرق الترابية لتخفيف الغبار فيها ! هذا التبذير يمارس في امكنة أخرى ، وهذا ليس ذريعة ، وقد يكون في تخفيض ثمن السكر قليلاً تشجيع على الإقلاق من هذا التبذير .

وتفكر بعض الشركات الفرنسية للمعونة الفنية في استغلال مياه النهر ، على أثر بناء السدود الكبرى ، في قطاعين متميزين تماماً . ففي الأراضي العالية قليلاً والمنظمة في مناطق صغيرة مروية يمكن للطبقة الفلاحية أن تنتج غذاءها وتوفر لنفسها فائضاً ودخلاً متواضعاً . وهكذا فإنها نحث على ألا تمارس في أحواض زراعتها التقليدية أثناء شح المياه . وعندئذ يمكن تخصيص هذه الأحواض للمشاريع الكبرى ، للأعمال الزراعية من طراز ريشار - تول . وهذه الشركات يمكنها أن تزرع في أحواض كبيرة الفين أو ثلاثة آلاف هكتار مثلاً بالمندورة الصناعية ،

وتكون عندئذ محظوظة جداً في أن يكون تحت تصرفها ، في المناطق الصغيرة من المحيط ، يد عاملة فصلية للاحصاد لا يكون عليها أن تتعهدا طوال السنة .

ولنذكر هنا مصير فلاحي الري في خوزستان الايرانية الذين طردتهم حكومة الشاه من شبكات الري الصغيرة العائدة لهم والتي كانوا يزرعونها منذ قرون ، لصالح الشركات الكبرى التي كانت تعطي وزير الزراعة أو الأسرة المالكة مجاناً قسماً كبيراً من اسهمها . ولما طردوا من اراضيهم لم يجد سوى عشرهم عملاً في المزارع الكبرى التي اقيمت في مكانهم ، مع أنها في الغالب ذات زراعة سيئة ؛ أما الباقون فقد تواجدوا بوجه خاص في الاحياء الفقيرة في جنوبي طهران ، بلا عمل أو يكادون . ولما لم يكن لهم ما يخسرونه فانهم لم يخشوا مجابهة جيش الشاه وأسهموا في إسقاطه .

٧ - إفلاس BUD ، عمالة زراعة البقول :

يبين لنا كلود ريبول الذي يتتبع الطبقة الفلاحية السنغالية منذ سنوات طويلة كيف أن شركة BUD-Sénégal ، وهي فرع من شركة BUD-Hollande المتعددة الجنسيات ، زرعت في عام ١٩٧٢ ، ٤٢٥ هكتاراً بالبقول في منطقة الرأس الأخضر قرب داكار . وقد حصلت على قروض من البنك الدولي ومن الصنلوق الاوربي ، وعلى معونة مالية من السنغال (٤٨ ٪ من رأس المال) من أجل اعمال الاستصلاح والطرق ، وعلى أرض غنية مجانية ومياه رخيصة الثمن جداً . وكانت تزرع الخضار الشتوية عندما تباع غالباً في اوربا ، ولاسيما الفاصولياء الخضراء التي ترسل بالطائرات . وكانت تروي الارض قطرة قطرة وتمارن اعمال التربة بالماحركات : وسائل حديثة جداً ومع ذلك

كان لديها ٣٠٠٠ عامل دائم. من أجل الحصاد بوجه خاص . وكان يخشى بحق أن تدمر زراعة بقول Niayes الصغيرة وتحرمها من الماء ، وكان عليها في الأصل أن تحتضنها - وهذا ما لم تفعله .

. ومع ذلك فإن المشروع أفلس في ٢٠ ايلول ١٩٧٩ لاسباب عدة . فالطائرات لم تكن جاهزة دوماً للشحن اللازم من اجل نقل الخضار السريعة التلف جداً . وبالإضافة إلى بعض صعوبات التسويق يقول لنا ريبول كان هناك تبديد للأموال - فقد بنى المدير لنفسه منزلاً جميلاً جداً - و « نقص سيطرة على البيئة الزراعية . ولا يمكن أن تقام بنجاح مستغلات زراعية على طريقة المفتاح باليد ، كما يجري بالنسبة للمصانع وحتى لو نجحت هذه الشركة فإن وسائلها المتطورة ما كان يمكن تعميمها على زارعي البقول الصغار الذين كانت ستنافسهم منافسة قاسية » (وهذا درس يجب مراعاته في استغلال وادي السنغال) ؛ فقد كان بعضهم يرون أن يعهد بكل شيء فيه إلى الأعمال الزراعية فيحولون قسماً صغيراً من الفلاحين إلى بروليتاريين ، كالسنة آلاف عامل في ريشار - تول ، ويتركون جميع الآخرين بدون عمل في فترة تقبل فيها داكار وأوربا بصعوبة متزايدة ، وقد أصابتهما البطالة ، المهاجرين الذين يرسلون إلى القرية الجزء الأكبر من اجورهم راضين من اجل ذلك بظروف عيش شاقة جداً . ولكن لابد لنا من أن نعود إلى حوض فستق العبيد ، قلب السنغال ، الذي يصطدم بعقبات أخرى كثيرة اقتصادية واجتماعية .

٨ - بعض الأسر الكبيرة لاتزال مسيطرة بفضل تعاونيات فستق العبيد : فلاحون سيئر التغذية ومدينون :

يبين لنا Paul Pélissier (١) التنوع الكبير في الشركات الفلاحية السنغالية . ومع ذلك - وفيما عدا Diolas Casamance ، وهي ديمقراطية - فقد كان بينها تسلسل قوي نوعاً ما ، على مايبينه Abdoulaye Diop بصدد الحديث عن Toucouleurs ؛ ففي القمة الارستقراطية الدينية ، والعائلات ذات النفوذ ، تمارس سلطتها على مناطق واسعة - ثم الرجال الاحرار ، والطبقات الشعبية ، والأسرى . . . والمرابطون المريدون الذي يشغلون مجاناً تلاميذهم الطلبة يقيمون بعدئذ مرتبة أخرى يدعمها الشعور الديني . واقتصاد الرقيق يزيد في المنتجات المستوردة التي كثيراً ماتباع ديناً بانتظار موسم فستق العبيد ، فلا تلبث أن ترى المراباة تنشأ والفلاحين يستدينون .

ومع توسع قستق العبيد الذي تلا الصمغ تكاثر في القرن التاسع عشر تجار سان لويس الذين يمارسون أيضاً تجارة الرقيق في المراسي على طول النهر . ولكن فروع المؤسسات الاستعمارية في بوردو ومرسيليا لم تلبث ان زاحمتهم مزاحمة عنيفة ؛ ثم جاءت موجة «البيض الصغار» والبنانيين الذين حلوا محلهم . وهكذا تعرقل نمو الرأسمالية المحلية المستتاة التي ربما كانت تستطيع تسهيل شيء من النمو الداخلي المنشأ ، الصناعي والزراعي ، في البلاد .

وعند نيل الاستقلال حاول السنغال أن يقضي بالتنوع على استغلال تجار الرقيق لفلاحيه ؛ فرأى أن يتوصل إلى ذلك ، مثلما يحدث في كل

(١) فلاحو السنغال . Saint-Yriex . ١٩٦٦ .

مكان من افريقيا الاستوائية ، بتسمية التعاونيات ، وهي هنا أيضاً منقولة تماماً عن النموذج الغربي ، حتى بلون مراعاة اشكال التعاون المحلية الراسخة في البلاد رسوخ جصيرة الجذور . . غير أن الفلاحين توقفوا عند الاستقلال عن حمل مالههم من فستق العبيد إلى التجار اللبنانيين - السوريين الذين كانوا مدينين لهم بديون باهظة . ولم يسددوا لهم ما يقرب من اربعة مليارات كانوا مدينين لهم بها ؛ واستطاعوا تحرير انفسهم لأن التعاونيات كانت تعطيهم ايضاً قروضاً لشراء الأغذية لما بين الموسمين ، وهو الدور الذي كان يقوم به التجار حتى ذلك الحين . ولكن التعاونيات استطاعت . « اقتطاع » هذا المقدار على الأقل من الفلاحين « المسيطر عليهم » . واجهزة الدولة المختلفة التي تتعاقب لتسويق فستق العبيد وحده صارت فيما بعد كلها سيئة الادارة ، لأن عدم الفعالية كان في الغالب أخطر بعد من الرشوة والاختلاسات ؛ وعلى هذا فقد اعتمدت على التعاونيات ، وهذه بدورها كثيراً ما تعتمد على تاجر القرية الذي يملك محلات ويعرف كيف يضع الحسابات .

وبذلك فقد اصبح تاجر القرية ، في معظم الاحيان ، رئيساً لهذه التعاونية ؛ فهو الذي يختار لها في الغالب الوزان الذي دوره الاساسي أن يزن مايورد إليها من فستق العبيد . وهذا الوارد يسدد أولاً ديون التعاونية التي اعطت الفلاحين بذوراً واسمدة ولوازم ديناً . وهذه الديون عبء ثقيل (ولا سيما دين البذور التي يمكن للفلاح أن يتتجها) عندما يكون الموسم ضعيفاً أو حتى متوسطاً . والعائلات الكبرى ، هنا ، لاستغل الفلاحين - « فلاحها » - كما في اميركا الجنوبية ، بالاجر الزهيد جداً أو بالريع العقاري الباهظ جداً . إنها تفعل ذلك بشكل أيسر ، بارتباك أقل ، بأن تقتطع في مرحلة التسويق جزءاً من القوائض

الفلاحية . والرئيس لا يسلم دوماً إيصالات للفلاحين الذين يدفعون رسم دخولهم (١٠٠ فرنك) . وعندما يتغيب ، فبدلاً من أن يفوض نائب الرئيس بصلاحياته ، يعهد بها إلى « وزانه » ، الرجل المخلص له - ابن اخ ، أو تلميذ أو زبون - وشريكه . وهكذا فان الثنائي رئيس - وزان يستغل الفلاحين استغلالاً يتضخم ويجد مقبواً له في منظمة ONCAD ، آخر جهاز للدولة يرأس التعاونيات بيروقراطيته المتزايدة العدد وغير الفعالة في أغلب الاحيان والفاسدة أحياناً . ويحال موظفوها أحياناً إلى القضاء - عندما لا يمكن تلافي ذلك - ولكنهم غالباً ما يبرؤون أمام القضاء « لعدم كفاية الأدلة » أو لانتماثلهم إلى أسرة ذات نفوذ . وهذه الأسر تتواجد في جميع المناصب الهامة في الادارة ، وفي مناصب النواب المحليين أو الوطنيين ، والحزب ، إن لم تقل والحكومة .

وقال لنا الوزير جبريل سين : « وهكذا ، فان نظامنا الاقتصادي يسير سيراً سيئاً ، ذلك أنه اذا كان يعلن أنه اشتراكي فان التسايف لا تزال تؤمنه المصارف ، وبالتالي الاقتصاد الرأسمالي . أما بشأن التعاونيات فاننا لم ننتبه انتبهاً كافياً إلى دور الوجهاء الذين يسحقون الفلاحين ويحتجزون جميع أجهزة السلطة والاقتصاد : من تجار ، وناقلين ، ومرابطين ، وزعماء سياسيين » . وكثيرون منهم قساة جداً ، واذا كانت ONCAD تقرض البنود بفائدة ٢٥٪ (والواقع أن البذار يكلف أعلى لأنه معالج) فانهم يقرضون مجدداً بفائدة ١٠٠٪ في الغالب ولبضعة اشهر فقط . إن ٨٠٪ من الديون المستحقة للتعاونيات هي في ايدي عدد من الشبان ذوي النفوذ الذين لا يتكرمون في كثير من الاحيان بتسديدها .

والحقيقة أن الوزير يحاول إعادة بناء الفروع القروية للتعاونيات ، حيث الناس يعرف بعضهم بعضاً ، للتخفيف من هذه المفاصد . ولكتنا رأينا أن هؤلاء الوجهاء متواجدين في جميع مستويات السلطة . والواقع أن التعاونيات لا تزال في نظر الفلاحين قضية تخص الدولة . وإن ديونهم لفي ازدياد . ويزداد سوء التغذية في الأشهر التي تسبق الحصاد ، وفي فترات ما بين موسمين تتزايد صعوبة وطولاً (من أيار إلى كانون الأول) .

وقد تقرر منح ١٠ ٪ من رقم أعمال التعاونية كمقروض معيشة لفترات ما بين الموسمين هذه ، ولكن هذا المبلغ أبعد من أن يكفي لسد الحاجات . زد على ذلك أن العادات الغذائية السائدة في المدن (رز وخبز قمح) تنتشر في الارياف . وفي عام ١٩٨٠ كان في كاؤولاك ٥٠.٠٠٠ طن من الذرة البيضاء المخزونة ، ولكن احداً لم يكن يطلبها ؛ ولكنهم استوردوا ٢٤٠.٠٠٠ طن من الرز و ١٠٠.٠٠٠ طن من القمح في سنة تدعى عادية . وسيستورد ١٢٠.٠٠٠ طن من الحبوب زيادة في عام ١٩٨٠ لأن الأمطار كانت قليلة في موسم خريف ١٩٧٩ . فاذا استهلك كل فرد من الستة ملايين نسمة ١٣٠ كغ من الحبوب في السنة وصلت الكمية إلى حد أقصى قدرة ٩٠٠.٠٠٠ طن ، وعلى ذلك فإن جزءاً كبيراً جداً من حاجات البلاد إلى الحبوب يغطي بالاستيراد ؛ وهذه النسبة ، وهي مقياس للتبعية ، في ازدياد مستمر . ويحاولون صواباً إدخال ٢٠ ٪ من الذرة البيضاء في خبز Pamiblé ؛ ولكن بعض سكان المدن الذين افسدتهم العادات المنحدرة من عهد الاستعمار يرفضون هذا الخبز مع أنه أفضل من خبز القمح الصافي . وتستهلك مدينة دكاكار ١٠٠ كغ من الرز و ٢٩ كغ من القمح لكل

تُسمة في السنة ، ولكنها تستهلك ١١ كغ من الليرة البيضاء التي هي
وجودها تنتج على نطاق واسع في البلاد : فداكار لم تعد إفريقية .

وإذا ما أراد الفلاح ان ينتج بعض الفائض من الليرة البيضاء أو
الليرة الصفراء فإنه يخشى كثيراً ألا يجد مجالاً لبيعها إذا كان الموسم
حسناً . ولا تزال كل آلية التسليف والتسويق حتى اليوم تتصرف بها
على وجه الأولوية الزراعة الوحيدة المصدرة : أي فستق العبيد ، مع
أن هذه الزراعة زراعة فقيرة تنهك التربة وغير مجزية للمنتج وقد بنوا
عليها تهوراً مجتمع استهلاك حضري باهظ الثمن جداً . لقد كانت
لوزاكا تعيش على أي حال على النحاس ، في حين تريد داکار ان
تعيش على فستق العبيد .

ولما كانت هذه الزراعة لم تعد تكفي منذ بضع سنوات فإن داکار
تعيش بعد اليوم على المعونة الاجنبية أولاً . والثقة في معرفة ان هنالك
دوماً معونة ماستصل - اذ إن السنغال مرعي الجانب جداً لدى
اقوياء العالم رعاية يتساءل الناس عن اسبابها - تمنع « خيار القوم » من
ان يشعروا حقاً بأنهم مخنوقون ، على ما اشرنا اليه في قاترانيا . والفلاحون
الفقراء وسكان الاكواخ بوجه خاص في السنغال هم « المخنوقون » حقاً ،
ومنع ذلك فإن الوضع ليس افضل منه في بلاد أخرى .

وللسنغال أخيراً سياسة في الجيوب ، وقد اشترت ONCAD في
شباط ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ١٠٨ آلاف طن من الليرة البيضاء والصفراء
لم تستطع تصريفها . فالمدن ، وهي وحدها زبائن كبار ، لا تريد سوى
الرز والحنطة ، وبخاصة منذ وصول « المعونة » الغذائية الضخمة .

فيُتوجب استيفاء اسعار اعلی بكثير للحبوب المستوردة من أجل « حماية »
زراعة الحبوب الوطنية ، مثلما يجري في الصناعة — اذا كان الهدف
هو الاكتفاء الذاتي فعلاً .

٩ — السنغال يُرخص ترائه : الحديد ، الفوسفات ، الأسماك ،
الهواء النقي

قال النا الرئيس سنغور إن ٥٠٠.٠٠٠ هكتار ستروى في عام
٢٠٢٥ . وإن شاء الله وشاءت الاجهزة التي ستقوم بالتمويل فان هذا
الامر سيتم : ولكن بأي شروط ؟ وبانتظار ذلك تنقص الموارد .
وعندئذ فان السنغال « يُرخص » ثرواته الطبيعية ، كالبلدان الأخرى
في افريقيا الاستوائية ، بدون أن يعرف أنه بذلك يعرض للخطر مستقبله
وحتى مستقبل اطفاله الذين سيولدون . إن فوسفات Taïba يصدر
بوفرة ، كفوسفات Lomé في توغو ، إلى البلدان الغنية ، في حين
ان تربة السنغال وتربة توغو ضعيفتان جداً في الفوسفات ، العنصر
الرئيسي للخصوبة . وفي القرن القادم سيكون لدى المغرب وحده كميات
ضخمة من الفوسفات للتصدير ، وفي تلك الآونة سيكون قادراً على
فرض أسعاره (١) .

وعلى حدود غينيا ومالي رأى علماء المعادن الاوريون أن منجم
فلزات الحديد في Falémé « مثير للاهتمام » : ٣٦٠ مليون طن
من الحديد المؤكسد بنسبة ٦٢ ٪ من الحديد ستكون أقل كلفة من استغلال

(١) ليت الحال كذلك حالياً . فالعشرون مليون طن فوسفات لعام ١٩٧٩ (الذي
هبط سعره كثيراً بعد محاولة فاشلة لرفعه إلى ثلاثة أمثاله) لم تسمح إلا بفتح نصف
الفاتورة البترولية للمملكة الشريفة .

منجم اللورين الصغير . وسيلزم فيه ٧٢٠ نكم من الخطوط الحديدية
القادرة على حمل العربات الكبيرة ، ومرفأ معدني على الساحل الصغير
جنوبي دكار ، مما سيتيح تصدير ١٢ مليون طن من الفلزات في مدة
عشرين سنة على الأقل : وبأي ثمن ؟ وبعدئذ يمكن استغلال احتياطي
أكبر بعد من الحديد المغناطيسي .

وتحدّ السنغال سواحل كثيرة الاسماك جداً ، وهو ينتمي مصايد
اسماكه أفضل مما يطور زراعته . غير أن القسم الأكبر من الغنم
تقوم به اساطيل اجنبية ، سوفياتية بوجه خاص قليلة الحرص على مراعاة
المستقبل وعلى حماية الاسماك الصغيرة جداً . وهذه الاسماك تصدر
بوجه خاص في حين أولاد الفلاحين وأولاد مدن الأكواخ تنقصهم
البروتينات كثيراً .

ان الولايات المتحدة تبدد كميات متزايدة باستمرار من المنتجات
البتروولية ، بل إن التلوث يصبح فيها ، في بعض قطاعات ساحلها
الشرقي ، صعب الاحتمال . فلا بأس ، وحسبها أن تصدر هذا التلوث .
عندئذ يرخص السنغال ثروته الأخيرة ، أي جوه وهواءه النقي ،
ويقبل باقامة مصفاة للبتروول ، ومنتجاتها من التكرير (المقدرة بخمسة
ملايين طن في السنة) ستغذي تبديد الامير كين الوقح . ومياه السنغال
الساحلية هي الآن ملوثة كثيراً بالمنتجات البتروولية وبالغازات المنطلقة من
البواخر في البحر ، وهذا مايعرض للخطر امكانياتها المستقبلية في تربية
المائيات الساحلية . وما تقوله هنا بشأن السنغال صحيح بالنسبة لجميع
الموارد النادرة وغير المتجددة في افريقيا ، من بوكسيت غينيا إلى أورانيوم
الغابون والنيجر ، وإلى نحاس وكوبالت زامبيا وزائير ، بدون ان

نسمى بترول ليبيا ونيجيريا بوغابون ، والثروات الطائلة المطموع فيها جداً في افريقيا الجنوبية ، التي تتحكم بالمستقبل السياسي لهذه القارة البائسة ، المعرضة اليوم للخطر من جميع الوجوه .

١٠ - التورط في التبعية الاستعمارية - الجديدة : هل يمكن تلافيه ؟

ان بعض الوزراء ، ممن أقاموا لأنفسهم علاقات ، يتوصلون إلى المصارف على وجه أفضل ويثرون . فاذا أفرطوا صرفهم الرئيس سنغور ، وعندئذ تجدهم من جديد ، كما في زامبيا ، في ميدان الأعمال حيث الشركات المتعددة الجنسيات تقيم وزناً لعلاقاتهم : فاذا بهم أحياناً رؤساء ومديرون عامون ، واذا بالتصور الفخمة تراصف على الطرق الساحلية . واذا كانت تترانيا قد خفضت استهلاكها للمحروقات بمقدار ٥٠ . ٠٠٠ طن فإن السنغال ، وسكانها أقل من ثلث سكان تانزانيا ، تستهلك منها ٢٠ ٪ زيادة . وهذا الاستهلاك في ازدياد مستمر ، وكذلك مرأب السيارات الخاصة الذي يزداد أيضاً بمقدار ٧ ٪ في السنة في حين كان من الحكمة وقف استيراد السيارات . ولكن عندما تثقل فاتورة البترول بتلقى السنغال دوماً مزيداً من المعونة الخارجية ، وهذا مايعني رجال الصفوة من التفكير جدياً في انتهاج سياسة تقشف .

هذه « المعونة » ، على مايسته بصدد بلد أفقر بكثير بعد ، هو فولتا العليا ، لا تقود هذه البلدان إطلاقاً إلى الاستقلال — الاستقلال الذي يتطلب على الأقل شيئاً من الاكتفاء الذاتي ؛ وهي إذ تساعد المدن ، وبالتالي تشجع الهجرة الريفية ورفاهية الأقليات المتميزة ، تلغى هذه البلدان إلى حيز من التبعية المتزايدة ؛ وفي هذه الحال تؤدي المعونة إلى زيادة الحاجة إلى معونة خارجية . وإلى ثقل فاتورة البترول المتزايدة .

تضاف من الآن فصاعداً كلفة الحبوب المستوردة التي توشك أسعارها أن تنصاعد ، هي أيضاً . ولن يلبث الذين يملكون السلاح الغذائي أن يصبحوا أسياد افريقيا اذا هي رفضت بذل الجهود اللازمة من أجل اكفاء غذائي ذاتي يتحسن كل سنة .

ان استدامة الفلاح السنغالي تبلغ الآن قيمة محصولين كمحصول ١٩٧٩ ؛ وخطورة فترات الجذب الريفية وطول مدتها بين موسمين هما في ازدياد مستمر ، وتدفعان إلى هجرة ريفية متسارعة . وفي السنغال منذ عام ١٩٨٠ ، ٣٦ ٪ من السكان في المدن ، وبدون أن يكون فيها نحاس . وعدد المستخدمين الصناعيين ، ومجموعهم ٢٦٠٠٠ ، هو نفسه العدد الذي كان في عام ١٩٧٠ . والقطاع غير المنظم ، قطاع الحرفيين ومساعدتهم ، هو وحده يزداد عدداً ولكن لا يزداد أسواقاً . ولا يساعده في شيء ، ومع ذلك فهو اقل القطاعات كلفة . ويدمرون مدن الأكواخ القرية جداً من مركز دكاكي ينوا في مكانها مساكن لموظفين ولطبقات متوسطة أخرى ليسوا ذوي إنتاج مباشر . ويضطر الفقراء ، وقد أبعدوا على هذا النحو عن مراكز الفعاليات إلى قضاء وقت اطول وإتفاق أموال أكثر في التنقلات

في هذا الجو كله الذي يزداد ضيقاً على الفقراء تغوص البلاد وتنهار ، رجالاً وثروة . وجميع الحسابات في المصارف - حسابات الأفراد ، والمحلات التجارية ، والشركات الخاصة أو شبه الحكومية - وأخيراً شركات الحكومة ، كلها في حالة عجز . ولا يرتسم في الأفق أي ادخار خاص ، ولا أية تنمية حقيقية من النوع الرأسمالي أو الاشتراكي . والانتاج بالنسبة للفرد الواحد في هبوط مستمر ، كما أن الدخل الفردي الذي يشير إليه البنك الدولي قد تراجع بمقدار ٤٠ دولاراً بين عامي

١٩٧٧ و ١٩٧٨ . وهذا الدخل المتوسط لايسمح بمشاهدة الهوة في وجوه التفاوت التي تزداد عمقاً كل يوم . وقائمة حساب البترول - الذي يشتد فيه التبذير - تبتلع في عام ١٩٨٠ ثلث موازني التشغيل والتجهيز . وعلى هذا فان السنغال ، في مديونيته الخارجية المتزايدة باستمرار يجد نفسه ، كمعظم بلدان افريقيا الاستوائية ، مهدداً بالإفلاس .

وكما هي الحال بالنسبة لزاثير حيث الإمكانيات كبيرة ولكن التجاوزات والفساد أكبر وأوضح ، ليست لأحد مصلحة في اعلان هذا الافلاس ، فغاية المعونة بعد الآن إذن هي تلافي إثبات هذه الحالة التي قد تكون لها انعكاسات ضخمة على الاقتصاد العالمي والنظام الرأسمالي بأسره ، هذا النظام الذي قايما يهتم بـ « تنمية » البلاد لما فيه المصلحة العامة ، مصلحة جميع سكانها .

فحتامَ يمكن أن يستمر هذا كله ؟ إن على الفلاح أن يتحمل عبء بيروقراطية تزايد وطأة وتستغله أكثر بكثير مما تساعد ، وهو يتحمل نفقات المشاريع الكبرى التي تبدو أكثر فائدة للصفوة من الناس . وكم من مليارات الفرنكات نقلت إلى شويسرا على أثر حملة فستق العبيد (١٩٧٩ - ١٩٨٠) التي كانت مع ذلك ضعيفة ؟ . وإذا كانت طبقات الصفوة لها ، هي نفسها ، مصلحة في الاستمرار في هذه الاندفاع ، وغير مستعدة لقبول إفلاس يدر عليها ويغنيها ، فان الفلاح يوشك أن يتعب ، وأن ينطوي على ذاته ليضمن معيشته بدلاً من أن يبني قصور دكاك ، بل يوشك أن يشور ، ولم لا ؟ وحتى متى يظل خاضعاً للسخرة والاستغلال ؟ وهل نحن في عام ١٩٨٠ ؟ .

ولشدة الرغبة في « التنمية » - تنمية من ؟ وماذا ؟ وكيف ؟ لأهمية لذلك - انتهى الأمر إلى إغفال المعنيين الرئيسيين ، أي السكان

العاديين ، وإلى مجاهر كون السنغال بلداً زراعياً قبل كل شيء .
إنه واقع مبتذل جداً فيه كثير من التصنع والتجريد والفلسفة التي تشجعها
أذواق باريسية ومدرسة على الطريقة الفرنسية والتي افضت إلى فصل
طبقات الصفوة أو المثقفين على الأقل . وقد يستوجب الأمر الرجوع
إلى نقطة البداية ، والبحث عن « طريق القرى » حسبما كتبه غي
بياونكل . والرئيس منغور يسلم بذلك ، في أواخر دربه الطويل ،
فيقول : « إن مشكلتنا الحقيقية هي في المناطق الريفية » .

ولكن كيف يكون تحرير الفلاحين من عبء البيروقراطية وقبضتها؟
ففي سبيل تخليصهم من وصاية الوجهاء والموظفين انشئت في عام
١٩٧٢ الوحدات الريفية ، أي مجموعات القرى ، ومن المؤسف أن
هؤلاء الوجهاء انفسهم استولوا عليها في الحال . وللهذه الوحدات فعاليات
نافعة كالأبار مثلاً ؛ ولكن هذا لا يكفي لقلب سياسة اقتصادية — أو
غياب سياسي — تقود إلى طريق ميسدود . ويستوجب على الفلاح السنغالي
أن يكون قادراً على أن ينتج أولاً غذاءه الخاص به ، وبعض الفائض
الذي يزيد من قوته الشرائية ، فيخلق بذلك سوقاً للصناعة الناشئة .

وإذا سلمنا بتحرير الفلاحين فماذا تفعل بجميع هؤلاء البيروقراطيين ؟
والحل أن السنغال ومسح التعليم منذ زمن طويل (٣٠ ٪ من المولزنة) ؛
وهذه الكثرة من الكوادر الريفية التي لا تحوي في معظم الأحيان شيئاً
يذكر ، في هذه الغابة من المؤسسات المتشابكة ، ماذا سيكون مصيرها ؟
إن كلية الآداب الجديدة التي بنيت بنفقات طائلة عند مخرج مدينة
سان لويس ليست هي التي ستحل المشكلة . إننا سنجعل الفلاحين
سادة مصيرهم ، فليكن ، ولكن من ذا الذي سيساعدهم ؟ ربما كانت
هناك فئة من الطبقة المثقفة أكثر استنارة تترك أن البلاد غارقة في التبعية

ولا يمكن ان تقبل مثل هذا الإفلاس . ولها اهتمامات أخرى غير الحساب (في الخارج) ويمكنها أن تقوم بدور محاسن ، ولا يسعها إلا أن تترك على البؤس المتعظم في الأرياف وفي مدن الأكواخ ، فهي ستصمم آخر الأمر على تغيير الموقف وعلى تغيير الجو . فهل تترك ألبرجوازية للسفاح إمكانية اللعب بأخر الأوراق المتبقية له ؟ إنها قضية حياة أو موت بالنسبة للفقراء وللثروة وللأحبار والمناخ في السفاح الذي يوشك أن تبتاعه الصحراء .

١٢ - الامتيازات والتبذير تجوع الساحل وتحمله إلى صحراء :

إن داخل إفريقيا الغربية ، وبخاصة شريط الساحل الشمالي ، باستثناء المنطقة الساحلية ، من كازامانس (التي يمكن ان تكون أكثر تطوراً) حتى الكاميرون ، معرض للخطر على نطاق واسع . ويشير جاك بونيكور في مقاله « مناظر طبيعية ممزقة ، وبيئة مهددة في دلتا السفاح ووادي » إلى جسامه « أساة منظر الطبيعة التي كانت شديدة الاخضرار وتتصحر الآن ، ومأساة أناس كانوا يعرفون كيف يستعملون أرضهم ، ويستطيعون التنبؤ بمواسم الجفاف ولم يبق لهم مورد سوى الهجرة . وبين لنا إمكانيات التنظيم المدروسة ادناه ، ولكن السلطات الحالية لاتسلك البتة طريق العودة الضرورية إلى الصواب . وبالفعل أنشأت البلدان المعنية اللجنة الواية لمكافحة الجفاف في الساحل CILSS من أجل تنسيق مكافحة ضد الصحراء . وأنشئ في باماكو معهد الساحل ، حيث يوشك الاهتمام بمكاتبة الباحثين الدولية ، والمطالبة بـ ٢٠٠ مكتب مكيفة الهواء بدلاً من الذهاب إلى الأرض باللاندروفر ، وتقليد منظمة ORSTOM والتشبه بمنظمة (فار) ، تقول حيث يوشك هذا كله أن يتقدم على الأبحاث في الأرض ، التي تجري مع الفلاحين : وهذا ما كان

يمكن ان يدل على اصاله هذا المعهد وعلى طابعه الافريقي ، هذا المعهد الذي يحقق « اجتذاب ادمغة » المعاهد القومية التي كان عليه بالعكس ان يساهم في تقويتها .

وقد أنشأت منظمة البلدان المتطورة في اوروبا الغربية ، واميركا الشمالية ، واليابان ، واستراليا OCDE ، وبعض الشخصيات ذات الدوافع الجديرة بالاحترام ، أنشأت نادي الساحل لإقامة ارتباط مع لجنة CILSS ، على أمل أن يتحقق في الساحل مثل مشروع مارشال ١٩٤٨ لإنعاش اوروبا . ولكن هذه البلدان الغنية لا ترغب إطلاقاً في أن تعرض للخطر امتيازاتها وتبذيراتها ولا امتيازات وتبذيرات حلفائها من الأقليات الريفية ذات الامتيازات الحاكمة في هذه البلدان ؛ وبين كل هؤلاء ترابط وثيق (١) .

في هذه الحالة يوشك الساحل أن يتصحر بسرعة أكبر فأكبر . فهل سيمضي فلاحوه والحالة هذه ، وهم نصف جياع ، السنوات العجاف في انتظار معونة غذائية خارجية يبقى قسم كبير منها في المدن ؟ معونة ستقودهم إلى المدن . غير أن هذا لا يصح في الساحل وحده ، فهما هو ساحل أفريقيا الغني يجد نفسه مهدداً هو أيضاً .

ومع ذلك هل ينبغي السعي إلى إبقاء هذا القدر من الناس ومن المواشي في الزراعة وتربية المواشي في منطقة الساحل حيث جهود التكثيف أكثر كلفة دوماً وأقل إنتاجاً وأكثر مرضية للاحتياجات ؟ ، قد تكون البيئة فيها أسهل حماية بالإقلال من فرط استغلال المراعي ، وبالتالي بالإقلال

(١) ولا تتطرق اجتماعات نادي الساحل ابداً إلى هذه المشاكل مع انها ذات اولوية ، فلو الامتيازات لا ينتقد بعضهم بعضاً ؛ ولا توجه الدعوة إلى الفلاحين .

من الماشية ؛ وبمزيد من الأراضي المستريحة وبالتالي بالإقلال من الزراعات .
إن لدى السنغال إمكانيات كبيرة غير مستعملة ، في أراضي السنغال
الجلدية وفي كازامانس بأجمعها . وبدلاً من الهجرة إلى أوروبا — التي
بدأت ترفضها — يمكن توسيع الهجرة بين البلدان الأفريقية إذا أحسنت
الدول المضيفة معاملة المهاجرين .

ويمكن أيضاً استغلال جنوب مالي وفولتا العليا والنيجر ونشاد
بنفقات أقل وربح أكبر مما يستغل به شمال هذه البلدان نفسها . ثم
هل الزراعة هي الفعالية الوحيدة المستطاعة في هذه المناطق نصف الجافة ؟
إن من الممكن أن تنمى فيها الصناعة الحرفية وبعض الصناعات الصغيرة
والمتوسطة . ويوم تصبح صناعة التعدين في غرب أفريقيا قادرة على
رفع قيمة فلزاتها يمكن النظر إلى مستقبل أفريقيا الغربية الاقتصادي
نظرة أقل هلعاً ، وبخاصة لأن في جنوب منطقة الساحل منطقة ساحلية
ذات إمكانيات أكبر بكثير إذا ما كان هناك اهتمام أفضل بعدم
تعريضها للخطر . وهذا مايقودنا بطبيعة الحال إلى ساحل العاج .

١٢ — « معجزة » ساحل العاج الزراعية ؟

إن البيئة الطبيعية الساحلية ، وبخاصة بيئة الغابة الرطبة (« الدائمة
الخضرة » كما يقول الانكليز) الخصبة عامة وذات المناخ الملائم قد
أتاحت أن تقوم فيها زراعات التصدير الغنية . فالقهوة ، والكافو ،
والموز ، والأناناس تنمو في ساحل العاج منذ العهد الاستعماري ، وذلك
« بالعمل الإجباري » لحساب المستوطنين الأوروبيين . وبدأ هوفويت
بوابني انطلاقته السياسية الناجحة لإلغاء هذا العمل الإجباري . ففي
عهد الاستقلال يتابع رئيس الدولة هذا السياسة « الزراعية — التصديرية »

نفسها فيبني ثروة البلاد على هذه المزارع التي تنمو نمواً قوياً : ف ساحل
العاج هو الآن أول منتج للكافكاو في العالم (٣١٠ ٠٠٠ طن) ، وهو
المركز الذي تحتله منذ زمن طويل جارتها ومناقصته غانا التي تتخلف
في مجالات كثيرة ؛ وهو أول منتج للقهوة في إفريقيا (٢٧٥ ٠٠٠ طن)
وثالث منتج عالمي لهذه المادة . ويضاف إلى ذلك الموز (١٤٥ ٠٠٠ طن) ،
وزيت النخيل (١١٨ ٠٠٠ طن) الذي ينتج بصورة خاصة في زارع
واسعة للدولة - في هذا البلد الذي يدعي الليبرالية ؛ ثم الكاوتشوك ،
ولانس استثمار الغابات الذي لاتعوض عنه إطلاقاً إعادة التحريج
غير الكافية .

غير أن مارسيل مازوير يقول لنا « إن ازدياد المستوردات الغذائية
النتائج عن التوسع العمراني ، وعدم كفاية الزراعات الغذائية والاقتصاد
الفلاحي . يحرمنا البلاد من أرباح القطع النادر منذ أواخر اعوام
الستينات . ومنذ ذلك الحين ينصرفون إلى المنتجات الغذائية المخصصة
للاستعاضة عن المستوردات » .

وتنوي شركة SODERIZ (وهي شركة للدولة يحركها مهندس
زراعي فرنسي) أن تجعل البلاد تنتج المائة ألف طن من الرز التي
تستوردها في عام ١٩٧١ ، ولكن على طريقة زراعة الرز المروية الكثيفة ،
وهذا يتطلب استثمارات ضخمة (طاقة مائية ، ومكثنة ، واسمدة ،
ومبيدات) وتكنولوجيا متقدمة ، ويتطلب بالتالي ملاكاً أورياً
كثيفاً : وبوجه الإجمال قلما تستطيع هذه الصيغة تخفيض المستوردات ،
حتى لو اتبع البرنامج المقرر .

ويقول لنا ج . ب . دوزون « إن أسلوباً لتنمية زراعة الرز محدداً
سلفاً كان يعرض على فلاحي ساحل العاج ، من أجل إعادة بناء العالم

الريفي على اسس أحدث وأكثر عقلانية ، بحيث تبرز إنعاجية متزايدة لزراعة ساحل العاج .

ومن أجل ذلك « تؤمم » شركة SODERIZ تربة المنخفضات المنظمة ، التي كانت حتى ذلك الحين ملكاً نشاعاً للقرى ، وتمنح الانتفاع بها إلى متطوعين تختارهم وتوجههم هي بقصد خلق نوع من الطبقة الفلاحية الاصطناعية . وستصرف الفلاحون على وجه آخر : فالعرق المحلي سيخص نفسه بالأراضي ، وسيحشد مأجورين أو مزارعين فيقيم من جديد بنية اجتماعية تقليدية . ولا شك في ان الرز سينطلق بسرعة ، ولكن عندما يرتفع ثمن شراء الكيلو غرام من الرز غير المقشور من ٣٠ إلى ٧٠ فرنكاً ، وبصورة خاصة على شكل زراعة رز مطرية ، لاوفقاً لخطط التكنوقراطيين (الباهظة الكلفة) .

وشركة SODERIZ التي تشتره غالباً جداً (من جامعين يوسعون على أنفسهم) لاتستطيع تصريفه كله إلى تجار الحملة المتجمعين في قلعة غرفة التجارة ؛ ويفسد الرز غير المقشور ، وتغلق SODERIZ أبوابها ، وتستعيد التجارة حقوقها غير المألوفة .

هاهو ذا إذن فشل تام في « نقل تكنولوجيات متقدمة ، غير ملائمة دوماً ، ولاتتناول سوى قسم قليل جداً من الطبقة الفلاحية في ساحل العاج ولاتستطيع أن تؤمن للاقتصاد الفلاحي تنمية عميقة ذاتية الصيانة » (م . مازوير) . والازدهار النسبي للمزارع التقليدية المذكورة في البداية يتحقق بصورة أساسية على حساب الغنى العقاري الذي كلسه دبان الغابات طوال قرون ؛ ولكن هاهي الغابة الكثيفة في طريقها

إلى الزوال السريع . وفي معدل التخريب الحالي (١) الذي يبلغ ٤٥٠.٠٠٠ هكتار في السنة لن يبقى منها شيء تقريباً في عام ١٩٨٥ . والخطط الرسمية التنموية المبنية على استصلاح الغابات سرعان ما تؤدي إلى التخلي عن التربة التي تخرب بعد ثلاث أو أربع سنوات فقط من الزراعات الغذائية . والاستراحة الشجرية الطويلة المدة التي كانت تعيد الخصوبة (في ١٥ إلى ٢٠ سنة) تميل إلى الزوال .

هذا « النجاح » محرز أيضاً عن طريق فرط استغلال قوة عمل المهاجرين القادمين من فولتا العليا أو مالي ، Les Mossis ، الذين يتقاضون غالباً ثلث أو نصف الأجور الرسمية ، أو يُستغلون في المزارعة . والبلد الفقير أصلاً يؤمن كلفة تربية الماشية من قوة العمل ويأخذ على عاتقه المسنين . ولكن العمل لا يغني سوى البلد المضيف . ويمكن أن نقول مثل ذلك في المهاجرين الأفارقة إلى فرنسا .

إن بعض الازدهار الذي يحرزُه عدة آلاف من المزارعين يبرز على وجه أفضل الفقر النسبي لدى فلاحي السهوب في الوسط والشمال حيث الأسرة المتوسطة لا تنتج من الزراعات اليدوية سوى طن واحد من الحبوب في السنة ، وهذا لا يقضي على سوء التغذية ولا على المجاعات قبل الحصاد ، وهي لا تزال كثيرة الوقوع حول كور هوغو ، ولا يمكنه أن يزاحم حبوب الزراعات العالية المكتنبة « الأوروبية الأميركية » كما يقول سنغور . وعندئذ يستعملون الجرار الذي يباع في ساحل العاج أغلى مرتين منه في سهل البوس . وبالنسبة للقطع المنفصلة ،

(١) كان في البلاد ١٢ مليون هكتار من الغابات في عام ١٩٦٥ ، وبقي منها ١,٤ مليون في عام ١٩٨٠ . وينوون تخريج ١٠.٠٠٠ هكتار مجدداً في السنة ، ولكنهم لا يفرسون سوى ٣.٠٠٠ : أي ١٦٠ مرة أقل مما يدعرون .

ونجدة مابعد البيع - إن وجدت - فالفارق أكبر بعد . وتعترف شركة ساحل العاج لتطوير المنسوجات ، وهي التي تشجع زراعة القطن . في تقريرها عن فعاليات ١٩٧٨ ، بأن المجموعات الزراعية المستصلحة آلياً لها مدة استعمال وسطية هي سبع سنوات - وبعدها تخرب التربة - ومردودها من القطن المحبوب ٨٠٠ كغ في الهكتار فقط . ويرتفع المردود إلى طن واحد في الزراعة المقرونة وإلى ١٣٠٠ كغ في الزراعة اليدوية . والمساحة التي تزرعها الأسرة أو الزراعة المقرونة تفوق (٢,٢ هكتار) مساحة الزراعة الآلية (٢ هكتار) : فالجزار ليس اذن سوى افلاس .

والإخفاق الاقتصادي الأشمل هو أيضاً إخفاق شركة SODESUCRE التي أنشأت مزارع لقصب السكر واسعة مروية مجهزة بمعامل للسكر حديثة جداً : ولكتنا لاندري ما سيفعلون بها ، لأن من المؤكد ، اذا ما استغلت تنظيمات قطع الأرض المنفذة الآن أو الملحوظة ، أنه ستضيع فيها مبالغ من المال طائلة : فالسعر العالمي للسكر لم يستطع الحفاظ على كلفته العالية لعام ١٩٧٤ . وقد أنتج ٥٤٠٠٠ طن من السكر في عام ١٩٧٩ ، ولكن من المؤكد أنه لن يتم الوصول إلى الثلاثمائة ألف طن المقدرة لعام ١٩٨٣ . غير أن الخسائر لاتصيب جميع الناس ؛ فبناة المصانع الأوروبيون حققوا فيها على كل حال أرباحاً طائلة وخيالية (١) . ويفكرون في وضع أكثرية المصانع تحت السيلوفان . ولكن هوفوويت بوايني يقول : إن ارباعاً من هذه المجموعات الزراعية - الصناعية قد سمرت علينا بمبلغ ٣٤ مليار فرنك .

(١) أشاعوا في عام ١٩٧٣ أن قطعاً طويل الأمد سيقع - وسترافقه بالتالي اسعار عالية للسكر . وهذا ماسهل بيع المصانع .

إن أكثرية الطبقة الفلاحية في سهوب الوسط والشمال من ساحل
العاج ، وهي في الغالب مدمرة ، تميل إلى التصرف كإخوتها في الفقر
Les Mossiz ؛ فهامو الفلاح يهاجر إلى مزارع منطقة الغابات ،
ولكن الحاجة إلى اليد العاملة وكذلك الأراضي الصالحة للاستصلاح
تتخص فيها بسرعة . وعندئذ يذهب إلى المدينة المترامية الأطراف ،
إلى العاصمة أبيجان التي تجمع (مرة أخرى) جماهير من العاطلين
متزايدة باستمرار . والغريب الذي يتزل في فندق إيفوار ويطوف القصور
الهوليدية في أحياء كوكودي قد يعتقد - إذا كان غير محسن الاطلاع ،
وتلك هي الحال في الغالب - بغنى هذه البلاد . وفي عام ١٩٦٨ هاجمني
مطبيع تلغرينون ساحل العاج كما يلي : « إنك يادومون تعيب علينا
سياراتنا المرسيدس وقصورنا ذات المسابح ؛ أليس أفضل أن نشر
الحسد من أن نستلر الشفقة ؟ » . ولما ذكرته بؤس الذين ينامون في
الشوارع ، جماعة تریشفيل وبلاتو ، لم يحرص على إطالة المحادثة .

إن غنى البورجوازية الجديدة في أبيجان (وهي برجوارية دولية
وبرجوازية ليبرالية في آن واحد) يقوم على استغلال المزارعين (وهؤلاء
أنفسهم يستغلون خصوبة الغابات واليد العاملة المهاجرة) . ومن العادة
أن الصنتوق المسمى صنتوق استقرار ودعم المنتجات الزراعية (١)
الذي يحتكر التصدير لا يدفع لزراعي القهوة والكافكاو سوى ربع المبالغ
التي تقبض من البيع في الخارج : وأثناء ازدهار القهوة المفاجيء في
اعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٧ هبط الدفع أحياناً إلى العشر .

إن معجزة ساحل العاج ، كالمعجزة البرازيلية ، تكشف بعد الآن

(١) ولعل من الأصوب أن يسمى صنتوق استغلال المزارعين .

عن جميع حلودها . والحقيقة أن الاصلاح الزراعي كان اسرع تطوراً في هذا البلد منه في أي مكان من افريقيا الاستوائية . ولكن الرابحين هم ، مرة أخرى ، الأقليات الحاكمة ذات الامتيازات في المدن ، من افريقية واوروية . والبلاد تستدين أكثر فأكثر . وتصل فائدة الدين إلى مستوى خطر وبخاصة لأنه تضاف إليها صادرات ارباح الشركات الفرنسية وقسم كبير من أحور المتعاونين الاوربيين ، ولا سيما الفرنسيين ، وهم هنا أكثر عدداً بكثير مما كانوا قبل الاستقلال . وإذا كان ساحل العاج قد حصل على كثير من المساعدات والقروض - أكثر بكثير مما حصلت عليه البلدان الأفقر منه - فإن الدفق الصافي لرؤوس الأموال في هذا الإطار النموذجي في استعمارياته الجديدة هل هو في صالحه حقاً ؟ إن الحسابات صعبة ، ولكننا نشعر جيداً بأن هذا الدفق سلمي بالنسبة لساحل العاج .

وعندما كنت حائلاً من لاغوس (نيجيريا) في عام ١٩٧٣ لاحظت عدداً قليلاً جداً من البيض ، وربما رأيت رجلاً أبيض واحداً في ١٠٠ سيارة مرت على الجسور . ووقفت في أبيجان عند مدخل جسر هوفوويت بواني : فلاحظت فيه ، غداة يوم لاغوس ، وجود البيض في كل سيارة من ثلاث سيارات . إن ساحل العاج ليس متحرراً من الاستعمار ، بل هو اشد وقوعاً تحت نير الاستعمار . وهوفوويت بواني ، الصانع الرئيسي لازدهار يزاد تعزراً ، لم يؤمن بعد خلافته (١) . لقد

(١) في تموز ١٩٧٧ استغني « فجأة عن هنري كونا بيديه الذي كان وزيراً للاقتصاد والمالية زمناً طويلاً : ويقال إنه أفرط في الرشوة وأنه دعا أصدقاءه للاحتفال بملياره العاشر . وهاهو في البنك الهولي ، وفي بنك تشير ماتاثان ولعله من كبار المساهمين فيه . ولما كان طالباً في بواتيه كان يدافع عن أهل المواقف ثورية لدى اتحاد طلبة افريقيا السوداء في فرنسا ، هذا الاتحاد الذي كان يلومني على مواقفي الاصلاحية . إنه تطور مألوف إجمالاً .

مثلت المسرحية ، والإيمان بالمعجزة يتناقض . وانعكاس الاتجاه يرثس في الأفق ، مع المديونية المتزايدة ، ومع تدمير البيئة الطبيعية تدميراً سريعاً جداً ، والتفاقم المستمر في وجوه التفاوت . . .

١٣ - غينيا - بيساو : أميلكار كابرال ومحاولات إعادة الاستعمار الصامت :

« لو وضعنا في حاسب آلي جميع المعطيات (الاقتصادية . . .) المتعلقة ببلادنا لأجاب هذا الحاسب بأننا غير موجودين » ، هذا ما قاله لويس كابرال رئيس غينيا الصغيرة هذه البرتغالية سابقاً . لقد اشتهرت في الحركات التقدمية أثناء معارك التحرير التي كان يقودها المهندس أميلكار كابرال حتى تاريخ اغتياله في كانون الثاني ١٩٧٣ . ولانزال نتذكر المدارس تحت الأشجار - فالأمية كانت تصل هنا إلى أرقام قياسية - ومخازن الشعب التي تزاوُل المقايضة في المناطق المحررة . وكان معهد الصداقة في كونا كرى يعدّ كواردر الدولة المقبلة . وقد طاف كابرال طويلاً في القرى ، وحلّل البنية الاجتماعية لبلاده ، وهي بنية إقطاعية في بعض المناطق وديمقراطية في ترى مزارعي الرز . ومع ذلك فإن هذا المهندس الزراعي كان يرى ، كماركسي « جيد » أن « الطبقة الفلاحية لا تمثل أهم قوة ثورية » ، حتى لو « بنينا عليها مجموع جهود نضالنا المسلح . . . وبخلاف ما حدث للشيوعيين الصينيين كان لابد لنا من جهود جبارة لكسب تأييدها » (١) .

أما البرجوازية الأفريقية الصغيرة « فإنها مسئولية على الحكم - ولا أدري باسم من ، ولكن الواقع أن الحكم في يديها . . . (وعليها أن تختار)

(١) أميلكار كابرال : سلاح النظرية ، ماسيرو ١٩٧٥ .

بين التحالف مع الامبريالية كي تحمي وجودها كبرجوازية صغيرة ،
وبين التحالف مع العمال والفلاحين ، الذين يتوجب عليهم تسلم
السلطة والإشراف عليها في سبيل الثورة . وخلاصة القول ، ماذا يُطلب
إلى البرجوازية الصغيرة ؟ أن تتحرر : فالثورة تقصيها عن الحكم .

وفي ربيع ١٩٧٩ وجدنا في بيساو « برجوازية صغيرة » لم
تتحرر إطلاقاً؛ فهي مستولية على مناصب الادارة وأخيراً على ماهو
اساسي في الحكم ، لأنها هي وحدها قادرة على تشغيل أجهزة دولة
تريد ، هنا أيضاً ، أن تكون « حديثة » . إنها ترث عن البرتغاليين ما أمكن
أن يسمى « لامستعمرة » ، بلاصناعات سوى ٢٣ مقطرة نصف حرفية
تسكر السكان بالكحول ، ومعمل بيرة حديث أنشيء لحاجات الجيش
بوجه خاص ، ولكنه أنجز تماماً من اجل ازالة الاستعمار . . .

ولكن غينيا - بيسا ، وهذه - وسكانها مليون نسمة في ٣٦٠٠٠
كم ٢ - محاطة من جميع الجهات بورثة الامبراطورية الفرنسية :
الستغال ، الاستعماري الجديد جداً ، وغينيا كونا كري التي تستأنف
معها العلاقات : وقد تبعنا إليها ميشيل بونيا توفسكي عن كتب . . .
ولإليها تقدم من جميع الجهات أحدث التجهيزات ، وبالتالي أقلها ملائمة
لوضع البلاد الحقيقي ، هذه البلاد التي تنقصها رؤوس الأموال والفنيون ،
ولكنها تغص باليد العاملة القابلة للتأهيل .

وكانت المشاريع الصناعية السبعة المقررة في عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧
تنص على توظيف ١٢ مليون دولار من أجل التوصل إلى خلق ٣٧٣
وظيفة فقط ، أي / ٣٢٠٠٠ / دولار أو ١٢٥٠٠٠ فرنك لكل وظيفة (١)؛

(١) في بلد يزداد سكانه بمقدار ١٥٠٠٠ نسمة على الأقل في السنة ، ولا تتجاوز
واردات الدولة الداخلية فيه ٦٠٠ مليون يزو .

فمن اجل هذه الوظيفة المتواضعة جداً كان ينبغي اذن توظيف نحو ١٠ ٪ من الناتج القومي الإجمالي . غير أن أخطاء أفدح بعد ارتكبت منذ ذلك الحين بحيث يبدو لنا أن من شأنها أن تعرض للخطر إلى حد كبير المستقبل الاقتصادي — وبالتالي سياسة الاستقلال — لهذا البلد المتواضع .

إنها تكاد تكون محرومة من الطرق ، أما الطرق المائية ، وهي أقل نفقة ولاريب ، فلا تخدم سوى مناطق محدودة بصورة طبيعية . غير أن شركة « متطورة » استطاعت بوسائل مشكوك فيها أحياناً ، أن تبيعهم مشروعاً جنوبياً حقاً . ففي Cumere ، قريباً جداً من العاصمة بيساو ، ينوي مصنع ضخّم تقشير معظم الرز غير المقشور لتجعل منه رزاً . وسيجمع الرز غير المقشور بنفقات باهظة ، مما سيستوجب أن تنقل أيضاً القشور التي تغلف الحبوب ، والبالات ، التي ينبغي ان تبقى في القرية . والمنشآت الحرفية الصغيرة في مناطق الانتاج ستبيع أن تبقى فيها بصورة خائبة قيمة التحويل المضاعفة التي يمكن أن تستثمر في القرية .

ويقول لنا المهندس الزواغي البلجيكي ه . دوبريز إن العملة تريد جميع الثقات وكثيراً جداً ما أفلتت — في ساحل العاج مثلاً . فمصانع الدولة الكبيرة كانت تسجل فيها كلفة للرز المقشور قدرها ٧٠ فرنكاً CFA في كل كيلو غرام ، في مقابل ٤٢ فرنكاً CFA بالنسبة للحرفيين الذين يستخدمون آلات تقشير صغيرة بمحرك ديزل موضوعة في أكواخ من القش . زد على ذلك أن عجز مصانع الدولة الوسطي كان ٢٠ فرنكاً في الكياو غرام ؛ وكانت اجرة يومين للخبراء « المستشارين » لدى هذه المصانع تعادل الدخل الوسطي الشهري لعامل زراعي افريقي .

وثنوي Cumere أيضاً معالجة معظم فستق العبيد المنتج في البلاد كي تصنع منه الزيت المصفى (الأقل جودة في التغذية من الزيت الخام) ، والكسبة للتصدير ، والصابون ، الخ . وهنا أيضاً سيضطرهم التجميع إلى حمايات نقل لقشور الفستق باهظة الكلفة وإلى زيادة جميع التكاليف . إن مشروع Cumere هذا كارثة منظورة للاقتصاد الزراعي والعام في البلاد .

وفي Gambiel تخلوا عن مشروع لمعمل سكر عملاق يهدف إلى إنتاج ٦٠٠٠٠ طن من السكر في السنة (ومن حسن الحظ أنه كان يسرع إلى الإفلاس) . والمشروع الذي يتخذ الآن لإنتاج ١٠٠٠٠ طن من السكر يهلولنا مفرطاً أيضاً ، لأنه كان سيكلف في عام ١٩٧٩ (وقد ارتفعت الأسعار منذ ذلك الحين) ٣٥ مليون دولار : أي ٣٥٠٠ دولار للطن من السكر المقرر ، وكان سدّ السقاية يكلف ، هو وحده ، خمسة ملايين دولار . وقد قيل لنا إن الـ ٢٧ هكتاراً من قصب السكر التي زرعت في عام ١٩٧٩ كانت تطرح آنذاك مشاكل إدارية ، فكيف ستكون الحال مع الـ ١٥٠٠ هكتار المقررة ؟ وهل التربة صالحة للري حقاً ؟ وربما أمكن إنتاج السكر الخام بنفقات قليلة في جزء من معامل التقطير القائمة : وربما كانت كلفة متعم الإنشاء (تبخر العصير) تمثل في كل مرة بضع مئات من اللولارات في بضع عشرات من أطنان السكر الخام : ١٠ إلى ٢٠ دولاراً في الطن من السكر .

وانتقدنا أخيراً شبكة الضخ لزراعة الرز الجافة في Contubuel التي بدت لنا أراضيتها ، في جملتها ، رملية جداً بحيث لا تلائم زراعة

الرز . وفي جميع الحالات يشعر المرء بارتسام ظل باعة التجهيز (١) القليلي الاهتمام جداً بأن تكون في غينيا - بيساو تنمية اقتصادية سليمة تنفذ لصالح جمهور السكان ، وبالتالي لصالح الفلاحين .

ومع ذلك فإن هؤلاء الفلاحين يوشكون هنا أيضاً أن تجتذبهم عاصمة لاتزال متواضعة ولاشك ولكنها تنمو هي أيضاً الآن بسرعة فائقة ، وتستفيد هي وحدها في البلاد من منافع جوهرية . إن مدينة بيساو تستهلك من الكهرباء ست مرات أكثر من بقية البلاد كلها ، وتقوي الخطط التي يجري تنفيذها زيادة هذا الحل بعد .

وفي هذه البلاد مع ذلك طبقات فلاحية رفيعة المستوى أبرزها ولاشك الطبقة الفلاحية التي تزاوّل زراعة الرز الساحلية . ولما وصلنا إلى إحدى قرى هذه الطبقة شاهدنا فيها السكان جميعاً منهمكين في بناء مسكن بدائي ؛ فالنساء يجبلن الطين ليصنعن منه آجرأ نيتاً ينفذ في الشمس ؛ وأخريات يأتين بأعمدة الخشب للجدران وهيكل البناء . وسألنا براءة كم يتقاضين عن هذا العمل ، فأجبن بنظرات مغتظة : نبي بيتاً لشيخ في القرية بدون أية مكافأة طبعاً . وهذا كله يقع في مستوى أخلاقي مختلف جداً عن مستوانا الذي ليس نموذجاً يحذى .

وبالعمل الشاق تحوّل هذه القرى تدريجياً غابات المنغروف الساحلية إلى مزارع للرز قوية الانتاج ، بعد أن تكون الأمطار - وهي شديدة جداً في جنوب البلاد - قد أزالّت ملوحتها . وقد طلب إلينا فلاح شيخ « عسلاً ومنسوجات » وذلك من أجل الاسراع في زيادة إنتاج

(١) وأخلاقيتهم مشبوهة في الغالب ، يستغلون علم خبرة المسؤولين ، وينرونهم بالتحديث .

الرز : الرز الذي مازال يفتقد ، هنا أيضاً ، على نطاق واسع . وبالعسل يصنعون نبيذ العسل ، مما يكفل نجاح الحث على الزراعة . وعندما يجنون المال من الرز يودون أن يستطيعوا شراء منسوجات للنساء . . .

وفي مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية في غينيا - بيساو يذكر لاديسلاو دوبر تذكيراً في محله أن الصناعة عملية باهظة الكلفة تتطلب معدلات عالية جداً من التعاقب ، وقد تخل بتوازن الاقتصاد بأسهل وأسرع مما تنشطه . ومن حظ هذا البلد أنه لم يرث قطاعاً صناعياً متجهاً نحو التصدير أو نحو اشباع حاجات الترف لدى ذوي الامتيازات . وإذا كان ينشيء وحدات كبيرة باهظة الكلفة ، كتلك التي ذكرناها ، مع مصانع كبيرة تسلم « مفتاح باليد » مستخدماً حجة اقتصاد السلم الخادعة ، فانه يبني الاقتصاد من أعلى إلى أسفل ، إذ يجب على الفعاليات الزراعية أن تتلاءم مع ذلك : وهذا مآدى في كل مكان إلى الفشل . إن مصنعاً متطوراً لا يغدئ ، دونما عواقب ، بمنتجات زراعية زرعت بالمجرفة أو بمجراث زراعي بسيط . وإن مثل هذه المصانع يتطلب من جهة أخرى بنية تحتية كاملة اقتصادية وهالية وتقنية ، كما يتطلب طرقاً ، وموانئ مؤمنة بانتظام ، وشبكة تجارية : وهذا موجود في داكار لا في بيساو .

وعلى هذا فان Dowbor ينصح بمهارة ، مثلما لخصنا في تقريرنا لعام ١٩٧٩ ، بالإكثار من المنشآت الصغيرة عبر البلاد كلها ، مما سيرفع المستوى التكنولوجي العام ويحقق عملية تصنيع أكثر ديناميكية . وبناء على ذلك تجهز القرى بآلات صغيرة لتقشير الرز وفستق العبيد ، وبمطاحن لاجبوب ، وبمضخات صغيرة يدوية أو ذات مدار أو ذات محرك ، وتصنع غلياً الأدوات الزراعية اليدوية أو التي يجرها الحيوان . ثم تأتي الصناعة النسيجية لاستعمال القطن الذي ينمي ولتقديم ملابس

للسكان . وبصيد الأسماك الذي له إمكانيات كبيرة ، وباستغلال الغابات الذي ينبغي تقويمه محلياً ، سيتم الحصول على الموارد الأولى من القطع النادر ، بانتظار أن تنتج الزراعة فوائض ، مستعينة بوسائل إنتاج مصنوعة محلياً — بعد تأمين أو حتى تحسين التغذية المحلية إلى حد كبير . ويوضح لنا الصديق لاديسلاو وهو يرسل إلينا هذه المذكرة قائلاً : « إنها مبتدلة جداً ، ولكن هذه هي مشاكلنا مع الأسف » .

١٤ — في الرأس الأخضر ، « كفاح غنيد ضد التصحر » :

إن أرخبيل الرأس الأخضر الواقع في منتصف الطريق بين البرتغال والبرازيل والمرتبط عادة بأفريقيا لا يشبه القارة . فالمشهد البشري يختلف ، والمشهد الآخر أيضاً : وعلى الرغم من أنه موحش فإنه من أشد المشاهد في العالم مدعاة إلى الدهشة . منظر قمري ، وتربة جافة وحصى . ويرز فجأة عند منعطف جبل ممزق واد خصيب ، وواحة مغطاة بقصب السكر المظلل بأشجار جوز الهند ، ونباتات غزيرة ، من قبيل المفارقة . غير أن المجموع جاف جداً والطبيعة شحيحة جداً بحيث لا تكاد تجرؤ على القول إن المناخ خير مناخ في العالم ، إذ إن الأمطار لا تهطل في الغالب في الرأس الأخضر . أو أن المجموع سيئ جداً : فبعض القمم قد تتلقى من الماء في ليلتين بقلتر ماتلقاه باريس في سنة تقريباً ، في سيول تجرف التربة وتحفر الأودية وتمضي إلى حيث تضيع في البحر ، في حين أن البلاد ينقصها الكثير من الماء ! والماعز يأكل الورق ، وأشجار القهوة تشرب بأوراقها رطوبة للضباب . . .

عندما وصل البرتغاليون في حوالي عام ١٤٦٠ إلى هذه الجزر التي لم تكن مأهولة جعلوا منها محطة وقوف ، من أجل الاستقرار تدريجياً

على سواحل افريقيا باديء الأمر ، ثم جعلوا منها بعد قاعدة انطلاق إلى امير كا الجنوبية ؛ محطة أصبحت فيما بعد أول مركز لتجارة الرقيق (قبل Gorée) . وظلوا مسيطرين عليها حتى عام ١٩٧٥ ، تاريخ الاستقلال الذي نالته بالتضال الذي كان يدار (بمساعدة سكان الرأس الأخضر) من غينيا - بيساو . فقد كان أميلكار كابرال المولود في غينيا من ابوين من الرأس الأخضر حريضاً على إبقاء الروابط ، فبقي منها حزب وحيد أمينه العام ارستيدس بيريرا رئيس الرأس الأخضر .

وقد سكن الجزر في البدء مغامرون برتغاليون وجنويون وفلامانيون استقدهوا إليها أرقاء ومارسوا منذ البداية تهجيناً شديداً ، فأصبحت في حوالي القرن الثامن عشر أصغر من ان تتسع لسكان يتزايدون : وجلب الخفاف المتكرر مجاعات رهيبة أجبرت قسماً كبيراً من السكان على الهجرة .

هذه التقاليد القوية في الهجرة أحدثت بعض التشویش في العادات الثقافية ، مع حركة الذهاب والإياب المستمرة ، وعودة المهاجرين من الولايات المتحدة أو أوربا ، والمال الذي يرسل من الخارج . فالقرى هي أشبه بقرى Algarue أو Alentege في جنوب البرتغال منها بقرى السنغال أو غينيا - بيساو ، باستثناء لون السكان فهو أشد سواداً منه في البرتغال ، وبخاصة في سانتياغو التي استعمرت في وقت أبكر . وكانت هناك إقطاعيات من الأرض يزرعها مزارعون استغلوا بحيث ثاروا عدة مرات ؛ وكان عليهم أن يدفعوا كأجور نصف المحصول السنوي ، وكان المالك يأخذ جميع الثمار ، كالمانغا ، والكاكاو ، الخ ، وحتى حبوب زيت الخروع (التي تنبت بصورة طبيعية هنا) ؛ في حين أن جزر الشمال استعمرت فيما بعد ، في القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر ، على شكل طبقة فلاحية : مزارع صغيرة جداً يزرعها مالكوها . ولايزالون في Sant Antão يزرعون قصب السكر في مصاطب على سفح الجبل كي يقطروا منه شراب « grogue » الذي يعدّ من أكبر فعاليات الجزيرة وثرى به حانات الأرخبيل كله . ولكن قطع الارض الصغيرة هذه قسمت أيضاً فلم تعد تكفي لتأمين أعمال كافية ولادخل كاف . ولكي لا يكون سكان البلاد من المتسولين أو المعانين تعطيهم الحكومة أجرة متواضعة عن إنشاء الطرق وفي أعمال مقاومة الائتكال . ذلك أن الرأس الأخضر قرر ، كي يكافح الطبيعة الجاحدة ، أن النضال ضد البرتغاليين كان مستمراً مع الائتكال والتصحر . وفي Fogo ، البركان المتستر في جزيرة ، كان السكان ينشغلون في كل مكان في تربية المنحدرات بالجلدران من الحجارة الجافة التي كانت النساء ينقلنها في أطباق على رؤوسهن . وكان آخرون يثبتون بالمطرقة البلاط الصغير غير المنتظم كي يصنعوا طرقاً ذات ميل مضبوط : ياله من عمل في !

ويوم الأحد يهبط الفلاحون المنحدرات من جميع المزارع ، والنساء في ثياب أنيقة ، إلى كنائس القرى الكبيرة ، يتقدمهم علم الحزب يتركونه على باب الكنيسة . ويوم الجمعة العظيمة اقيم زياح ديني في ماندياو كان يتبعه جمهور خاشع ؛ واقيم يوم عيد الفصح زياح أروع هبط رابية المدينة القديمة إلى ريير اغراندي . وكان نصف السكان متجمعين في القداس الذي كانت تزاحمه الحفلة الراقصة المقاباة التي كانت تقدم أحياناً من موسيقا الرأس الأخضر ، وهذه الحفلة هي أيضاً جزء من الحياة اليومية . والحقيقة أن الرأس الأخضر ليس افريقيا حتماً ، حتى لو اراد بحق أن يقيم علاقات مع الأمم الفتية في

القارة . ومع ذلك فان مناخه يجعل منه امتداداً لمنطقة الساحل في الأطلسي .

* * *

لنفرض وجود حكومة عالمية مكلفة بأن تقرر أين تطوّر الزراعة ؛
فاذا تفحصت أحوال الرأس الأخضر الطبيعية (المناخ الخاضع للصدفة
جداً ، وموارد المياه المحدودة جداً ، والتضاريس الشديدة الوعورة ،
والمواصلات العسيرة ، الخ) فانها قد تقرر إغفال الأرخيل من مشاريعها
الاستثمارية ، لأنها ستجد مشاريع أكثر ربحاً في أي مكان آخر تقريباً .
ومع ذلك فان هذه الأمة الفتية بدأت هذه التنمية الزراعية العسيرة جداً
كنتيجة منطقية لنضالها من أجل الاستقلال لأنها قاعدة أساسية لاستقلالها
الاقتصادي . وبالإضافة إلى الجدران الحجرية لمقاومة الائتكال تقام
حواجز ترابية منحدرة موازية لمنحنيات التسوية تخفف من اندفاع
الأمطار الجارفة فتضطرها إلى الترشيع . وعندئذ يزرعون في كل متر
ونصف المتر اشجار الخرنوب والباركنسونيا التي ستعطي أخشاباً أو
علفاً للماعز ، وستحمي التربة ، وتستخدم كصادات رياح في الزراعات
الجافة في فصل الأمطار ؛ ويزرعون الدرة المزوجة بالفاصولياء ،
أو « فاصوليا الكونغو » ، وهو الاسم الذي يطلقونه على بازيلا أنغولا :
« وهي نبات قوي يعيش مرحلاً في الأراضي الجافة » ، كما كان
يقول ريسلر عن ذرة بلادنا ؛ وهي نبات خارق في مقاومته يكفي وحده
لحماية المنحدرات ، ويعطي في آن واحد - ولكن بكميات قليلة جداً
حبوباً ، وعلفاً من أوراقها ، ونخشباً من سوقها . وتميل الدرة إلى
الصعود ، لأن الأمطار تزداد بازدياد الارتفاع ، وبخاصة من جهة
الرياح ، ولكنها تزيد في الائتكال في المنحدرات الأشد . ولعل من المستحسن
أن تزرع معها في كل مكان أشجار تكون أكثر استفادة ، وبخاصة

في الاراضي الكثيفة ، من الأمطار غير المنتظمة ، بفضل جذورها العميقة ، من النباتات السنوية . وعندما يتعلق الأمر بمستأجر أرض زراعية — فقد ألغيت المزارعة في عام ١٩٧٦ ولكن الأجور لا تزال مرتفعة — فان العرف الجاري بابقاء جميع الثمار للمالك لا يشجع المستأجر على العناية بهذه الأشجار .

وينمو طابع الملاكين الطفيلي في الاراضي المروية ، وهي وحدها ذات إنتاج كبير ومنتظم ، ذلك أن الأجور فيها تصل إلى معدلات مفرطة : وقد قدرنا اجرة المهكتار قرب العاصمة Praia بـ ١١٠٠٠ فرنك . وبما أن السلسلة الحديثة العهد من السنوات الجافة قد أنقصت منسوب مياه النبع فان المردود ينقص في الاراضي الضعيفة الري ؛ فكان المستأجر مضطراً ، كي يدفع الأجرة ، إلى بيع جزء من مواشيه . وكانت محاكم التحكيم عند البرتغاليين برئاسة حكام هم مدافعون تقليديون عن الملكية . ولذلك أنشئت في عهد الاستقلال محاكم شعبية أكثر مراعاة للمستأجرين . وقد ألغيت هذه المحاكم أمام الاحتجاجات والشكاوى المتكررة من جانب الملاكين (وهم كثيرون) الذين لا تريد السلطة ، حرصاً منها على الوحدة الوطنية أولاً ، أن تخسر ولائهم .

هذا التقهقر يبدو لنا مؤسفاً بقدر ما يبدو لنا أن هذا الريع العقاري ليس ريع التربة ، بل هو ريع العنصر الأساسي في الزراعة ، أعني مياه الري ، وهي مؤمنة من حيث المبدأ . إن نصف الأجرة التقليدية — على الأقل — يمكن اذن أن ينحصر للماء وأن يدفع لا للدولة (١) بل للبلديات أو للنواحي لتمويل أعمال التجهيز .

(١) يطالب البيان الشيوعي لعام ١٨٤٨ بـ « مصادرة الريع العقاري لصالح الدولة » .

إن أكثر من نصف المساحة المروية حالياً بقليل ، أي نحو ١٠٠٠ هكتار من اصل ١٨٥٠ هكتاراً مروياً ، مخصص لزراعة قصب السكر الذي ينتج أولاً «سكر الأرض» ، وهو سكر خام كان يصدر في البداية إلى البرازيل . ولا يزال القصب يسحق بآلة مؤلفة من ثلاث اسطوانات فولاذية يحر كها ثوران بطريقة الدوران . ولكن العصور يوضع للتخمير ، في براميل سابقاً ، والآن في براميل معدنية . وبعد عشرة أيام يقطر «خمر» القصب هذا وينتج الشراب المسمى «Grogue» ، ونسبة الكحول فيه حوالي ٢١ درجة ، وهو مقلد تقديراً عالياً في البلاد التي تكاد تستهلك مجموع المايوني لتر التي تنتج على هذا النحو (بالنسبة لسكان يزيد عددهم قليلاً عن ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة على مساحة ٤٠٠٠ كم^٢). ويصنعون أيضاً من القطارة ماء محلي وخمراً ، وتجارات أخرى أسوأ بعد أقل كلفة .

ومع مكافحة الائتكال بوشر ببذل جهد جبار لاسترجاع المياه السطحية بترشيحها أو بتجميعها وراء سدود ، ثم للبحث عن المياه الجوفية بواسطة آبار ودهاليز باهظة الكلفة . ويأملون على هذا النحو أن يتوصلوا في العام ٢٠٠٥ إلى أن يكون لديهم ١٣٠ مليون متر مكعب من الماء للري في السنة ، وبالتالي لري ٨٦٠٠ هكتار ، ولكن هذا يتطلب نفقات طائلة وخمسة وعشرين سنة على الأقل .

ولن يكون هذا مستطاعاً إلا بفضل المعونة الدولية ، وهي حالياً كبيرة جداً ، ولولاها لمات جوعاً آلاف من سكان الرأس الأخضر ، إذ إن الجفاف لم ينقطع منذ عام ١٩٦٩ . ومن عام ١٧٤٧ إلى عام ١٩٠٠ حدثت ٥٨ مجاعة وبلغ العدد الرسمي لمن ماتوا جوعاً ٢٥٠٠٠٠ نسمة ، وازداد عددهم في هذا القرن الشهم ، القرن العشرين ، بمقدار ١٣٥٠٠٠ ،

وهذا ما يفسر كيف أن ٧٠٠ ٠٠٠ من سكان الرأس الأخضر الاصليين الذي هرب آباؤهم من هذه المجاعات يعيشون في الخارج : في الولايات المتحدة أولاً حيث هم مقدرّون من أجل صيد الحوت ، والآن في اوربا ، من البرتغال حتى هولندا وإيطاليا ، بدون أن ننسى فرنسا . فالمعونة كانت هنا ضرورة حتمية ، ولم يكن استعمالها سيئاً ، وهو أفضل منه في غينيا - بيساو . وحيثما كان البرتغاليون يقتصرون على الطرق أعطيت الحصة الكبرى لأعمال مقاومة الائتكال ، وللتشجير ، والبحث عن المياه . غير أنهم لا يستطيعون أن يقدموا سوى وظيفة واحدة لكل أسرة . وإذا كان الأمر يتعلق بامرأة ربة أسرة تركت مع أطفالها (وهي حالة شائعة جداً) فإن الستة فرنكات في اليوم من أجل عمل شاق هي أجرة عادلة جداً . وسيبقى أيضاً ٣٠ ٪ من العاطلين عن العمل ، وسكان الأرياف كلهم تقريباً يستخدمون استخداماً محدوداً جداً . وعلى أبواب المطاعم يستجدي الأطفال ولو قطعة خبز صغيرة بمثل اللهفة التي كانوا يستجدون بها في الأندلس عام ١٩٥١ . ولا يزال سوء التغذية خطيراً جداً في الأرياف وفي ضواحي المدن .

ونكرر القول إن المعونة ضرورية ، ولكنها ليست بغير جوانب سلبية . فالواهب يأتي بتجهيزاته ، وبتقنيته وهي ليست حتماً خير تقنية ملائمة : فالشاحنات والشاحنات الصغيرة تتلاقى ، على الطرق المعبدة والمسالك ، مع أرتال النساء والفتيات اللواتي يحملن الماء على رؤوسهن ومع اللواب المحملة بهذا السائل الثمين نفسه ولكن لا ترى عربة يد واحدة . وتصل بعض الجرارات إلى مزارع الدولة في أودية ضيقة جداً عليها ، ولكن المحراث المقرون يظل غير معروف فيها . ولا تزال

جهود تطوير طاقة الرياح (أي رياح ؟) والطاقة الشمسية غير كافية إطلاقاً : فقلما يستعملون سوى البترول ماداموا يستطيعون دفع ثمنه (١). والصادرات لا تكفي إلا لدفع ٥ ٪ من قيمة المستوردات ، وهذا رقم قياسي ، غير أن المعونة وما يرسله المهاجرون (٢) من أموال يقدمان الآن جميع القطع النادر اللازم ، وهذا مايسمح أيضاً بتبذيرها وبالبناء بأطنان من الأسمنت ، في حين أن المنازل الحجرية (٣) التقليدية الجميلة جداً توفر أعمالاً أكثر ولا تتطلب أي قطع نادر ، إذ أن البوزالان الممزوج بالكلس يقدم الملاط . وتوشك المعونة ألا تبقى في المستوى نفسه ، وعادات التبذير التي تضاف على هذا النحو تشكل عقبة إضافية .

لا بد إذن من قسوة اقتصادية . وفي جزيرة فوغو حبسوا نبع ماء على مستوى البحر من أجل رفع الماء إلى ارتفاع ٤٠٠ متر وسقاية هضبة صغيرة مساحتها ١٥ هكتاراً . وهكذا ينفقون على الأقل ٨٠ ٠٠٠ فرنك في كل هكتار يستثمر ، بالإضافة إلى شبكة الكهرباء . ويكلف المتر المكعب من الماء ٢,٢٠ فرنك ، وهذا غال جداً بالنسبة للزراعة (٤) ، وهذا السعر سيتبع سعر البترول . وبما أن الأمر يتعلق بعرق من الماء نازل من سفوح بركان فقد اضطروا إلى السعي إلى احتباسه عالياً كي

(١) في غينيا - بيساو ، لما رأى البنك الدولي البلاد تفرق في الديون بسرعة قال بلطف : « سنعود لنراكم بعد سنتين ، عندما تحتاجون إلينا » .

(٢) وتستعمل هذه الأموال في تحسين الغذاء وفي شراء الأرض وبناء مساكن جميلة ، لا في الاستثمارات الإنتاجية . وقد ان الأوان للتفكير في ذلك .

(٣) لأن المدارس الفنية تعلم كل شيء عن الاسمنت ولا تعلم شيئاً عن الحجر المقصوب ، حجر رفاقنا .

(٤) في مانديلو معمل لتحلية المياه ينتج الماء بكلفة ١١ فرنكاً للمتر المكعب . وقبل ثلاثين عاماً كانوا يمدوننا بالحصول في عام ١٩٨٠ على الماء المزالة ملوحتة بـ ٣٠٠ زهيد .

يجر بواسطة الجاذبية الأرضية . وستكون حرارة البركان الجوفية مصدراً للطاقة .

إن الاقتصاد في المياه جدير بالأولوية : فالماء ينذر حالياً في المدن تذبذباً شديداً ، وبخاصة مع وجود الأدوات الصحية على الطريقة الغربية ، وفي الحقول مع وجود الأتنية الترابية والزراعات المبعثرة جداً وأنواع القصب الضعيفة المردود والقليلة المحتوى من السكر ومربعات الغمر . إن المرشحة قد تقتصد في ذلك ولكنها ليست « حديثة » . ولإرغام الناس على التوفير يجب التوقف عن المعونة المالية للماء وبيعه بسعر الكلفة . والخشب في نقصان أيضاً ويبدونه في كل مكان : إن أفران الإنبيق قد تكون عازلة كأفران الحجاز . والخزافات يشوين أباريق الغضار في الهواء الطلق ، في حين تبدد في الأفران كميات من المحروقات أقل ، من قش ومن زبل ، وهي قيمة جداً في استعمالات أخرى .

وفضالات الزراعات ، كأوراق أشجار الموز وسوقه مثلاً ، يمكن استعمالها على نطاق واسع من أجل الماشية . وأوراق الماينهوت ، وهي ذات قيمة كبيرة في إفريقيا ، لا تستهلك هنا ، وكذلك أوراق الخضار... غير أن أشجار الكاكاو التي نازلت أوصي بها دون جدوى منذ عشرات السنين بدأت تعيد الخضرة إلى المنحدرات الجافة ، وتلك معجزة حقيقية . إنها تشكل قاعدة لتنظيم زراعي - حراجي - رعوي يتيح عدم الاعتماد بصورة أساسية على القطاع المروي . وفي مطلع القرن الحادي والعشرين يأملون في أن يكون لديهم ١٠٠ ٠٠٠ هكتار مشجرة مجدداً - أي أكثر من ١٠٠ مليون شجرة - بالإضافة إلى ٨٠٠٠ هكتار التي تكون مروية

آنذاك . إنها تنمو هنا نموذجياً لأن السيطرة على الماعز متحققة . (١) إن الزراعة هي ولاشك قاعدة الانطلاق ولا تزال جديرة بالأولوية ، في اعوام ١٩٨٠ على الأقل ؛ وبسبب مضايقاتها الكثيرة سيتوجب بعدئذ التشديد على فعاليات أخرى . وينصرف التفكير أولاً إلى صيد الأسماك ، بما في ذلك الصيد الكبير في المحيط ، لأن المياه الساحلية ليس لها غنى مياه الهضبة القارية الافريقية ؛ والزراعة المائية تتطلب تجارب ، وهذا أمر له قيمته ؛ والطحالب أيضاً . ولكن الصناعة والخدمات (محطات بحرية وجوية) هي التي ستكون أساسية . وهذا مايجبر على التفكير في التدريب الذي سيلقن للأجيال الشابة : إن معظم عمال عام ٢٠٠٠ مولودون حالياً ، فالسكان صغار السن جداً وبخاصة من جراء هجرة البالغين . ولكن المدرسة مازالت تغفل كل عمل يدوي .

وفي وسط هذه الصعوبات جميعها نجد هنا جانباً إيجابياً جداً في مجال انتقدناه انتقاداً واسعاً في افريقيا . فالرأس الأخضر قلما عرف أمراض الاستقلال الطفولية التي كانت خطيرة جداً والتي عرفها السنغال وزامبيا . إنك تقع هنا على ارادة سياسية واضحة بقدر ما هي موزونة وفعالة . وقد قال لنا رئيس الوزراء ييلرو بيرز ، وهو متواضع بينه وبين نفسه كتواضعه بالنسبة لبلاده ، إنه يريد « التقدم ببطء » ، ولكن بأمان . ولئن كانت النية منصرفة إلى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان فإن أحداً لا يتحدث عن بناء الاشتراكية بخطوات قسرية . والمبادرة الفردية محافظة على دورها ، وما من أحد يفكر في تأميم تجارة صغيرة

(١) في مالي ، بالقرب من موريتانيا تخلوا عن مشروع الكنديين لتحرير ، لأن الكنديين رفضوا جعل الجيش يتدخل ضد الماعز - أو ضد الرعاة .

تقوم بنورها قياماً حسناً - في حدود توزيع الدخول - وتوفر أعمالاً كثيرة .

وليس الحزب هنا من صنع طليعة صغيرة ومكتب سياسي محدود جداً يزعم في اغلب الأحيان أنه يملك الحقيقة . إنه يسعى إلى التثقيف ، وتحميل المسؤوليات ، وتنظيم المشاركة الشعبية . إنه يعرف أن الحوار أصعب من فرض الأوامر ، ولكنه يسعى إلى تنمية هذا الحوار . والموظفون الاستعماريون العائلون من أنغولا ومن موارمبيك حيث تعودوا إصدار الأوامر ليسوا « موثوقين سياسياً » دوماً ، ولكنهم يقبلون جميعهم في البلاد . إن حركة المهاجرين في الذهاب والإياب عامل خطر من عوامل التطبع بطابع الغرب ومن عوامل سيطرة الثقافة الخارجية ؛ ولكن ينبغي تماماً أن تقيم وزناً لجميع الظروف الموضوعية .

وبفضل هذه الإرادة السياسية المرنة ولكنها وطيدة وكذلك بفضل المعونة التي يعرفون هنا كيف يجعلونها منتجة - إذا كان الناس في إفريقيا يتحدثون عن الائتكال وعن التصحر فإنهم في الرأس الأخضر ، مع أنه واقع في ظروف أصعب بعد مما في معظم منطقة الساحل ومما في بقية القارة بوجه خاص - يناضلون خطوة خطوة نضالاً فعالاً جديراً بالاحترام .

* * *

الفصل السابع

افريقيا المنهوبة ، المستغلة المتصححة

افريقيا التي تختنق

هل ستجوع بحلول العام ٢٠٠٠؟

١ - عقدان من التنمية : عشرون سنة من الفشل :

عقدان من التنمية أعلن عنهما إعلاناً صاعباً في الأمم المتحدة وررردتهما وسائل الإعلام عبر العالم كان يتوقع لهما أن ينقذا العالم الثالث - اذا ماقبل نصائح ذوي الكفاءات ، والأغنياء والأقوياء - من « البؤس والمرض والجهل » ، وأن يحميا أولاً من أرباب سيوف ديموكليس ، سيف المجاعات . لقد حشدوا لهذه الغاية عشرات آلاف الخبراء (١) من جميع الانواع ومن جميع مستويات الاختصاصات والخوافز ، بكلفة عالية جداً . ووضعوا مع من تدرّبوا في مدارسنا من أبناء البلاد مئات وآلاف خطط التنمية ، القطاعية والوطنية ، الخمسية والستوية . وكانت الفلسفة التي انطلقوا منها - ولا تزال في معظم الأحيان - فلسفة عالم اقتصادي « كبير » هو . روستوف الذي يرى أنه لم يكن على

(١) في ندوة عقدت في أوتاوا حول « الخير » أوضحت أن إبراز لقب كهذا ينطوي على عجرفة : اذ يزعم صاحبه أنه أفضل من جميع الناس . ورب امرئ معروف في بلده بأنه في أو اقتصادي فلا يريد أن يسمى إلا خبيراً عندما يكون في العالم الثالث .

الأمم الفقيرة إلا أن تختلي « النموذج » الغربي الذي سيقودها بالتأكيد — ولو ببطء — إلى الثراء الواسع ، بالنسبة لجميع الناس ، ثراء « مجتمع استهلاك الحملة ».

ولا يزال بعضهم يعتقدون بذلك ويرفضون اتهام النموذج المسمى بالنموذج الغربي ويتهمون فقط تقصير المنفذين . غير أن حالات الإخفاق تتكاثر في جميع المجالات ، مما سيجرده من أهليته ؛ إن سوء التغذية في ازدياد ، حتى لو أن قياسه لا يزال صعباً ، فهو أكبر سبب لوفيات الاطفال التي لا تزال نسبتها عالية وهو لها مقياس جيد . وإذا كان نصف عدد الاطفال يموتون في كثير من القرى قبل سن الخامسة فهذا يدل على فشل الدوائر الصحية التي ألغت الطب التقليدي بدون أن تبدو قادرة على الاستعاضة عنه استعاضة ناجحة — إلا بالنسبة لمن يملك الوسائل من أبناء المدن . وهذا الفشل بارز في افريقيا الغربية كبروزه الذي ذكرناه في تانزانيا — زامبيا .

وبحسب بيانات مكتب العمل الدولي كان أكثر من ثلثي سكان افريقيا لا يزالون يعيشون في عام ١٩٧٣ في ظروف من الفقر المدقع . والعدد المطلق هؤلاء المدقعين في ازدياد مستمر . وهذا مرتبط بمشكلة العشرة ملايين عاطل عن العمل وبمشكلة الثلاثة والخمسين مليوناً الذين يستخدمون استخداماً محدوداً جداً والموجودين بأكثرية في القرى . وأرقام مكتب العمل الدولي هذه (بالنسبة لافريقيا بدون افريقيا الجنوبية) تبدو لنا شديدة التفاؤل ؛ فهذه الأرقام تزداد منذ عام ١٩٧٣ بمعدل أسرع فأمرع . ولتذكر أن البنك الدولي يصرح سلفاً بعجزه التام ، في جميع الفرضيات ، عن القضاء على هذا الفقر بحلول العام ٢٠٠٠ .

. والفشل الأخطر هو الفشل الزراعي ، وهو السبب الرئيسي لسوء التغذية والبطالة ولازدياد المستوردات .. لقد بذلت جهود جبارة لتنمية الرز في افريقيا الغربية ، وكاد إنتاجه يتضاعف من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٧ .. ولكن لما كان ازدياد الاستهلاك اسرع بكثير من ازدياد السكان فقد كان لابد في الوقت نفسه من زيادة المستوردات بأكثر من اربعة امثالها فتجاوزت المليون طن بكثير . وقد أدت المعونة الغذائية إلى ازدياد استهلاك الحبز ، وبالتالي ازدياد المستوردات من الحنطة . فمن عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٢ ازدادت مستوردات الأغذية بمقدار ٣٥ ٪ في حين نقص إنتاج الفرد الواحد بمقدار ٤ ٪ على الأقل . ومنذ عام ١٩٧٢ تزداد خطورة هذا الهبوط وهذه المستوردات ، بسبب مواسم الجفاف ، ولكن لا بسببها وحدها .

وما من بلد افريقي - ماعدا مصر والسودان وتونس - وساحل العاج وغانا إلى حد ما - جعل الأولوية في استثماراته للتنمية الزراعية ، مع ما يرصد لها في الموازنة من مخصصات ضعيفة جداً كانت في كل مكان نعمة على التجهيزات الادارية وعلى المدينة والصناعة . وظلت الزراعات الغذائية - ولا تزال - أكثر الزراعات إهمالاً إذ إن الجهد المرموق الوحيد بقي مخصصاً لمنتجات التصدير .

ولم تكن التنمية الصناعية كافية على الرغم من الأولوية التي كثيراً ما نالتها : فلم يرتفع نصيبها في الناتج القومي الإجمالي الافريقي إلا من ٩ ٪ في عام ١٩٦٠ إلى ١١,٥٠ ٪ في عام ١٩٧٠ . ولا تحقق إفريقيا سوى ٨ ٪ من فعالية العالم الثالث الصناعية ، وهي هنا أيضاً ، كما في النمو الإجمالي لنتاجها الإجمالي ، في المرتبة الأخيرة في العالم . ولا تزال محرومة بسبب فساد حدود التبادل ، هذا الفساد الذي مازال يتفاقم منذ عشرين عاماً ، وتزداد في السنوات الأخيرة سرعة هذا الفساد ،

وبخاصة مع ارتفاع اسعار المنتجات البترولية . ولتأمل قليلاً هذه الأرقام :
لاستطيع تانزانيا ، وسكانها ١٨ مليون نسمة ، دفع ثمن ٧٥٠.٠٠٠
طن من البترول الذي تستهلكه كل سنة ؛ ولايكاد يبقى لديها، بالمتبقي
من القطع النادر ، ماتبي به جسراً واحداً في السنة ، وهي في حاجة
ماسة إلى بضع مئات من الجسور .

وتستهلك فرنسا ، وهي أكثر سكاناً من تانزانيا بثلاث مرات ، ١١٥
مليون طن من البترول ، أي أكثر بـ ١٥٣ مرة ، وأكثر ٥٠ مرة بالنسبة
للفرد الواحد من السكان . ولكي تستطيع فرنسا شراءها تباع في السنة
أسلحة بمبلغ ٢,٢ مليار دولار ، منها ملياران للعالم الثالث الذي يشتري
من الأسلحة أكثر ثلاث مرات مما ينال من معونة . وقد ارادوا توسيع
التجارة بين البلدان الافريقية ، ولكن حصتها تراجعت من عام
١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤ من ٥,٤ إلى ٤ ٪ من التجارة الإجمالية . إنها
إخفاقات على طول الخط . ولكن اخطرها جميعاً تدمير البيئة الافريقية
السريع جداً بسبب اتلاف الغابات ، والامتثال ، والتصحر . وتلك
افظع جريمة تقترف ضد الأجيال المقبلة ولا تقتصر — مع الأسف — على
افريقيا . ولنكرر مرة أخرى ماقلناه من أن كل دقيقة تمر يزول معها
عشرون هكتاراً من الغابة الاستوائية الرطبة (١) .

والإخفاق الأخير ولكنه ليس الأصغر هو أن افريقيا قررت في
مؤتمر اليونسكو في اديس أبابا في عام ١٩٦٠ تحقيق التعليم الابتدائي
الشامل بحلول عام ١٩٨٠ . والحقيقة أن تانزانيا وزامبيا وبعض الدول
الساحلية في افريقيا الغربية تقرب من ذلك ؛ ولكن من منطقة الساحل

(١) أريك أكهولم : الأرض بلا أشجار . روبير لافون ١٩٧٧ .

إلى إثيوبيا وإلى أفريقيا الوسطى بقي هذا الهدف بعيد المنال جداً . فقولنا العليا تستوعب في التعليم الابتدائي ١١ ٪ من الأطفال في سن الدراسة ، ولكن ٧٥ ٪ منهم في عاصمتها و ٣ ٪ في الأرياف . وقبول البنات في المدارس في مصر والسودان وبلدان أخرى كثيرة أدنى من قبول البنين بكثير - وهو في الغالب بنسبة ٥ إلى ١ . وفي عام ١٩٧٥ كان المعدل العام للأمية في أفريقيا لا يزال ٨٤ ٪ (١) .

والأخطر من ذلك أيضاً أن أسلوب التعليم الانتقائي الغربي الذي قلما تهيء فيه المدرسة الابتدائية إلا للتعليم الثانوي ، لا يزال مسيطراً . وقد رأينا كل هؤلاء « الراسيين » تقريباً في الثانوي ، هؤلاء الذين يسمونهم بكثير من اللباقة « نفايات مدرسية » ، والذين يرفضون العمل اليدوي والعمل الشاق في الحقول الذي لم يتم التوصل إلى تلطيفه بالبحث عن أفضل التكنولوجيات ملائمة للمدرسة ضد الزراعة ، هذا ما ذكرته في عام ١٩٦٢ في كتابي : أفريقيا السوداء تسيء المنطلق . ولا يزال هذا الداء شبه المميت يتفاقم منذ ذلك الحين . أما بالنسبة لحملة الشهادات الذي يحملون لهم عملاً فعادة ما يكون ذلك في القطاع العام أو شبه العام غير المنتج مباشرة . وهذا يشكل على الأمة ازدياداً في النفقات العامة تتحمله آخر الأمر طبقة فلاحية أفريقية هي أشد الطبقات اختناقاً ، كما يشكل موضوع إفقار تام في قطاع ربما لم يتوقعه ماركس : ولكن هل يمكن أن يؤخذ عليه ذلك ؟ لقد كان يطيب هؤلاء البيروقراطيين ، أبام كانوا طلاباً ، أن يهاجموا الطبقات الحاكمة متهمين إياها باستغلال

(١) هذه الأرقام مأخوذة من تقرير DoKingue إلى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في مونروfia في شباط ١٩٧٩ ، وهو بعنوان : أي نوع من أفريقيا لعام ٢٠٠٠ ؟ .

الفلاحين . ومنذ أن أصبحوا في الوظيفة لن يخطر على بالهم أن يذهبوا للعيش « في الريف » لمساعدة هؤلاء الفلاحين أنفسهم .

إن شبيبة القرى هذه التي لا عمل لها ولا أمل تتجمع في مدن الأكواخ التي هي مراكز للأوبئة ، وللبلوس ، و « مساكن » (إن صحت هذه التسمية) غير صحية بلا ماء في متاولها ، وبلا مجاريير ولا ملاعب . بل لا تزال هنا ، في هذه الأحياء تحت الحضرة أكبر إمكانية لتطوير روح جماعية ، وفيها يمكن للقطاع المسمى باللاشكلي أن يتسع أكثر ما يكون .

٢ - هذه « التنمية الكاذبة » ستدمر كل افريقيا ، إذا هي استمرت وطالت :

أجرت منظمة ENDA دراسة بعنوان : من أجل استقبالية للبيئة والتنمية في افريقيا ، قدمت في اجتماع (١) عقد في شباط ١٩٧٩ ، وهي تدين لنا أن ما يطلق عليه بحق اسم التنمية التابعة سيسبب باديء الأمر تدهوراً متسارعاً في البيئة . « وسيعني هذا أن معظم الحكومات الافريقية تسلم قيادها لتطور الاقتصاد الدولي ولمصالح الفئات الاجتماعية التي تجني من الوضع الحاضر افضل المكاسب [. . .] . وسيظل بيع المواد الأولية في الخارج يشكل أعظم مصدر للدخل [. . .] وآفاقاً واعدة لفلزات الحديد ، والبوكسيت ، والنحاس ، والبتروول [. . .] . وتتوجه صناعة الاستعاضة إلى الزبائن المزودين بالدخل [. . .] ونسترداد التبعة التكنولوجية [. . .] ويقوى جذب المراكز العمرانية (ذات الأجور المتدنية) .

(١) هو اجتماع لممثلي الحكومات الافريقية نظمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، حول مستقبل افريقيا ، في اديس ابابا .

في هذا السيناريو مستخرب الطبيعة الافريقية - كما ذكرنا من قبل ، من منطقة الساحل إلى ساحل العاج . ولا يزال الحشب يقدم الأساسي من الطاقة في البيئة الريفية . ويوشك استهلاك حشب الساحل أن يتضاعف في عام ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠ : فلا بد والحالة هذه من تشجير ٤,٥ ملايين هكتار من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ في منطقة الساحل وحدها للحفاظ على الغطاء المشجر ، مع سدّ هذه الحاجات . فإذا طال الاتجاه الحالي فإن الدوائر التي أزيلت أشجارها الآن حول المدن ستكبر وتتلاقى . ومجهود التشجير الحالي لا يمثل سوى ٢ ٪ مما هو ضروري .

إن نصف إفريقيا مهدد إلى حد ما بالتصحر . ففي إفريقيا الشمالية تبتاع الصحراء ١٠٠٠٠ هكتار في السنة ، والحزام الأخضر من الغابات الذي أقيم في الجزائر على السفح الشمالي من جبال الأطلسي لا يوقف هذا الزحف إطلاقاً . وفي مؤتمر نيروبي حول التصحر (١٩٧٧) قال كورت فالدهايم إنه إذا ما استمرت وطالت الاتجاهات الحالية فإن ثلاثاً أو أربعاً من دول إفريقيا « يخشى عليها أن تزول من الآن وحتى نهاية هذا القرن » . والبلدان الغنية ، في رفضها المساهمة الجوهرية في مكافحة هذا الخطر الرهيب ، لم تدرك أن هذه الكارثة ستقلب عليها هي أيضاً . . .

إن أشكال الائتكال الكثيرة ، الناشئة عن الماء وعن الهواء ، والتي تشد بسبب قطع الغابات ، والافراط في الرعي ، وتقليص الأراضي المستريحة ، تقلص تقليصاً خطراً طاقة الإنتاج في إفريقيا الاستوائية . والائتكال بسبب الرياح يقتلع جميع العناصر الدقيقة في التربة الساحلية، وإذا لم تتغير طرق الانتاج فإن رياح الحور التي تهب من الصحراء من كانون الثاني حتى آذار توشك إلى حد قوي أن تصبح رياحاً رملية مثقلة بالرمال

أكثر فأكثر ، وأن تصبح عاملاً لزحف الصحراء . ومن جنوب هذه الصحراء ، حيث يمكن أن تهطل شآبيب من المطر نادرة ولكنها قوية جداً أحياناً ، حتى حدود الغابة الكثيفة السائرة إلى الزوال ، سيستمر الائتمكال المائي في الاشتداد . وحتى المناطق التي تعيش فيها ذبابة تسي-تسي يمكن أن تزحف مثلما فعلت في السنوات الأخيرة في أفريقيا الشرقية .

إن الأثرية الساحقة من ثروات صيد الأسماك الطائلة ، من أغادير في المغرب حتى وندكوك في ناميبيا ، إنما تضع يدها عليها حالياً الاساطيل الغربية عن افريقيا والتي تخص نفسها بـ ٨٥ ٪ من مجموع المغام . وان نحو نصف هذه الثروات يذهب إلى الاتحاد السوفياتي الذي أخفق في تربية المواشي لكثرة مأساء معاملة فلاحيه فرأى من الأسهل البحث عن البروتينات في أعالي البحار ، بتجهيز هو أعلى ما يكون تطوراً بحيث يعرض للخطر الإمكانات المقبلة لصيد الأسماك ، فهو يجمع الأسماك من كل حجم ودونما تمييز . فاذا طال الاتجاه الحالي فان فرط الاستغلال الذي يتميز به هذا الاتجاه يخشى أن يشتد فيلحق الضرر بأفارقة الغد .

وفي مثل هذا السيناريو يخشى كثيراً أن يتفاقم الفقر ووجوه التفاوت ، وستناقص بالنسبة لأشدهم فقراً سدّ الحاجات الأساسية من طعام وكساء ومسكن وتعليم وصحة . لقد كانت افريقيا مصدرة للحبوب بين عامي ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، وكانت ذات اكتفاء ذاتي في عام ١٩٥٠ ، أما اليوم فهي في عجز متزايد : ١٠ ملايين طن في عام ١٩٧٦ ، و ١٢ مليوناً في عام ١٩٧٨ . وباستمرار السياسات الحالية سيصل هذا العجز منذ عام ١٩٩٠ إلى مستويات لاتطاق : ٥,٦ ملايين طن بالنسبة لمصر ، ومثاها بالنسبة للساحل والمغرب ، وضعفها بالنسبة لافريقيا الشرقية ، وثلاثة أضعافها بالنسبة لنيجيريا . . . أي مامجموعه ٤٥ مليون طن .

ومع عجز متوقع اعلى بكثير بالنسبة لافريقيا الاستوائية لن تستطيع فوائض البلدان الغنية أبداً أن تكفي لسد هذا العجز . وحتى لو كانت الفوائض جاهزة فان أكثرية البلدان الافريقية، وهي الآن مقلدها الإفلاس لن يكون لديها ماتفيها به ولن تستعين إلا بالإحسان - الذي لا يتلاءم مع الاستقلال الحقيقي ولا مع الحرص على الكرامة التي تشكل قيمة افريقية أساسية .

وعندئذ يعتمدون على الصناعة ؛ ولكن اذا كانت البلدان الغنية تنهب أفضل الفلزات نهياً أكثر فأكثر فان القاعدة الأساسية للتصنيع الذاتي الافريقي ستزول . وبلاستمرار في الاندفاع الحالية ستزيد الصناعة في وجوه التباين التي كانت تخلق من قبل الفوارق في الموارد الأساسية غير المتجددة ، من بترول وفلزات . وستستقبل العواصم والموانئ الكبرى ما يأتيها من القرى من عمال بأعداد كبيرة جداً ومن اطعمة رخيصة الثمن ، في مقابل الأجور المتدنية جداً للريفيين السابقين سكان مدن الأكواخ ، إنه جرح سيظل يكبر ويتعفن :

ان النمو العمراني وسياسة الإسكان سيشجعان دوماً القصور الغنية ، وبالتالي المضاربة العقارية ومتعهدي البناء المقلدين جداً للغرب ، فيعرفلان أوحى ينفيان إمكانية قيام سكن شعبي حقاً مؤسس على البناء الذاتي والمواد المحلية . وسينفق معظم القروض على السيارات وغيرها من وسائل النقل الخاصة التي من اجلها يزيدون في توسيع شوارع المدن وبعض طرق السيارات . وعندئذ سيتفاقم خلل التوازن بين المدن والأرياف .

وسيتهم هذا كله على حساب أية إمكانية لتنمية زراعة حقيقية . ويراه بعضهم في صورة العمل الزراعي ، مثل ريشار تول

و BUD سابقاً ، اللذين يحولان الفلاحين إلى بروليتاريين ريفيين ، أو في صورة مزارع. تشغيل ذات مواش. تحرم الرعاة والمزارعين المحليين من أجود أراضيهم كي تزود المدن بلحم بقرى - بل بغذاء تبيذير - أرفع قدرأ . ويمكن ان تتوسع أيضاً المزارع الصغيرة العمرانية الاضافية للموظفين والتجار الذين يخصصون انفسهم بأجود المنخفضات كملكية خاصة ، وهي التي كانت من قبل ملكية جماعية وكانت تديرها القرى . والفلاحون النشيطون القلائل الذين انتقلوا الى الحر الحيواني أو الى الجرار سيتفوقون على جمهور الفلاحين الفقراء فيخلقون وجوه تفاوت جديدة ، كما يبينه لنا كلود ريبول . وسيرفض أبناء هؤلاء الفلاحين الفقراء عمل المجرفة الشاق جداً بعد أن أساء إدخالهم إلى المدارس وجعلوا على صلة بامتيازات المدينة وتبذيراتهم . وسيكون الاعتماد والحالة هذه على المعونة الغذائية التي تقوي جاذبية المدينة ، ما دام القسط الأوفر منها يوزع في المدينة . والحال أن هذه المعونة ستكون تابعة لإمكانات أميركا الشمالية في التصدير التي هي غير محددة لأن الولايات المتحدة وكندا مستمرتان في التبذير بهذه الامكانيات على شكل لحوم . وهذه المعونة تنمي عقلية الحاجة إلى المساعدة، وتغرق في التبعية ، وتناقض كل سياسة مستقلة تتعلق بالحبوب .

وعلى هذا تتساءل منظمة ENDA إن كان مستقبل افريقيا « تدميراً متسارعاً للبيئات الطبيعية في مختلف مناطق افريقيا [. . .] غابة كثيفة صفيت بكاملها تقريباً [. . .] وتضحية بكامل احراش المنطقة الساحلية - السودانية [. . .] واحوال مترعزعة في مدن الأكواخ [. . .] ولاغذاء كاف لفقراء المدن والأرياف ، ومستوى صحي غير مقبول ؟ » . ولكن هناك إمكانيات أخرى ، وحتى لو أوشكت

أن تبرز عدداً من الصعوبات ، وأن تصطدم بعقبات وبسلطات ،
فإن علينا أن نفكر فيها تماماً ، إذا كنا نرفض لافريقيا أن تحتق .

٣ - فوت الايديولوجيات :

لقد اعتقد « الثوار » الأفارقة طويلاً أن الثورة ستحل جميع
مشاكلهم ؛ وقد اعلنوا لي ذلك عالياً في اكتوبر ١٩٦٢ (١) . ولكن
الثورة ليست في الغالب سوى فئة جديدة حاكمة . وقد كتب أوثوك
بينك يقول : « يمكن تعريف الاشتراكية الإفريقية بأنها حكم الشعب
بالمثقفين ومن أجل المثقفين » .

ولا بد لهذه الفئة الجديدة من أن تعتمد ، هي أيضاً ، على الآلة
الادارية ، على بيروقراطية لها أفكارها حول مايناسب الفلاحين (والبلاد)
بدون أن ترى من المستحسن أن تستشيرهم : لقد خلقت النزعة الاستعمارية
هيبة التعليم فادت إلى احتقار العمال ، « الجماهير » . والفجوة واسعة
جداً بين الأقلية المثقفة التي تود أن تعتبر نفسها « صفوة » (٢) والأكثرية
الساحقة التي تكاد تكون أمية في أغلب الأحيان .

وبالممارسة لم يتكشف رجال « الصفوة » الاشتراكيون عن أنهم
أفضل ، بصورة عامة ، من غيرهم . لقد كانت لديهم نزعة أكبر
إلى استخدام أساليب استبدادية لفرض « حقائقهم » غير الملائمة في معظم

(١) وذلك عند ظهور كتابي : افريقيا أسامت المنطلق . وقد اجبتهم انذاك بأنه لم
يبق علي كي اساعدهم إلا أن أدرس البلدان التي قامت بثورة ، وأن أرى ماهي « المشاكل »
التي كانت باقية فيها . لقد وجدت فيها صعوبات مستمرة وباقية بعد الثورة : من الاتحاد
السوقياتي إلى الضيق ، ومن كويا إلى هنغاريا وإلى أماكن أخرى كثيرة .

(٢) سألونا في داكار عما نستطيع ، نحن « الصفوة » ان نفعل من أجل الجماهير .
أما كان الأجدر أن يقولوا : « أن نفعل مع الجماهير » أو « الخدمة الجماهير » ؟

الأحيان.. وحتى لو كانت هناك بعض الإنجازات التي لا تنكر ، فإن الكلام الثوري يخفي في أحيان كثيرة جداً دكتاتورية غير قادرة على تنظيم التنمية بدءاً من القاعدة . ويحاولون تعميم الحقل الجماعي ، والفلاح يستعمله جيداً جداً عندما يريد ذلك ولأهداف يحددها هو ، ولكنه يأنف أن يرى الأمور تفرض عليه فرضاً . ويريدون أن يقبلوا قبل الألوان الزراعة وترتبة الماشية لدى المجموعات العائلية بدون أن يروا أن هذه المجموعات تربط الاقتصاد بالعلاقات الاجتماعية ربطاً لا ينقسم . وفي بعض الأحيان يعملون تنظيم القرى بدون استشارة سكانها استشارة حقيقية . وكثيراً ما شوشوا دون جدوى دورات التمويل. ويدخلون دوماً ، بكثير أو قليل من الضغوط ، أساليب وتقنيات « حديثة » بدون اهتمام من واضع الخطة بوجهة نظر الفلاح . ويرافق هذا كله تدخل في الحياة اليومية للجماعات ، والأسر ، والأفراد تدخلاً هو أبعد من أن يكون فيه فائدة واضحة للمصلحة المشتركة .

وإذا أحبوا النموذج السوفياتي جعلوا الأولوية للصناعة ورفضوا التكنولوجيات الوسط ، فقد تجاوزها الزمن . والمشكلة الحقيقية ليست في أن يثنى بسرعة اقتصاد وبنى اشتراكية ، بل في الخروج من التبعية ، ومن التخلف اللذين يقودان إلى الاندماج في اقتصاد عالمي يعرف حق المعرفة كيف يستغل . وللخروج من ذلك يجب إعادة النظر كلياً في نموذج التنمية الغربي ، وفي التفوق العمراني والصناعي (مثلما حاولته الصين) ، إعادة نظر يجب أن تكون أعمق مما حققه الاشتراكيون الأفارقة قط . وإعادة النظر هذه ليس مايسوغ تسميتها اشتراكية إذا استمر تعريفها بأنها « تأميم وسائل الإنتاج والتبادل الكبرى » . وفضلاً عن ذلك فإن هذه « الوسائل الكبرى » تكاد تكون غير موجودة في كثير

من الدول الافريقية . يجب التخلص من اشتراكية اوروبية - مركزية غير ملائمة إطلاقاً للعالم الثالث .

والجزء الأول من كتاب نير يارنس ، إفريقيا للأفريقيين ، يوضح هذه المشاكل توضيحاً جيداً (١) . وأفضل من ذلك بعد الاطلاع على كتاب : النظام الحديد للجوع ، ثورات فلاحية ، لمؤلفيه بروفانت ورافينيان ، وعلى أبحاث منظمة ENDA (٢) .

ولقد اتبعت لي فرصة عرضت فيها على طلاب جامعة دار السلام إمكانيات تنمية قائمة على الفلاحين . هؤلاء المعارضون الملونون بالماركسية تأويناً سيئاً يعززون كل وجوه الفشل الافريقية إلى الامبريالية ، وإلى الرأسمالية المركزية واثقوى الاجنبية ، ولكهم يطيب لهم أن يعيشوا في بيئة أكثر امتيازاً من كثيرين من طلاب بلدان أغنى ، في المعسكر الاشتراكي مثلاً ، ويرفضون حتى الاعتراف بقسوة آلام الفلاحين الذين يجهدهم يؤمنون لهم الامتيازات . إنهم يعدّون أنفسهم ، بدون ان يصرحوا بذلك ، لأن يصبحوا ذوي امتيازات .

وفي لوزاكا ، في زامبيا ، ذكرنا زملائهم أن انجلز قال كذا في القضية الفلاحية وأن لينين قال كذا . وأجبناهم ببساطة بأن انجلز ولينين لم يأتيا إلى زامبيا ولا حتى إلى إفريقيا الاستوائية ، ولم يتح لهما أن يشاطرا عمال وسكان مدن الاكواخ في هذه البلاد نضالهم وافكارهم . إن معالجة قضايا الفلاحين الافارقة انطلاقاً من تحليلات اقتصادية

(١) وبالمقابل فان دراسته عن ساحل العاج بدت لنا تقريظية ؛ فهو لا يهتم بمشاكل البيئة ، هذا الخطر الجسيم على افريقيا .
(٢) راجع مجلتها : البيئة الافريقية ، ومنشوراتها الكثيرة .

واجتماعية وسياسية أجريت في اوريا في مطلع عهدها بالتصنيع هو مخالفة حتى للمقاربة الخصبية والطريقة التي تقترحها الماركسية . أما التطبيقات الاشتراكية في افريقيا فقد رأيناها تفشل في غينيا ومالي وفي غانا ، عندما ارادت هذه التطبيقات أن تذهب إلى ما هو أبعد . وفضلاً عن ذلك فإن هذه الاشتراكية المزعومة إنما هي بوجه خاص اشتراكية حكومية .

وقد عاب علينا طلاب معهد الأمم المتحدة للتنمية والتخطيط في داكار عدم تحليلنا تحليلاً عميقاً أجهزة الحكم والدولة . وبعد تدريب نظري لمدة تسعة أشهر في هذا المعهد سيتولون عملهم الإداري السهل جداً ، حتى بدون أن يكونوا قد حاولوا أن يروا بأعينهم — وبأيديهم — ما كانت عليه الحياة في الأحياء الشعبية وبعض القرى في السنغال ، وبدون أن يكونوا قد حاولوا أن يدللوا حسيّاً على تضامنهم مع الفقراء المعدمين ، وبدون أن يحاولوا أن يناقشوا معهم مشاكلهم وإمكانيات الخروج منها بوسائل يملكونها . إن هامش المناورة ضيق ، ولكن من الخطأ عدم استعماله إلى أقصى حد .

لقد ذكرنا الإخفاق الشامل للمنظمات شبه الحكومية في زامبيا والصعوبات التي تلاقىها في تانزانيا . إن الشركات التي انشئت من حيث المبدأ من أجل إعطاء الدولة « السيطرة » على المراكز العليا المهيمنة على الاقتصاد « تسمح في الواقع للفئة التي تديرها — والتي تعينها الحكومة ، كما في مكاسب العهد القديم — أن تخص نفسها بالامتيازات المفرطة ، مع تحررها من القواعد المقررة للوظيفة العامة ، الموروثة عن قواعدنا ، ومن أجل أن تعمل ، في معظم الأحيان ، بدون رقابة فعلية . وهذه الأجهزة تقيم في كثير من الأحيان علاقات مع الشركات المتعددة

الجنسيات وتشكل بالنسبة لها عميلاً رفيع القدر . والتجهيزات المتطورة التي تشتريها تطيل أمد التبعية التكنولوجية . وفي موزامبيق فشلت محاولة تعميم مزارع الدولة ، وأقصى الوزير المسؤول : بداعي أنه قائم بالإسهام في تجويع البلاد التي كانت قد عانت مافيه الكفاية من الهجمات الروديسية . ولذلك فإن موغاريه في زمبابوي يسعى ، بناء على نصائح سامورا ماكيل ، إلى الاحتفاظ بمستوطنيه البيض الفعالين تقنياً . وبالمقابل يحظرون في أنغولا نشر الانتقادات التي يصدرها سامورا ماكيل عن الأخطاء التي ارتكبوها في مطلع الاستقلال والتي صححت بعدئذ على نطاق واسع . إن أنغولا في وضع حرج جداً ، بعدد من المفوضين السياسيين المفصولين كلياً عن الجماهير الفلاحية والذين يرفضون كل جهد يفيد المدن بوجه خاص . وفي هذين البلدين سيحتاج الإنتاج إلى وقت طويل كي يسترد عافيته بعد رحيل البرتغاليين بأعداد ضخمة ؛ ويسعون إلى استدعاء بعضهم للعودة .

وهذا لايريء ابداً الامبريالية من جرميتها ، فايدنولوجيتها في النهب والاستغلال لايدافع عنها طبعاً ؛ فهي لم تتورع عن القضاء على المسؤولين الأفارقة الذين يخشى أن يكونوا أقل طواعية وأقل خضوعاً . ولنتذكر اغتيال صديقي المغربي المهدي بن بركة بالتواطؤ مع رجال شرطة فرنسيين ، واغتيال بعض قادة اتحاد شعوب الكاميرون على يد دواثرنا السرية ، واغتيال أميلكار كابرال وموندلال بتحريض من البرتغاليين ؛ ولاننس الذين أعدموا ويعلمون كل يوم ، ويعذبون أو يقتلون في قتال غير متكافئ في افريقيا الجنوبية وناميبيا ، والذين لاقوا مثل هذا المصير في روديسيا . ولنتذكر أيضاً لومومبا الذي كان يمكن أن يقود الكونغو المستقل في طرق أفضل من الطرق التي قاده

فيها موبوتو الذي لا يمكن لإنسان أن يفعل أسوأ مما فعل . وعلينا أيضاً أن نذكر مذابح ماسياس في غينيا الاستوائية ، ومذابح عيدي امين في اوغاندا ، وبوكاسا في افريقيا الوسطى ، التي تعزى إلى الأفارقة ولاريب ، ولكن الدول المسيطرة كانت لديها جميع الوسائل للحيلولة دون وقوعها : والجيش الفرنسي الذي يتدخل فقط عندما تكون مصالحنا مهددة ، قد أثبت ذلك جيداً في بانغي في عام ١٩٧٩ .

وفي عام ١٩٨٠ لانرى الحرب الأهلية في تشاد متتية . وسياسة فرنسا في افريقيا يقودها جيسكار ديستان ، ممثل بورجوازيتنا « التحررية التقدمية » ، ولكنه من هواة الصيد في افريقيا . فحبه للصيد اسهم في تحديد موقفه اثناء التدخلات المسلحة . في Shaba (١٩٧٧ و ١٩٧٨) وأخر تدخله في افريقيا الوسطى حيث كان يدعم «الأمبراطور» بوكاسا . فهل تشكل المحافظة على الاراضي التي يصطاد فيها الرئيس أحد عناصر سياستنا في العالم الثالث ؟ .

٤ - جوع العالم الثالث يتطلب مشاريع أخرى :

ليست إفريقيا وحدها مخنقة : فآسيا الاستوائية ، وهي أكثر سكاناً بكثير ، هي في وضع أشد ضيقاً بعد ، وبخاصة في شبه القارة الهندية ، ومن اندونيسيا - ولاسيما جاوا - حتى الفيلين . ونقصان الاراضي فيها أشد حدة ، والقرى يسيطر عليها في أغلب الأحيان طغاة صغار يستغلون الفلاحين الفقراء استغلالاً شرساً ، ولاسيما بالاجور البخسة وبالربا والريع العقاري . والاقطاعي في اميركا اللاتينية يستغل كادحيها هو أيضاً استغلالاً وحشياً بضالة ما يدفع لهم وبحرمانهم من الأراضي الضرورية لإطعامهم ، في حين يستعمل المساحات الشاسعة التي يضع يده عليها تعسفاً استعمارياً فرعياً كمزارع فسيحة لتربية المواشي .

وتأخذ المنظمة المتخصصة في الأمم المتحدة في الغذاء والزراعة (الفاو) هذه المشكلة على عاتقها منذ أن أنشئت في كيبك عام ١٩٤٤ . ومنذ عام ١٩٤٧ عدلت في كوبنهاغن ، أمام ضغوط الشركات المتعددة الجنسيات لتجارة المنتجات الزراعية الكبرى ، عن تنظيم توزيعها على غير أسس الربح الصرف . وعندما انضمت الولايات المتحدة إلى القتال ضد النازيين - لأن اليابانيين هاجموا - أعلنت أنها تقاتل من أجل تحرير البشرية من الحاجات Freedom from Want . وتعد الفاو هذه اجتماعات سنوية في روما لممثلين من كل بلد ، وتحشد آلاف الخبراء الذين تلقاهم في المكاتب أكثر مما تجدهم في القرى والحقول ؛ وتنظم مؤتمرات عالمية كبرى ، كمؤتمر ١٩٧٤ حول الغذاء ، ومؤتمر ١٩٧٩ بشأن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ؛ وتلتقي فيها بمندوبين عن الحكومات ، وعن الأعمال الزراعية ، وبعض كبار المزارعين ، ولكنك لا ترى فلاحاً واحداً . ولكي تعطى الكلمة للفلاحين كان لابد من تنظيم مؤتمر مقابل في روما في عام ١٩٧٩ . ومنظمة الفاو هذه ، كغيرها من المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة ، وربما استثنينا اليونيسيف ، تنفق مئات ملايين الدولارات وتدفع « لخبرائها » أجوراً عالية . وعلى الرغم من هذه الآلة الضخمة ووسائلها الكبيرة يستمر الجوع في الازدياد في هذا الوقت كله . وفي عام ١٩٧٤ كانوا يقدرون أن عجز العالم الثالث في الحبوب سيصل إلى ٨٥ مليون طن في عام ١٩٨٥ ؛ وقد وصل إلى ٨٠ مليون طن منذ عام ١٩٧٩ . وكلفة المستوردات من الحبوب هي ١٧ مليار دولار .

وقد كتبنا في عام ١٩٦٦ ، بالاشتراك مع برنار روزيه نقول :
إننا سائرون إلى المجاعة ، بدون أن نرى جيداً آنذاك إلى أي درجة كنا

متوغلين فيها . إتنا من بعد وباستمرار في مجاعة كاملة ، كل يوم ،
وليس فقط في جوانبها الأكثر إيلاماً وتأثيراً في الهند وبنغلادش
(١٩٦٦ و ١٩٧٤) ، وفي الساحل واثيوبيا (١٩٧٢ و ١٩٨٣) .
إن سوء التغذية يفتك يومياً بعشرات آلاف الأطفال ، من شمال شرق
البرازيل إلى سلاسل جبال الاند ، ومن كولومبيا إلى بوليفيا ، وفي
الوسط الشرقي من جاوا ، وفي الجزء الأكبر من شبه القارة الهندية ،
وجزاء من الفيليبين . الخ .

ونشرت الفاو إذن في عام ١٩٧٩ وثيقة جديدة بعنوان : الزراعة
في حوالي العام ٢٠٠٠ ترثي فيها للجوع ولاريب وتعلن تمسكها بالنظام
الاقتصادي العالمي الجديد . . . وتؤكد هذه المذكرة أن العجز في الحبوب
في البلدان المسماة نامية يوشك ، في فرضية استمرار الاتجاهات الحالية ،
أن يبلغ ضعف ماتملكه اليوم اميركا الشمالية ، أعظم حائز لسلاح
الغذاء .

فماذا تقترح الفاو إذن لتدارك ذلك ؟ إنها تقترح بوجه الإجمال
استمرار الاتجاهات الحالية ، بعد أن اشارت مع ذلك إلى وجوه عجزها !
ويتوقع في هذه الاتجاهات أن تزداد الأسمدة الكيماوية ، من الآن
وحتى العام ٢٠٠٠ بمقدار خمسة أمثالها ، وأن يزداد عدد الجرارات
بنسبة ٧,٥ ٪ في السنة ، ولكن حيوانات الجر « لا تزداد فيها إلا ببطء » ؛
وان تزداد الآلات اليدوية وآلات الجر الحيواني بمقدار ٠,٦ ٪ في
السنة : ويعتقد بأنهم ما ارادوا التحدث عن أزمة البترول ، وعن الحاجة
إلى الدبال ، وعن الائتكال والتصحر ، وكلها مشاكل وثيقة الصلة
باتجاه كهذا . ويقدررون من الدواجن والخنائير (للأغنياء) ما هو أكثر
بكثير بدون ان يبينوا إن كان سيكون هناك ما يكفي من الحبوب لتغذية

الفقراء تغذية بشرية مباشرة . وكل شيء يحسب بالدولارات ، وبالتوظيفات النقدية التي يجب ان تجاوز ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ . وليس هنالك أي ذكر لما يمكن ان تقدمه التعبئة الفلاحية ، والاستثمار البشري ، وهو القاعدة الاساسية للتقدم الصيني منذ عام ١٩٥٠ .

ومعروف الآن أن البرنامج الزراعي الذي وضعه مؤتمر ١٩٧٤ من اجل عام ١٩٨٥ سيكون فشلاً تاماً . والبلدان المسماة نامية — يالها من ثورية — تبعد كل سنة عن الاكتفاء الذاتي الغذائي بدلاً من أن تقترب منه كما كان مقدرًا . فليس لنا فضل كبير اذن في أن ننبئ بفشل خطط نادي الساحل ومنظمة الفاو من أجل الاكتفاء الذاتي في العام ٢٠٠٠ . إنه فشل محتوم مادامت هاتان المنظمتان لا تعترفان بأن « نموذجهما » للتنمية ، الذي كان فاشلاً دوماً ، يجب أن يعاد النظر فيه ، ومادامت السلطات باقية ، على الصعيد الدولي كما على الصعيد القومي ، في أيدي من لم يتخلوا عن استغلال فلاحهم ، بدلاً من مساعدتهم .

٥ - مخطط إجمالي لتنمية فردية ذات تركيز ذاتي

اقترحنا في زامبيا حلاً يتلاءم مع « الوسط » السيامي القائم ، هو إنشاء كيانات قروية ليست موجودة فيها حتى الآن ، ولكنها وجدت في أفريقيا ما قبل الاستعمار ، على ما بينه لنا مونغوبارك في رحلته الاستطلاعية إلى النيجر (١) . فقد كان ولي أمر الأرض يسهر على احترام خصوبة أرض هي ملك لالفئة الأحياء وحدهم بل لأجدادهم ولذريتهم ، وكان الناس ملزمين أدبياً بنقلها إلى هذه النرية في حالة حسنة — وهو

(١) رحلة في داخل افريقيا . مارسيلو ١٩٨٠ .

الزوايا غير معروف عندنا منذ أن نصت الحقوق الرومانية على حق
الانسان في « استعمال ملكيته وفي اساءة استعمالها » .

إن الوحدات الريفية في السنغال ، وقد أنشأتها السلطة ، تفوق كثيراً
نطاق القرية . ففي هذا الإطار قد يستطيع الفلاح الافريقي « تحقيق
ذاته » كاملاً ، إذا مامنح الجوهرى من السلطات ، وإمكانية تنظيمه
كما يشاء ، وإذا ماتوقفوا عن التعسف في السيطرة عليه ، ولم يحاولوا
دمجه دمجاً مبكراً جداً وعميقاً جداً في الاقتصاد النقدي ، وإذا ماتركوه
يتصرف بالفوائض التي يحصل عليها من عمله كي ينظم قريته ويجهزها ،
فيخلق فيها على هذا النحو الاستخدام المنتج .

ويقترح تقرير ENDA المشار اليه آنفاً إمكانية « تنمية بيئية »
تنفذ مع الفلاحين ، من أجل التفكير معهم في مشاكلهم وفي مستقبلهم .
فمن يقيم في القرية كي يعيش مع الفلاحين ويساعدهم على فهم وضعهم ،
ويناقش يوماً فيوماً الحلول التي في متناول أيديهم ، هذا وحده يستحق
أن يسمى خبيراً . وعندئذ يطلقون عليه في القرية اسم « الأخ » (١) .
إن اتلاف الغابات المفرط في وادي نهر السينغال هو نصيحة بزرع
الاشجار في القرية وحولها لإعادة تشكيل الغطاء المشجر في الحقول .
والصبار الذي لاشوك له يمكن أن يقدم احتياطاً من الكلا يستخدم
مباشرة بأن ترعاه الحيوانات قبل القطاف ، بلون العمل الضخم في
بناء مستودعات على النمط الاوربي لتخزين الأعلاف . وشعبة الوادي

(١) في كانون الثاني ١٩٨٠ اجتمعت لأول مرة في نيامي وفي أرياف ايورو
(النيجر) فئة من الباحثين السواحليين من مختلف الفروع ، وذلك في محاولة لتحديد صورة
الباحث الذي يعمل في خدمة الفلاحين والرعاة ، ويعمل من أجلهم في قضايا يحددونها
بأنفسهم .

والاراضي المغمورة بالفيضانات يمكن تنظيمها بسدود من التراب المرصوص ، ويمكن احياناً تنظيم مستنقع صغير في تيلايا . والحمير التي لاتعمل هنا سوى بضعة اسابيع في السنة في نقل المحاصيل ، أو الأبقار أيضاً يمكن أن تخرج من الآبار الماء اللازم للحاجات المنزلية ولري الحدائق في فصل الجفاف ، وري البساتين ، وهي أعمدة التغذية المحسنة . واذا كان البئر بعيداً جداً عن القرية - وقد رأيت أبقاراً تحمل الماء في التشاد - فإن الحمير والابقار يمكن ان تحمل الماء على ظهورها ، وفيما بعد بواسطة طنابر . وهذه الطنابر يمكن أن يصنعها نجارو العربات ، وهذه مهنة تدخلها المدرسة المجددة في دروسها (صنع الحديد والخشب ، والنجارة والأثاث) ، وستشجع البستنة وتربية الأبقار الحلوب ، الخ .

يحتاج طيبو القلب في البلدان الغنية على تشغيل الأولاد . ولاريب في أنه قد أسىء إليهم في اوروبا في القرن التاسع عشر ؛ ويتطلب منهم بعض الناس في شمال شرق البرازيل أعمالاً شاقة جداً بالنسبة لأعمارهم . وعندما يكون الجهد معقولاً فإن عمل الاطفال ، الشائع جداً والضروري جداً في افريقيا ، يبدو مفيداً جداً : لمساهمة هذا الجهد لافي الانتاج فحسب بل في تربية الأولاد الذين يحملون مسؤولياتهم باكراً . ومن المستحب أن ينظموا بأنفسهم أعمالهم كجماعة (مدارس ، أخويات بحسب الاعمار . . .) وأن يستفيدوا من المال الذي يجنونه ، أو أن يقرروا كيفية استعماله .

وفي مرحلة ثانية ، يتم البحث عن مصدر للطاقة المحلية - طاقة مائية في الجبال المروية التي تعبرها السيول ، وطاقة حيوانية بزوج من الابقار يدوران في مدار ، وطاقة رياح أو طاقة شمسية في مكان آخر

أولاً من أجل تشغيل مضخة أو ناعورة تغذي الماشية بالماء ، ويصفي الماء من أجل البشر . ويمكن لهذه الطاقة أيضاً أن تدير مطحنة الذرة والذرة البيضاء بدون اللجوء إلى المحرك الباهظ الكلفة ؛ وعلى هذا النحو يتغير وضع النساء تغيراً كلياً . وعندئذ تذهب الفتيات إلى المدارس بأعداد أكبر . ويمكن لهذه الطاقة أن تقدم فيما بعد الكهرباء اللازمة لإضاءة المدرسة وبيت الشباب ثم القرية ، وأن تتيح ذات يوم تقوية التعليم بواسطة الإذاعة والتلفزيون ، شريطة أن يتولى الفلاحون مراقبة البرامج المذاعة أيضاً فلا تظل كما هي اليوم تشبعاً مستمراً بالطابع الغربي المبطل ، وأداة لترع الثقافة ونزع الطابع الأفريقي (ومن بينها تلفزيون زامبيا) تدفع إلى تحضر جنوبي طائش .

وإن مثل هذا المخطط يجب أن يتلاءم مع كل وضع ، ويجب بوجه خاص أن يوضع بالتعاون مع الفلاحين المعنيين ، سواء منهم المزارعون القدامى وشيوخ الأرض أم الشبان الذين دخلوا المدارس ولديهم الشجاعة للبقاء في القرية . وسيتهيئ بنا الأمر إلى أن نذكر أن مبادرة الشبان الذين يعملون هي الوسيلة الأولى للتنمية ؛ ويمكن أن تندرج في إطار جماعي : فعندما احترق حي من قرية فلاحية في نيامي راح الجميع يتعاونون في إعادة بنائه . ومثل هذا المشروع يتوافق إلى حد ما مع المخطط الذي كانت « Ruvuma development association » قد بدأت بتنفيذه في تانزانيا منذ ما قبل بيان آروشا والذي حطمه الحزب بعنف لأنه لم يكن يريد أن يستفيد الفلاحون مباشرة من الفوائض التي يخلقونها . وبوساطة زراعات التصدير التي لا تزال تشجع حتى اليوم بل تفرض فرضاً اتجه هذا الفائض والحالة هذه إلى الأقليات ذات الامتيازات التي تمسك بحزم بجميع السلطات . فهل ستترك هذه الأقليات – ونذكر

نحن اصحاب الامتيازات في العالم الغني — أنها آخذة بتخريب بلادها ؟
وينبغي والجملة هذه على الفلاحين ، نعد أن يضعوا مشاريعهم ، أن
يفرضوا احترامهم بما يكفي لجعلهم قادرين على تنفيذها . ان رئيس
نقابة زراعية في بواكيه بساحل العاج لم يخش ان يعرب عن مدى
شعورهم بأنهم محقرون ، ولكنهم يعرفون أنهم لا يستغنى عنهم .

٦ — ما العمل في مدن الأكواخ ؟

أن يوقف أولاً توسعها الرهيب ، وذلك يجعل الحياة في القرية
أمتع وأكثر جاذبية ، وبأن تعاد إلى الفلاحين سلطة القرار الفعلية
التي كثيراً ما سلبت منهم إياها الإدارة . إنه ينبغي ولأرب إعطاء القرية
الأولوية المطلقة ، ولكن حركة الهجرة الريفية بلغت حداً من الضخامة
بحيث لا بد من وقت طويل لتخفيفها . والمشكلة بالنسبة للشبان هي أقل
في منعهم من الرحيل منها في حثهم على العودة من تلقاء أنفسهم في
شروط حسنة . ويمكن لمجموعات من السكان أن تدير تنظيم أحيائها
من أجل الخدمات الأساسية : كجبر المياه ، والمجارير ، ومجمعات
الأقذار ، والمدارس والمستوصفات . ثم يغدو ممكناً تحسين الفعاليات
الانتاجية الموجودة فيها الآن ، كالصناعة الحرفية التي تجمع جميع
نفايات المدينة الحديثة (من خشب ومعدن) ، من نيروبي إلى أيجان
فستخرج منها أشياء نافعة جداً تشج وتباع بأسعار رخيصة جداً .

ويمكن إزالة عقبات كثيرة تقف في وجه خطة كهذه . ولماذا تهدم
مدن الأكواخ هذه ويقصى الفقراء عن البيئة الحضرية إذا لم يكن ذلك
من أجل ألا تؤذيهم رؤية ذوي الامتيازات ، ومن أجل إخفائهم عن
أنظار الزائرين الأجانب القادمين عن طريق المطار ، ومن أجل ألا يشكّلوا
خطراً اجتماعياً كامناً في داخل المدينة « الجميلة » . وسكان الأكواخ.

هؤلاء لن يندفعوا إلى تحسين مسكنهم بدون أمن عليه . وينبغي مساعدتهم على استخدام أكثر التكنولوجيات ملائمة ، وذلك بالمشورات الفنية وبقروض للتجهيز كثيراً ما تخصص حتى الآن لأصدقاء السلطة ، وأن توزع باديء الأمر نفقات البلديات توزيعاً عادلاً ؛ وتجب مساعدتهم على تحسين إنتاجهم وتسويقه ، وذلك بقبولهم كموردين للأسواق الإدارية التي يجب تسهيل وصولهم إليها بلبون لكثائر من المعاملات الورقية . إن الأمية الوظيفية يمكن أن تقترن فيها بتدريب تقني عملي جليلاً ملائم لأوضاعهم وقابل للتطبيق في الحال .

وحول هذه الأحياء المحيطة بالمدن يمكن أن تنظم حدائق عمالية : إن خمسة آرات مروية لكل امرأة ستوفر عملاً منتجاً وتسهم في مكافحة سوء تغذية النساء والأطفال . إن المشورات الفنية ، والأسمدة والبذور ، ومجموعة صغيرة من الآلات ستجعل هذه الحدائق (١) - والبساتين - أكثر إنتاجية .

٧ - السلطة للفلاحين وللقرى : مسؤولياتنا

في خطاب الافتتاح للمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أكد الرئيس نيريري « أن أحسن الحكومات قصداً ، بما فيها حكومتي ، تتحدث عن الحاجة إلى التنمية الريفية كما لو أن الشعب ليست لديه أية فكرة خاصة به [. . .] والسلطة السياسية تتجه بطبيعة الحال نحو أغنياء العالم [. . .] [في حين] أن السلطتين السياسية والاقتصادية يجب أن تكونا في أيدي الشعب داخل القرية والمنطقة

(١) لتذكر العمل الرائع في البساتين المعالية في فالانسين الذي خفف من بؤس الطبقة العاملة .

والأمة [. . .] وأنه لأمر أساسي التأكد من أن الفوائض التي يحصل عليها الريفيون تبقى في الأرياف [. . .] وذلك من أجل تنويع الاقتصاد الريفي بتنمية المصادر المتناوبة في الإنتاج والاستخدام ، إن نيريري رجل حسن النية ولاشك ، ولكننا رأينا بيروقراطيته ماتزال تفرض على فلاحيه في بلاده نسبة كبيرة من زراعات التصدير : حتى في أوساط تكون فيها هذه الزراعات هامشية .

وفي كتاب « دروس الأزمة » يذكرنا كلود رينوا الذي عمل طويلاً حول مارادي في النيجر تذكيراً وثيق الصلة بالموضوع جداً أن أزمة منطقة الساحل ليست مرتبطة فقط وبوجه خاص بالتقلبات المناخية وبالانفجار السكاني ولابتدهور الوسط الطبيعي ، بل مرتبطة « فعلاً باختلال الطرق القديمة في توزيع وتداول السلع الحيوية (تخزين ، وإعادة توزيع داخل المجموعات الجماعية المتناسكة) [. . .] . إن السيطرة التبريحية لنظام اقتصادي ، والسفينة [. . .] ومبادلة المنتجات الزراعية المحلية بالعملة ثم استرجاع هذه العملة عن طريق الضرائب وبيع المنتجات المستوردة [. . .] عند الاستقلال ، كل ذلك يشهد - على حساب الجماهير الفلاحية - نشوء برجوازية وطنية ، إدارية وتجارية . »

وعلى ذلك فهو ينصح بأن يعطى الاقتصاد الزراعي مجدداً إمكانية تغذية تسميته الخاصة به ، عن طريق تكديس داخلي للفوائض [. . .] نحو شكل من الاضخار الجماعي ، القروي [. . .] ، وبأن تعاد سيطرة الشركات الزراعية على نظام الإنتاج الزراعي [. . .] . ومن هنا كانت حاجة الوحدات الريفية إلى أن تتناقص تبعيتها لمبادلاتها

النقدية مع الخروج (أ) . . ، ونصل هنا إلى نقطة أساسية . إن للبلدان الأفريقية مصلحة في تقليص مبادلاتها مع العالم الرأسمالي ، كي تقلل من إمكانياته في الاستغلال ، وعليها أيضاً أن تغير بنية هذه المبادلات . ويبدو لنا ذلك صحيحاً بالنسبة إلى القرية التي هي موضع استغلال مزدوج ، استغلال العالم الخارجي واستغلال المسؤولين فيها ، فلا بدّ إذن من مزيد من السلطات للفلاحين وللقرى

غير أنه قلما يستطيع إعطاء الفلاحين سلطات اقتصادية وسياسية حقيقة إذا كانوا غير قادرين على أخذها ، أي إذا لم ينظموا هم أنفسهم في مجموعات قادرة على أن تفرض احترامها . ويشيرون هنا وهناك إلى حركات مقاومة للسلطات ، وفي عام ١٩٦٨ أنشأ الفلاحون السنغاليون ما أطلق عليه بحكمة اسم « القلق الفلاحي » . وحصلوا آنذاك على شروط أفضل ، وذلك بتقليص حقوقهم من فستق العبيد لأكثر . وبعد موسم ١٩٧٩ السيء جداً يتحدثون من جديد ، في عام ١٩٨٠ ، عن رفع سعر فستق العبيد ، وألغيت ديون ، وهذا قلما يشجع ذوي المعاملة الحسنة ، لأن سيئي المعاملة وحدهم يستفيدون منه .

إن الفلاح يريد أولاً أن يشبع ، فيلزمه إذن ، في هذه المناخات التي لا يعتمد عليها ، أن تكون الأولوية للزراعات الغذائية ، وأن يبدأ من جديد ، كما في أيام ما قبل الاستعمار ، بتكوين احتياطات عائلية أو حتى مخازن جماعية . وبدلاً من التعاونيات التي تفرضها وتسيطر عليها السلطات ويستفيد منها المسؤولون عنها أولاً يجب أن توجد للفلاحين تجمعات اقتصادية واجتماعية وأخيراً سياسية يديرونها هم

(١) وهذا يقتضي تنمية صناعة الحرفة ، والصناعة النسيجية أولاً .

ويشرف عليها الجمهور وتكون قادرة على الوقوف وقوفاً فعالاً وغير
عنيف (١) في وجه السلطات التي تستغلهم .

ذلك أن السلطات ان تتخلى عن حقوقها وامتيازاتها بدون معارك،
وبخاصة لأنها تعرف أن القوى المسيطرة تساندها . وهذا ما يؤكد
مسؤوليتنا الحاسمة ، مسؤولية امتيازاتنا وتبذيراتنا الآخذة بتخريب
كوكبنا الصغير تحت أبصارنا اللامبالية . ولانستطيع اوروبا الاستغناء
عن افريقيا وعن العالم الثالث الذي يزودها بالطاقة (٢) والمعادن والمنتجات
المجلوبة بأسعار زهيدة ؛ فمن مصلحتها إذن على المدى الطويل أن تكفل
مستقبلاً افريقياً بدلاً من تأييد من يجزون لها نهبها وتخريبها .

ليست لنا على المدى البعيد مصلحة البتة في اختناق افريقيا وخراب
العالم الثالث ، لأن ذلك سيؤدي إلى تصدع الاقتصاد الغربي . ولن
يكون اشتراكينا الغربيون قادرين على تهيئة بديل فعال إلا عندما يهتمون
فعلاً بالعالم الثالث . عندئذ سيحاولون تنظيم اقتصاد عالمي يبدأ فوراً
بتقليص وجوه التفاوت بدلاً من التحدث دوماً عن رفع مستوى عيشنا ،
وبالإقلال من تبذير الموارد النادرة في كرتنا الأرضية . وهذا يعني
سياسة تقشف : بالنسبة لمن هم أغنى أولاً ، ولكن بالنسبة للأكثرية
العظمى من سكان اميركا الشمالية واوروبا واستراليا واليابان أيضاً ،

(١) ليس الغريباء هم الذين يحسن أن ينادوا بثورات عنيفة قد لا يشاركون فيها .
ولندكر مع ذلك أن التنازلات عن الامتيازات ، ليلة ٤ اب ١٩٧٩ ، قد سبقها عدد
من الحرائق في القصور أضرمها الفلاحون الذين لم يكونوا غريباء عن هذه التنازلات .
لقد غشي الأقوياء أن ينحسروا كل شيء فرموا بعض حملاتهم .

(٢) لا يزال البترول زهيد الثمن جداً ، إذ إننا مستمرون في تبذيره بكثير من الطيش .

إن لم نقل بالنسبة للمعسكر الاشتراكي فيما بعد ؛ تقشفاً يمكن أن يتوافق تماماً مع حياة أمتع وأكثر أنساً وأقل أنانية (١) .

٨ - غناء كتيب :

كتب جان بول هاروي في عام ١٩٤٤ يقول : « افريقيا ، الأرض التي تموت » ، القارة التي يبدو أن قلبها هو أن تُنهب ، مهوى أطماعنا واحلامنا التوسعية التي يصعب علينا جداً أن نتخلى عنها ونحن نختنق في بلادنا الاصلية ونحملنا المريح ؛ دعامة أوهاما الايديولوجية ، واليوم مقبرة آمالنا وأوهامنا .

افريقيا التي أضلتها تنميات استوردت أو أطيل التفكير فيها ؛ تربة خربة ، متصحرة ، ومشاهد طبيعية مجتثة ، ومجتمعات مهدامة أو مضعضعة البنيان ، لم يمكن الاستعاضة عنها ؛ وفلاحون مستغلون محترقون ؛ وصفوة لاتزال تتحرك في عواصم لاتحكم في الحقيقة سوى نفسها ، وفيما وراء ذلك فراغ كبير ؛ وخبراء ذوو شأن وفائقو العلم مستمرون في انتصرف بالملايين وبكثير من الربح : إن الغناء كتيب والنتائج مرهقة . فلا الاشتراكيات التي تتصورها البلاد الباردة ولا النظم الرأسمالية المدخلة من الغرب نجحت في إخراج افريقيا من تخلفها ومن

(١) « حل الشعب الاميركي ان يدرك اخر الامر أن مستوى العيش الذي ينعم به - ومعه عدد من الشعوب الأخرى ومنها نحن - مبني على كتلة من المظالم التي لن تكون القوة الغاشمة كافية دوماً لتأييدها . ولا بد من قبول التضحيات اذا كان الناس لا يريدون في كل مكان تحمل الكوارث ؛ ويجب جعل حدود التبادل بين الشمال والجنوب أكثر عدلا . ولا يجب أن نقنع انفسنا بأن الازدهار الذي ننعم به قد فلناه عن جدارة ، وبخاصة عندما نكون قد استفدنا من بعض الفرص المواتية التي لم يحصل عليها الآخرون » جاك مادول : لوموند ٦ ايار ١٩٨٠ (ذكره رينيه ديمون) .

وهدها . وهامي « معجزات » كينيا أو ساحل العاج ينكشف زيفها عما قريب . . . إن افريقيا في طريقها إلى الافلاس أكثر منها إلى التنمية ، والمجاعة على ابوابها . . . أو في جدرانها . لقد أخفقتنا .

في الكارثة لابد من كبش فداء ومن أن يلقي كل فرد اللوم على نفسه . فبعضهم يندد بالغرب المجرم - فضلاً عن أنه منافق وجشع أكثر منه مجرمًا ؛ ويحكم آخرون حكماً لا يقبل الاستئناف على الصفوة الفاسدة المستغلة ؛ ولكن لارجل الشارع عندنا ولا فلاح سهوبهم يشعران بأن الأمر يعنيهما . فلماذا لانسلم بأن مسؤولية الفشل جماعية فنبدأ آخر الأمر حواراً حقيقياً بلغة مجردة عن المصالح والايديولوجيات والضغائن ؟ .

وماجدوى الكلام البلديء وهذيان المثقفين التعليمي وحسن نيات المناضلين العاجزين؟ إن التقارير المتهمكة تهكماً بذيئاً وحتى المحطرة، التي غالباً ماتكتب بعبارات تكنوقراطية ، البريثة والحالية من المضمون ستظل تتكدس في خزائن المنظمات الدولية والادارات المحلية ومكاتب الوزراء .

بل إن هؤلاء الملايين من الافارقة الذين همهم الأول أن يبقوا في قيد الحياة ماذا كان عليهم أن يفعلوا بوقاحتنا ، وبرأفتنا ، وبموضوعيتنا أو نخبة آمالنا ، وماذا عليهم أن يفعلوا بأرائنا وبكتبتنا (ومنها كتابنا هذا) ؟

« إننا لسنا موضوعات للتجارب ، إننا بشر » ، هذا ماأعلنه أمين جمال (وزير مالية تانزانيا) على الأعضاء في اجتماع ACP—CEE في آروشا في آذار ١٩٨٠ . وذلك أن افريقيا - وقد تركنا كل شيء لتحليلاتنا وتجريداتنا ومخططاتنا - هي أولاً بشر لا يمكنهم أن يقبوا

بأن يضحى بهم تحت أنظارنا غير المبالية . وعندما يتساءل الأفارقة ، هناك ، عن المصير ، ويلتمسون بتزاهة حلولاً لمشاكلهم ويسألوننا كيف تتصرف أوروبا في مواجهة الكارثة الأفريقية ، ماذا نستطيع أن نفعل ، ترديداً منا لأصداء أصواتهم ، سوى أن نجيب : « إن الأمر لدى الأوروبيين سواء ٢٤ » .

ولانجرو ، تحفظاً منا ، على أن نوضح أن الفرنسي الوسط ، الواقع في شرك التنمية ، يهتم أولاً بسيارته ، وبالوقود الذي يمكنه أن يضعه فيها ، وبالعطاة التي يستطيع دفع نفقاتها على ساحل رملي متخلف مأمكن . وبساعات الفراغ الإضافية ؛ وأن نوضح أننا في بلادنا نشكو الإفراط في تناول الطعام (١) ؛ في حين أن المرضى في بلادهم يموتون ، لعدم وجود واسطة نقل للذهاب بهم إلى المستشفى ، ولفقدان الأدوية ، وفي حين يشغل الناس العاديون بفقدان الصابون ، والملح والذرة ، والرز ، والذرة البيضاء بوجه خاص .

إن لكل مجتمع مشاكله وهمومه ؛ والغريب أن يستطيع عالمان التعايش على هذا النحو في عالم يزعم أنه متحضر . وعلى ما أكده فيديل كاسترو ، رئيس منظمة البلدان غير المنحازة (٢) : : « لماذا ينبغي على بعض الشعوب أن تمشي حفاة الأقدام كي يسير آخرون في سيارات فارمة ؟ ولماذا لا يجوز لبعضهم أن يعيش سوى ٣٥ سنة كي يعيش آخرون ٧٠ عاماً ؟ ولماذا ينبغي على بعضهم أن يكونوا فقراء حتى البؤس كي يكون غيرهم مفرطين في الغنى ؟ إن لبعض البلدان

(١) اتفق في ألمانيا في عام ١٩٧٩ خمسة مليارات مارك لمكافحة البطالة .

(٢) الدورة ٣٤ للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة ، ١٢ أكتوبر ١٩٧٩ .

منفذاً إلى البحر ، وليس لبعضها الآخر ، وبعضها يملك موارد للطاقة وبعضها الآخر لا يملك ، وبعضها متختم بالآلات والمصانع بحيث لا يستطيع فيها تنشق هواء جوها المسموم ، وبعضها الآخر لا يملك سوى سواعده الناحلة كي يحصل على خبزه . وخلاصة القول أن بعض البلدان تملك ثروات وفيرة في حين لا يملك غيرها شيئاً . فما هو مصير هؤلاء الذين لا يملكون ؟ أيموتون جوعاً ؟ أیظلون فقراء إلى الأبد ؟ وما نفع الحضارة إذن ؟ وما نفع الضمير البشري ؟ وما جلوى الأمم المتحدة ؟ وما نفع العالم ؟

٩ - بؤس - مشهد وحرية :

إن عدم مبالاةنا هو من أسوأ الاختناقات ، وهو أقساها بالنسبة لأفريقيا . وهذا كله بعيد عنا جداً . ومع ذلك . . . لقد كانت المسافات فيما مضى طويلة جداً وكان كل سفر مغامرة تشعرك بالغربة ولا شك . ولكن بدون مثل هذا الانقطاع بين أنماط عيشنا . والحال أن المسافات المادية قد قاصبتها الطائرة في هذه الأيام ، ففي بضع ساعات نرى أنفسنا في باماكو أو دار السلام . غير أن المسافة الأخرى ، المسافة الحقيقية ، قد كبرت . وسيقول لنا الخبراء إنها بنسبة ١ إلى ١٢٠ ، ويقول آخرون إنها كنسبة ١ إلى ٤٠ ، ولكن ماذا يعني هذا بالنسبة لرجل الشارع ؟ ولابد من أن نقارن بصورة دقيقة وعادية بين يوم تكسيسي مرفه (أو برجوازي من نوبي) وبين يوم فلاح من منطقة الساحل . لقد عجزت تكنولوجيا جيتنا كلها وعجز ذكاؤنا كله عن تقليص تلك المسافة . والفارق الوحيد هو أننا كنا من قبل لانعام ، أما اليوم فنحن عالمون . وليس الأمر صعباً جداً . إن العالم الثالث ليس بالنسبة لنا سوى مشهد . إننا غائصون في مقاعدنا الوثيرة وأرجلنا في أحذيتنا الدافئة ننظر إلى شاشة

تمر عليها صور المجاعة ومهرجان البؤس ، وقد ألفنا المشهد بحيث لم نعد نميز بين الواقع والخيال ، لأن هذه الأرقام المخيفة وهذه الصور البغيضة لاتعني شيئاً وتنتهي إلى إشباعنا . أما وسائل الإعلام فقد خدّرت الرأي العام بدلاً من أن ترهف حسه . وإننا لنعرف ، نحن الحسني الاطلاع ، كيف يموت الناس في الهند وفي افريقيا واميركا اللاتينية . وهذا هو كل شيء . وعندما يصبح الوضع مؤلماً جداً ، وعندما يرص أطفال كمبوديا هياكلهم العظمية ويأتون ليموتوا أمام أعيننا الكثيبة وبطوننا المتخمة ، فإننا نرتعش مسافة مرور الصورة لأن حياتنا أصبحت باهتة بحيث نحتاج إلى آلام الآخرين كي نحس بلواتنا إحساساً جيداً . وعن طريق التضاد . ولكن احداً لايهتم بسوء التغذية العادي الذي يدمر افريقيا والعالم الثالث ، مالم يصبح سوء التغذية هذا مذهلاً في منطقة الساحل ، وعندئذ ستكون انتفاضتنا قصيرة المدى . وهذا كله بعيد جداً ، ولافتوصل إلى تصديقه حقاً . إننا لانريد ذلك .

ونحن الذين نشدد في المطالبة بحقوق الانسان ، ماذا نفعل بمئات الملايين هؤلاء الذين يعيشون تحت « عتبة الفقر المدقع » . — كما لو كانت هناك عتبة . . . — وبخمس عشرة مليون طفل يموتون كل سنة من جراء سوء التغذية ؟ إن حريتهم لاتهمنا ، لأن هؤلاء الناس العاديين قلما يكون لهم وجود في نظرنا ولأنه يبدو طبيعياً أن الحق الوحيد الذي يملكونه هو حقهم في أن يموتوا . وهم أحرار في ذلك . وحتى هؤلاء المثقفون الذين يثيرهم كثيراً حرمان الحرية الذي يعانيه نظراؤهم في المشرق أو في غيره ، وكأنما هؤلاء النظراء أولوية ، ينسون أن حريتنا مبالغة آخر المطاف إلى الاستغلال وأن امتيازاتنا مبالغة إلى التبذير . وكيف لهم أن يتصلوا لقضية الستة والثلاثين ألفاً الذين يموتون كل يوم من

جراء سوء التغذية بدون أن يتهموا المجتمع نفسه الذي يؤمن لهم نظاماً أساسياً ؟ وقد كتب فرنان برودل يقول : « لقد أصبح متعذراً أن نفهم أوروبا بدون أرقائها واقتصادياتها المعرّضة » . إن طبقتنا المثقفة لن تكون ماهي عليه بدون الرق ، والاستعمار واستمرار النهب . وقال فيديل كاسترو : « كثيراً ما يتحدثون عن حقوق الانسان ، ولكن ينبغي أيضاً التحدث عن حقوق الانسانية » . وبينما كان صاحبنا فولتير يناضل من أجل حرية المدعو كالاس لم يكن يخشى أن يمول المهربين ، حتى لو كان الأمر يتعلق بأرقاء وكان سارتر يعترف بأن نزعتنا الانسانية كانت تجرد نفسها ، بعد تعريتها ، « عارية تماماً وغير جميلة : لأنها لم تكن سوى ايدىولوجية كاذبة وتبرير لطيف للنهب ، وكان حنانها وتصنعها يكفلان اعتداءاتنا » . وبالطريقة نفسها لن يقبل العامل الفرنسي عامة التسليم بأن بروليتاري القرن العشرين الحقيقي هو فلاح السهوب ، والفلاحة فوق ذلك بعد .

إن أنصار المرأة الأشداء عندنا يصعب عليهم أن يتخيلوا حياة فلاحة افريقية . وفي أواخر القرن الثامن عشر كان مونغو بارك يلاحظ بصدد الزنجيات الأرقاء لدى الموريتانيين أن « وضعهن مؤسف للغاية . فمئذ طلوع النهار يجبرن على الذهاب لجلب الماء في قرب كبيرة . وبعد حمل الماء تسحق الزنجيات اللثة ويهين الطعام ؛ ولما كانت هذه الأعمال تتم دوماً في الهواء الطلق فانهن يتعرضن لحرارة الشمس والنار والرمل . وأثناء الفترات الفاصلة يكتسبن الحيلة ويفعلن كل ما هو أكثر مشقة . وعلى الرغم من ذلك تساء تغذيتهن ويعاقبن بتسوة » . وبعد قرنين لا يزال هذا الأمر صحيحاً في أغلب الأحيان ، رغم أن النساء لم يعدن

أرقاء (١) - بالمعنى الحرفي - وأنهن لم يعدن يعاقبن بمثل تلك القسوة . ولكتنا نضيف إلى أعبائهن سخرة الاحتطاب والعمل في الحقول ونقل المحاصيل في كثير من الأحيان ، مما رأيناه من قبل في تانزانيا . وكل ما في الأمر أنه لم تعد لنا عين بارك البريئة وأنا نجد ذلك كله طبيعياً . وهامو الغرب السخي الذي يتأثر بالمشهد المسرحي وبالانفعالات الشديدة المتعلقة بالبشرة يشن حملة صليبية لاعلى بؤس هؤلاء النساء المسام بصحته بل على عمليات التشويه الجنسي ، الفظيعة ولاشك والتي نستنكرها ولكنها تبقى مشكلة إفريقية قبل كل شيء ، وحتى سحاقيات الولايات المتحدة اللواتي يتدخلن في ذلك . وبمجة مساعدة « أخواتنا في افريقيا » ألسنا ننتهك مرة ثانية عفاف هؤلاء النسوة اللواتي أصابهن الأذى من قبل ؟ وهذا بطبيعة الحال أكثر تأثيراً من مكافحة استغلالهن اليومي الذي هو أيضاً استغلال مجتمع بكامله والذي نستفيد منه ، مرة أخرى . لقد فقدنا إلى حد ما حس الأبعاد ، وحس الواقع ، واختلطت الأوراق وتعددت الأمور كثيراً ، فكيف يمكن التحدث بعد عن الحوار ؟ . . .

١٠ - أهذه « حضارة » ؟

بعد هذا القدر من التحضيرات والمجردات ربما حانت ساعة البساطة ، وهي ليست ولاشك ساعة التبسيط ؛ أعني الاهتداء إلى « طريق القرى » التي ربما كانت طريق الحس السليم ، والعودة إلى نقطة الانطلاق : ماهي التنمية ؟ . ماهي تنميتنا أولاً قبل الحديث عن تنميتهم . ذلك أن هذا النموذج الذي نعتر به كثيراً والذي منقول في افريقيا إنه غير

(١) لا يزال هناك أرقاء ، في موريتانيا بوجه خاص .

صالح لهم بعد أن جعلناهم يعتقدون العكس زمناً طويلاً ، هل هو في الأصل صالح لنا إلى هذا الحد ؟ إننا نشهد آخر الأمر في هذه البلدان السيئة البنيان الظواهر نفسها التي نشهدا في بلداننا ، ولكن بصورة أجدر بالمشاهدة : من تدمير المجتمع الريفي والهجرة إلى المدن والبطالة المتعاظمة وأسباب الحرمان . وعندنا أيضاً تعدد المدرسة عاطلين لو كانوا في الزمن الماضي لوجهوا إلى طموحات أخرى . والأمراض « المتطورة » تزداد في مدن سيكون فيها عما قريب طبيب لكل ٢٥٠ نسمة (١) . وقد ترى في باريس مستشفى فخماً لن يفتح ابوابه أبداً لعدم القدرة على دفع نفقات تشغيله . وربما كان فشل افريقيا هو إخفاقنا أيضاً . وهامي اذكلترا التي كانت فيما مضى سيدة البحار ومهد الثورة الصناعية تجدد نفسها اليوم في طريق التخلف . أما اميركا الفاتكة القوة ، الغنية جداً بالأدمغة النادرة (التي كثيراً ما « نهبت » من مناطق أقل تطوراً) فأى أنواع من الأفراد عساها أن تقدم للانتخابات القادمة ... ؟

واذا سلمنا مع ذلك بأن كل الأمور تسير سيراً حسناً فاننا سنكون في مطلع القرن الحادي والعشرين موزعين إلى ١٠ ٪ من الشبانين في مقابل ٩٠ ٪ من البائسين الذين يعانون الجوع والفقر . وهذه الأسلحة التي نثار على صنعها قد لا تكون عديمة الجوى في حمايتنا في منغزلاتنا الباذخة . . . فهل هذا تمييز عنصري على المستوى العالمي ؟ لقد قال فيديل كاسترو أيضاً : « اذا لم نجد حلاً سلمياً وحكيمياً للمظالم ووجوه التفاوت الحالية فان لمستقبل سيكون كارثة . يجب أن نتوقف قعقة السلاح ، ولغة التهديد ، والغطسة في الساحة الدولية . وقد علمنا الاعتقاد

(١) في الأرياف الافريقية طبيب واحد لكل ١٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠ نسمة .

بأن المشاكل يمكن أن تسوى بأسلحة نووية ! إن القنابل ستكون قادرة على قتل الجائعين والمرضى والجهلة ، ولكنها لن تستطيع قتل الجوع والمرضى والجهل ؛ كما أنها لن تستطيع ان تقتل تمرد الشعوب العادل ، وستجرف الكارثة الأغنياء أيضاً ، وهم أكثر من سيخسر في هذا العالم .

وهل يستطيع الغرب الموسر (رغم أنه محروم) الاستمرار في التباهي باكتفائه - مع أن هذا الاكتفاء تابع للبترول والأمبرياليات أخرى - وعند قدميه ملايين الجائعين ، المنسيين ، المحتقرين ؟ ففي أي نوع من العالم نريد أن نعيش ؟ . وربما حان الوقت لابتكار علاقات جديدة وللنظر بعيون أخرى ، وذلك لأنه ليس لنا خيار آخر . فلنغير موقفنا قبل فوات الأوان .

ولكن من ذا الذي سيبدأ ، مالم يكن مجبراً على ذلك ؟ إن النهايين الغربيين لن يتنازلوا بسهولة ، فان مصالح كثيرة معرضة للخطر والآلة الاقتصادية شديدة التشبيك ، والمدى البعيد ومستقبل كوكبنا قلما يعيناهم ؛ وكل مايعنيهم هو مستقبل اولادهم ، بل يجرؤون على الأمل في أن يستطيع اولادهم الحلول محلهم . ومن جهة أخرى فان طبقات الصفوة الحاكمة في افريقيا التي تطبق سياسة المدى القصير في قلق محموم ليس لديها أي داع للتراجع ؛ فمن بعدها الطوفان ! وكثيراً جداً ماينسى الناس أن تاريخ الأفارقة ليس مؤلفاً فقط من وضع الزنوج ومن القرى الجماعية ، ولكن هناك تقاليد عريقة من استغلال الافريقي للأفريقي . فتجارة العبيد كانت موجودة قبل أن يأتي الأوروبيون لشراهم من على السواحل . وقد قال جوزيف نيدباي (١) :

(١) محافظ دار الأرقاء في Goré .

« إنك ترى بسهولة وجه التجار البيض ولكن من الصعب أن تتخيل وجه التجار السود » ، ويضيف قوله : لولا وجود بائعين ما كان هناك مشترون . لقد وجد الغرب دوماً في المنطقة حلفاء مستعدين أن يرخصوا إخوتهم وبلادهم . وأولئك الذين يتنمرون من النهب هم أنفسهم ، وكثيراً ما يستفيدون منه ، لا يدركون دوماً أن المصالح الكبرى تتلاعب بهم وأن أحداً لا يحمل تدمرهم على حمل الجدد حقاً . ولا بد لك من أن تضحك ، في نيويورك أو جنيف ، عندما تراهم أثناء اجتماعات العالم الثالث — التي تسخو المنظمات الدولية في تنظيمها — يعبون الشمبانيا بالكافيار ، باسم المحرومين . فأي وزن يمكن أن يكون لهم من الآن فصاعداً ؟ وحتى إذا كان رؤساء الدول ليسوا دوماً فاسدين — وقد رأينا عدداً منهم من تانزانيا إلى منطقة الساحل — فانه سيكون من حولهم دوماً وزير ما أو موظف كبير أو مسؤول آخر شبه حكومي سرعان ما تتيه العين البصيرة ، عين الشركات المتعددة الجنسيات أو عين مستفيدين آخرين . ولو كان جميع هؤلاء المسؤولين يمثلون حقاً مصلحة بلادهم العامة ويمثلون حقاً الفلاحين والعمال ، لتغيرت لهجة الحوار بالتأكيد . ثم هل لهم مصلحة فعلاً في الاتزواء في قصورهم وحدايقهم ومسابيحهم في حين تزداد البطالة والجوع والحرمان في كل مكان؟ وفي أحسن الأحوال قد يرفض أرقاؤهم الجدد أن يتجنبوا . أما هم الذين ترعرعوا في كتب التاريخ الأوربي فقد ينبغي عليهم أن ينظروا في فقرة ٤ آب من الفصل الخاص بفرنسا . . .

وتغير الموقف هذا لا يجب ان ينحصر في سلطات الحكم ، بل يجب أن يحدث — كي يكون حقيقياً — على جميع المستويات ، ذلك

لأن الأمر يتعلق بإعادة النظر في التنمية ، وحتى المعونة يجب أن يعاد النظر فيها ، بدون الوقوع في حقارات وقعت في أمكنة أخرى . بل لماذا نستمر في إلقاء بقايا مآذبة أبقارنا طعاماً لجميع هؤلاء الجائعين ؟ والأفضل أن نساعدهم على أن يتجوا ، مع مراعاة حاجات البشر العاديين وتطلعاتهم ، وهم الذين يؤلفون الأكثرية العظمى ، وذلك بأن نسلم نهائياً بأنهم بشر لا خنازير . إن علينا أن نجد شيئاً آخر ، وأن نعيد النظر في البحث مادام بحثنا قد أخفق ، وهو آخر الأمر تبسيطي جداً من أجل حالات كثيرة التعقيد ، وأن نعيد النظر في المعونة الفنية وفي التعاون تبعاً لحاجات البلاد الحقيقية ولمصلحة أشدها عوزاً . لقد اردنا أن نصنع الزراعة بدون الفلاحين ، والتنمية بدون البشر . — إن كشف الحساب ثقيل .

وأخيراً فإن تغيير موقفنا يهمننا نحن أيضاً ، نحن المراقبين — حتى لو كنا متعاطفين — ويهمننا موقف رجل الشارع الذي يشعر بأنه غريب عن كل هذه القضية . وإذا افترضنا أن هذا العالم الذي يقال له « العالم الثالث » ليس سوى قفا عالمنا ، وأن كل نزعة عرقية وأبوية وكذلك رعشات رئيسات الجمعيات الخيرية قد انقطعت ، فإننا جميعاً مبحرون في سفينة واحدة . وعلينا أن نسلم بأن مشكلة البقاء هذه ربما كانت مشكلتنا أيضاً . إن أوربا لا تستطيع البقاء مفصولة عن العالم الثالث ، كما لا تستطيع الاستمرار في البقاء مفصولة عن إفريقيا .

وسيتهموننا بأننا ننذر بالكوارث ، وبأننا نقوم بدور كاساندر (١)

(١) في الأساطير أن كاساندر كانت تنبأ بالمستقبل . ولما أخطأت بحق الإله عاقبها بأن جعل الناس لا يؤمنون بتنبؤاتها . يضرب بها المثل على بعدي النظر الذين لا يقومون إلا على متشككين
(المترجم)

أو بدور المعكر المضايق في الأعياد . ولكن العيد انقضى وانتهت النبوءات :
والكارثة ماثلة . وبعد كل مارأينا كيف لنا أن نتجنب الانفعال حين
نصطدم عند عودتنا بلا مبالاة المتطورين ؟ فإذا لم يحدث تغيير في الموقف ،
ومن جميع الجهات ، فما فائدة الصدقات والاصلاحات اللطيفة وحلول
« الترقيع » التي لن تحل شيئاً ؟ وهل سنستمر في الصراخ في الصحراء
في حين ان الصحراء الحقيقية ستستمر في الزحف ؟

وطوال هذه الأشهر ، وفي انعطافنا آلاف الكيلومترات في الريف
وكيفما اتفق في القرى والقصبات ومدن الأكواخ التمتينا جميع هذه
الوجوه من رجال افريقيا ونسائها وأطفالها . إن الخنازير الهندية شبيهة
بنا : فلاحون لاصقون بالحياة اليومية ويمارسون التضامن . ووزراء
شرفاء — وهم موجودون — يستشعرون بوضوح لون الغد وهم يتخبطون
في صعوبات لانهاية لها . وشبان يبحثون عن الأمل ويحلمون ببلاد
تكون بلاداً . . .

كان ادوار سو كوثين يقول إنهم سيختقوننا . فهل سنشد (١) على
الحبل أم سنحاول (١) معاً حل عقده ؟

* * *

(١) الضمير في هذا الفعل يعود على جميع الخائفين ، سوداً كانوا أم بيضاً .

كاپو فيردي

نيسان ١٩٨٠

حاشية : صرح جاك شيراك بحريدة لوموند وهو ذاهب إلى برازافيل في تشرين الأول

١٩٨٠ بقوله : إن وضع فرنسا يتدهور في افريقيا »

وضع إفريقيا

الفهرس

٧	نحن مسؤولون	مقدمة أولى
١١	شيثان أو ثلاثة أعرفها عن أفريقيا	مقدمة ثانية
١٧	أفريقيا المضطهدة المنهوبة الملوثة	الفصل الأول :
٥٥	زامبيا : لعنة النحاس	الفصل الثاني :
١١٥	حتى متى ستبقى الأقليات المتميزة في الحكم	الفصل الثالث :
١٥٣	تانزانيا : حلم الجماعية	الفصل الرابع :
٢٠٩	عوائق الاشتراكية التانزانية	الفصل الخامس :
	أفريقيا الغربية تتصحر وتغوص في التربة	الفصل السادس :
٢٥٧	الاستعمارية الجديدة	
	أفريقيا المنهوبة ، المستغلة المتصحرة - أفريقيا	الفصل السابع :
٣١٩	التي تختنق هل ستجوع بحلول العام ٢٠٠٠ ؟	
٣٥٩		الفهرس

1982 / 1 / 2000

